



الموضوع:

أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء الميزانية العامة حالة الجزائر (2005 - 2019)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير
تخصص: تسيير عمومي

تحت إشراف البروفيسور :
كريمو دراجي

من إعداد الطالب:
عبد الناصر حسيني

أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|-------|-----------------|-------------------------------|
| رئيسا | جامعة الجزائر 3 | – الأستاذ: جندي مراد |
| مقررا | جامعة الجزائر 3 | – الأستاذ: دراجي كريمو |
| عضوا | جامعة الجزائر 3 | – الأستاذ: بوعمامة نصر الدين |
| عضوا | جامعة الجزائر 3 | – الأستاذ: بورزق ابراهيم فوزي |
| عضوا | جامعة بومرداس | – الأستاذ: شين لزهر |
| عضوا | جامعة بومرداس | – الأستاذ: بن حميدة هشام |

السنة الجامعية : 2025 – 2026

الإهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن وتحملت غناء تربيته
إلى من نورته دربي بالدعوات أمي

إلى من بالعهد وفى والواجب أدى وأخذ بيدي إلى طريق النور
والهدى أبي

إلى ملهمني وسندي في الحياة
إلى رفيقة دربي و صدي الروح زوجتي

إلى بسمه حياتي وزهور العمر ابنتاي رند ورهف

إلى إخوتي وأخواتي وكل أصدقائي أهدي ثمرة
جهدي وفاءً وعرفاناً

عبد الناصر

شكر وعرفان

إمتثالاً لقوله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر والثناء إلى كل الأساتذة على ما

قدموه لنا طيلة مشوارنا الدراسي

ونخص بالذكر إلى من بسط يديه لاحتضان هذا العمل

،مراجعة وإشرافا البروفيسور: **كريم دراجي**

كما نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على الملاحظات

القيمة المقدمة حول الأطروحة المتواضعة

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

الفہارس

أولاً: فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتويات |
|--------|---|
| I | إهداء |
| II | شكر وعرفان |
| III | فهرس المحتويات |
| VII | قائمة الجداول |
| IX | قائمة الأشكال |
| X | قائمة الملاحق |
| (أ- ي) | مقدمة |
| | الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف |
| 02 | تمهيد |
| 03 | المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف |
| 03 | المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وطرق تحديده |
| 05 | المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف |
| 08 | المطلب الثالث: خصائص سعر الصرف |
| 09 | المطلب الرابع: سوق الصرف وخصائصه |
| 14 | المطلب الخامس: العملات الدولية الأكثر تداولاً في سوق الصرف |
| 19 | المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له |
| 19 | المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت |
| 22 | المطلب الثاني: نظام سعر الصرف المرن (المعوم) |
| 24 | المطلب الثالث: نظام سعر الصرف المدار |
| 25 | المطلب الرابع: النظريات المفسرة لسعر الصرف |
| 34 | المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف: الأهداف، الأدوات، والعوامل المؤثرة |
| 34 | المطلب الأول: أهداف سياسة سعر الصرف |
| 36 | المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف |
| 38 | المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف |
| 43 | المطلب الرابع: العوامل غير الاقتصادية (الفنية) المؤثرة في سعر الصرف |

| | |
|-----|---|
| 45 | المبحث الرابع: مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأساليب التغطية |
| 45 | المطلب الأول: مخاطر تقلبات أسعار الصرف |
| 49 | المطلب الثاني: تقييم وضعية الصرف وطرق الحساب |
| 54 | المطلب الثالث: التقنيات الداخلية في تغطية خطر الصرف |
| 60 | المطلب الرابع: الأساليب الخارجية في تغطية خطر الصرف |
| 64 | خلاصة الفصل الأول |
| | الفصل الثاني: الميزانية العامة ومؤشرات قياس أدائها |
| 66 | تمهيد |
| 67 | المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الميزانية العامة |
| 67 | المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة وأهدافها |
| 70 | المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة |
| 74 | المطلب الثالث: مراحل الميزانية العامة |
| 80 | المطلب الرابع: النفقات العامة |
| 93 | المطلب الخامس: الإيرادات العامة |
| 105 | المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة |
| 105 | المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية |
| 108 | المطلب الثاني: أسباب عجز الميزانية |
| 112 | المطلب الثالث: آليات تمويل العجز الموازي |
| 113 | المبحث الثالث: مؤشرات أداء الميزانية العامة |
| 113 | المطلب الأول: التطور التاريخي للميزانية العامة |
| 121 | المطلب الثاني: أداء الميزانية العامة |
| 125 | المطلب الثالث: أهم مؤشرات قياس أداء الميزانية العامة |
| 140 | المطلب الرابع: مؤشرات أخرى لقياس أداء الميزانية |
| 146 | المبحث الرابع: مؤشرات قياس أداء الميزانية العامة في الجزائر |
| 146 | المطلب الأول: رقابة المفتشية العامة للمالية |
| 148 | المطلب الثاني: قانون ضبط الميزانية |
| 149 | المطلب الثالث: تقارير مجلس المحاسبة |
| 151 | خلاصة الفصل الثاني |

| | |
|-----|--|
| | الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة |
| 153 | تمهيد |
| 154 | المبحث الأول: أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية |
| 154 | المطلب الأول: أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات |
| 157 | المطلب الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات |
| 162 | المطلب الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على احتياطي الصرف الأجنبي |
| 165 | المطلب الرابع: أثر تقلبات أسعار الصرف على حركة رؤوس الأموال الدولية |
| 167 | المبحث الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على النفقات العامة |
| 167 | المطلب الأول: أثر تقلبات سعر الصرف على النفقات العامة من خلال قناة التضخم |
| 172 | المطلب الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على النفقات الجارية |
| 182 | المطلب الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على النفقات الرأسمالية |
| 186 | المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الإيرادات العامة |
| 186 | المطلب الأول: أثر تقلبات سعر الصرف على الإيرادات السيادية |
| 192 | المطلب الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على إيرادات أملاك الدولة |
| 194 | المطلب الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على إيرادات الإعانات وفوائد القروض |
| 196 | المطلب الرابع: أثر تقلبات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الميزانية العامة |
| 204 | المبحث الرابع: أثر تقلبات أسعار صرف العملات الدولية |
| 204 | المطلب الأول: أثر تخفيض اليوان الصيني على الاقتصاد العالمي |
| 207 | المطلب الثاني: أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الدول العربية |
| 209 | المطلب الثالث: حالة ثبات سعر الصرف المحلي وتغير أسعار الصرف العالمية |
| 212 | خلاصة الفصل الثالث |
| | الفصل الرابع: تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر |
| 214 | تمهيد |
| 215 | المبحث الأول: هيكل الميزانية العامة في الجزائر |
| 215 | المطلب الأول: مكونات الإيرادات العامة في الجزائر |
| 220 | المطلب الثاني: تبويب نفقات التسيير في الجزائر |
| 223 | المطلب الثالث: تبويب نفقات التجهيز في الجزائر |
| 225 | المبحث الثاني: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على بعض المؤشرات الاقتصادية |
| 225 | المطلب الأول: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على وضع الميزان التجاري |

| | |
|---------|---|
| 228 | المطلب الثاني: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الأسعار في الجزائر |
| 230 | المطلب الثالث: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على حركة رؤوس الأموال والخدمات الدولية |
| 235 | المبحث الثالث: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على إيرادات الميزانية العامة |
| 235 | المطلب الأول: تحليل الأثر على إيرادات المحروقات |
| 237 | المطلب الثاني: تحليل الأثر على إيرادات حاصل الحقوق الجمركية |
| 239 | المطلب الثالث: تحليل الأثر على الإيرادات غير الجبائية |
| 244 | المطلب الرابع: تحليل الأثر على إيرادات الضرائب المباشرة (الضرائب على المداخل والأرباح) |
| 246 | المطلب الخامس: تحليل الأثر على الضرائب غير المباشرة (ضرائب السلع والخدمات) |
| 249 | المبحث الرابع: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على نفقات الميزانية العامة |
| 249 | المطلب الأول: تحليل الأثر على نفقات الأجور |
| 251 | المطلب الثاني: تحليل الأثر على نفقات المواد واللوازم ومصالح الإدارة |
| 252 | المطلب الثالث: تحليل الأثر على التحويلات الاجتماعية |
| 255 | المطلب الرابع: تحليل الأثر على خدمات الدين الخارجي |
| 256 | المطلب الخامس: تحليل الأثر على النفقات الاستثمارية والنفقات الرأسمالية |
| 258 | المبحث الخامس: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على أداء الميزانية باستخدام بعض مؤشرات الأداء |
| 258 | المطلب الأول: تحليل الأثر باستخدام قانون ضبط الميزانية |
| 264 | المطلب الثاني: تحليل الأثر باستخدام مؤشر موثوقية الميزانية |
| 268 | المطلب الثالث: تحليل الأثر باستخدام مؤشر رصيد الميزانية |
| 270 | المطلب الرابع: تحليل الأثر باستخدام مؤشرات الاستدامة المالية |
| 276 | خلاصة الفصل الرابع |
| 284-279 | خاتمة |
| 293-286 | قائمة المراجع |
| | الملاحق |

ثانيا: قائمة الجداول

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---------------------|---|--------|
| الفصل الأول | | |
| 1-1 | حصة العملات الدولية من احتياطات النقد الأجنبي العالمية للفترة 2010-2019 | 16 |
| 2-1 | نسبة التداول اليومي لأهم العملات في سوق الصرف الأجنبي العالمي وفق معطيات سنة 2019 | 17 |
| 3-1 | ترتيب العملات من حيث القيمة لسنة 2018 | 17 |
| 4-1 | أثر تقلبات سعر الصرف على وضعية الصرف | 51 |
| الفصل الثاني | | |
| 1-2 | تصنيف الدول حسب مؤشر الموازنة المفتوحة | 128 |
| 2-2 | المبادئ والمتطلبات الأساسية لشفافية المالية العامة | 129 |
| 3-2 | مؤشرات موثوقة الميزانية العامة | 131 |
| 4-2 | طريقة حساب مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق | 132 |
| 5-2 | طريقة حساب مؤشر حصيلة الإنفاق (PI-2) | 132 |
| 6-2 | طريقة حساب مؤشر الحصيلة الإجمالية للإيرادات (PI-3) | 134 |
| 7-2 | مؤشرات قياس شفافية المالية العامة | 135 |
| 8-2 | مؤشرات إدارة الأصول والخصوم | 136 |
| 9-2 | مؤشرات وضع الميزانية واستراتيجية المالية العامة استنادا إلى السياسات | 137 |
| 10-2 | مؤشرات قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة | 138 |
| 11-2 | مؤشرات المحاسبة ورفع التقارير (الابلاغ) | 139 |
| 12-2 | مؤشرات الفحص والمراجعة الخارجية | 139 |
| 13-2 | مجموع مؤشرات الدين العام التي تنتمي مؤشرات قابلية التأثير | 143 |
| 14-2 | النسب الدنيا المقترحة من صندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للتخفيف | 145 |
| الفصل الثالث | | |
| 1-3 | مثال تطبيقي يوضح زيادة حصيلة الحقوق الجمركية رغم تراجع حجم الواردات | 191 |
| الفصل الرابع | | |
| 1-4 | الجدول "أ" الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019 | 219 |
| 2-4 | الجدول "ب" الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية | 222 |

| | | |
|-----|--|------|
| 224 | الجدول "ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات | 3-4 |
| 225 | تطور وضع الميزان التجاري الجزائري للفترة 2019-2004 | 4-4 |
| 228 | تتطور معدل التضخم للفترة (2019-2004) | 5-4 |
| 230 | تتطور رصيد الخدمات المستوردة والمصدرة للفترة (2019-2004) | 6-4 |
| 232 | تطور التحويلات الصافية وحركة ريع رأس المال من وإلى الخارج (2019-2004) | 7-4 |
| 233 | تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر (2019-2004) | 8-4 |
| 235 | تطور إيرادات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2019-2004) | 9-4 |
| 237 | تطور حاصل الحقوق الجمركية ونسبة مساهمتها في إيرادات ميزانية الدولة (2019-2004) | 10-4 |
| 240 | تطور الإيرادات غير الجبائية خلال الفترة (2019-2004) | 11-4 |
| 241 | علاقة حركة احتياطي الصرف مع ميزان المدفوعات وزيادة أرباح بنك الجزائر | 12-4 |
| 244 | تطور اجمالي نفقات الأجور والنواتج الداخلي الخام لفترة (2019-2004) | 13-4 |
| 245 | تطور الضرائب المباشرة ومكوناتها خلال الفترة (2019-2004) | 14-4 |
| 247 | تطور إيرادات ضرائب السلع والخدمات (الضرائب غير المباشرة) (2019-2004) | 15-4 |
| 249 | تطور إجمالي نفقات الأجور للفترة 2019-2004 | 16-4 |
| 249 | تطور نسبة نفقات الأجور من إجمالي النفقات للفترة (2019-2004) | 17-4 |
| 251 | تطور نفقات المواد واللوازم ومصالح الإدارة للفترة (2019-2004) | 18-4 |
| 253 | تطور مجموع التحويلات الاجتماعية للفترة (2019-2004) | 19-4 |
| 255 | تطور حجم الدين الداخلي والخارجي للفترة (2019-2004) | 20-4 |
| 257 | تطور نفقات التجهيز للفترة (2019-2014) | 21-4 |
| 259 | تطور الإيرادات المقدرة والمنجزة خلال الفترة (2019-2008) | 22-4 |
| 261 | تطور نفقات التسيير المقدرة والمستهلكة فعليا للفترة (2019-2008) | 23-4 |
| 262 | تطور نسب مبالغ الاعتمادات المقدرة و المعبأة فعليا للفترة (2019-2008) | 24-4 |
| 264 | تطور إجمالي الإيرادات والنفقات للفترة (2019-2008) | 25-4 |
| 265 | تطور درجات مؤشر مجمل النفقات المنجزة للفترة (2019-2008). | 26-4 |
| 266 | تطور الفرق بين الإيرادات المقدرة والمنجزة حسب النوع للفترة 2019-2008 | 27-4 |
| 267 | تطور نتائج قياس المؤشر بالنسبة لموازنة الجزائر للفترة (2019-2008) | 28-4 |
| 269 | تطور عجز الميزانية في الجزائر للفترة (2019-2008) | 29-4 |
| 271 | تطور مؤشر الاستدامة المالية خلال الفترة (2019-2008) | 30-4 |
| 272 | تطور مؤشرات الاستدامة المالية للفترة (2019-2008) | 31-4 |
| 274 | تطور نسبة العجز الموازني إلى كل من الناتج المحلي الاجمالي والإيرادات (2019-2008) | 32-4 |

ثالثا: قائمة الأشكال

| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---------------------|--|--------|
| الفصل الأول | | |
| 1-1 | الحلقة الفاضلة للعملة القوية | 35 |
| 2-1 | تطبيق تقنية المقاصة الثنائية في تغطية خطر الصرف | 57 |
| الفصل الثاني | | |
| 1-2 | خطوات إعداد موازنة البرامج والأداء | 116 |
| الفصل الثالث | | |
| 1-3 | منحنى بياني يظهر أثر تغير قيمة العملة المحلية على الصادرات | 157 |
| 2-3 | منحنى بياني يظهر أثر تغير قيمة العملة المحلية على الواردات | 161 |
| 3-3 | منحنى بياني يظهر أثر تغير قيمة العملة المحلية على احتياطي الصرف | 164 |
| 4-3 | آلية انتقال أثر تخفيض قيمة العملة إلى الأسعار | 170 |
| 5-3 | أثر انخفاض قيمة العملة المحلية على الواردات وحصيلة الحقوق الجمركية | 192 |
| 6-3 | تطور اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي | 205 |
| 7-3 | تطور الدولار مقابل الأورو | 207 |
| الفصل الرابع | | |
| 1-4 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر | 226 |
| 2-4 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على معدل التضخم | 229 |
| 3-4 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على رصيد الخدمات المصدرة والمستوردة | 231 |
| 4-4 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 234 |
| 5-4 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على إيرادات المحروقات | 236 |
| 6-4 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على حاصل الحقوق الجمركية | 238 |
| 7-4 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على أرباح بنك الجزائر | 247 |
| 8-4 | منحنى بياني يظهر علاقة احتياطي الصرف بأرباح بنك الجزائر | 247 |
| 9-4 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على إيرادات الضرائب المباشرة | 245 |
| 10-4 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على إيرادات الضرائب غير المباشرة | 247 |
| 11-4 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على نفقات الأجور | 250 |
| 12-4 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على نفقات المواد واللازم ومصالح الإدارة | 252 |
| 13-4 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على التحويلات الاجتماعية | 253 |

| | | |
|-----|--|------|
| 257 | منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على نفقات التجهيز | 14-4 |
| 259 | منحنى بياني يوضح مقارنة بين الإيرادات المقدرة والمنجزة خلال الفترة (2019-2008) | 15-4 |
| 261 | منحنى بياني يوضح مقارنة بين نفقات التشغيل المقدرة والمنجزة خلال الفترة (2019-2008) | 16-4 |
| 263 | منحنى بياني يوضح مقارنة بين الاعتمادات المقدرة والمنجزة فعلياً خلال الفترة (2019-2008) | 17-4 |

رابعاً: قائمة الملاحق

| الرقم | عنوان الملحق |
|-------|---|
| 01 | الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2009 |
| 02 | توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التشغيل لسنة 2009 |
| 03 | توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2009 |
| 04 | جداول حساب مؤشر الأداء: حصة الإيرادات (PI-3) |

مقدمة

مقدمة عامة:

بعد الصعوبات التي واجهت نظام المقايضة؛ الذي كان يُستخدم في التبادلات التجارية بين الأفراد وبين الدول منذ القدم، وأمام ازدياد حاجيات الأفراد والدول؛ ظهرت النقود لتحلّ محلّ نظام المقايضة وأصبحت تلعب دورا فعالا في الحياة الاقتصادية، من خلال وظائفها المتعددة؛ فهي وسيط للتبادل، مقياس للقيمة، مخزن للقيمة، كما أنها وسيلة للمدفوعات الآجلة، ومع مرور الوقت تطورت أشكال النقود بدءا من النقود المعدنية إلى النقود الورقية، ثم النقود المصرفية، وفي عصرنا هذا ظهرت النقود الالكترونية.

كل دولة لها عملتها الرسمية، يتم استخدامها في تسوية العمليات التجارية التي تتم في الحدود الإقليمية للدولة، لكن في حالة المبادلات التجارية الدولية فهناك عملات رئيسية دولية تستخدم في عمليات التسوية تحظى بالقبول لدى جميع دول العالم وتتميز بالاستقرار وأهم هذه العملات: الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، الين الياباني، الجنيه الاسترليني، وبعض العملات الأخرى، حيث استمدت هذه العملات قوتها من قوة اقتصاد الدولة صاحبة العملة، ومن هنا ظهرت حاجة الدول لعملات أجنبية من أجل تسوية المبادلات التجارية الدولية وتوفير النقد الأجنبي لمواطنيها الراغبين في السفر للخارج وكذلك للشركات الأجنبية العاملة داخل الدولة التي ترغب في تحويل جزء من أرباحها للخارج، حيث تتحصل الدول عن النقد الأجنبي من خلال عمليات التصدير، دخول رؤوس الأموال الأجنبية ومختلف التحويلات بالنقد الأجنبي من الخارج إلى الداخل، أو شراء العملات الصعبة من سوق الصرف، وأمام تعدد العملات واختلاف قيمتها وقوتها كان لزاما وجود آلية تسمح بمبادلة العملات و هي سعر الصرف.

تعتبر آلية سعر الصرف عنصرا أساسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة أمام تشابك هذه العلاقات وارتفاع حجم المبادلات التجارية الدولية، فضلا عن أن آلية سعر الصرف تشكل أهمية بالغة بالنسبة لكثير من الدول فهي تعد مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد وأداة في يد الحكومات لتوجيه الاقتصاد الوطني وعلاج الخلل. فلهذا تعمل جميع الدول على استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، من خلال إدارة سعر الصرف إدارة سليمة، خاصة أمام التقلبات التي تشهدها أسعار الصرف في العالم وما تُخلّفه من اضطراب في العلاقات الاقتصادية الدولية والآثار السلبية التي قد تصيب الاقتصاد في مختلف الدول.

تُعدّ تقلبات أسعار الصرف من بين أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتحدث تقلبات أسعار الصرف نتيجة تفاعل قوى العرض

والطلب على العملات، أو عن طريق التدخلات الحكومية من خلال إعادة تقييم العملة المحلية، ومن بين أهم المتغيرات الاقتصادية تأثرًا بهذه التقلبات نجد: الصادرات، الواردات، معدلات التضخم، المديونية، والميزانية العامة للدولة، حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وغيرها من المتغيرات.

تُعدّ الميزانية العامة للدولة من بين أهم الوسائل التي تستخدمها الحكومات من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية للدولة، ومن بين الأهداف الاقتصادية التي يمكن تحقيقها نجد: تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل، إعادة توزيع الدخل، أما في الجانب الاجتماعي فتهدف الميزانية العامة إلى ضمان العدالة الاجتماعية من خلال تقديم الإعانات للفقراء، فرض الضرائب التصاعدية، إقرار الإعفاءات الضريبية لبعض فئات المجتمع. تعتمد استراتيجية الميزانية العامة في تحقيق الأهداف السابقة وبالتالي الوصول للأداء الجيد؛ على تحسين ومراقبة الإيرادات وتنفيذ ومراقبة النفقات الحكومية، لكن ليس دائما تتمكن الحكومة من تحقيق أهدافها المخطط لها في الميزانية، حيث يمكن أن يتأثر أداء الميزانية العامة نتيجة ارتباط العديد من بنود الميزانية العامة سواء في جانب الإيرادات أو النفقات بمتغيرات اقتصادية ومن ضمن هذه المتغيرات نجد تقلبات أسعار الصرف التي أصبحت سمة العملات في وقتنا بسبب المنافسة الاقتصادية بين مختلف الدول.

تعتمد الجزائر على ريع المحروقات كمصدر أساسي للنقد الأجنبي، وعلى الجباية البترولية كمورد رئيسي للميزانية العامة للدولة؛ وبما أن صادرات الجزائر أغلبها بالدولار الأمريكي ومشترياتها من الخارج تتم باليورو والدولار، فإن تقلبات سعر صرف الدينار مقابل عمليتي الدولار و/أو اليورو، تؤثر على أداء الميزانية العامة للدولة.

إشكالية الدراسة

ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر؟

تندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

- 1- كيف تؤثر تقلبات سعر الصرف على الميزانية العامة؟
- 2- ما هو أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري في الجزائر؟
- 3- ما هو أثر تقلبات سعر صرف الدينار على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر؟
- 4- ما هو أثر تقلبات سعر صرف الدينار على نفقات الميزانية العامة في الجزائر؟

الفرضيات

- 1- توجد علاقة نظرية بين تقلبات سعر صرف العملة المحلية والميزانية العامة للدولة.
- 2- إن انخفاض أو تخفيض قيمة الدينار يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات في الجزائر.
- 3- إن انخفاض أو تخفيض قيمة الدينار الجزائري يساهم في زيادة إيرادات الميزانية العامة.
- 4- إن انخفاض أو تخفيض قيمة الدينار الجزائري يرفع حجم نفقات الميزانية العامة.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب للتطرق إلى هذا الموضوع:

- يعتبر من المواضيع المهمة التي تحتاج إلى دراسة بالنظر للتغيرات التي حدثت في قيمة الدينار الجزائري. بدءا من سنة 2014 وكذا أهمية الميزانية العامة كأداة لتنفيذ السياسة العامة للدولة.
- الاهتمام بدراسة مدى نجاعة اعتماد سياسة العملة المحلية المنخفضة كوسيلة لإعادة التوازن الاقتصادي.
- معرفة التغيرات التي تحدث في بنود الميزانية العامة نتيجة التغيرات التي تحدث في سعر الصرف.

أهداف الدراسة

- التعرف على العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والميزانية العامة للدولة.
- معرفة التغيرات التي تحصل في بنود الميزانية العامة نتيجة تقلبات أسعار الصرف.
- تحليل التأثير العام لتقلبات أسعار الصرف على أداء الميزانية العامة.
- تقييم مدى نجاعة سياسية العملة المنخفضة كآلية للتقليل من عجز الميزانية العامة.
- تقديم توصيات لكيفية الحفاظ على استقرار الميزانية العامة وتحسين أدائها.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تجمع بين متغيرين ينتميان إلى سياستين مختلفتين؛ فتقلبات أسعار الصرف تعتبر من أدوات السياسة النقدية، أما الميزانية العامة فتتدرج ضمن أدوات السياسة المالية، لذلك كانت الدراسات التي تجمع بين تقلبات أسعار الصرف والميزانية العامة قليلة؛ فحين هناك كم هائل من الدراسات والبحوث والكتب التي تناولت كل متغير على حدى أو مع متغيرات اقتصادية أخرى.

كما يعتبر عدم استقرار سعر الصرف السمة الغالبة للعديد من العملات في مختلف الدول؛ خاصة دول العالم الثالث، التي تتميز عملاتها بالانخفاض المستمر، وكذا انتهاجها سياسة العملة المنخفضة لمواجهة الاختلالات المالية الداخلية والخارجية هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى نجد أن الميزانية العامة هي الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسات الحكومية وتحقيق الأهداف المرجوة. وفي نفس الوقت مؤشر لقياس الوضع المالي للدولة.

تكمن أهمية الدراسة كذلك في كونها لا تقتصر على دراسة العلاقة النظرية بين تقلبات أسعار الصرف والميزانية العامة، بل تم اسقاط هذه العلاقة على ميزانية الدولة الجزائرية من خلال تحليل أثر التغيرات الحاصلة في الدينار مقارنة بعملتي الأورو والدولار على بنود الميزانية العامة.

عموما تساعد هذه الدراسة في فهم العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وأداء الميزانية العامة ومعرفة بنود الميزانية العامة التي تتأثر بتقلبات أسعار الصرف وبالتالي تجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأمر الذي يعزز قدرة الحكومة في وضع السياسات المناسبة التي تسمح بتحسين أداء الميزانية العامة.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل دراسة موضوع البحث، وتحليل أبعاده والاجابة على الاشكالية والتحقق من صحة الفرضيات، تم استخدام مجموعة من الادوات التحليلية التي اختلفت وتعددت حسب الفصول، حيث تم استخدام الاسلوب النظري في الفصل الاول، والثاني، والأسلوب الوصفي التحليلي في الفصل الثالث والرابع لتحليل أثر تقلبات سعر الصرف على بنود الميزانية العامة بصفة عامة، وتحليل تغير بيانات الميزانية في الجزائر تبعا لتقلبات سعر صرف الدينار مقابل عمليتي الأورو والدولار.

حدود الدراسة

لقد حددت الدراسة في اطار مكاني وزمني؛ حيث تم حصر الدراسة في الجزائر من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء الميزانية العامة، أما الحدود الزمنية فقد حصرت الدراسة في الفترة الزمنية (2005-2019)، كما تم حصر تقلبات أسعار الصرف في تغير قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملتين الدوليتين، الدولار والأورو.

الدراسات السابقة

1- حاجي يوسف، أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، ل م د في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018-2019. حيث تناولت الدراسة بالتحليل والقياس أهم العوامل المؤثرة في سعر صرف الأورو دولار (USD/EURO) ، ومن ثم دراسة العلاقة بين سعر صرف الأورو دولار وأسعار النفط الخام، والتي تبين أنها علاقة عكسية تتجه من سعر صرف الدولار نحو أسعار النفط، وبعدها تم دراسة أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري، حيث تم التوصل إلى أن الأثر يعتمد على القوة الشرائية للدولار مقابل الأورو، فالجزائر تكسب كلما ارتفعت القوة الشرائية للدولار مقابل الأورو، والعكس في حالة انخفاض القوة الشرائية للدولار. وكان الهدف من الدراسة مايلي:

- تحديد العوامل المحددة لسعر صرف الأورو دولار، وتحليل أثر التغيرات التي تحدث في هذه العوامل في سعر صرف أورو دولار.
- تحديد طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر صرف الأورو دولار وأسعار النفط.
- تحليل وقياس أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على مؤشرات التوازن المالي في الجزائر.
- تحليل وقياس أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على أهم مؤشرات ميزان المدفوعات.
- توضيح العلاقة بين القطاع الداخلي ممثلا برصيد الميزانية العامة والقطاع الخارجي ممثلا برصيد الميزان الجاري.
- تحليل وقياس أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على أهم مؤشرات ميزان المدفوعات.

نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى أن سعر صرف الأورو دولار يلعب دورا بالغا في التأثير على أسعار النفط الخام، وهناك علاقة عكسية بين سعر صرف أورو دولار وأسعار نفط.
- توصلت الدراسة إلى أن سعر صرف الأورو دولار تؤثر على كل من الصادرات والواردات الجزائرية.

- توصلت الدراسة إلى أن تقلبات سعر صرف الأورو دولار تؤثر على مؤشرات المالية العامة في الجزائر (رصيد الميزانية العامة)، حيث أن ارتفاع القوة الشرائية للدولار يساهم في زيادة إيرادات الميزانية العامة، أما ارتفاع القوة الشرائية للأورو فتزيد من تكاليف النفقات العامة.
 - توصلت الدراسة إلى أن عجز الميزانية العامة في الجزائر يسبب عجزا في الميزان التجاري.
 - توصلت الدراسة إلى أن سعر صرف الأورو يؤثر على الاقتصاد الجزائري باعتبار أن 60 بالمئة من التجارة الخارجية للجزائر تتم مع منطقة الأورو.
 - 2- **دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري وسبل علاجها -حالة الجزائر- أطروحة مقدمة** ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015. حيث كان الهدف من الدراسة مايلي:
 - محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري.
 - تحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري
 - البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري
 - الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد.
- وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2013).
- توصلت الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة أوبك.
- إن سياسة تخفيض الدينار الجزائري لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر في الميزان التجاري والتوازن الخارجي، وظهر أن أسعار المحروقات تأثيرها واضح على وضعية الميزان التجاري.
- إن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن الهدف منها تصحيح الاختلالات في الميزان التجاري، وإنما تحرير سعر صرف الدينار والوصول لقيمته الحقيقية.

3- مصطفى محمد عثمان، أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الميزانية العامة -دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر 2006. حيث كانت تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الميزانية العامة، باعتبار الأول متغيراً مستقلاً يتعلق بالسياسة النقدية والثاني متغيراً تابعاً يتعلق بالسياسة المالية. حيث تم تقسيم مصادر تمويل عجز الميزانية العامة إلى مصادر مباشرة وأخرى غير مباشرة، حتى يسهل دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على كل منهما، وبيان فحوى العلاقات التي تربط مكوناتهما بسعر الصرف، حيث استند التحليل بدايةً على توضيح أثر تغيرات سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، كونه العامل الذي من خلاله يمكن لتأثير سعر الصرف أن ينفذ إلى النفقات والإيرادات العامة، وبالتالي أن يصل إلى عجز الميزانية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن انتقال تأثير سعر الصرف على الأسعار المحلية وأسعار الواردات يكون أقوى في البلدان الصغيرة.
- هناك أثر واضح لسعر الصرف في مصر على النفقات الجارية، حيث يرتبط سعر الصرف في مصر بعلاقة عكسية مع النفقات الجارية سواء فيما تعلق بالأجور أو بالتحويلات الجارية.
- أظهر التحليل الإحصائي بين سعر الصرف والنفقات العامة على معنوية العلاقة، حيث ظهرت العلاقة طردية في المغرب وإندونيسيا والفلبين والسويد، بينما كانت سلبية في مصر وكينيا والمكسيك.
- توصلت الدراسة إلى نتيجة مخالفة للنظريات الاقتصادية، حيث أن تخفيض قيمة الجنيه المصري لم يحد من الواردات بل ارتفعت.
- إن تخفيض قيمة الجنيه المصري يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الجارية للميزانية العامة.
- أظهرت الدراسة وجود علاقة بين تغيرات سعر الصرف والإيرادات العامة في كل الدول عينة الدراسة ما عدا السويد، حيث كانت هذه العلاقة طردية بالنسبة لمصر، كينيا، وعكسية في المغرب، إندونيسيا، والفلبين.
- كشفت الدراسة تغيرات سعر الصرف تؤثر عكسياً في الدول النامية، عكس الدول المتقدمة.
- أثر سعر الصرف على الواردات أكثر من أثره على الصادرات في مصر.
- أظهرت الدراسة أن انخفاض قيمة العملة المحلية في الدول النامية يؤدي لزيادة الاستثمار الأجنبي في هذه الدول وانخفاض الاستثمار المحلي. لكن لم تتحقق هذه العلاقة في مصر.

- هناك علاقة معنوية بين تقلبات سعر الصرف والتمويل الخارجي لعجز الميزانية العامة في مصر، المغرب، كينيا وإندونيسيا، وعدم معنوية في المكسيك والسويد. أما العلاقة مع التمويل الداخلي فكانت العلاقة معنوية في جميع الدول ما عدا السويد.

5- شباب، سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة -دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تدبير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018-2019. حيث قامت هذه الدراسة بقياس تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة وتحليل العلاقة بينهما وتفسير نتائج الدراسة القياسية، من خلال الاعتماد على طرق القياس الاقتصادي باستعمال اختبار التكامل المشترك وبناء نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي وتحليل تجزئة التباين، حيث خلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في سعر النفط ورصيد الميزانية العامة. كما توصلت الدراسة كذلك إلى وجود تأثير طردي بين انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ورصيد الميزانية العامة في المدى الطويل، فارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار بـ 1% يؤدي إلى اتجاه رصيد الميزانية العامة نحو الموجب بنسبة 0.22%، مع انعدام العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير.

6- بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، حيث كان الهدف من الدراسة توضيح مختلف آثار تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية واسقاط كل ذلك على الاقتصاد الجزائري، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

- يؤثر سعر الصرف على تكلفة الموارد المستوردة ومن ثم على التضخم والعمالة.
- هناك آثار متبادلة بين تغيرات أسعار الصرف وكل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة

8- بوعتروس عبد الحق، آثار تخفيض قيمة العملة على الميزانية العامة للدولة -حالة الجزائر- مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، العدد 31- المجلد ب، 2008، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر. كان الهدف من الدراسة هو بحث آثار تخفيض قيمة العملة المحلية على وضعية الميزانية العامة للدولة، من خلال عرض مكونات ميزانية الدولة وتأثرها بتغيرات سعر الصرف، حيث توصلت الدراسة أن أسعار المحروقات هي المؤثر الرئيسي على ميزانية الدولة الجزائرية، من خلال الجباية البترولية، كما أن سعر الصرف يؤثر على الرسوم والحقوق الجمركية.

8- صابرين عدنان والي وآخرون، أثر تقلبات سعر الصرف في الميزانية العامة للعراق -حالة دراسية للمدة (2004-2018)- مجلة حمورابي للدراسات، العدد 35، 2020، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2020. كان الهدف من الدراسة هو توضيح الآثار التي يمكن أن تتركها تقلبات أسعار الصرف الأجنبي في الميزانية العامة، والتعرف على العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة، حيث انطلق الباحث من ثلاث فرضيات:

- 1- انخفاض أسعار الصرف الأجنبي يؤدي لانخفاض السلع المستوردة وبالتالي انخفاض عجز الميزانية.
- 2- ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يؤدي لزيادة الصادرات المحلية، وبالتالي زيادة الضرائب على الصادرات.
- 3- ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يؤدي إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة مما يعني زيادة نفقات الميزانية العامة وبالتالي زيادة العجز.

توصل الباحث للنتائج التالية:

- تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الميزانية العامة من خلال تأثيرها على مكونات الميزانية العامة بطريقة غير مباشرة.
- هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار وعجز الميزانية في العراق.

هيكل وتقسيم الدراسة

من أجل إنجاز هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الاول: الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف

تم التطرق في هذا الفصل لمختلف المفاهيم المرتبطة بسعر الصرف؛ حيث تم تناول أنواع سعر الصرف وطرق تحديده، أنظمة سعر الصرف، وكذا النظريات المفسرة له، ثم التطرق لسوق الصرف وخصائصه، وبعدها انتقلنا لسياسة الصرف كأحد أهم السياسات الاقتصادية، وختمنا الفصل بالتعرض للعوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته وأساليب التغطية.

الفصل الثاني: الميزانية العامة ومؤشرات قياس أدائها

تم تقسيم هذا الفصل لجزأين؛ حيث احتوى الجزء الأول على أربعة مباحث خاصة بالميزانية العامة والمفاهيم المرتبطة بها من خلال التطرق لمبادئ وأهداف الميزانية وكذا الإيرادات والنفقات وعجز الميزانية؛ أما الجزء الثاني فشمل مفاهيم متعلقة بالأداء بصفة عامة؛ ثم تناول المفاهيم المرتبطة بأداء الميزانية، بعدها تم سرد مؤشرات قياس أداء الميزانية العامة التي تمثلت في مؤشرات تقليدية، مؤشرات دولية، وأخيرا مؤشرات القياس في الجزائر.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

يتكون هذا الفصل من خمسة مباحث، حيث تم إدراجه من أجل فهم العلاقة النظرية بين سعر الصرف والميزانية العامة للدولة، وذلك باعتبار سعر الصرف متغيرا مستقلا والميزانية العامة متغيرا تابعا. فتم أولا تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية وهي الصادرات والواردات واحتياطي الصرف، حركة رؤوس الأموال الدولية، باعتبارها تؤثر بطريقة غير مباشرة على الميزانية العامة، ثم عرجنا لأثر تقلبات سعر الصرف على قسمي الميزانية العامة (الإيرادات، النفقات)، وأخيرا تم تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على مصادر تمويل الميزانية العامة وبعدها التعرض لأثر حرب العملات على الاقتصاد العالمي.

الفصل الرابع: تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

خصص الجزء الأكبر من هذا الفصل للجانب التطبيقي؛ حيث بعد تناول هيكل الميزانية العامة في الجزائر، الذي كان الهدف منه التعرف على البنود الرئيسية التي تشكل ميزانية الجزائر بقسميها لتسهيل إنجاز الدراسة التطبيقية؛ التي تمت وفق التقسيم التالي:

- تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية (الميزان التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج).
- تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أهم مكونات قسم الإيرادات.
- تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أهم مكونات قسم النفقات.
- تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية في الجزائر باستخدام بعض مؤشرات الأداء.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف

تمهيد:

يتم تسوية المعاملات الاقتصادية وكل عملية بيع وشراء وغيرها من العمليات التجارية التي تكون في إقليم الدولة بواسطة العملة المحلية؛ إلا إذا سمحت الدولة نفسها باستخدام عملة أخرى، وفي هذا الإطار نجد لكل دولة عملتها الرسمية، أما المعاملات الاقتصادية الدولية فيتم تسويتها بعملات أجنبية محدودة وفي مقدمتها الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، الجنيه الإسترليني... إلخ، كما أن في حالة السفر، فإنه يلزم المسافر استخدام عملة البلد الذي سافر إليه، وأمام تعدد العملات المستخدمة في العالم وحاجة الدول والأفراد لعملات دول أخرى، كان لزاماً إيجاد آلية سعر الصرف التي سمحت بتبادل العملات.

تظهر أهمية سعر الصرف؛ ليس فقط في تسوية المبادلات التجارية الدولية أو تلبية حاجيات الدول والمؤسسات والأفراد من العملات الأجنبية، بل أصبح سعر الصرف بالنسبة لكثير من الدول مؤشراً اقتصادياً، لذا تقوم العديد من حكومات الدول بإدارة سعر الصرف بما يخدم اقتصادها، ويوماً بعد يوم تزداد أهمية سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، واستخدامه كأحد أدوات السياسة الاقتصادية في العديد من الدول، فهو يستخدم لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، مكافحة التضخم وغيرها من الأهداف الوسيطة أو النهائية.

من أجل الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بسعر الصرف قمنا بدراسته وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له

المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف: الأهداف، الأدوات، والعوامل المؤثرة

المبحث الرابع: مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأساليب التغطية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم سعر الصرف وطرق تحديده والمفاهيم المتعلقة به، أنواع سعر الصرف، خصائص سعر الصرف. سوق الصرف، ثم نستعرض العملات الدولية الأكثر تداولاً.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وطرق تحديده

هناك العديد من التعاريف لسعر الصرف تختلف في صياغتها، لكنها تشير إلى نفس المعنى، حيث يتحدد هذا الأخير نتيجة تبادل العملات.

أولاً: تعريف سعر الصرف

- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدّل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.¹
- سعر الصرف هو النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية خلال مدة زمنية معينة.²
- يعرف سعر صرف عملة معينة بأنه عدد الوحدات من هذه العملة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أجنبية مثل الدولار الأمريكي، ونشير أنه مثلاً عندما نقول سعر صرف اليورو بالدولار، يعني أننا في سوق صرف منطقة اليورو، وعندما نقول سعر صرف الدولار مقابل اليورو، نقصد سعر صرف الدولار باليورو في سوق الصرف الأمريكية، إذا تساوى سعر الصرف في السوقين نكون أمام السعر التعادلي.³
- من خلال ما سبق، يمكن القول أن سعر الصرف هو معدل تحويل عملة دولة ما إلى عملة دولة أخرى.

ثانياً: طرق تحديد سعر الصرف

توجد طريقتان لتسعير العملات الأجنبية وهما:

- التحديد اليقين (التسعير المباشر)
- التحديد غير اليقين (التسعير غير المباشر)

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 103.

² سردار عثمان خدر، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كردستان العراق للمدة 1997-2013، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد 07، العدد 13، 2015، ص 236.

³ مسعود مجيطة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2017، ص ص 71-72.

الطريقة الأولى: التحديد اليقين (التسعير المباشر)

بموجب هذه الطريقة تكون العملة الوطنية هي موضوع التحديد، بينما العملة الأجنبية هي عملة التحديد، بمعنى عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية تسمى عملة الأساس¹، مثلاً: $1 \$ = 109.26$ دج.

الطريقة الثانية: التحديد غير اليقين (التسعير غير المباشر)

بموجب هذه الطريقة، العملة الوطنية تكون عملة التحديد، أما العملة الأجنبية فهي موضوع التحديد، وبعبارة أخرى، كم وحدة من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. مثال: $1 \text{ دج} = 0.009 \$$.

تجدر الإشارة أن الجنيه الإسترليني، الدولار الاسترالي، الدولار النيوزيلندي، واليورو هي العملات الأربعة في العالم فقط التي تعتمد طريقة التسعير غير المباشر².

ثالثاً: الصرف نقداً والصرف لأجل

يختلف الصرف نقداً عن الصرف الآجل، ويتميز كل نوع بخصائص معينة.

1- الصرف نقداً³

إذا تم تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد بيع أو شراء العملات، وتم كذلك تطبيق سعر الصرف السائد في تلك اللحظة أو الفترة، التي لا تتعدى 48 ساعة، حينئذ نكون أمام عملية الصرف نقداً. وتجدر الإشارة أن هناك سعران للصرف: سعر الشراء، سعر البيع؛ حيث أن الفرق بينهما يمثل هامش الربح للبائع.

2- الصرف لأجل⁴

يعبر سعر الصرف الآجل عن السعر المتفق عليه يوم إبرام العقد، على أن تتم عملية التسليم والاستلام في تاريخ لاحق محدد مسبقاً، وتتحكم في هذا السعر عدة عوامل منها: العرض والطلب للعملات الأجنبية.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص 196.

² مسعود مجبنة، مرجع سابق، ص ص 72-73.

³ هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص ص 16-17.

⁴ فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص 40.

رابعاً: سعر الصرف التقاطعي (المشتق)

يعتبر سعر الصرف مشتقاً في حالة عدم وجود علاقة بين عملة وطنية وعملة أجنبية معينة، ويتم اللجوء لعملة أجنبية ثانية لها علاقة بالعملة الوطنية، وغالباً ما تكون عملة الدولار الأمريكي حيث أن هذه الأخيرة (الدولار الأمريكي) لها علاقة بالعملة الأجنبية الأولى من أجل تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية الأولى عن طريق التقاطع¹.

وللتوضيح أكثر نعطي المثال التالي: (معطيات شهر ماي 2020)

لدينا:

$$1 \text{ (USD) دولار أمريكي} = 128.7802 \text{ دينار جزائري (DZD)}$$

$$1 \text{ (USD) دولار أمريكي} = 0.3090 \text{ دينار كويتي (KWD)}$$

من المعطيات السابقة يمكن حساب قيمة الدينار الجزائري مقابل الدينار الكويتي وفق العلاقة التالية:

$$1 \text{ (KWD) دينار كويتي} = 0.3090/128.7802 = 416.7644 \text{ دينار جزائري (DZD)}$$

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

ينقسم سعر الصرف إلى خمسة أنواع: سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الفعلي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، سعر الصرف التوازني.

أولاً: سعر الصرف الاسمي²

سعر الصرف الاسمي هو ذلك المقياس لقيمة عملة بلد ما مقارنة بعملة بلد آخر، والذي يتحدد عن طريق العرض والطلب على هذه العملة في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لقوى العرض والطلب وكذا تبعاً لنظام الصرف المعتمد في الدولة.

هناك نوعان لسعر الصرف الاسمي: سعر صرف رسمي يتم اعتماده كمقياس للمبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي معمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

¹ صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 140.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 103-104.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن القيمة الحقيقية للعملة المحلية؛ أي الوحدات اللازمة من السلع الأجنبية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو بذلك يقيس القدرة التنافسية للبلد ويساهم في عملية اتخاذ القرارات. ويقيس كذلك معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي قليلا؛ كان معدل التضخم منخفضا، والعكس في حالة الفرق الكبير.¹

تجدر الإشارة أنه من أجل حساب سعر الصرف الحقيقي لعملة بلد ما مقارنة بعملة بلد أجنبي، لا تقتصر المقارنة على سلعة واحدة بل سلة مكونة من عدة سلع يتم اختيارها وفق معايير محددة.

يتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق العلاقة التالية:²

$$TCR = \frac{TCN/P_{dz}}{1 \$ / P_{us}} = \frac{TCN \cdot P_{us}}{P_{dz}}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجزائر

تعطينا العلاقة $1\$ / P_{us}$: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما TCN / P_{dz} فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر. وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، حيث كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي ارتفعت معه القدرة التنافسية للجزائر.

مثال: نفترض أن سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري هو $1\$ = 150$ دج؛ ومؤشر الأسعار في أمريكا 100 وفي الجزائر 120؛ فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري وفق العلاقة أعلاه يكون $100 / (120 * 150) = 1\$ = 180$ دج.

¹ سلمى دوحى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص9.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 104-105.

ثالثاً: سعر الصرف الفعلي

هو عبارة عن قياس سعر صرف بلد معين بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية وتمثل هذه العملات في غالب الأحيان عملات الشركاء التجاريين الكبار لهذا البلد، ويسمح قياس سعر الصرف الفعلي بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد الوطني.¹

بصيغة أخرى سعر الصرف الفعلي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي يدل على مدى تحسن عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى.²

تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي بتغير العوامل المؤثرة فيه مثل: سنة الأساس، قائمة العملات المستخدمة في التعامل، الأوزان المعتمدة في تكوين سلة العملات. فإذا كان الهدف هو قياس أثر تغير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فتستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فتستخدم الواردات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، وإذا كان الهدف قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد محدود من السلع فيتم استخدام حصص البلدان المنافسة في الصادرات العالمية، أما بالنسبة لسنة الأساس فيفضل اعتماد السنة التي يكون فيها اقتصاد البلد المعني أكثر توازناً.³

رابعاً: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر معبراً وذا دلالة أي صالحاً لقياس تنافسية البلد اتجاه العالم الخارجي، يجب تصحيحه وذلك بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.⁴

من خلال التعريف يتضح أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يستخدم في قياس تغيرات سعر الصرف لبلد معين مقارنة بالعالم الخارجي باعتماد فترة أساس معينة. حيث إذا ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي يعني أن السلع المحلية أصبحت أغلى مقارنة بالسلع الأجنبية، والعكس في حالة انخفاضه.

¹ مسعود مجيطة، مرجع سابق، ص73.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص73.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص106.

⁴ عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص32.

خامسا: سعر الصرف التوازني

سعر الصرف التوازني هو ذلك السعر الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، فهو يمثل توازنا مستمرا لميزان المدفوعات في تحقيق نمو طبيعي للاقتصاد للبلد المعني، إذن هو سعر صرف يسود في بيئة اقتصادية متوازنة. حيث أن الأزمات النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن المستوى التوازني، أما الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، لهذا يجب تحديد هذا المستوى التوازني ثم تفسير اتجاهه عن طريق معرفة تغيير سعر الصرف الحر مع التغيرات الاقتصادية.¹

المطلب الثالث: خصائص سعر الصرف

يتميز سعر الصرف بمجموعة من الخصائص تجعله يؤثر على الاقتصاديات المحلية والمبادلات الدولية، ومن بين هذه الخصائص نجد: التحكم، المضاربة، التغطية.

أولا: التحكم²

تعني هذه الخاصية شراء عملة أجنبية من السوق التي يكون فيها سعرها منخفضا وبيعها في السوق التي يكون فيها سعرها مرتفعا بهدف تحقيق هامش ربح، ويوجد ثلاثة أنواع للتحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات: التحكيم المباشر، التحكيم غير المباشر وعملية التحكيم على معدلات الفائدة.

1- عمليات التحكيم المباشر

نكون أمام عملية تحكيم مباشر عندما تتم المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في سوقين مختلفين.

2- عمليات التحكيم غير المباشر

إذا فرضنا وجود ثلاث عملات هي: الدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، اللين الياباني؛ حيث يتم التعامل بهذه العملات في الدول الثلاثة، ومع افتراض أسعار العملات فيما بينها كانت كالتالي:

1 جنيه استرليني = 2 دولار أمريكي = 250 ين ياباني

1 دولار أمريكي = 130 ين ياباني

¹ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 15.

² بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص ص 20-21.

فعملية المراجعة تكون كالتالي: يتم بيع الجنيه الاسترليني بـ 2 دولار، ثم مبادلتها بـ 260 ين ياباني، وبعدها يتم معاودة شراء الجنيه الاسترليني بمقدار 250 ين محققا هامش ربح قدره 10 ين.

3- عمليات التحكيم على معدلات الفائدة

ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة في عملة معينة في سوقين مختلفين.

ثانيا: المضاربة

المضاربة تكون بالمرافعة إما على ارتفاع أو انخفاض أسعار صرف عملة معينة عن طريق التنبؤ بتغيرات أسعار الصرف في المستقبل بهدف تحقيق الربح، وتعتبر السوق الآجلة الوسيلة المناسبة لهذه العملية، ولكن قد يتعرض المضارب لخطر الصرف (تحقيق خسارة) بسبب خطأ في التقدير.

ثالثا: التغطية

من أجل تفادي الأخطار المترتبة على تقلبات أسعار الصرف، يتم اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل، وتسمى هذه العملية بالتغطية من خطر الصرف¹.

يتم استخدام تقنية التغطية من خطر الصرف في غالب الأحيان من طرف المتعاملين في التجارة الخارجية (مستوردين ومصدرين، بنوك) بهدف الحد أو على الأقل التقليل من أخطار الصرف.

المطلب الرابع: سوق الصرف وخصائصه

يكتسي سوق الصرف أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي؛ حيث يعتبر سوق الصرف من أكبر الأسواق المالية في العالم بسبب حجم التداول الكبير الذي يصل إلى تريليونات الدولارات؛ وأساس هذا السوق تبادل العملات نتيجة الفارق بينها، ومن أجل الإلزام أكثر بسوق الصرف، سنتطرق لمفهوم سوق الصرف، خصائصه، أنواعه والمشاركين والمتدخلين فيه، ثم نستعرض أكثر العملات تداولاً في هذا السوق.

أولاً: مفهوم سوق الصرف

ينتشر سوق الصرف في جميع أنحاء العالم، حيث يتم تبادل العملات في هذا السوق من طرف عدة متدخلين، لهم أغراض مثل البنوك، المؤسسات المالية، المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الدولية...إلخ.

¹ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص218.

1- تعريف سوق الصرف

سوق الصرف هو المكان الذي يتم فيه التقاء العرض والطلب على العملات النقدية، وبواسطته يتحدد سعر عملة ما عن طريق مبادلتها بعملة أخرى.¹

سوق الصرف هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات عن طريق عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، ومن خلال البيع والشراء يتحدد معدل صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، غير أنه لا يوجد مكان محدد لسوق الصرف، إذ تتم عمليات التبادل بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن سوق الصرف هو سوق يختص بتداول العملات الأجنبية، وعن طريق هذا التداول يتحدد سعر العملات النقدية للدول، إذن هو بورصة عالمية للعملات الأجنبية، ويشمل سوق الصرف جميع دول العالم، وتقع مسؤولية صرف العملات على عاتق عدد من الجهات الدولية كالبنوك العالمية والمؤسسات و الأسواق الدولية، لا يوجد مكان محدد لسوق الصرف، يتم التداول بواسطة الوسائل الالكترونية.

2- خصائص سوق الصرف:

يتميز سوق الصرف بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها كمايلي:

- غير محدد بإطار جغرافي ويعتمد على الوسائل الالكترونية في عمليات التبادل.
- تتحدد أسعار العملات في سوق الصرف وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب على العملات.
- يمكن للسلطة النقدية أن تتدخل في سوق الصرف لتحقيق استقرار سعر صرف العملة.
- يتميز سوق الصرف بحجم تداول ضخم.
- يتميز سوق الصرف بالعمل المستمر، حيث يعمل السوق لمدة 24 ساعة في اليوم ما عدا عطلة نهاية الأسبوع.
- هوامش منخفضة للأرباح النسبية مقارنة بالأسواق الأخرى ذات الدخل الثابت.

¹ فريدة بخراز يعدل ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص125.

² فاطمة الزهراء بن حمودة، مرجع سابق، ص 42.

ثانياً: أنواع المعاملات في سوق الصرف

تشمل المعاملات في سوق الصرف بيع وشراء العملات الأجنبية لأغراض تسوية مبادلات تجارية دولية، أو لأهداف استثمارية، أو التحوط من مخاطر الصرف، وعموماً يمكن التمييز بين نوعين من المعاملات: معاملات فورية، معاملات آجلة.

1- المعاملات الفورية (سوق الصرف العاجل)

عندما تتم عملية بيع أو شراء عملة أجنبية طبقاً للسعر الآني وتنفذ في غضون يومين، أي يتم التسليم والاستلام للعملات، نقول أن هذه المعاملة فورية¹. والسوق الذي تتم فيه هذه المعاملات يسمى سوق الصرف العاجل. تسمح المعاملات الفورية للعملات بتسوية المبادلات الدولية، وكذا القيام بعمليات المراجعة المكانية والمراجعة الثلاثية بغرض تحقيق أرباح من خلال الاستفادة من اختلاف سعر صرف العملات باختلاف المكان.

2- المعاملات الآجلة (سوق الصرف الآجل)

المعاملة الآجلة هي معاملة مستقبلية حيث يتم تحديد سعر وتاريخ التبادل وكمية العملات المتبادلة وقت إجراء العقد (حالياً) أما عملية تنفيذ التبادل تم في وقت لاحق متفق عليه مسبقاً²، وعليه يسمى سعر الصرف الذي تمت به المبادلة بسعر الصرف الآجل، والسوق الذي تمت فيه المبادلة بالسوق الآجل.

هناك مجموعة من فترات الاستحقاق المعيارية تعتبر فترات مرجعية يتم اعتمادها لتحديد وقت التنفيذ وهي: 30 يوم أو 60 يوم أو 90 يوم أو 180 يوماً أو سنة، كما يمكن الاتفاق على أي مدة أخرى³.

نميز ثلاثة حالات لسعر الصرف الآجل:

- إذا زاد سعر الصرف الآجل عن السعر الفوري نقول أن العملة تباع بعلاوة آجلة.
- وإذا كان سعر الصرف الآجل أقل من السعر الفوري نقول أن العملة تباع بخخص آجل.
- وفي حالة تساوي السعر الآجل مع السعر الفوري نقول أن السعيرين متعادلين

¹ محمود يونس محمد، وآخرون، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016، ص 171.

² حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة – دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج، دار زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1998، ص 42.

³ فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 45 .

تختلف أهداف لجوء المتعاملين إلى سوق الصرف الآجل، فمنهم من هدفه تجنب تقلبات أسعار الصرف، خاصة إذا كان المتعامل ليست لديه الخبرة أو الوقت ليتابع تقلبات أسعار الصرف و مخاطرها، وتسمى عملية تجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف بعملية التغطية. أما الجزء الأكبر من المتعاملين فهدفهم تحقيق أرباحا من خلال عمليات المضاربة والتحكيم.

ثالثا: المتدخلون في سوق الصرف

يمكن التمييز بين خمسة متدخلين في سوق الصرف وهم: البنوك المركزية، البنوك التجارية والمؤسسات المالية، المؤسسات المالية غير المصرفية، السماسرة، المستخدمين التقليديون.

1- البنوك المركزية

البنك المركزي في أي دولة يمثل أعلى سلطة نقدية ويأتي في قمة هرم الجهاز المصرفي، فهو بذلك بنك البنوك، ومن بين مهامه التدخل في سوق الصرف بهدف تحقيق استقرار العملة الوطنية خدمة للاقتصاد الوطني.

يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عن طريق القيام بعمليات السوق المفتوحة أي بيع وشراء العملات الأجنبية بهدف التأثير على العرض أو الطلب على العملات، كما أن البنك المركزي ينفذ أوامر الحكومة، بهدف حماية مركز العملة الوطنية أو بعض العملات الأجنبية¹.

2- البنوك التجارية والمؤسسات المالية

تتدخل البنوك التجارية في سوق الصرف من خلال القيام بعمليات شراء و بيع العملات الأجنبية إلى التجار والمضاربين و لحسابها الخاص، وتقوم البنوك التجارية بهذه العمليات (بيع وشراء العملات الأجنبية) بطريقة مباشرة مع بنوك أخرى أو عن طريق سماسرة الصرف الأجنبي.

تجدر الإشارة أن في بعض الدول التي تتبنى نظام الرقابة على الصرف، يقوم البنك المركزي بتقييد معاملات الصرف، فلا يسمح للبنوك التجارية القيام بعمليات بيع وشراء العملات لغرض المضاربة وتحقيق الربح، ويقتصر تدخل البنوك التجارية في مجال تمويل التجارة الخارجية وتنفيذ التحويلات المالية بالعملة الأجنبية للزبائن، وصرف المنح السياحية.

¹ صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد 12، الكويت، 2011، ص2.

3- المؤسسات غير المالية

بسبب النشاطات التجارية والاستثمارية للمؤسسات غير المالية، يتحتم عليها دخول سوق الصرف الأجنبي من أجل بيع أو شراء العملات الأجنبية، ويمكن أن يكون ذلك بطريقة مباشرة أو عن طريق وسطاء (البنوك والمؤسسات المالية)¹.

4- سمسرة الصرف

سمسرة الصرف هم وسطاء مؤهلين يعملون لصالح البنوك أو متعاملين آخرين من خلال تنفيذ عمليات شراء أو بيع العملات الأجنبية، ويضمنون الاتصال بين البنوك ويزودونهم بالمعلومات والبيانات عن أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية، مع التحفظ عن كشف أسماء المؤسسات البائعة و المشتري لهذه العملات².

يعتبر نشاط السمسرة نشاطا مهما، خاصة في الدول المتقدمة مثل بريطانيا وأمريكا، فرنسا، حيث أن جزءا كبيرا من معاملات الصرف في هذه الدول يقوم به السمسرة.

5- الأفراد و المستخدمين التقليديون:

المستخدمون التقليديون هم: المستوردون، المصدرون، السياح ، المستثمرين الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية من أجل تسوية معاملاتهم الدولية، إضافة إلى المضاربين والتجار والأفراد الذين يتاجرون في العملات الأجنبية بهدف تحقيق أرباح في المدى القصير³.

| الهدف من التدخل | المتدخلون في سوق الصرف |
|---|-----------------------------------|
| تحقيق استقرار العملة الوطنية وخدمة للاقتصاد الوطني. | البنوك المركزية |
| الربح، التحوط والتمويل | البنوك التجارية والمؤسسات المالية |
| تقليل التكاليف، إدارة المخاطر | المؤسسات غير المالية |
| تحقيق الربح من العملات | سمسرة الصرف |
| تسوية المعاملات الدولية، تحقيق أرباح | الأفراد و المستخدمين التقليديون |

¹ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية - العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق -، ط1، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص200.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص109.

³ كامل البكري، الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل -، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص245.

المطلب الخامس: العملات الدولية الأكثر تداولاً في سوق الصرف

هناك مجموعة من العملات الدولية تستخدم في تسوية المبادلات الدولية، وبالتالي هي أكثر تداولاً في سوق الصرف، اكتسبت قوتها من قوة اقتصاديات الدولة صاحبة العملة، وفي مايلي أهم هذه العملات:

أولاً: الدولار الأمريكي (USD)

الدولار الأمريكي هو العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية ويرمز له بالرمز (\$) ويحتل المرتبة الأولى بين العملات الأكثر تداولاً في العالم حيث بلغ حجم التداول 2.9 تريليون دولار أمريكي وفق معطيات 2019، كما تمثل عملة الدولار الأمريكي أول عملة تتشكل منها الاحتياطيات الأجنبية الدولية، وحسب تقديرات 2018/ 2019 شكل الدولار الأمريكي حوالي 63٪ من احتياطيات العملة الأجنبية في دول العالم¹.

يستخدم الدولار الأمريكي في بعض الدول كعملة رسمية بديلة عن العملة الوطنية وتسمى هذه العملية بالدولرة، وتلجأ الدول لاستخدام الدولار بدلاً من العملة المحلية نتيجة التدهور الكبير في قيمة العملة المحلية، ويعتبر الدولار الأمريكي كذلك عملة التسعير الرئيسية للمعادن الثمينة والبتترول والغاز وغيرها من المواد الأولية الباطنية، لهذا نجد أن أسعار هذه المواد تتأثر بتقلبات أسعار صرف الدولار.

ثانياً: اليورو (EUR)

اليورو الأوروبي هو العملة الموحدة الرسمية لدول الاتحاد الأوروبي ويرمز له بالرمز EUR أو اختصاراً €، ويحتل اليورو المرتبة الثانية بعد الدولار الأمريكي من حيث حجم التداول واستخدامه كعملة احتياطيات صرف أجنبية، هذا ما جعل العديد من دول أوروبا وإفريقيا تقوم بربط عملتها باليورو.

بحسب الإحصائيات التي يصدرها بنك التسويات الدولية بلغ متوسط حجم التداول اليومي لليورو حوالي 1.1 تريليون دولاراً أمريكياً سنة 2019، وشكل أكثر من 20 بالمئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية من النقد الأجنبي سنة 2018، وبحسب أسعار الصرف لسنة 2020 فإن $1 \text{ €} = 1.119 \$$ ².

ثالثاً: الين الياباني (JPY)

الين هو العملة الرسمية لليابان ورمزه العالمي (JPY) ويشار له اختصاراً بالرمز ¥، ويعتبر الين الياباني العملة الرئيسية الأكثر تداولاً في دول قارة آسيا، اكتسب الين الياباني قوته من التطور الكبير الذي

¹ <https://everfx.com/the-top-20-most-traded-currencies-in-the-world-2020/.....> consulté le 10/09/2020 à 10h30

² <https://www.bis.org/> consulté le 10/09/2020 à 10h30 موقع بنك التسويات الدولية

شهدته اليابان في مختلف المجالات خاصة القطاع الصناعي الذي يمثل الجزء الأكبر من الصادرات اليابانية بمنتوجاته المتنوعة مثل: السيارات، السفن، والأجهزة الإلكترونية التي تتميز بالجودة العالية.

يعتبر الين الياباني ثالث العملات الأكثر تداولاً في سوق العملات الأجنبية، حيث بلغ متوسط حجم التداول اليومي ما قيمته 554 مليار دولار أمريكي، بحسب إحصائيات بنك التسويات الدولية لسنة 2019، كما تشير الإحصائيات أن الين الياباني يحتل المرتبة الثالثة من حيث استخدامه كاحتياطي أجنبي في مختلف دول العالم بنسبة 5.70 بالمئة من احتياطات العالم من النقد الأجنبي سنة 2019.¹

رابعاً: الجنية الإسترليني (GBP)

الجنيه الإسترليني هو عملة بريطانيا ويرمز له بالرمز (GBP) ورمزه المختصر £، وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة كانت عضواً رسمياً في الاتحاد الأوروبي، إلا أنها لم تتخلى عن الجنيه الإسترليني باعتباره العملة الرسمية، ويستمد الجنيه الإسترليني قوته من قوة الاقتصاد البريطاني، ولهذا تستخدمه العديد من الدول فهو يمثل كمعيار لقياس عملاتها الوطنية، كما يعتبر الجنيه الإسترليني من بين العملات الدولية التي تستخدم كاحتياطات نقد أجنبية في العديد من الدول.

شكل الجنيه الإسترليني رابع عملة أكثر استخداماً في سوق الصرف الأجنبي ونفس المرتبة بالنسبة للعملات المشكلة للاحتياطات الصرف الأجنبية، حيث بلغ متوسط حجم التداول اليومي حوالي 422 مليار دولار أمريكي، ويشكل حوالي 4.5% من الاحتياطات العالمية من النقد الأجنبي.²

خامساً: الدولار الأسترالي (AUD)

الدولار الأسترالي هو العملة الرسمية لأستراليا ويرمز له بالرمز (AUD)، يعتبر الدولار الأسترالي خامس أكثر العملات تداولاً على مستوى العالم، حيث يمثل متوسط حجم التداول اليومي 174 مليون دولار أمريكي، كما أنه يُشكل سادس أكبر احتياطي للعملات في العالم والذي يُقدّر بنسبة 1.8% من إجمالي احتياطي النقد الأجنبي في العالم.³

¹ <https://everfx.com/the-top-20-most-traded-currencies-in-the-world-2020/> consulté le 01/09/2020 à 14h45.

² <https://everfx.com/the-top-20-most-traded-currencies-in-the-world-2020/> consulté le 01/09/2020 à 14h45.

³ <https://www.ig.com/au/trading-strategies/the-top-ten-most-traded-currencies-in-the-world-180904> consulté le 01/09/2020 à 14h45.

يستمد الدولار الأسترالي قوته من سياسة الحكومة التي تعتمد أسعار فائدة مرتفعة ثابتة للعملة الوطنية (الدولار الأسترالي)، كذلك تُعدّ أستراليا مصدرا رئيسيا للحديد، والنحاس، والفحم.

سادسا: الفرنك السويسري (CHF)

الفرنك السويسري هو العملة الرسمية المتداولة في دولة سويسرا، وهي تعرف اختصارا بالرمز العالمي (CHF)، وتتميز هذه العملة بالاستقرار، وهو ما جعلها مطلوبة في أسواق الصرف الأجنبية، ويتم استخدامها كعملة للاحتياطات النقدية الأجنبية.

شكلت عملة الفرنك السويسري سادس العملات الأكثر تداولاً في العالم، حيث بلغ حجم التداول اليومي المتوسط بالفرنك السويسري ما قيمته 164 مليار دولاراً أمريكياً وفق بيانات بنك التسوية الدولية لسنة 2019¹، كما بلغت نسبة استخدام الفرنك السويسري كعملة احتياطي نقد أجنبي 0.15 بالمئة سنة 2019².

جدول رقم (1-1): حصة العملات الدولية من احتياطات النقد الأجنبي العالمية للفترة 2010 - 2019

| البيان (%) | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2018 | 2019 |
|-------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الدولار الأمريكي | 62.14 | 61.47 | 63.34 | 63.96 | 61.69 | 60.89 |
| اليورو | 25.71 | 24.05 | 21.90 | 19.74 | 20.68 | 20.54 |
| الجنيه الاسترليني | 3.93 | 4.04 | 3.79 | 4.42 | 4.43 | 4.62 |
| الين الياباني | 3.66 | 4.09 | 3.79 | 4.42 | 5.20 | 5.70 |
| الفرنك السويسري | 0.13 | 0.21 | 0.27 | 0.17 | 0.15 | 0.15 |
| عملات أخرى | 4.43 | 3.26 | 3.14 | 3.41 | 4.37 | 2.56 |

المصدر:

<https://www.statista.com/statistics/233674/distribution-of-global-currency-reserves/.....> consulté le 10/09/2020 à 13h23

¹ <https://www.bis.org/> consulté le 01/09/2020 à 14h45.

² <https://www.statista.com/statistics/233674/distribution-of-global-currency-reserves/.....> consulté le 10/09/2020 à 13h23.

جدول رقم (1-2): نسبة التداول اليومي لأهم العملات في سوق الصرف الأجنبي العالمي وفق معطيات سنة 2019

| المرتبة | العملات | رمز العملة | نسبة التداول (بيع وشراء) (% 200) | قيمة التداول (ترليون \$) |
|---------|-------------------|-------------|-------------------------------------|-----------------------------|
| 01 | الدولار الأمريكي | (USD. \$) | 88.30 | 5.82 |
| 02 | اليورو | (EUR. €) | 32.30 | 2.13 |
| 03 | الين الياباني | (JPY. ¥) | 16.80 | 1.11 |
| 04 | الجنيه الاسترليني | GBP (£) | 12.80 | 0.84 |
| 05 | الدولار الأسترالي | (AUD. \$A) | 6.80 | 0.45 |
| 06 | الدولار الكندي | (CAD. C\$) | 5.00 | 0.33 |
| 07 | الفرنك السويسري | (CHF. FR) | 5.00 | 0.32 |
| 08 | اليوان الصيني | (CNY. ¥) | 4.30 | 0.28 |
| 09 | عملات أخرى | | 28.70 | 1.89 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك التسويات الدولية متوفرة في الموقعين:

www.bis.org/statistics/rpfx19.htm consulté le 15/09/2020 à 11h25
https://stats.bis.org/statx/srs/table/d11.1 consulté le 15/09/2020 à 11h25

سابعاً: أعلى العملات في العالم

على الرغم من أن الدولار الأمريكي أكثر العملات تداولاً في العالم، ثم يليه اليورو الأوروبي، الين الياباني، الجنيه الاسترليني؛ إلا أن هذا الترتيب يتغير إذا اعتمدنا معيار قيمة العملة باعتماد الدولار الأمريكي كمقياس، وفيمايلي ترتيب أعلى عشرة (10) عملات في العالم.

جدول رقم (1-3): يوضح ترتيب العملات من حيث القيمة لسنة 2018

| العملة | الدينار الكويتي | الدينار البحريني | الريال العماني | الدينار الأردني | الجنيه الاسترليني |
|-----------------|------------------|------------------|-----------------|------------------|-------------------|
| القيمة بالدولار | 3.29 | 2.66 | 2.60 | 1.41 | 1.32 |
| العملة | دولار جزر كايمان | اليورو | الفرنك السويسري | الدولار الأمريكي | الدولار الكندي |
| القيمة بالدولار | 1.22 | 1.11 | 1.01 | 1 | 0.75 |

المصدر: consulté le 01/09/2019 à 13h45
https://eaglesinvestors.com/news/traded-currencies-2018

من الجدول نلاحظ أن الدينار الكويتي هو أعلى عملة في العالم حيث أن 1 دينار كويتي يقابل 3.29 دولار وعلى الرغم من أن دولة الكويت ليست دولة صناعية أو سياحية، إلا أن ارتفاع حجم صادراتها من النفط جعلها تمتلك احتياطات صرف أجنبية كبيرة الأمر الذي انعكس إيجابيا على عملتها. ونجد في المرتبة الثانية الدينار البحريني؛ حيث 1 دينار بحريني يقابل 2.66 دولار أمريكي، ويتميز الدينار البحريني بالاستقرار منذ 2005 إلى يومنا، مما يكسبه ثقة المستثمرين، وتعتبر البحرين دولة مصدرة للبترول الأمر الذي يسمح لها بتشكيل احتياطات صرف أجنبية كبيرة.

في المرتبة الثالثة نجد الريال العماني بسعر صرف 1 ريال = \$ 2.60، و يرجع سبب ارتفاع قيمة الريال العماني إلى امتلاك عمان لفوائض مالية واحتياطات ضخمة من الأصول الأجنبية التي تشكلت بفعل صادرات النفط، بالإضافة للسياسة التي تنتهجها السلطة النقدية في عمان وهي المحافظة على استقرار العملة. كما نجد في المرتبة الرابعة عملة دولة عربية أخرى وهي الأردن بعملتها الدينار الأردني حيث 1 دينار أردني = \$ 1.41 ورغم أن الأردن ليست دولة متطورة إلا أنها عمدت إلى انتهاج سياسة العملة المرتفعة. كما نجد في المرتبة السادسة عملة جزر كايمان حيث 1 دولار = 1.22 دولار أمريكي، استمد دولار جزر كايمان قوته من الإقبال الكبير للشركات الأجنبية وأصحاب الأموال والبنوك وشركات التأمين على الاستقرار والاستثمار في هذا البلد نتيجة الامتيازات الضريبية التي توفرها جزر كايمان.

أما بقية العملات الأكثر غلاء والتي تتمثل في الجنيه الاسترليني، اليورو، الدولار الأمريكي، الفرنك السويسري، الدولار الكندي استمدت قوتها من القوة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الدول.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له

نظام سعر الصرف هو تلك الآليات والقواعد والأسس التي تستخدمها السلطة النقدية (البنك المركزي) لدولة ما بهدف تنظيم وتحديد وضبط سعر صرف عملتها مقابل عملة أو سلة عملات أجنبية أو وزن معين من الذهب. ومن جهة أخرى تنظيم حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

هناك عدة تصنيفات لأنظمة الصرف في العالم، غير أنه يمكن إجمالها في ثلاثة أنظمة صرف رئيسية مطبقة في مختلف دول العالم، حيث تختار كل دولة نظام الصرف الذي يوافق وضعها الاقتصادي، وهذه الأنواع هي: نظام سعر الصرف الثابت، نظام سعر الصرف المدار، نظام سعر الصرف المرن. وبقية أنواع أنظمة الصرف تندرج بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن. وبالتالي فهي تحمل خصائص الأنواع الثلاثة الرئيسية لأنظمة الصرف.

المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت

يعود تاريخ تطبيق نظام سعر الصرف الثابت إلى قاعدة الذهب حيث كانت الدول تربط قيمة عملتها بوزن معين من الذهب، الأمر الذي يترتب عليه الثبات النسبي لمعدلات الصرف بين مختلف عملات الدول التي تطبق قاعدة الذهب، غير أنه يمكن أن يحدث تغيراً طفيفاً في سعر الصرف في حدود حركة الذهب لدولة ما (تصدير واستيراد الذهب)¹. إذن قاعدة الذهب هي الشكل الأول لنظام سعر الصرف الثابت.

نصت اتفاقية بروتون وودز التي انعقدت سنة 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية أن هامش التغير المسموح في سعر العملات لا يتجاوز 1 %، ثم عدل هذا المعدل ليصبح 4.5 % سنة 1971 صعوداً وهبوطاً كإجراء يهدف لحماية نظام سعر الصرف الثابت، غير أن هذا الأمر لم يتحقق، حيث أن عدم الثقة بالدولار واستمرار المضاربة عليه، دفع المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى التخلي عن نظام الصرف الثابت والسماح بتحديد عملاتهم بشكل حر مقابل الدولار الأمريكي.²

¹ مصطفى أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص384.

² وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2001، ص437.

مع تطور النظام النقدي العالمي أصبح تثبيت العملة المحلية يتم بالنسبة لعملة دولية رئيسية أو سلة من العملات في الغالب تكون عملات الشركاء التجاريين. حيث تبقى قيمة العملة ثابتة مقابل عملة التثبيت أو سلة العملات وتسير معها هبوطا ونزولا¹.

أولاً: أشكال تثبيت سعر الصرف

يتم تثبيت سعر صرف العملة بالنسبة لعملة واحدة، أو سلة من العملات، أو ضمن هوامش محددة.

أ- عملة واحدة

تقوم الدول التي تتبع أنظمة سعر الصرف الثابت بتثبيت سعر صرف عملتها مقابل عملة دولية تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، حيث لا يحدث تغيير في قيمة العملة المحلية إلا في بعض الحالات الاستثنائية، ولقد بلغ سنة 1996 عدد العملات المربوطة بالدولار الأمريكي 20 عملة وبالفرنك الفرنسي 14 عملة²، وحاليا هناك حوالي 65 دولة تربط عملتها بالدولار الأمريكي.

في غالب الأحيان تكون سلة العملات التي يتم اعتمادها في ربط العملة المحلية هي عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

ج- ضمن هوامش محددة

في هذه الحالة يتم تحديد مجال تغيير سعر صرف العملة المحلية هبوطا وصعودا سواء كان التثبيت بالنسبة لعملة واحدة أو سلة عملات.

د- الدولار

يقصد بالدولرة إحلال جزئي للدولار الأمريكي محل العملة المحلية لبلد ما، وبعبارة أخرى انتشار استخدام الدولار أو عملة قوية أخرى مثل اليورو كوسيلة للدفع ووحدة للقياس في بلد ما على حساب العملة الوطنية، وتسود هذه الحالة كثيرا في الدول النامية، كما يمكن أن يكون الإحلال كلياً أي غياب المعاملات بالعملة

¹ رافي بديع حبيب، دور سعر صرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2014-2015، ص 26.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 115-116.

المحلية نهائيا، وتجدر الإشارة أن تسمية الدولة تطلق حتى في حالة إحلال عملة أخرى غير الدولار محل العملة المحلية.¹ و تنقسم الدولة إلى نوعين: دولة رسمية و دولة غير رسمية.

1- الدولة الرسمية: و تعني التخلي الطوعي لدولة ما عن عملتها الوطنية واعتماد عملة أجنبية كوسيلة للدفع وقد يكون السبب في غالب الأحيان هو ارتفاع معدل التضخم لمستويات قياسية.

2-الدولة غير الرسمية: تحدث الدولة غير الرسمية في حالة تفضيل مواطني دولة معينة استخدام عملة أجنبية للقيام بمعاملاتهم النقدية، وفي غالب الأحيان يكون ذلك بسبب فقدان الثقة في العملة الوطنية بسبب التدهور المستمر لقيمتها، ويحدث هذا الأمر كثيرا في دولة لبنان، حيث يفضل مواطني هذه الدولة استخدام الدولار الأمريكي. ومن بين الدول التي اعتمدت نظام الدولة نجد السلفادور سنة 2001؛ ليبيريا، تيمور الشرقية.

ثانيا: مزايا نظام سعر الصرف الثابت

- يساهم في توفير إطار مستقر للمبادلات التجارية الدولية خاصة بين البلدان نفس منطقة العملة.
- تثبيت سعر الصرف يساهم في الحفاظ على الاستقرار النقدي وبالتالي تجنب مشكلة التضخم.
- ثبات سعر الصرف من شأنه إعطاء ثقة لدى المستثمرين والمنتجين فهو يسمح لهم بتقدير أرباحهم المتوقعة على أساس سعر صرف ثابت للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.
- إذا كانت سلة العملات التي تم ربط العملة المحلية لدولة ما بها قوية ومستقرة، فإن ذلك يعطي ثقة لبقية بلدان العالم في التعامل مع هذه الدولة.
- يساهم تثبيت سعر الصرف في التقليل من آثار الصدمات الخارجية.
- يساهم نظام سعر الصرف الثابت في تحقيق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات.

ثالثا: مساوئ نظام سعر الصرف الثابت

- رغم المزايا التي تحصل عليها الدول التي تطبق نظام سعر الصرف الثابت إلا أن هناك عيوباً لهذا النظام.
- إذا كان الوضع الاقتصادي سيئاً في دولة عملة التثبيت يمكن أن ينتقل هذا الوضع إلى الدول التي ربطت عملتها بعملة هذه الدولة.

¹ مسعود مجبينة، مرجع سابق، ص80.

- تثبيت العملة يفرض على الدولة الاحتفاظ بكمية كبيرة من احتياطي الصرف، من أجل التدخل للحفاظ على استقرار أسعار الصرف خاصة في أوقات الأزمات مما يشكل عبئا على السلطة النقدية.
- يصعب على الدولة التي تطبق نظام سعر الصرف الثابت القيام بتخفيض قيمة عملتها بسبب إمكانية عدم موافقة صندوق النقد الدولي.
- في حالة التثبيت مقابل عملة واحدة، يصعب عمل السلطة النقدية في عملية الرقابة على الصرف بسبب زيادة حركة رؤوس الأموال الخارجية.

المطلب الثاني: نظام سعر الصرف المرن (المعوم)

يقتضي تطبيق نظام الصرف المرن السماح لأسعار الصرف بالتغير صعودا أو نزولا بحرية كاملة تبعا لقوى العرض والطلب على العملة، حيث أن المتحكم الأساسي في حجم الطلب على العملة هو وضع الميزان التجاري للدولة، فمثلا إذا انخفضت الصادرات يتراجع مع هذا الانخفاض الطلب على العملة المحلية في أسواق الصرف العالمية ومنه ينخفض سعر صرف العملة المحلية.

إن جوهر نظام الصرف المرن هو أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في أسواق الصرف، ومن خلال توازن الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المعروضة يتحقق سعر الصرف التوازني للعملة المحلية.

لا يعني تبني نظام الصرف المرن عدم التدخل نهائيا من الدولة ممثلة في السلطة النقدية، بل يمكن لهذه الأخيرة أن تتدخل من أجل توجيه سعر الصرف في الاتجاه الذي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة وتقادي حدوث أزمات اقتصادية.¹

أولا: أنواع نظام الصرف المرن (المعوم)

ينقسم نظام الصرف المرن (المعوم) إلى نوعين: التعويم التام، التعويم غير التام

1- التعويم التام:

يقصد بالتعويم التام أو بما يسمى التعويم النقي أو التنظيف أن تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا، أي أن قواعد السوق (العرض والطلب) هي التي تحدد معدل سعر الصرف دون أدنى تدخل من البنك

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر ، 1994، ص ص 56-57.

المركزي؛ إلا أن في الواقع هناك دول قليلة جدا تعد على الأصابع التي تطبق نظام الصرف المعموم النظيف، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا.

2- التعويم غير التام:

يقتضي تبني التعويم غير التام (التعويم المدار) تدخل السلطة النقدية (البنك المركزي) في حدود ضيقة، من أجل التأثير على عرض وطلب العملات الأجنبية أو العملة المحلية من خلال الدخول لسوق الصرف كبايع ومشتري.

ثانيا: مزايا نظام سعر الصرف المرن¹

- سهولة تطبيقه لأنه لا يتطلب تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف، لأن هذا الأخير تحدده قوى السوق (العرض، والطلب).
- يساعد تبني نظام الصرف المرن في الحد من المضاربة برؤوس الأموال في المدى القصير.
- يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات بطريقة آلية دون تدخل البنك المركزي.
- يسمح بحرية التجارة الدولية من خلال إزالة القيود النقدية.
- عدم تحمل السلطة النقدية مسؤولية انخفاض قيمة العملة المحلية.

ثالثا: مساوئ نظام سعر الصرف المرن

- بسبب التقلب المستمر في سعر صرف العملة المحلية يمكن أن يفقدها الثقة وعدم اليقين، الأمر الذي يؤثر سلبا على حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي بسبب ارتفاع حجم المخاطر.
- يتطلب تبني نظام سعر الصرف المرن احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية لمواجهة الأزمات النقدية.
- يمكن أن تنعكس التقلبات في سعر الصرف سلبا على الاستقرار الاقتصادي للدولة بسبب التغير المستمر في أسعار السلع المستوردة والمصدرة وأثر ذلك على جهاز الانتاج المحلي.
- في حالة كان اقتصاد الدولة هشاً يمكن أن ينجم عن تبني نظام سعر الصرف المرن انخفاضا كبيرا في قيمة العملة المحلية؛ الأمر الذي يترتب عليه تفاقم عجز ميزان المدفوعات.

¹ سلمى دوحه، مرجع سابق، ص28.

- تبني نظام الصرف المرن يشجع المضاربة خاصة في المدى القصير الأمر الذي يترتب عليه حركة كبيرة لرؤوس الأموال من وإلى الخارج، مما قد يسبب مشكلة اقتصادية للدولة.
- يمكن أن تحدث ضغوط تضخمية كبيرة؛ الأمر الذي يفاقم في انخفاض قيمة العملة الوطنية.

بعد التعرف على مميزات نظام سعر الصرف المرن، يمكن القول أن هذا النظام يناسب أكثر الدول المتطورة التي تحوز على نظام نقدي ومالي متطور يسمح لها بالاندماج في أسواق رأس المال العالمية والارتباط بالتجارة الدولية دون الخوف من مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

المطلب الثالث: نظام سعر الصرف المدار (نظام الرقابة على الصرف)

نظام سعر الصرف المدار هو مزيج بين النظامين السابقين (الثابت، المعوم)، حيث أن أسعار الصرف في هذا النظام تتحرك ضمن مجال محدد أي أن أسعار الصرف تكون ثابتة نسبياً على الأقل في المدى القصير والمتوسط، ويتطلب تبني هذا النظام وجود سلطة نقدية تتميز بالفعالية والكفاءة من أجل التدخل المستمر لفرض الرقابة على التعامل بالنقد الأجنبي بما يخدم أهداف الدولة والمتمثلة أساساً في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف.

أولاً: مميزات نظام سعر الصرف المدار

- وضع قيود على حركة العملة الصعبة من وإلى الخارج.
- بيع وشراء العملات يخضع لقواعد وشروط معينة بما يحقق استقرار أسعار الصرف.
- لا يمكن للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على كل المبالغ المالية بالعملة الصعبة جراء عملية التصدير، بل تفرض عليهم السلطة النقدية الحصول على جزء فقط بالعملة الصعبة وبالباقى بالعملة المحلية.

ثانياً: أهداف تبني نظام سعر الصرف المدار

تطمح الدول التي تطبق نظام سعر الصرف المدار أو ما يسمى بنظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن حصرها في مايلي:¹

¹ شقيري نوري موسى، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص ص 166 - 167.

- الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية من خلال تقييد الطلب على النقد الأجنبي.
- المحافظة على توازن ميزان المدفوعات من خلال التحكم في سوق الصرف (بيع وشراء النقد الأجنبي) وحركة رؤوس الأموال إلى الخارج.
- حماية الانتاج الوطني من المنافسة الخارجية عن طريق تقييد عمليات الاستيراد لأن في الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف يعتبر البنك المركزي هو العارض الوحيد للعملة الصعبة وبالتالي يمكنه التأثير على عمليات الاستيراد.
- تحقيق إيرادات مالية من خلال هامش الربح المحقق نتيجة بيع العملات الأجنبية للبنوك لأن سعر البيع دائما يكون أكبر من سعر الشراء.
- زيادة رصيد الدولة من احتياطي الصرف الأجنبي من أجل استخدامه في ظروف الأزمات.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة لاختلافات أسعار الصرف، حيث اختلفت وتميزت هذه النظريات عن بعضها باختلاف الأنظمة النقدية الدولية، وفي مايلي أهم هذه النظريات:

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية

نظرية تعادل القوة الشرائية هي من بين النظريات التي تستخدم في تفسير سعر الصرف؛ حيث تنطلق من وجود علاقة بين مستويات الأسعار وأسعار الصرف، أي أن أسعار الصرف بين الدول يجب أن تعكس القدرة الشرائية بين الدولتين المعنيتين بالمقارنة.

1- مضمون ومبدأ النظرية

ظهرت هذه النظرية في عشرينيات القرن العشرين لصاحبها غوستاف كاسل الخبير الاقتصادي السويدي، حيث أن الفكرة الأساسية لهذه النظرية أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تحددها النسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، أي أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج. وعلى هذا الأساس إذا كان على سبيل المثال معدل التضخم المسجل في اليوم أ أكثر من معدل التضخم في بريطانيا فإن اليوم أ سوف تسعى لزيادة وارداتها من بريطانيا باعتبار أن أسعار المنتجات هناك تكون منخفضة وبالمقابل تنخفض صادرات اليوم أ لأن أسعار منتجاتها أكثر ارتفاعا، مما

يسبب عجزا تجاريا في اليوم أ، فتلجأ هذه الأخيرة إلى تخفيض قيمة عملتها مقابل عملة بريطانيا وتحقيق قيمة تعادل جديدة.¹

وعليه فإن:

| |
|---|
| $\frac{\text{مؤشر السعر في الخارج}}{\text{مؤشر السعر في الداخل}} = \frac{\text{سعر الصرف الآتي للعملة في الزمن 0}}{\text{سعر الصرف الآتي المتوقع للعملة في الزمن 1}}$ |
|---|

2- أشكال نظرية تعادل القوة الشرائية

هناك صيغتان لنظرية تعادل القوة الشرائية، صيغة مطلقة، وصيغة نسبية.

أ- الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية

وفق هذه الصيغة فإن سعر صرف عملة بلد مقابل عملة بلد آخر يتحدد عن طريق القوة الشرائية لكل عملة في بلدها من خلال إيجاد النسبة بين مؤشرات الأسعار في البلدين.²

ويمكن التوضيح أكثر من خلال العلاقتين التاليتين:

| | |
|----------------|----------------------|
| $\$/P = P^*/P$ | المعادلة الأولى..... |
|----------------|----------------------|

| | |
|--------------------|-----------------------|
| $P = \$ \cdot P^*$ | المعادلة الثانية..... |
|--------------------|-----------------------|

حيث:

\$: رمز سعر صرف الدولار الأمريكي

P: مؤشر الأسعار المحلية

P*: مؤشر الأسعار الأجنبية

تشير المعادلة الأولى أن سعر صرف الدولار الأمريكي وفق الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية يساوي حاصل قسمة مؤشر الأسعار المحلية على مؤشر الأسعار الأجنبية.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 118.

² محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص 33.

تشير المعادلة الثانية أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي.

مثال تطبيقي: إذا كان سعر وحدة واحدة لسلعة ما في الجزائر يساوي 250 دج و 2 دولار في أمريكا فإن

$$125 = 2 / 250 \text{ وهو يعني عدد وحدات الدينار الجزائري مقابل الدولار أي } 1 \$ = 125 \text{ dzd}$$

ب- الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية

تشير هذه الصيغة إلى تحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يتحقق توازن سعر الصرف عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار.¹

وعليه فإنه في حالة اختلاف معدلات التضخم بين بلدين يحدث عجز تجاري للدولة التي معدل التضخم فيها مرتفع بسبب تراجع قدرتها التنافسية والعكس بالنسبة للدولة التي يسود فيها معدل تضخم منخفض؛ الأمر الذي يدفع الدولة ذات معدل التضخم المرتفع إلى خفض قيمة عملتها من أجل إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها، والعكس بالنسبة للدولة التي معدل التضخم فيها منخفض، فيمكنها رفع قيمة عملتها بسبب الفائض المحقق في ميزان مدفوعاتها.

يمكن التعبير عن سعر الصرف التوازني بالعلاقة التالية:

$$\Delta \log Et = \Delta \log Pt - \Delta \log Pt^*$$

حيث:

$\Delta \log Et$: التغير النسبي في سعر الصرف الإسمي

$\Delta \log Pt$: التغير النسبي في مستوى الأسعار المحلية

$\Delta \log Pt^*$: التغير النسبي في مستوى الأسعار المحلية

¹ محمد ياسر زيدان النحال، مرجع سابق، ص 34.

3- حدود نظرية تعادل القوة الشرائية

من خلال اختبارات نظرية تعادل القوة الشرائية تبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر من المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لهذه النظرية.¹

وفي مايلي أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:²

- وجود بعض السلع المنتجة في بلد ما لا يتم تبادلها دولياً، فهذا يطرح إشكالا، لأن هذه السلع تؤثر على القوة الشرائية في البلد ولا تؤثر على سعر الصرف.
- القدرة التنافسية العالمية لا تتوقف على التنافسية السعرية فقط، بل هناك عناصر أخرى منها الجودة، التكنولوجيا.
- النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار أثر الرسوم الجمركية ونفقات نقل السلع بين الدول على حجم الصادرات والواردات.
- في حالة تطبيق سياسة الدعم بأنواعها المختلفة (دعم الأسعار، دعم الانتاج، إعفاءات ضريبية...) في دولة ما، يترتب عليه تخفيض الأسعار أو استقرارها وبالتالي تكون الأسعار غير حقيقية.
- يمكن للدولة أن تقيد التبادل التجاري مع الخارج من خلال نظام الحصص أو أية آلية أخرى، ومن شأن هذا الأمر أن يعطي صورة غير حقيقية للطلب المحلي على السلع الأجنبية.
- أقرت النظرية أن التغير في مستوى الأسعار هو الذي يحدد معدل سعر الصرف، فحين يمكن أن تحدث العلاقة العكسية، فمثلا تخفيض قيمة العملة يكون سببا في ارتفاع أسعار السلع.
- تتعلق هذه النظرية بميزان العمليات الجارية وليس بميزان المدفوعات ككل.

ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة

تعد نظرية تعادل أسعار الفائدة من بين النظريات الاقتصادية التي تفسر أسعار الصرف، أي اختلاف أسعار الفائدة من دولة إلى أخرى له تأثير على أسعار الصرف، مستندة في ذلك على عدة فرضيات.

1- مضمون نظرية تعادل أسعار الفائدة

تسمح هذه النظرية بإيجاد علاقة بين السوق النقدي وسوق الصرف، حيث أن مستوى معدل الفائدة السائد في دولتين يجب أن يعكس العلاقة في تغيرات أسعار الصرف في المستقبل.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 119- 120 .

² سلمى دوحى، مرجع سابق، ص ص 35-36.

فَوقَ هذه النظرية فإن قيام المستثمرين بتوظيف أموالهم في الخارج بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغيّر سعر الصرف، حيث أن المستثمرين لن يحصلوا على مردودية مرتفعة أكثر من المردودية التي يحصلون عليها لو قاموا بتوظيف أموالهم في السوق المحلي سواء بالعملة الأجنبية أو العملة المحلية، لأن الفارق في أسعار الفائدة يعوضه الفارق في سعر الصرف العاجل والآجل في نفس الوقت.¹

ترى هذه النظرية أن الدول التي تسود فيها أسعار فائدة مرتفعة مقارنة بدول أخرى تجذب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الاستثمار للحصول على أرباح مرتفعة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على عملات هذه الدول وبالتالي أسعار صرف عملات هاته الدول.²

ويمكن توضيح العمليات كمايلي:³

يمكن للمستثمر توظيف أمواله (M) في السوق المحلي لمدة سنة مثلا، فيحصل في النهاية على مبلغ مالي قدره $M(1 + Id)$ ، حيث Id معدل الفائدة، ويجب أن يكون هذا المبلغ مساويا للمبلغ المتحصل عليه من عملية تحويل المبلغ المراد توظيفه إلى عملات أجنبية وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة IE ثم بيعها بأجل للحصول على العملة المحلية، ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا:

$$M(1 + Id) = \frac{M}{CC} (1 + IE) \dots\dots\dots \text{المعادلة رقم (1)}$$

حيث:

CC: سعر الصرف الآني

CT: سعر الصرف العاجل

Id : معدل الفائدة الداخلي الاسمي

IE: معدل الفائدة الخارجي الاسمي

من المعادلة الأولى نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1 + Id}{1 + IE} \dots\dots\dots \text{المعادلة رقم (2)}$$

¹ عبد الوحيد صرارمة، نوفل بعلول، أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر -دراسة تحليلية قياسية 2014/2000-، مجلة "ميلاف للبحوث والدراسات"، جامعة ميله، الجزائر، العدد05، جوان 2017، ص398.

² يوسف بن ختو، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية -حالة الجزائر-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2016، ص 58.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص121.

بطرح 1 من طرفي المعادلة الثانية نحصل على:

$$\frac{CT - CC}{CC} = \frac{Id + IE}{1 + IE} \quad \text{أو} \quad \frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1 + Id}{1 + IE} - 1 \quad \text{المعادلة رقم (3).....}$$

2- فرضيات النظرية¹

- افتراض غياب تكاليف المبادلات
- افتراض الحرية التامة والكاملة لرؤوس الأموال
- افتراض قابلية الإحلال لرؤوس الأموال التي تحمل نفس الأخطار ونفس العائد

3- الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل أسعار الفائدة

رغم أن نظرية تعادل أسعار الفائدة مبنية على تفسير تغيرات أسعار الصرف في المدى القصير وهو ما لم تستطع نظرية تعادل القوة الشرائية تفسيره حيث اقتصر على المدى الطويل، إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات وفي مايلي أهمها:

- معدل الفائدة ليس هو العامل الوحيد الذي يتم الاستناد إليه من طرف المستثمرين في اختيار استثماراتهم.
- هناك بعض الدول تضع حواجز على حركة انتقال رؤوس الأموال من وإلى الخارج خاصة تلك التي تكون بالعملة الأجنبية.
- المضاربة يمكن أن تحدث آثارا تذبذبية.
- هناك عوامل أخرى غير معدل الفائدة تؤثر على انتقال رؤوس الأموال بين الدول.

ثالثا: نظرية كفاءة السوق

ظهرت نظرية كفاءة السوق في البداية بشكل بسيط؛ لكن مع التطور الاقتصادي وزيادة المعاملات المالية والنقدية وتنوعها، تطور مفهوم السوق الكفاء، لذا ليس هناك تعريف محدد للسوق الكفاء. والأمر ينطبق على سوق الصرف الكفاء.

¹ يوسف بن ختو، مرجع سابق، ص 58.

1- مفهوم السوق الكفاء أو الفعال

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، حيث يمكن لكل المتعاملين في السوق الوصول للمعلومات الاقتصادية سواء الحالية أو الماضية، ومن بين هذه المعلومات نجد: العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، وضع ميزانية الدولة، أو أي مؤشر اقتصادي.¹

2- مميزات سوق الصرف الكفاء

➤ التأثير الآني للمعلومات الجديدة على أسعار الصرف العاجلة والآجلة.

➤ انخفاض تكاليف المعاملات في السوق.

➤ تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

بسبب مميزات سوق الصرف الكفاء لا يمكن لأي مضارب أن يحقق مكاسباً مستمرة، ولا يمكن استخدام الأسعار الآجلة كمؤشر للمضاربة في الأسعار العاجلة.

تجدر الإشارة أن هناك جدل قائم حول درجة كفاءة أسواق الصرف، حيث تمت عدة اختبارات في هذا الإطار، وأبرزها اختباري GIDDY و DUFEE سنتي 1975، 1976 على التوالي، التي أظهرت أن كفاءة أسواق الصرف، وفي المقابل أثبتت دراسات "هانت" HUNT سنة 1986 ودراسة "ماك دونالد" سنة 1989 الكفاءة النسبية لأسواق الصرف، ويدعم هذا الرأي متعاملي أسواق الصرف.²

3- الانتقادات الموجهة لنظرية كفاءة السوق الصرف

➤ أثبت الواقع أنه هناك بعض المعلومات المتعلقة بالسوق لا تكون متاحة للجميع.

➤ لا تأخذ النظرية بعين الاعتبار الأحداث غير المتوقعة التي تؤثر على أسعار الصرف.

➤ واقعياً لا يمكن للحكومات التي تعتمد نظام الصرف الحر المعمول إلتزام الحياد.

➤ النظرية صالحة نسبياً في الأسواق المالية المتطورة ولا يمكن تطبيقها في الأسواق الناشئة.

تبعاً لهذه الانتقادات يمكن القول أن الوصول لسوق صرف كفاء مثالي بعيد المنال، بسبب أن هناك العديد من الأسباب خارج السوق تؤثر على أسعار الصرف.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 122-123.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 123.

رابعاً: نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات)

1- مبدأ النظرية

وتسمى أيضاً بنظرية ميزان المدفوعات تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف يتحدد وفقاً لميزان المدفوعات. إذا حقق ميزان المدفوعات عجزاً مما يعني أن الرصيد سالب، يدل ذلك على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الخارجية ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً.

2- ركائز نظرية الأرصدة

- وضعية ميزان المدفوعات (عجز، توازن، فائض) هي العامل الأساسي في تحديد قيمة العملة المحلية.
- سعر الصرف كباقي الأسعار تحدده قوى العرض والطلب.
- ميزان المدفوعات هو المتغير المستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع.

3- الانتقادات الموجهة لنظرية الأرصدة

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية، وفيما يلي أهمها:¹

- هناك تأثير متبادل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، فمثلاً تخفيض أو رفع قيمة العملة المحلية يؤثر على حجم الصادرات والواردات وبالتالي يتأثر ميزان المدفوعات.
- إن ميزان المدفوعات يؤثر في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية، وهذا يستوجب إهمال حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، وهذا الأمر غير ممكن، لأن حساب رأس المال جزء أساسي من حساب ميزان المدفوعات.
- تحتاج نظرية الأرصدة لمرونة كبيرة لأسعار الصرف من أجل ضمان إيجاد وضع منسجم بين القيمة الخارجية والداخلية لسعر الصرف.

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص26.

خامسا: نظرية الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الصرف يجب أن يسير في نفس اتجاه القوة الانتاجية للدولة؛ حيث أنه كلما زادت انتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركات رؤوس الاموال الأجنبية إلى الداخل عن طريق الاستثمار فيزداد الطلب على العملة المحلية، وبالتالي فان ذلك يحسن سعر صرف العملة.

ارتفاع الانتاجية يؤدي لزيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية لداخل الدولة بغرض الاستثمار في عمليات الانتاج، الأمر الذي يؤدي لزيادة الطلب على عملة هذه الدولة وزيادة سعر صرفها.

يؤدي زيادة مستوى الإنتاجية لانخفاض تكلفة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية على التصدير وبالتالي زيادة الطلب على عملة الدولة وارتفاع قيمتها.

يؤدي انخفاض مستوى الإنتاجية إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وارتفاع تكاليف الانتاج، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي في الأخير لانخفاض قيمة العملة المحلية.¹

الانتقادات الموجهة لنظرية الإنتاجية:

- نظرية الانتاجية لا تأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى (المالية والمصرفية) التي تؤثر بشكل كبير على سعر الصرف.
- الزيادة في الإنتاجية في دولة معينة لا تؤدي بالضرورة إلى تحسن كبير في صادراتها إذا كانت تلك السلع أو الخدمات غير مرغوبة دوليا بسبب ارتفاع أسعارها.
- نظرية الإنتاجية لا يمكن أن تصلح في تفسير التغيرات في سعر الصرف في حالة أن الدولة لا تكون قادرة على استغلال كامل قدرتها الإنتاجية بسبب القيود على الموارد أو التحديات الهيكلية التي تمنع تحسين الإنتاجية بشكل سريع.

¹ محمد الفار ابراهيم ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص79.

المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف: الأهداف، الأدوات، والعوامل المؤثرة

سياسة سعر الصرف هي مجموع الآليات أو الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل تصحيح الاختلال في سعر الصرف، بغرض تحقيق أهداف اقتصادية معينة بما يحقق النمو والاستقرار الاقتصاديين؛ حيث يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة لقياس أداء اقتصاد أي دولة، لهذا تقوم بعض الدول بفرض رقابة على حركة الصرف وتغيير سعر صرف العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني أو اظهار الاقتصاد الوطني في وضع جيد، وإلى جانب التدخلات الحكومية في تحديد معدلات سعر الصرف، هناك العديد من المحددات أو العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف.

المطلب الأول: أهداف سياسة سعر الصرف:

تهدف سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وفي مايلي أهمها:

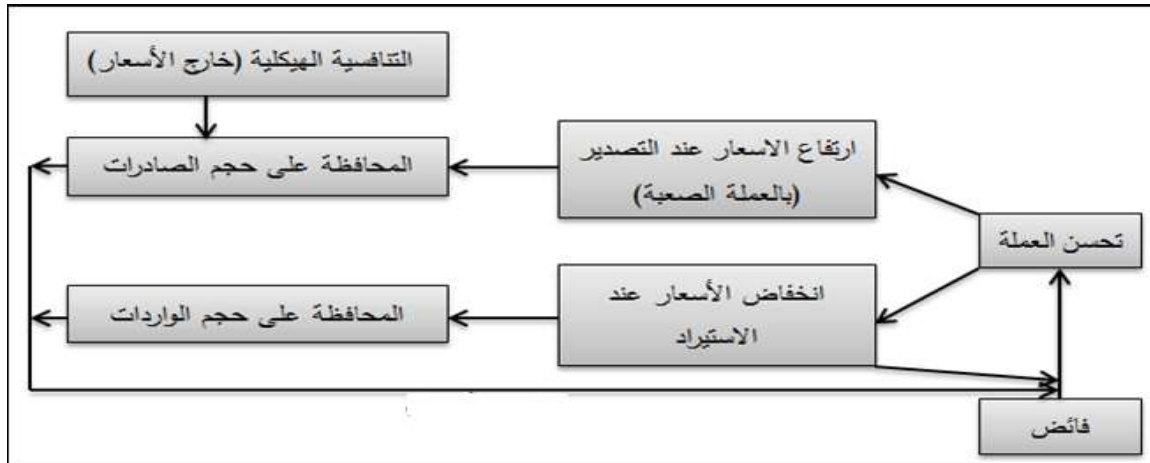
أولاً: مقاومة التضخم:

يؤدي رفع قيمة العملة المحلية إلى تجنب انتقال التضخم المستورد، حيث يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى انخفاض تكاليف الاستيراد، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على المؤسسات المحلية المنتجة التي تعتمد مدخلات إنتاج مستوردة، فتزيد تنافسيتها السعرية وتتفانية الجودة من خلال ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط.

تسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983م.¹

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص132.

الشكل رقم (1-1): الحلقة الفاضلة للعملة القوية



المصدر: حنفي محمد، ناظم محمد، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ص116

يظهر الشكل أعلاه، كيف أن تحسن العملة المحلية يساهم في تحسين القدرة الشرائية (انخفاض معدل التضخم) من خلال انخفاض أسعار السلع المستوردة الذي يساهم في توفير سلع منخفضة الأسعار للمستهلكين، ومن جهة أخرى تقليل تكاليف الإنتاج من خلال الأسعار المنخفضة لمدخلات الإنتاج المستوردة، وبالتالي انخفاض الأسعار المحلية. هذه الآلية تعمل بشكل إيجابي لتحسين الاقتصاد، وتؤدي إلى استقرار الأسعار. بشرط أن الدولة تكون تتمتع بتنافسية هيكلية تمكنها من المحافظة حجم الصادرات.

ثانيا: تخصيص الموارد

يؤدي اعتماد سعر الصرف الحقيقي إلى جعل الاقتصاد أكثر تنافسية من خلال تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وفي المقابل تقل السلع المستوردة ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد (إحلال الواردات). كذلك اعتماد سعر الصرف الحقيقي يساهم في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.¹

ثالثا: توزيع الدخل

إن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى زيادة قدرة التصدير خاصة لقطاع المواد الأولية والزراعية مما يجعل هذا القطاعات أكثر ربحية، فيستفيد أصحاب هذه القطاعات من أرباح طائلة، وفي نفس الوقت يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي إلى ارتفاع الأسعار محليا مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للأجور،

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص132.

وعند ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، فإن القدرة التنافسية تنخفض وتتراجع القدرة التصديرية، الأمر الذي يترتب عليه تراجع ربحية المؤسسات العاملة في قطاع التصدير، وبالمقابل ترتفع القدرة الشرائية للأجور.

رابعاً: تنمية الصناعات المحلية

تعتمد بعض الدول سياسة العملة المنخفضة بهدف حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات، فانخفاض قيمة العملة المحلية يجعل السلع المستوردة مرتفعة الأسعار داخل السوق المحلي بسبب الفارق الكبير في سعر الصرف بين عملة الاستيراد والعملية المحلية، ومن جانب آخر تصبح السلع المحلية أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية.

خامساً: معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

تستخدم بعض الدول سياسة الصرف كألية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تقوم الدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها بتخفيض قيمة عملتها بهدف تشجيع التصدير وكبح الاستيراد وفي نفس الوقت الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي عودة التوازن لميزان المدفوعات.¹

المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف

يتم تنفيذ سياسة الصرف باستخدام مجموعة من الأدوات، وتقوم الدولة التي ترغب في استخدام هذه السياسة باختيار أداة أو أكثر تكون مناسبة لوضعها الاقتصادي، وفي مايلي أهم هذه الأدوات:

أولاً: تعديل سعر صرف العملة

يقصد بتعديل سعر الصرف، إما تخفيض قيمة العملة أو رفعها أو إعادة تقويمها، وعادة تخفيض العملة هي الآلية الأكثر انتشاراً خاصة في الدول النامية التي تعتمد أنظمة الصرف الثابتة، وتهدف من خلال التخفيض إلى تحقيق أهداف اقتصادية (تشجيع الصادرات، حماية الصناعة المحلية، معالجة الخلل في ميزان المدفوعات...). أما في الدول التي تعتمد أنظمة الصرف العائم، فإن تدخلها يكون محدوداً ويهدف إلى تحسين قيمة العملة أو حمايتها من التدهور.

¹ دوحى سلمى، مرجع سابق، 90.

ثانيا: استخدام احتياطات الصرف

تستخدم الحكومات التي تملك احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية هذا الاحتياطي في تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، فعند تدهور قيمة عملتها تقوم ببيع العملات الأجنبية في سوق الصرف مقابل العملة المحلية، وينطبق هذا الأمر في الدول التي تعتمد أنظمة الصرف الثابتة أو المدارة، أما في الدول التي تعتمد نظام سعر الصرف المرن فإن عملية تحديد قيمة العملة المحلية يتحدد وفق تفاعل قوى العرض والطلب على العملة، وتدخل البنك المركزي يكون بهدف إزالة أي زيادة في الطلب أو العرض عن طريق شراء أو بيع العملة الأجنبية.

ثالثا: استخدام سعر الفائدة

يلجأ البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة لتعويض خطر الصرف الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية، حيث أن رفع أسعار الفائدة يؤدي لزيادة دخول رؤوس الأموال الأجنبية وبالمقابل انخفاض حركة رؤوس الأموال إلى الخارج؛ مما يترتب عليه زيادة الطلب على العملة المحلية وتراجع الطلب على العملات الأجنبية وبالتالي تحسن قيمة العملة المحلية.

تجدر الإشارة أن آلية ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية هي علاقة نظرية قد تتحقق في الواقع وقد لا تتحقق، لأن اعتماد أسعار فائدة مرتفعة قد يترتب عليه إحجام أصحاب الأموال عن الاستثمار العيني بسبب تفضيلهم توظيف أموالهم، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار الفائدة يرفع تكلفة الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الذين يعتمدون على الاقتراض. كل هذا من شأنه أن يجعل رفع معدل الفائدة يؤثر سلبيا على قيمة العملة المحلية.

رابعا: مراقبة الصرف

تتمثل عملية الرقابة على الصرف، قيام الدولة ممثلة في السلطة النقدية بتقييد حركة رؤوس الأموال بالعملة الصعبة، فتسلّم كل العملات الأجنبية المكتسبة إلى البنك المركزي، كما يقوم البنك المركزي بتنظيم عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف.¹

هناك مجموعة من التدابير تعتمد عليها السلطات النقدية في سبيل تنفيذ الرقابة على الصرف.²

➤ منع التسوية القبلية للواردات.

¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص130.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 136

- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- تحديد المخصصات بالعملية الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.
- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين، تستفيد من التحويل الخارجي للعملة وحسابات للمقيمين، يشترط فيها تبرير التحويل بعملية تجارية أو مالية مبررة.

خامسا: أسعار الصرف المتعددة

يقصد بسعر الصرف المتعدد بوجود سعرين أو أكثر لسعر بيع العملات الأجنبية من طرف البنك المركزي، حيث يكون سعر بيع منخفض خاص بالواردات الضرورية وسعر بيع مرتفع أو عادي خاص بالواردات العادية والصادرات، وتهدف الدولة من خلال اعتماد نظام سعر صرف متعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لتحقيق أهداف معينة (زيادة الصادرات، تقليل الواردات، دعم قطاعات معينة، توازن ميزان المدفوعات)

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف تشمل العرض والطلب على العملة، من بينها السياسات النقدية للبنك المركزي، معدلات الفائدة، وضع ميزان المدفوعات، معدلات التضخم، التدخل الحكومي، وضع الميزانية العامة.

أولا: عرض النقود

حسب فرضيات النظرية الكمية للنقود فإن كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعة دورانها (متوسط عدد المرات التي يتم استعمال وحدة نقدية فيها خلال فترة محددة) تساوي الحجم الكلي للمبادلات مضروبا في متوسط الأسعار وفق المعادلة التالية:

$$M.V = P.T$$

حيث:

- **M**: متوسط كمية النقود في الاقتصاد خلال فترة معينة.
- **V**: سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة.
- **P**: المستوى العام للأسعار.
- **T**: حجم المبادلات

وبافتراض أن سرعة دوران النقود تبقى شبه ثابتة ولا تتغير إلا في المدى الطويل. ونفس الأمر بالنسبة لحجم المبادلات، وبالتالي فإن أي تغير في كمية النقود **M** يؤدي بالضرورة إلى تغير مستوى الأسعار **P**.

يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، ومن جانب آخر فإن ارتفاع أسعار السلع المحلية يجعلها أقل تنافسية أمام السلع الأجنبية وهو ما يؤدي لزيادة حجم الواردات وبالمقابل تراجع حجم الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي وتراجع الطلب على العملة المحلية؛ الأمر الذي يؤدي لانخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

هناك تأثير آخر لزيادة عرض النقود على سعر الصرف عن طريق سعر الفائدة، حيث أن زيادة عرض النقد في دولة معينة، ينجم عنه انخفاض سعر الفائدة المحلي في هذه الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تحرك رؤوس الأموال للخارج من أجل الاستفادة من الفارق في بين أسعار الفائدة المحلية والعالمية، مما يؤدي لزيادة الطلب المحلي على النقد الأجنبي ويؤدي في الأخير إلى تراجع سعر صرف العملة المحلية¹.

ثانياً: سعر الفائدة

إن حركة رؤوس الأموال بين الدول لغرض الاستثمار تتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار الفائدة الحقيقية المحلية والعالمية، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية سوف يحفز دخول الأموال من الخارج إلى الداخل، ومن أجل التوضيح أكثر، نفرض أن أسعار الفائدة في الدولة A ارتفعت بمعدلات أكبر مما هو عليه في الدولة B، فإن المستثمرين في الدولة B سوف يتجهون لاستثمار أموالهم في الدولة A، ومن أجل ذلك سوف يزداد الطلب على عملة الدولة A، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة عملة الدولة A مقابل انخفاض عملة الدولة B. أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة في الدولة A وارتفاعها في الدولة B فإنه سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة الدولة A مقابل عملة الدولة B.²

¹ حسين العمر، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 9، العدد 2، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 1997، ص 335.

² زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994 - 2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص 46.

تجدر الإشارة أنه ليس دائما، انخفاض أسعار الفائدة في دولة ما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال من هذه الدولة وانخفاض قيمة عملتها، حيث أنه إذا صاحب انخفاض أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية محلية سوف يؤدي لزيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار وبالتالي نمو الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يترتب عليه تحسن قيمة العملة الوطنية، وكذلك نفس الأمر بالنسبة لارتفاع معدلات الفائدة المحلية قد لا يساهم في ارتفاع سعر صرف العملة المحلية ويحدث العكس، حيث أن ارتفاع معدلات الفائدة المحلية يؤدي إلى إحجام المستثمرين على الاقتراض، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستثمار والنمو الاقتصادي وبالتالي التأثير السلبي على العملة المحلية.

ثالثا: معدلات التضخم

إن المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المتواصل والمستمر للأسعار، الذي تسببه قوة تضخمية ناتجة عن سبب ما، إما زيادة المعروض النقدي دون أن يقابله زيادة في الإنتاج، أو ارتفاع الطلب أكثر من العرض، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج.¹

حسب نظرية تعادل القوة الشرائية فإن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تحددها النسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية. وعلى هذا الأساس فإن الدولة التي لديها معدل تضخم منخفض بشكل مستمر؛ أي استقرارا في مستويات الأسعار، تتميز عملتها بارتفاع قيمتها، حيث أن قوتها الشرائية تزداد مقارنة بالعملات الأخرى، أما الدول التي لديها معدل تضخم مرتفع، أي ارتفاع مستويات الأسعار فتتميز عملاتها بالانخفاض.

لتوضيح آلية تأثير معدل التضخم على سعر الصرف، نفرض أن دولة ما تتميز بارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات وتراجع الصادرات، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على النقد الأجنبي من أجل تمويل عمليات الاستيراد، كل هذا يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص ص 142-144.

رابعاً: وضعية ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل محاسبي يلخص جميع المعاملات الاقتصادية الحقيقية والنقدية التي تتم بين المقيمين داخل البلد المعني والعالم الخارجي خلال فترة زمنية عادة تكون سنة، ويتكون ميزان المدفوعات من وجهة نظر الأرصدة من قسمين: ميزان العمليات الجارية، ميزان العمليات الرأسمالية.¹

إن وضعية ميزان المدفوعات في بلد معين (فائض، عجز) تعد من بين أحد العوامل الأساسية المحددة لمعدل صرف عملة هذا البلد مقابل العملات الأجنبية، يحدث عجز في ميزان المدفوعات في حالة كانت مدفوعات البلد أكبر من مقبوضاته مع العالم الخارجي، أما في حالة العكس فيحدث فائض في ميزان المدفوعات. يذهب فائض الميزان التجاري الذي هو عبارة عن عملات أجنبية إلى احتياطات الصرف، وتتم تغطية عجز ميزان المدفوعات باستخدام احتياطات الصرف.

في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات الذي غالباً يكون بفضل تسجيل رصيد موجب في الميزان التجاري (قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات) دون إهمال تأثير بقية بنود ميزان المدفوعات على وضعيته، فهذا يعني زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.

إن حدوث عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي من العملة الوطنية، وفي نفس الوقت تراجع الطلب عليها وزيادة الطلب على النقد الأجنبي، مما يؤثر سلباً على قيمة العملة الوطنية، وينخفض معدل صرفها مقابل العملات الأجنبية.

خامساً: وضعية الموازنة العامة

إن استخدام أحد آليات تمويل عجز الميزانية (الاقتراض، الاصدار النقدي، زيادة الضرائب) من دون شك له تأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على قيمة العملة الوطنية.

إن الاعتماد الكبير على الاقتراض المحلي من أجل تمويل العجز الموازي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن طلب القروض من أجل الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، ومن جانب آخر تفضيل أصحاب رؤوس الأموال توظيفها بدل استثمارها، كل هذا يؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي بالتالي التأثير السلبي على قيمة العملة المحلية.

¹ مسعود مجيطة، مرجع سابق، ص ص 24 - 29

إن الاعتماد بشكل كبير على القروض الخارجية في تمويل العجز الموازني يؤدي لانخفاض أسعار صرف العملة المحلية، بسبب زيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة المديونية الخارجية¹. إن ارتفاع نسبة المديونية الخارجية بشكل يصبح من الصعب قدرة الدولة الوفاء بالتزاماتها يؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي حيث تقل رغبة المستثمر الأجنبي في امتلاك الأوراق المالية المقومة بتلك العملة، ومن جانب آخر كلما ارتفع الدين العام أدى ذلك إلى ارتفاع التضخم، الأمر الذي يدفع قيمة العملة للانخفاض، وبالتالي فإن وضعية الدين العام تعد أحد محددات سعر الصرف.

إن المبالغة في استخدام الإصدار النقدي كأسلوب في تمويل العجز الموازني دون مراعاة شروط استخدام هذه الآلية قد يؤدي إلى حدوث موجات تضخمية، حيث أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وقيمة العملة المحلية، أي في حالة ارتفاع معدل التضخم تنخفض قيمة العملة المحلية والعكس في حالة تسجيل استقرار نسبي في معدل التضخم، فإن ذلك يساهم في ارتفاع قيمة العملة المحلية.

أما استخدام الضرائب من خلال رفع معدلاتها أو توسيع أوعيتها قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار من خلال تحويل العبء الضريبي الجديد إلى المستهلك الأخير، أو من خلال تراجع الاستثمار وبالتالي عدم قدرة جهاز الانتاج لتلبية الطلب، ولا يخفى علينا العلاقة العكسية بين مستويات الأسعار وقيمة العملة المحلية. يمكن القول بأن وضعية الموازنة العامة للدولة (عجز، فائض) تؤثر على معدل سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ففي حالة العجز يكون التأثير سلبي على قيمة العملة المحلية، وفي حالة الفائض يكون التأثير إيجابيا.

سادسا: الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي

إن الدول المستقرة اقتصاديا وسياسيا تتمتع بأداء اقتصادي قوي، مما يجلب المستثمرين الأجانب وبالتالي دخول رؤوس أموال أجنبية وهو ما يساهم في زيادة الطلب على العملة المحلية هذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية. وعلى العكس في حالة وجود اضطرابات سياسية فإن ثقة المستثمرين تقل في هذا البلد وفي عملته مما يؤثر سلبا على قيمة عملة هذا البلد.

¹ خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دار الكتب المصرية، مصر، 2016، ص 251.

سابعاً: التدخلات الحكومية

يمكن للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي أن يؤثر على سعر صرف العملة الوطنية، وذلك من خلال انتهاج سياسة فرض الرقابة على الصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وكذا فرض قيود على التجارة الخارجية مثل فرض نظام الحصص على عمليات الاستيراد، إلى جانب تدخل البنك المركزي كمشتري وبائع في سوق الصرف الأجنبي، كما يمكن للحكومة ممثلة في السلطة النقدية التعديل التلقائي لسعر صرف العملة الوطنية من أجل تحقيق أهداف معينة¹.

عموما تهدف الدولة من خلال فرض رقابة على الصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال وكذا تقييد التجارة الخارجية إلى الحفاظ على سعر صرف العملة المحلية عند مستوى معين وحماية العملة المحلية من الانخفاض، والحفاظ على احتياطات الصرف الأجنبي بما يخدم سياستها الاقتصادية، ونجد من بين آليات الرقابة على الصرف تسقيف التحويلات بالعملة الصعبة إلى الخارج، تحديد المبلغ الذي يمكن للمتعامل الاقتصادي الحصول عليه بالعملة الصعبة جراء عملية التصدير، تحديد نسب معينة من العملة الصعبة يمكن للبنوك التجارية الاحتفاظ بها.

تجدر الإشارة أن التدخلات الحكومية من أجل التأثير على أسعار الصرف تستخدم بشكل كبير في الدول التي تعتمد أنظمة الصرف الثابتة و نظام الرقابة على الصرف (النظام المدار) وتقل وتكاد تنعدم هذه التدخلات في الدول التي تتبنى أنظمة الصرف الحرة، لأن في هذا النظام يتحدد سعر الصرف وفقا لقوى العرض والطلب على العملات.

المطلب الرابع: العوامل غير الاقتصادية(العوامل الفنية) المؤثرة في سعر الصرف

إلى جانب العوامل الاقتصادية التي تعتبر عوامل أساسية محددة لأسعار الصرف، هناك عوامل غير اقتصادية وتسمى أيضا بالعوامل الفنية تؤثر على أسعار الصرف وفي مايلي أهمها:

المضاربة؛ خبرة المتعاملين وأوضاعهم؛ الإشاعات والأخبار؛ الاضطرابات السياسية والحروب.

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه على مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص قياس اقتصادي (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011، ص7.

أولاً: المضاربة

تعد المضاربة في أسواق الصرف الدولية أحد العوامل المحددة لاتجاه أسعار صرف العملات، حيث إذا توقع المضاربون أن قيمة عملة ما سوف ترتفع في المستقبل، فإنهم يقبلون على شرائها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، وفي حالة توقع انخفاض قيمة عملة ما، فإنهم سيلجؤون للتخلص منها وذلك ببيعها، مما يؤدي لانخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.¹

تجدر الإشارة أن تأثير المضاربة على أسعار الصرف يكون في المدى القصير، حيث سرعان ما تعود قيمة العملة محل المضاربة لقيمتها الحقيقية بفضل تفاعل قوى العرض والطلب في المدى الطويل. كما أن العملات التي تتأثر بفعل المضاربة هي العملات الدولية الأكثر استخداماً في تسوية المبادلات التجارية الدولية مثل الدولار الأمريكي، الأورو الأوروبي، الجنيه الاسترليني...إلخ.

ثانياً: خبرة المتعاملين وأوضاعهم

إن خبرة ومهارة المتعاملين وقوتهم التفاوضية أثناء تنفيذ العمليات المختلفة ومدى إحاطتهم بالمعلومات الكافية عن أسواق الصرف، تجعلهم يتوقعون السلوك المستقبلي (ارتفاع، انخفاض) للعملات باستخدام التحليلات والأساليب الفنية. وعلى ضوء ذلك يتخذون القرارات، حيث تؤثر هذه القرارات على تطورات أسعار صرف العملات.²

ثالثاً: الإشاعات والأخبار

تصل لسوق الصرف معلومات مختلفة قد تكون في شكل تقارير أو تصريحات رسمية، وأحياناً في شكل إشاعات، حيث تؤثر هذه المعلومات والأخبار على سلوك المتعاملين في السوق وبالتالي تؤثر على أسعار صرف العملات.³

رابعاً: الاضطرابات السياسية والحروب

تؤدي الاضطرابات السياسية والحروب التي تقع في بلد ما، إلى تراجع أداء اقتصاد هذا البلد خاصة قطاع التجارة الخارجية وقطاع المالية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين التجاريين الدوليين الثقة في عملة البلد، مما يترتب عليه تراجع الطلب على العملة وارتفاع معدل التضخم، كل هذا يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة هذا البلد.

¹ سعود جابر مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، البصرة، العراق، 2005، ص 60.

² الغالي عبد الحسين، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية - نظرية وتطبيقات -، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 83.

³ موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 48.

المبحث الرابع: مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأساليب التغطية

نتيجة توسع النشاطات التجارية للمؤسسات الاقتصادية في مختلف دول العالم، الذي فرضته العولمة، أصبحت المؤسسات الاقتصادية لا تكتفي بالسوق المحلي في جميع أنشطتها بدءاً من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التسويق، حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية تقوم باستيراد المواد الأولية، واقتحام أسواق دولية بمنتجاتها، من أجل الحفاظ على استمرارياتها، وباعتبار أن تسوية المبادلات الدولية تتم بالعملة النقدية التي عادة تكون عملة دولية رئيسية، يمكن أن ينشأ عن قيام المؤسسات الاقتصادية بالمعاملات الخارجية نسبة من المخاطرة المالية، وأهمها خطر سعر الصرف.

المطلب الأول: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

تنشأ مخاطر الصرف نتيجة التقلبات في أسعار الصرف بين العملات، وبعبارة أخرى نتيجة الحركة غير المتوقعة لأسعار الصرف. وتتنوع هذه المخاطر وتختلف حسب طريقة التعامل بالنقد الأجنبي.

أولاً: مفهوم خطر الصرف

تعددت وتنوعت تعريفات خطر الصرف باختلاف الخبراء الاقتصاديين، ومن أجل فهم مضمون خطر الصرف نسرد مجموعة من هذه التعاريف.

يعتبر خطر الصرف من المخاطر المالية المنتظمة الذي تتعرض له جميع الشركات في السوق بغض النظر عن نوع نشاطها، ويؤثر أساساً على التزامات وإيرادات المؤسسة، حيث يمكن أن يجعل المؤسسة في وضعية عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير أو حدوث خلل في هيكلها التمويلي.¹

اعتبرت Laurence Abadie أن خطر الصرف هو خطر الخسارة المرتبط بتغير أسعار الصرف، هذه التغيرات لها أثر إيجابي أو سلبي على تكاليف (تكلفة المواد الأولية) وإيرادات المؤسسة (إيرادات بيع المنتجات، التدفقات المالية المتعلقة بعمليات الإقراض والتوظيف بالنقد الأجنبي)، وعلى مردودية الشركة وقيمتها المحاسبية.²

¹ زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص 82.

² Laurence Abadie et Catherine Mercier-Suissa : "Finance Internationale, Marchés des Changes et Gestion des Risques Financiers", édition Armand Colin, Paris, 2011, France, p95.

ويرى Paul Grand Jean أن خطر الصرف هو ذلك الخطر المرتبط بالعمليات التي تتم بالنقد الأجنبي، بسبب التغيرات التي تحصل لسعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، وبين الخسائر: زيادة قيمة الدين، انخفاض قيمة الأصول أو المستحقات، ويمكن أن ينتج عن خطر الصرف خسارة أو ربح ويعبر عن

$$G_{ou P} = \sum (A - D) * (CCt_0 - CCt_n) \quad \text{ربح أو خسارة الصرف بالعلاقة التالية:}^1$$

حيث:

G أو **P** هي الأرباح أو الخسائر، **A** و **D** الأصول والخصوم

CCt₀ قيمة الوحدة النقدية الخارجية يوم التوقيع على العقد

CCt_n قيمة الوحدة النقدية الخارجية يوم التوقيع على العقد

يعرف خطر الصرف بأنه ذلك التغير الحاصل في قيمة العملة الوطنية نتيجة التغير الحاصل في أسعار الصرف، ويؤثر هذا الخطر على القروض، التحويلات المالية، الدين، التي تتم بالعملات الأجنبية.²

وعلى ضوء هذه التعاريف والملاحظات السابقة يمكن صياغة التعريف التالي:

خطر الصرف هو من أهم المخاطر المالية التي تسببها تقلبات أسعار الصرف، التي يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابا على جميع المتعاملين بالنقد الأجنبي بدءا من الأفراد، المؤسسات الاقتصادية والمالية، الدول، وأهم العمليات التي يرتبط بها خطر الصرف هي: الاستيراد، التصدير، الاقتراض والاقتراض بالنقد الأجنبي، عمليات دفع الدين الخارجية، ومختلف التحويلات المالية بالنقد الأجنبي.

ثانيا: كيفية حدوث خطر الصرف

رغم أن خطر الصرف مرتبط بالتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف وبمن يتعاملون بالعملات الأجنبية، إلا أن هذا لا يعني أن جميع المتعاملين الاقتصاديين الذين يستخدمون النقد الأجنبي يتعرضون لخطر الصرف، بل فئة المتعاملين الاقتصاديين الذين يتعرضون لخطر الصرف، هي تلك الفئة من

¹ Paul Grand Jean : "Change et Gestion du Risque de Change", édition Chihab, Alger, 1995, p32.

² Michel Jura, Techniques Financiers internationales, 2eme Edition, Paris, France, 2003, p142.

المتعاملين الذين يملكون وضعيات صرف مفتوحة أي هناك فترة بين إمضاء العقد والتسوية (الدفع)، مع شرط أن الدولة تتبنى نظام صرف يسمح بتغيير سعر الصرف¹.

إذن لا ينشأ خطر إلا بتوفر الحالات أو الوضعيات التالية مجتمعة:

1- التعامل بالنقد الأجنبي

لكي نتكلم عن إمكانية تعرض متعامل اقتصادي لخطر سعر الصرف، يجب أولاً أن يكون هذا المتعامل يستخدم العملات الأجنبية في معاملاته التجارية، فمثلاً متعامل اقتصادي في أمريكا يستخدم الدولار الأمريكي في عمليات الشراء والبيع سواء بالنسبة للمعاملات الداخلية أو الخارجية، فهذا لا وجود لخطر سعر الصرف على هذا المتعامل. وعلى عكس ذلك استخدام متعامل اقتصادي في الجزائر لعملة الدولار في عمليات استيراد المواد الأولية أو في عمليات التصدير يعرضه لخطر الصرف، باعتبار أن العملة المرجعية التي يستخدمها محاسيبها هي الدينار الجزائري وهي تختلف عن العملة التي يسوي بها معاملاته التجارية الخارجية.

2- وضعية صرف مفتوحة (مركز صرف مفتوح)

يقصد بمركز صرف مفتوح تلك الحالات التي تكون فيها فترة زمنية بين تاريخ عقد أي صفقة تجارية أو مالية وتاريخ تسويتها (التعامل بأجل)، أي أن الصفقة لم تسوى أو لم تغلق بفتح صفقة مضادة، مما يجعل إمكانية تعرض أحد أطراف الصفقة لخسائر مالية ناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف، خاصة إذا كان الفترة كبيرة بين تاريخ عقد الصفقة وتاريخ تسويتها. وعليه فإن كل المعاملات التجارية التي يتم تسويتها في حينها (التدفق النقدي الناتج عن المعاملة التجارية يتم في نفس تاريخ عقد الصفقة) بنفس سعر الصرف، لا ينتج عنها خطر صرف.

3- استخدام البلد لنظام سعر صرف غير ثابت

تختلف حدة خطر سعر الصرف باختلاف نظام سعر الصرف الذي تتبناه الدولة، حيث تكون درجة مخاطر سعر الصرف عالية في الأنظمة المرنة لسعر الصرف وتكون متوسطة في الأنظمة المختلطة (بين الثبات والمرونة)، فحين تكاد تنعدم في الدول التي تعتمد سعر صرف ثابت لفترات طويلة.

¹ زيات عادل، مرجع سابق، ص 90.

لكن رغم ذلك يبقى خطر الصرف قائما في الأنظمة الثابتة لسعر الصرف، نظرا لإمكانية قيام السلطات النقدية بتخفيض أو رفع قيمة العملة المحلية بحسب متطلبات الوضع الاقتصادي¹.

ثالثا: أنواع التعرض لمخاطر الصرف

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من مخاطر الصرف يمكن أن تصيب المتعاملين بالنقد الأجنبي، يمكن سردها كمايلي:

1- الخطر الناشئ عن الصفقات:

تؤثر تغيرات أسعار الصرف على قيمة وربحية المؤسسات من خلال التأثير في أسعار وكميات مدخلات ومخرجات المؤسسة، حيث أن معظم المؤسسات لديها اتفاقيات تعاقدية لبيع وشراء بضائع في المستقبل القريب أو البعيد، ومن المؤكد أن هناك جزء من هذه المعاملات (بيع أو شراء) تتم بالعملات الأجنبية، ويترتب على هذه المعاملات التزامات تعاقدية من أجل الحصول على مدفوعات نقدية أو دفعها في تاريخ معين بالمستقبل بعملة أجنبية، الأمر الذي يمكن أن يعرض المؤسسة لمخاطر تقلبات أسعار². كذلك يمكن أن تتأثر المعاملات المصرفية والمالية التي تتم بالعملات الأجنبية بتقلبات أسعار الصرف.

2- الخطر الناشئ عن التحويل (التجميع):

هناك شركات عالمية كبيرة لها فروع في العديد من الدول، حيث كل فرع يتعامل محاسبيا بعملة البلد المتواجد فيه، وعند قيام الشركة الأم بإنجاز ميزانيتها الكلية تقوم بتجميع أصول وخصوم ميزانيات فروعها وتسجلها بالعملة المرجعية التي تستخدمها الشركة الأم، فينتج عن ذلك فروقات موجبة أو سالبة تؤثر على الوضعية المالية النهائية، تعتبر خطرا ناتجا عن التقلبات في أسعار الصرف³. وينشأ خطر الصرف كذلك جراء قيام فروع الشركات بتحويل جزء من أرباحها السنوية إلى الشركة الأم.

3- خطر الصرف الاقتصادي (المخاطر التشغيلية)

تعتبر المخاطر التشغيلية لأسعار الصرف أكثر تأثيرا من مخاطر الصفقات التي تتعرض لها المؤسسة،

¹ Marc Montoussé : "Macroéconomie, cours méthodes, exercices corrigés", 2ème édition, Bréal, France, 2006. P229.

² اعتصام جابر الشكرجي، محمد علي ابراهيم العامري، إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العدد 23، المجلد الثامن، 2013، ص25

³ زيات عادل، مرجع سابق، ص95.

وهي لاتشبه خطر الصفقات التي يسهل تحديدها بشكل مباشر، لأنها تخص الالتزامات أو الحقوق المالية المترتبة على عقد صفقات البيع والشراء، أما المخاطر التشغيلية تعتمد على تقييم أثر تغيرات أسعار الصرف على الصفقات التي لم تبرم بعد ولتحديد هذا النوع من الخطر، يجب قياس التغير في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بالنسبة للتغيرات المستقبلية لأسعار الصرف، التي سوف تستخدم في ابرام هذه الصفقات، وعليه فإن المخاطر التشغيلية هي تأثير التغيرات غير المتوقعة لأسعار الصرف على التدفقات النقدية للأصول والخصوم الحقيقية.¹

إذا رجعنا للمفهوم الضيق لخطر لصرف نجد أنه لا يمكن الحديث عن التعرض لخطر الصرف إلا في حالة التعامل بالنقد الأجنبي، لكن في الحقيقة قد تتعرض المؤسسة لخطر الصرف وحتى ولم تتعامل بالنقد الأجنبي ويسمى هذا الخطر بخطر الصرف الاقتصادي الذي يتمثل في تأثير تقلبات أسعار الصرف على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، من خلال تأثر التكاليف والمبيعات، فمثلاً: تؤثر المنافسة التي تفرضها المنتجات الأجنبية داخل السوق المحلي على منتجات المؤسسات المحلية، وللتوضيح نفرض أن الدولة A قامت بتخفيض قيمة عملتها مقابل عملة الدولة B فإنه يترتب على ذلك زيادة تنافسية منتجات الدولة A داخل أسواق الدولة B، الأمر الذي يؤثر سالباً على حجم مبيعات المؤسسات في الدولة B، التي يكون مجال تسويقها مقتصرًا على الأسواق المحلية، وبالتالي تأثر القيمة السوقية لهذه المؤسسات.

المطلب الثاني: تقييم وضعية الصرف (مركز الصرف)، وطرق الحساب

تنشأ وضعيات الصرف لدى المتعاملين الاقتصاديين في مجال المبادلات الدولية، نتيجة تسوية صفقاتهم التجارية الخارجية بالعملات النقدية الأجنبية، أو الذين يتعاملون بالنقد الأجنبي بصفة عامة، ويختلف حساب وضعية الصرف باختلاف أنواعها.

أولاً: مفهوم وضعية الصرف (مركز الصرف)

تعبّر وضعية صرف متعامل اقتصادي عن الفارق بين التزاماته وحقوقه النقدية بعملة أجنبية معينة وفي لحظة زمنية محددة، ويتم حسابها وفق الصيغة التالية:²

وضعية الصرف بعملة أجنبية معينة = مقدار العملة الأجنبية التي يحوزها العون الاقتصادي + مقدار العملة التي من المنتظر أن يتحصل عليها في نفس اللحظة - المقدار من نفس العملة التي تمثل التزامات اتجاه الغير

¹ اعتصام جابر الشكري، محمد علي ابراهيم العامري، مرجع سابق، ص 25.

² مسعود مجيطة، مرجع سابق، ص 100.

1- وضعية الصرف المغلقة: يعني بعد حساب وضعية الصرف وفق الصيغة أعلاه تكون النتيجة صفر، أي أن الالتزامات بعملة معينة يكون مساوي للحقوق من نفس العملة، وهذا يعني أن المتعامل الاقتصادي الذي يكون في هذه الوضعية لن يتعرض لأي خطر صرف لأن الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة تقلبات سعر الصرف يعوضها بالمكاسب المحققة من هذه التقلبات.

2- وضعية الصرف الطويلة: يعني محصلة الصيغة أعلاه تكون موجبة، يعني حقوق المتعامل الاقتصادي من عملة معينة أكبر من الالتزامات التي يدفعها للغير، وهذا يعني أنه في حالة ارتفعت قيمة هذه العملة يعتبر مكسب للمتعامل، أما في حالة انخفاض قيمة هذه العملة فيعتبر خسارة.

3- وضعية الصرف القصيرة: يعني محصلة الصيغة أعلاه تكون سالبة، يعني حقوق المتعامل الاقتصادي من عملة معينة أقل من الالتزامات التي يدفعها للغير، وهذا يعني أنه في حالة ارتفعت قيمة هذه العملة يعتبر خسارة للمتعامل، أما في حالة انخفاض قيمة هذه العملة فيعتبر مكسباً.

تمثل هذه الوضعيات الصيغة المبسطة لتحديد وضعيات الصرف وهي سهلة الحساب، ومبدئياً تطبق في المؤسسات التي تنشط في مجال الاستيراد والتصدير أي تتعلق بحساب خطر صرف الصفقة، أما النوعين الآخرين (خطر صرف التحويل، خطر الصرف الاقتصادي) فهناك طرق أخرى لحساب وضعيات الصرف.

ثانياً: أنواع وضعيات الصرف

نميز ثلاثة أنواع لمراكز الصرف (وضعيات الصرف) وكل نوع يتعلق بنوع معين من أنواع مخاطر الصرف الثلاثة: خطر صرف الصفقات، خطر صرف التجميع، خطر الصرف الاقتصادي، ويمكن عرض هذه الأنواع كمايلي:¹

1- وضعية سعر صرف الصفقة: يتعرض المتعاملون الاقتصاديون إلى خطر الصرف من خلال قيامهم بعمليات تجارية مع الخارج (تصدير، استيراد)، المعاملات المصرفية والمالية التي تتم بالعملة الأجنبية (اقتراض، اقرض، مساهمات نقدية مختلفة).

2- وضعية سعر صرف التجميع أو التحويل: يشمل مركز صرف التحويل الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة في الخارج للشركات المتعددة الجنسيات، ففي حالة تجميع ميزانيات فروع هذه الشركات في ميزانية

¹ سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص80.

واحدة (ميزانية الشركة الأم) فإنه بسبب اختلاف معدلات سعر صرف مختلف عملات البلدان التي تتواجد فيها الفروع مقابل عملة التجميع، تنشأ فروقات في الحساب.

3- وضعية سعر الصرف الاقتصادي: تعتمد وضعية الصرف الاقتصادية على تأثيرات تقلبات أسعار الصرف على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، وتعتبر وضعية الصرف الاقتصادية صعبة القياس، نظرا لارتباطها بأثر التغيرات المستقبلية على الأسعار وحجم المبيعات في المدى البعيد.

ثالثا: حساب وضعية الصرف

1- حساب وضعية سعر صرف الصفة: يتم حساب وضعية سعر صرف الصفة عن طريق جرد المبالغ بالعملات الأجنبية المستحقة والواجبة الدفع، الناتجة عن المعاملات المختلفة للمؤسسة، ثم إيجاد الفرق بين هذه الحقوق والالتزامات، وقد يكون هذا الفرق سالبا أو موجبا أو مساويا للصفر¹.

تنتج الحقوق والالتزامات بالعملة الصعبة التي يترتب عليها وضعية صرف من خلال العمليات التجارية والمالية والمصرفية التي تقوم بها المؤسسة وأهم هذه العمليات: التصدير والاستيراد، الاقتراض والاقتراض، استثمارات في الخارج، المشاركة في المناقصات الدولية، الاستثمار في الأوراق المالية.

يختلف تأثير تقلبات أسعار الصرف باختلاف وضعيات الصرف والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1-4) أثر تقلبات سعر الصرف على وضعية الصرف

| البيان | انخفاض قيمة العملة المحلية | انخفاض قيمة العملة المحلية |
|---------------------|----------------------------|----------------------------|
| وضعية طويلة | أرباح صرف | خسارة صرف |
| وضعية مغلقة (صفرية) | عدم وجود تأثير | عدم وجود تأثير |
| وضعية قصيرة | خسارة صرف | أرباح صرف |

المصدر: . زيات عادل، مرجع سابق، ص128

مثال: كانت حقوق والتزامات إحدى المؤسسات بالعملة الأجنبية كاميلي، والمطلوب استخراج وضعية الصرف؟

¹ زيات عادل، مرجع سابق، ص 120.

مثال: تطبيقي لحساب وضعية الصرف

| البيان | المقومة بالدولار | المقومة بالأورو | المقومة بالدين |
|---------------------------|-------------------|-------------------|-----------------|
| التزامات بالعملة الأجنبية | 30000 | 25000 | 17000 |
| حقوق بالعملة الأجنبية | 36000 | 20000 | 17000 |
| حساب وضعية الصرف | وضعية طويلة +6000 | وضعية قصيرة -5000 | وضعية مغلقة (0) |

2- حساب وضعية سعر صرف التجميع أو التحويل

يتعلق هذا النوع من وضعيات الصرف بالشركات المتعددة الجنسيات، حيث تواجه هذه الشركات مخاطر الصرف نتيجة قيامها بعملية تجميع ميزانيات فروعها في ميزانية موحدة، وبذلك يجب توحيد عملة الحساب والتي في الغالب تكون عملة الدولة التي تتواجد في الشركة الأم، بينما كل فرع يستخدم عملة الدولة التي يتواجد فيها الفرع، وتختلف الطرق المحاسبية المستخدمة في عملية تجميع الميزانيات حسب القوانين التي تفرضها الدولة التي يتواجد فيها مقر الشركة الأم.

مثال: نفرض أن شركة أمريكية لديها فرع بالجزائر، وكانت الميزانية المالية المختصرة للفرع في تاريخ 2020/06/01 كمايلي:

| الخصوم | | | الخصوم | | |
|---|--------|--------------------|-------------|-------------|------------------|
| المبلغ (\$) | المبلغ | التعيين | المبلغ (\$) | المبلغ (دج) | التعيين |
| 100 | 12000 | الأموال الدائمة | 50 | 6000 | الأصول الثابتة |
| 25 | 3000 | الديون قصيرة الأجل | 75 | 9000 | الأصول المتداولة |
| 125 | 15000 | إجمالي الخصوم | 125 | 15000 | إجمالي الأصول |
| سعر الصرف في تاريخ 2020/06/01 هو: 1 \$ = 120 دج | | | | | |

وفي تاريخ 2020/12/31 قامت الشركة الأم بعملية تجميع الميزانية، مع العلم أن الشركة تعتمد طريقة البنود الطويلة الأجل والبنود القصيرة الأجل والتي مفادها أن البنود القصيرة الأجل تسجل بأسعار نهاية

السنة، أما البنود الطويلة الأجل فتسجل بأسعارها التاريخية، وإذا فرضنا أن سعر الصرف تغير في تاريخ 2020/12/31 فأصبح: \$ 1 = 125 دج، فإن عملية التجميع تكون كمايلي:

| الخصوم | | | الخصوم | | |
|------------------------------|--------|--------------------|-----------------|-------------|------------------|
| المبلغ (\$) | المبلغ | التعيين | المبلغ (\$) | المبلغ (دج) | التعيين |
| 100 = (120/12000) | 12000 | الأموال الدائمة | 50 = (120/6000) | 6000 | الأصول الثابتة |
| 24 = (125/3000) | 3000 | الديون قصيرة الأجل | 72 = (125/9000) | 9000 | الأصول المتداولة |
| 124 | 15000 | إجمالي الخصوم | 122 | 15000 | إجمالي الأصول |
| خسارة صرف = 122 - 124 = \$ 2 | | | | | |

3-حساب وضعية سعر الصرف الاقتصادية

مبدئيا يصعب تحديد وضعية الصرف الاقتصادية، لكن رغم ذلك حاول الاقتصاديون إيجاد بعض الصيغ الرياضية التي تسمح بتحديد وضعية الصرف الاقتصادية، منها الصيغة التالية:

$$\frac{\Delta V}{V} = a + b \frac{\Delta s}{s} + \varepsilon$$

حيث:

V: قيمة الشركة ΔV: التغير في قيمة الشركة a: ثابت

b: معامل الانحدار s: سعر الصرف العملة الأجنبية المتوقع Δs: التغيرات في سعر الصرف

ε : أخطاء النموذج

وعموما يمكن تحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على وضع المؤسسة من خلال دراسة أثر ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة المحلية على التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة.

أ- ارتفاع قيمة العملة المحلية:

إن ارتفاع قيمة العملة المحلية من المحتمل أن يؤثر سلباً على المؤسسة المصدرة، لأن ارتفاع قيمة العملة المحلية ينقص من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وبالتالي تراجع حجم صادرات المؤسسة، وحتى المبيعات المحلية، فيمكن أن تتراجع بسبب منافسة السلع الأجنبية، وإذا كانت المؤسسة لها استثمارات في الخارج فإن فوائدها من تلك الاستثمارات سوف تنخفض عند تحويلها للعملة المحلية. ومن جهة أخرى فإن المؤسسات التي تعتمد على مواد أولية مستوردة في عمليات الإنتاج وتبيع منتجاتها محلياً فإنها سوف تستفيد من ارتفاع قيمة العملة المحلية، من خلال انخفاض أسعار المواد الأولية المستوردة. أما الشركات التي تقوم بنشاط التصدير والاستيراد يعني تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجة بالعملية الصعبة، فإنه لمعرفة تأثير ارتفاع قيمة العملة يجب مقارنة المكاسب مع الخسائر.

ب- انخفاض قيمة العملة المحلية:

إن انخفاض قيمة العملة المحلية من المحتمل أن يؤثر إيجاباً على المؤسسة المصدرة، لأن انخفاض قيمة العملة المحلية يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الخارج ويقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المستوردة، وبالتالي ترتفع قيمة المؤسسة، لكن هذه العلاقة ليست آلية وهناك استثناءات، فمثلاً لو كانت المؤسسة تعتمد بشكل كبير على مواد أولية مستوردة كمدخلات في العملية الانتاجية، فإن الأثر الإيجابي لانخفاض قيمة العملة المحلية على التدفقات النقدية للمؤسسة غير مضمون؛ لأنه قد يكون الأثر السلبي الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية أكبر من الأثر الإيجابي لزيادة حجم صادرات المؤسسة، وعموماً يجب على المؤسسة دراسة تغيرات سعر صرف العملة المحلية على جميع المتغيرات.

المطلب الثالث: التقنيات الداخلية في تغطية خطر الصرف

تتمثل الأساليب الداخلية في مجموع التدابير والاجراءات التي تنتهجها المؤسسات التي تهدف من خلالها التقليل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف الناتجة عن التعاملات بالعملية الصعبة، وتتميز التقنيات الداخلية بأنها تتم دون إبرام أي نوع من العقود مع أطراف خارجية، ويمكن أن نميز العديد من الأساليب الداخلية.

أولاً: استخدام العملة المحلية في تحرير الفواتير

قبل التطرق لكيفية مساهمة العملة المختارة في تحرير فواتير البيع والشراء في التقليل من مخاطر الصرف الذي تتعرض له المؤسسة، سوف نتعرف على أنواع العملات المستخدمة في الصفقات الخارجية.

- **عملة الحساب:** وهي العملة المستخدمة في تحديد سعر البيع والتي في الغالب تكون إحدى العملات الدولية الرئيسية الأكثر استخداما في تسعير المعاملات التجارية الدولية (الدولار الأمريكي، الأورو، الجنيه الاسترليني... إلخ) و إما تكون عملة بلد البائع (المصدر).¹
- **عملة تحرير الفاتورة:** وهي العملة المستخدمة في تحرير الفاتورة، ويتم تحديدها بتوافق طرفي العقد، وفي الغالب تكون عملة أحد الطرفين (البائع أو المشتري).
- **عملة التسديد:** وهي التي يتم بواسطتها تنفيذ الالتزامات النقدية المترتبة على إبرام الصفقة.

نشير أنه قد تكون عملة واحدة تستخدم في العمليات الثلاثة أو عملتين أو ثلاث عملات، فلو قامت شركة أمريكية بعملية تصدير إلى دولة أجنبية ففي الغالب تكون العملة المستخدمة عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي باعتبارها عملة البائع وفي نفس الوقت هي العملة الدولية الأكثر استخداما في تسوية المبادلات التجارية الدولية. ونفس الأمر ينطبق على عملية تصدير المواد الأولية (النفط والغاز)، فإن العملة المستخدمة في الغالب تكون الدولار الأمريكي، إضافة إلى اعتباره عملة تسوية المبادلات التجارية الدولية، فإنه كذلك عملة التسعير الرئيسية للمواد الأولية. وعموما هناك ثلاث عملات رئيسية دولية (الدولار الأمريكي، الأورو، الين) تستخدم في فترة أكثر من 80 بالمئة من المعاملات التجارية الدولية.

إذا كان بإمكان المؤسسة التي تقوم بمعاملات أجنبية اختيار عملة تحرير الفاتورة، فإنها سوف تفضل عملتها المحلية بهدف توحيد العملة المستخدمة في جميع مراحل عقد الصفقة (التسعير، تحرير الفاتورة، التسوية)، ومن ثم تقليل مخاطر الصرف، وفي سبيل ذلك سوف تبحث كذلك على موردين يستخدمون عملتها المحلية. غير أن تفضيل المؤسسة استخدام العملة المحلية في معاملاتها التجارية الدولية قد يجعلها تفقد الفوائد التي يمكن أن تجنيها من الفوارق بين سعر الصرف الآجل والعاجل، التي يمكن أن تجنيها لو استخدمت عملة أجنبية. كما أن اختيار العملة المحلية في قائمة الحساب بالنسبة للدول التي تتميز عملاتها بالضعف والتراجع المستمر في قيمتها لا يقدم في الحقيقة إلا حماية وهمية، لأن ضعف العملة سوف يؤثر على القيمة المحاسبية للمؤسسة بطريقة أو بأخرى

ثانيا: اختيار عملة أو عملات أجنبية ذات ميزات معينة في تحرير الفواتير

تختلف معايير اختيار العملة الأجنبية المستخدمة في تحرير الفواتير حسب الحالة (التصدير، الاستيراد)

¹ Gérard-Marie Henry, **Dollar : la monnaie internationale, Histoire, mécanismes et enjeux**, édition Studyrama, Paris, France, 2004, p98.

أ- حالة التصدير: تختار المؤسسة المصدرة العملة الأجنبية التي تتميز بالقوة (أكثر استخداما في تسوية المبادلات الدولية، الأكثر تداولاً في سوق الصرف، قابلية التحويل الكبيرة)، معدل فائدة منخفض يسمح للمؤسسة الحصول على تمويل بأقل التكاليف، عدد قليل من العملات مما يساهم في عملية تسهيل إدارة الخزينة.¹

ب- حالة الاستيراد: يمكن للمستورد أن يختار عملة قوية في عملية تحرير فواتير الاستيراد للاستفادة من الفوائد التي يمكن الحصول عليها من عمليات التغطية، كما يمكنه أن يختار عملة ضعيفة للاستفادة من انخفاض المبلغ الذي يدفعه عند تاريخ التسوية، أما بالنسبة لمعدل الفائدة فإن المستورد يفضل العملات التي معدلات فائدتها عالية للاستفادة من خصم التأجيل، بالنسبة للمقاصة فيجب على المؤسسة اختيار نفس العملات التي حررت بها فواتير البيع.

ثالثاً: تقنية المقاصة

يقصد بتقنية المقاصة كأسلوب للتغطية من خطر الصرف هو إجراء مقاصة بين الحقوق والالتزامات (المقبوضات والمدفوعات) التي تكون بنفس العملة ومشاركة بين مجموعة من الوحدات الاقتصادية تنتمي لمجموعة واحدة أو بين متعاملين اقتصاديين تربطهم علاقات تجارية، وتتم التسوية بسداد الفارق (الرصيد الناتج عن عملية المقاصة) لأحد الأطراف.²

يساعد أسلوب المقاصة في تخفيض المصاريف البنكية وتجنب مخاطر الصرف، من خلال مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية المقبوضة والمدفوعة في نفس المواعيد أو تقريبها على الأقل، مما يسمح استخدام المبالغ المستلمة لتنفيذ المدفوعات وتقليل حجم الديون. وهناك ثلاثة أشكال لتقنية المقاصة:

أ- المقاصة الذاتية (الداخلية)

المقاصة الداخلية هي إجراء مقاصة بين ذمة و دين محررين بنفس العملة و لهما نفس تاريخ الاستحقاق، بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، وبذلك تقلل خطر الصرف ويقتصر الخطر على الرصيد

¹ زيات عادل، مرجع سابق، ص 147.

² صادق مدحت ، مرجع سابق، ص ص 194 - 195.

الناتج عن عملية المقاصة فقط.¹ أي مبدأ هذه التقنية هو تخفيض المبالغ التي يمكن أن تتأثر بخطر الصرف.

ب- المقاصة الثنائية

تكون المقاصة ثنائية عندما تكون هناك عمليات تجارية متبادلة (مبيعات متبادلة) بين متعاملين اقتصاديين، وعلى سبيل المثال حالة تعامل الشركة الأم مع أحد فروعها، حيث تقوم الشركة الأم ببيع منتجات نصف مصنعة للفرع، وشراء منه المنتجات التامة الصنع.²

مثال: نفترض أن شركة ما قامت بتصدير ما قيمته 1.5 مليار \$ لأحد فروعها في الخارج واستوردت من نفس الفرع ما قيمته 1 مليار \$، فسوف تكون التدفقات النقدية كالتالي:

الشكل رقم (1-2): تطبيق تقنية المقاصة الثنائية في تغطية خطر الصرف



ج- المقاصة المتعددة الأطراف

نكون أمام مقاصة متعددة الأطراف في حالة وجود علاقات تجارية أو مالية بين شركة أم وعدد من فروعها المتواجدة في دول أجنبية، الأمر الذي يترتب عليه عدد كبير من التدفقات النقدية بين الشركة الأم وفروعها والفروع فيما بينها، فيتم اللجوء لتطبيق المقاصة بين المقبوضات والمدفوعات، بهدف تقليص عدد وقيمة التدفقات النقدية، حيث يقتصر الدفع على الرصيد الناتج عن عملية مطابقة مبالغ الديون ومبالغ الحقوق.

¹ عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الموسوم بـ إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2009، ص6.

² سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص89.

رابعاً: إعادة الفوترة بالعمللة الصعبة

تقوم بعض التجمعات الاقتصادية العالمية أو مراكز الأعمال بالتحكم المركزي في إدارة خطر الصرف، من خلال عملية إعادة الفوترة، وذلك عن طريق تجميع المدفوعات الخاصة بعمليات الاستيراد إلى خارج أو داخل المجموعة، أو تجميع المقبوضات المترتبة على عمليات التصدير إلى داخل التجمع أو داخل أعضاء نفس التجمع.

تحقق عملية إعادة الفوترة العديد من المزايا، حيث يمكن أن تستفيد التجمعات التجارية أو من الإعفاءات الضريبية التي قد تكون موجودة في مكان تواجده، كذلك عملية مركزة إدارة خطر الصرف؛ تزيد من فعالية هذه العملية، وتجعل التجمع الاقتصادي في موقع قوة تفاوضية مع البنوك بالنظر لحجم الأعمال¹.

خامساً: تقنية إدراج شروط في العقود التجارية

يحاول كل من طرفي الصفقة التجارية، المستورد والمصدر إدراج شروط ملحققة في العقد، الهدف منها تقليل خطر الصرف، ويتم ذلك عن طريق المفاوضات، فكل طرف يحاول إدراج شروط لصالحه بهدف التقليل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وفيمايلي بعض الشروط الأكثر استخداماً.

➤ شروط تكيف الأسعار النسبية إلى تقلبات أسعار الصرف.

➤ شروط المخاطرة الموزعة: بموجب هذا الشرط سوف يتحمل طرفي العقد خسائر الصرف.

➤ شروط تعدد العملات النقدية: يتضمن هذا الشرط اتفاق طرفي العقد على تحرير الفاتورة بعدة عملات، وعند حلول موعد الاستحقاق (التسديد، أو التسوية)، يختار أحد طرفي العقد الذي يملك هذا الامتياز اختيار العملة التي يسدد بها.¹ كما أن هناك صيغة أخرى وهي تثبيت سعر التعادل ما بين عملتين أو وضع مجال معين للتغير الذي يمكن على أساسه الدفع.²

مثال: نفترض أن مصدر إيطالي باع لمستورد جزائري ما قيمته 550 مليون دج، على أن تكون التسوية في تاريخ لاحق، وكان سعر الصرف هو $1 \text{ €} = 100 \text{ dz}$ وبعد حلول تاريخ التسوية يفترض أن يتحصل

¹ Jean Pierre Jobard, Finance, Finance D'Entreprise, Marché, Diagnostic Financier, Edition Dallor, Paris, 1994, page 308.

¹¹ سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص 89.

² Martine Massabie-Francois, Elisabeth Poulain, Lexique du commerce international, édition Bréal, France, 2002, p50.

المصدّر الإيطالي على مبلغ 5.5 مليون €، لكن بسبب تقلبات أسعار الصرف، أصبح سعر الصرف 1 € = 110 dz وعليه نكون أمام حالتين:

في حالة عدم إدراج شرط تكييف الأسعار بدلالة تغيرات أسعار الصرف، فإن المصدر الإيطالي سوف يحصل على 5 مليون € (110 / 550)، أي خسارة 0.5 مليون €

في حالة إدراج شرط تكييف الأسعار بدلالة تغيرات أسعار الصرف، فإن المصدر الإيطالي سوف يحصل على 5.5 مليون €، حيث يتحمل المستورد الفارق ويدفع ما قيمته 605 مليون دج بدل 550.

سادسا: تقنية التعجيل والتأخير (تسيير آجال عملية التسوية):

مضمون هذه التقنية هو تعديل الشروط الائتمانية المتفق عليها بين طرفي العقد، بهدف تعديل تاريخ الاستحقاق بالنسبة للمقبوضات أو المدفوعات من أجل الاستفادة من تغيرات أسعار الصرف، سواء لتجنب الخسائر أو تحقيق مكاسب. فإذا توقع المستورد انخفاض قيمة عملة الحساب، والتي في الغالب تكون العملة المحلية لموطنه، سوف يتجه لتعجيل تاريخ الاستحقاق، أما إذا توقع ارتفاع قيمة العملة فإنه يعمل على تأخير موعد الاستحقاق. أما المصدر إذا توقع انخفاض قيمة عملة تحرير الفاتورة، سوف يعمل على تأخير تاريخ الاستحقاق، أما إذا توقع ارتفاع قيمة العملة فإنه يعمل على تعجيل موعد الاستحقاق.

إضافة للتقنيات التي تم التطرق لها، هناك أساليب أخرى قد تستخدمها المؤسسات التي تستخدم العملات الأجنبية في معاملاتها، كتحديد كمية وزمن الاستيراد أو التصدير تبعا لتوقعات تقلبات سعر الصرف، عموما تهدف المؤسسة عن طريق استخدام الأساليب الداخلية للتغطية من مخاطر الصرف زيادة مستحقاتها النقدية التي تكون مقومة بعملات من المتوقع ارتفاع قيمتها، وبالمقابل زيادة التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة والمقومة بعملات من المتوقع تخفيض قيمتها، أو العمل على موازنة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة.

المطلب الرابع: الأساليب الخارجية في تغطية خطر الصرف

على عكس التقنيات الداخلية، التي تنحصر في اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات التجارية أو المالية، وإما إلحاق بعض الشروط بالصفقة؛ فإن التقنيات الخارجية تقتضي دخول المؤسسة في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي.

أولاً: التغطية في سوق الصرف الآجل

تتم التغطية بواسطة هذه التقنية عن طريق اللجوء إلى أحد البنوك من أجل شراء أو بيع كمية من العملة الأجنبية لأجل يتوافق مع أجل تحصيل الحقوق أو دفع الديون¹، ويعد هذا الأسلوب من أسهل الطرق لأنه لا يتطلب خبرة كبيرة في سوق الصرف. ويعتبر المصدرون والمستوردون أكثر المتعاملين الاقتصاديين استخداماً لهذه التقنية.

1- في حالة قيام مصدر بعملية تجارية آنية باستخدام عملة أجنبية محددة، على أن يتم تحصيل مبلغ العملية التجارية في تاريخ لاحق، فإنه نتيجة تخوف المصدر من انخفاض قيمة هذه العملة، يلجأ إلى بيع بأجل مبلغاً يساوي مبلغ العملية التجارية (قيمة مبلغ التصدير)، وبالتالي يكون قد احتاط من خطر انخفاض قيمة العملة الأجنبية.

2- في حالة قيام مستورد بعملية تجارية آنية باستخدام عملة أجنبية محددة على أن يتم تسديد مبلغ العملية التجارية في تاريخ لاحق، فإنه نتيجة تخوف المستورد من ارتفاع قيمة هذه العملة، يلجأ إلى شراء لأجل مبلغاً يساوي مبلغ العملية التجارية (قيمة مبلغ الاستيراد)، وبالتالي يكون قد احتاط من خطر ارتفاع قيمة العملة الأجنبية.

مثال: قام مستورد جزائري في تاريخ 01/01 / 2020 بعملية شراء تجهيزات انتاج من السوق الأوروبية بمبلغ 10 مليون أورو، على أن يتم التسديد خلال 6 أشهر. وكانت أسعار الصرف كمايلي:

في تاريخ 01/01 / 2020 € 1 = 125 دج

الأسعار المتوقعة في تاريخ 31/06 / 2020 € 1 = 135 دج

المستورد الجزائري له خيارين:

¹ زيات عادل، مرجع سابق، ص 160.

❖ عدم استخدام أسلوب التغطية: عند حلول موعد التسديد (2020/06/31) سوف يقوم المستورد الجزائري

بشراء 10 مليون أورو الذي يكلفه $10 * 135 = 1350$ مليون دج

❖ استخدام أسلوب التغطية: يقوم المستورد الجزائري بالشراء لأجل ما قيمته 10 مليون أورو بسعر صرف

تفاوضي فرضا يكون $1 \text{ €} = 130$ دج، وعند حلول موعد التسديد والذي هو نفسه موعد اتمام صفقة

شراء العملة الصعبة (الأورو)، يقوم المستورد بالحصول على 10 مليون أورو بكلفة $10 * 130 =$

1300 دج، وعليه يكون المستورد الجزائري قد تجنب خسارة 50 مليون دج، وهو الفرق بين ما كان

سيدفعه في حالة عدم استخدام التغطية وما دفعه باستخدام التغطية أي: 1300 - 1350

ثانيا: التغطية في السوق النقد (التسبيقات بالعملة الأجنبية)

لا تختلف هذه التقنية كثيرا عن تقنية التغطية في سوق الصرف الأجل، فهي تنطلق من نفس المبدأ، لكن

في هذه التقنية، فإن المستورد أو المصدر يقوم بعملية اقتراض للعملة الأجنبية، ثم تحويلها للعملة المحلية

وتوظيفها في السوق النقدية، وعند حلول تاريخ الاستحقاق، وهو نفس تاريخ تسوية العملية التجارية (تصدير،

استيراد)، يقوم بردّ المبلغ المقترض مع الفوائد، فإذا كان مصدرا فإنه يحصل على ديونه اتجاه المستورد

ويستخدمها في دفع مبلغ القرض ويحتفظ بالفوائد الناجمة عن عملية التوظيف، وإذا كان مستوردا، فإنه عند

حصوله على المبالغ الموظفة يقوم بعملية شراء ما يحتاجه من العملة الصعبة لدفع ديونه المترتبة على عملية

الاستيراد.¹

ثالثا: أسواق العقود لأجل (المستقبليات):

العقد المستقبلي للعمليات هو عبارة عن التزام ينشأ بمجرد توقيع العقد، بشراء أو بيع كمية محددة من

عملة أجنبية في المستقبل بسعر محدد في لحظة العقد، و الفكرة الأساسية في التغطية ضد خطر الصرف

في السوق المستقبلي، هي محاولة الوصول إلى وضعية مستقبلية معاكسة لوضعية الصرف الحالية.² وفي

مايلي الوضعيات الواجب اتخاذها مقارنة بالوضعية الحالية:

¹ سعود جايد مشكور العامري، ص 100.

² عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص9.

| الوضعية الحالية | الوضعية الواجب اتخاذها. |
|---|---|
| المصدر: وضعية طويلة. الخطر: انخفاض قيمة العملة الأجنبية | يجب اتخاذ وضعية قصيرة وذلك عن طريق بيع عقود مستقبلية |
| المستورد: وضعية قصيرة الخطر: انخفاض قيمة العملة الأجنبية | يجب اتخاذ وضعية طويلة وذلك عن طريق شراء عقود مستقبلية |

من خلال الجدول يتضح أن مبدأ التغطية باستخدام تقنية العقود المستقبلية للعمليات هو تعويض الخسارة التي يمكن التعرض لها في السوق الآنية بمكاسب مقابلة في المستقبل.

رابعاً: تقنية خيار الصرف

خيار الصرف هو اتفاق مسبق بين طرفين يعطي الحق لأحد الأطراف شراء أو بيع كمية من العملة الأجنبية في تاريخ لاحق (تاريخ الاستحقاق) مقابل عمولة، وعند حلول تاريخ الاستحقاق يكون لحامل الخيار حق التنفيذ من عدمه مع تحمل العمولة في كلتا الحالتين.¹ وهناك نوعين من خيارات الصرف: خيار الشراء، خيار البيع.

1- خيار الشراء: هو اتفاق بين طرفين يعطي الحق لحامل الخيار (مشتري خيار الشراء) عند حلول تاريخ الاستحقاق شراء أو عدم شراء كمية محددة من العملة الصعبة اتفق عليها مسبقاً (تاريخ إبرام العقد) مع تحمل عمولة الخيار في كلتا الحالتين (التنفيذ أو عدم التنفيذ)

2- خيار البيع: هو اتفاق بين طرفين يعطي الحق لحامل الخيار (مشتري خيار البيع) عند حلول تاريخ الاستحقاق بيع أو عدم بيع كمية محددة من العملة الصعبة اتفق عليها مسبقاً (تاريخ إبرام العقد) مع تحمل عمولة الخيار في كلتا الحالتين (التنفيذ أو عدم التنفيذ)

إن تنفيذ الخيار من عدمه من قبل حامل الخيار مرتبط أساساً بتغيرات أسعار الصرف فإذا تغيرت أسعار الصرف كما توقع صاحب الخيار، فإنه ينفذ وبالتالي يتجنب خسائر الصرف أو يحقق مكاسباً، أما إذا حدث العكس فإن صاحب الخيار لا ينفذ الخيار ويتحمل عمولة الخيار التي تمثل إليه خسارة. ويمكن التوضيح أكثر من خلال المثال التالي:

¹ مسعود مجبنة، مرجع سابق، ص 105.

مثال: مستورد جزائري بحاجة لـ 100 مليون دولار من أجل تسديد ديون في المستقبل، فإذا توقع المستورد الجزائري ارتفاع سعر صرف الدولار في المستقبل 1 دولار = 125 دج، فإنه يلجأ إلى شراء خيار شراء كمية 100 مليون دولار مقابل عمولة 0.05 دج لكل دولار ويسعر صرف 1 \$ = 120 دج، فعند حلول موعد الاستحقاق نميز الحالات التالية:

| البيان | سعر الصرف | حساب الربح أو الخسارة (الوحدة مليون) | ينفذ أو لا ينفذ |
|----------------|---------------|--|-----------------|
| الحالة الأولى | 1 \$ = 125 دج | $(125 \times 100) - (0.05 \times 100 + 120 \times 100) = 495$ دج | ينفذ الخيار |
| الحالة الثانية | 1 \$ = 120 دج | $(120 \times 100) - (0.05 \times 100 + 120 \times 100) = 5$ دج | لا ينفذ |
| الحالة الثالثة | 1 \$ = 118 دج | $(118 \times 100) - (0.05 \times 100 + 120 \times 100) = 205$ دج | لا ينفذ |

إلى جانب التقنيات المذكورة آنفاً، هناك تقنيات أخرى، كمبادلة العملات (swaps)، أي القروض المتقاطعة التي تتم عن طريق عملية شراء فوري لعملة نقدية متبوع بعملية بيع آجل أو عملية بيع فوري متبوع بعملية شراء آجل، الهدف منها التغطية من خطر الصرف¹. وكذا تقنية التغطية عن طريق مؤسسات التأمين، حيث بموجب هذه التقنية يلجأ المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في مجال التصدير والاستيراد لتغطية خطر الصرف عن طريق شركات التأمين بهدف ضمان سعر صرف آجل ثابت والتحوط من مخاطر التغيرات في أسعار الصرف.

¹ مسعود مجنطة، مرجع سابق، ص 118.

خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل؛ تبين أن سعر الصرف هو وسيلة ربط بين اقتصاديات العالم عن طريق التجارة الخارجية لمختلف دول العالم، فبواسطته يتم تسعير السلع والخدمات المستورد والمصدرة، ومنه تسوية المدفوعات الدولية المترتبة عن عملية التصدير والاستيراد وحركة رؤوس الأموال.

توجد ثلاثة أنظمة صرف رئيسية مطبقة في مختلف دول العالم: نظام سعر الصرف الثابت؛ نظام سعر الصرف المدار؛ نظام سعر الصرف المرن؛ حيث تختار كل دولة نظام الصرف الذي يوافق وضعها الاقتصادي.

هناك العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة لاختلافات أسعار الصرف، حيث اختلفت وتميزت هذه النظريات عن بعضها باختلاف الأنظمة النقدية الدولية، وفي مايلي أهم هذه النظريات: تعادل القوة الشرائية؛ تعادل أسعار الفائدة؛ كفاءة السوق؛ الأرصدة؛ الانتاجية.

يتم تحديد سعر صرف عملة محلية مقارنة بعملة أجنبية من خلال التداولات التي تتم في سوق الصرف، حيث يعتبر هذا الأخير بورصة عالمية للعملات الأجنبية، غير أنه بسبب القيود التي تفرضها بعض الدول، خاصة دول العالم الثالث على حركة الصرف؛ يجعل هناك اختلاف كبير بين سعر الصرف الرسمي الذي تعتمد عليه الدولة وسعر الصرف الموازي الذي يتحدد في السوق السوداء.

تعتبر عملية تعديل سعر صرف العملة المحلية (رفع أو خفض قيمة العملة المحلية) أحد أهم أدوات سياسة الصرف؛ التي تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة بما يحقق النمو والاستقرار الاقتصاديين، من خلال مقاومة التضخم، تخصيص الموارد، تنمية الصناعات المحلية...إلخ.

إن عملية تغيير سعر الصرف العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية يمكن أن يحدث تلقائياً دون تدخل الدولة، ويمكن أن يكون بفعل تدخل الدولة، من أجل تصحيح اختلال معين.

تعتبر العملات التالية: الدولار الأمريكي USD؛ اليورو EUR؛ الين الياباني JPY؛ الجنية الإسترليني GBP أكثر العملات الدولية تداولاً في سوق الصرف، وأكثرها استعمالاً في تسوية المبادلات الدولية، وكذا كاحتياجات الصرف لمختلف دول العالم.

الفصل الثاني:

الميزانية العامة ومؤشرات قياس أدائها

تمهيد:

تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة تستخدمها الحكومات من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي، من خلال تحقيق توازن بين الموارد المالية المتاحة والانفاق الحكومي الضروري للوصول للأهداف المخطط لها؛ غير أن ذلك لا يكون إلا من خلال إدارة الميزانية العامة بكفاءة وفعالية، وبالتالي الوصول لأداء جيد للميزانية العامة.

إن أداء الميزانية العامة يعتبر تقييما لعملية تنفيذ الخطط المالية وتحقيق الأهداف المالية للحكومة أو الجهة العامة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة مالية واحدة. إذ يُعتبر أداء الميزانية مؤشرا هاما على صحة واستدامة الاقتصاد، حيث يعكس كفاءة إدارة الإيرادات والنفقات العامة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

من أجل أن تكون عملية تقييم أداء الميزانية العامة للدولة جيدة، يجب توفر مؤشرات أداء تسمح بقياس الأداء، بدءا من المؤشرات البسيطة مثل: توازن الميزانية، الدين العام، التنفيذ الجيد لكل من الإيرادات والنفقات، وصولا للمؤشرات الدولية لقياس أداء الميزانية العامة.

يكتسي أداء الميزانية العامة أهمية كبيرة بالنسبة للحكومات، حيث يوفر مؤشرا على كفاءة إدارة الموارد المالية العامة. كما يؤثر على ثقة السوق والمستثمرين في استقرار الاقتصاد والسياسات المالية. إضافة أنه يوفر إطارا لتقييم فعالية السياسات الحكومية والبرامج الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الميزانية العامة

المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة

المبحث الثالث: مؤشرات قياس أداء الميزانية العامة

المبحث الرابع: مؤشرات قياس أداء الميزانية العامة في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الميزانية العامة

تعتبر الميزانية العامة للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية والإدارية التي تستخدمها الحكومات في تنفيذ السياسات العامة للدولة، تظهر أهميتها في كونها تعكس رؤية الدولة وأولوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. تهدف الدولة من خلال الميزانية العامة إلى تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة (الإيرادات) واحتياجات الإنفاق لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة وأهدافها

الميزانية العامة للدولة هي الخطة المالية للدولة لفترة سنة، تتكون من إيرادات ونفقات، وتبنى على مبادئ أساسية، وتتميز بمجموعة من الخصائص؛ تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لذلك تكتسي الميزانية العامة أهمية بالغة عند جميع حكومات العالم.

أولاً: تعريف الميزانية العامة

هي وثيقة رسمية تحتوي على نفقات وإيرادات حكومة دولة ما لفترة سنة مقبلة، في إطار خطة مالية تسمح للحكومة بتنفيذ السياسات الاقتصادية المبرمجة، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة خدمة للمجتمع، وتبدأ عملية إعداد الميزانية قبل بدأ السنة المالية التي تغطيها الميزانية بعدة شهور، ولا تنفذ إلا بعد مصادقة السلطة التشريعية عليها.¹

أما في الجزائر فتعرف حسب القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية على أن الميزانية العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. كما تنص المادة 3 من القانون 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية على أن الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي برأس مال، وترخص بها.

التعريف الإجرائي: الميزانية العامة للدولة هي مستند مالي رسمي يحدد الإيرادات والنفقات المتوقعة للدولة خلال فترة معينة، عادة السنة المالية لسنة الإعداد، تعدها السلطة التنفيذية وتصادق عليها السلطة التشريعية، تهدف الدولة من خلالها إلى تنظيم وتخطيط الموارد المالية وتوزيعها على مختلف القطاعات لضمان تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق التنمية.

¹ سهام حسين، سميرة فوزي، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الميزانية العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة "كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة"، كلية بغداد، العدد 36، 2013، ص6.

ثانيا: خصائص الميزانية العامة

هناك أربع خصائص أساسية للميزانية العامة:

- 1- **الميزانية توقع لفترة زمنية مقبلة:** تعبّر الميزانية العامة عن خطة عمل الحكومة التي تعكس البرامج التي تريد تنفيذها، فهي بمثابة بيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تتفقه و ما تتحصل عليه من إيرادات خلال فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة.
- 2- **الميزانية العامة إجازة (ترخيص):** أي أن الميزانية العامة لا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية.
- 3- **الميزانية العامة هي تقدير:** بما أن الميزانية العامة عبارة عن توقعات لسنة مقبلة، فمن غير الممكن الجزم بتنفيذ كل النفقات وتحصيل كل الإيرادات، لأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية تتغير من سنة إلى سنة أخرى، لذا يكون حجم النفقات والإيرادات عبارة عن تقدير.
- 4- **الميزانية العامة وسيلة لتحقيق أهداف الدولة:** لم تعد الميزانية مجرد وسيلة لتوفير الإيرادات للمصالح الإدارية، بل أصبحت أداة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

ثالثا: أهداف الميزانية العامة

لم تعد الميزانية العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت تعبر عن التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومة، وهي الأداة المالية الرئيسة التي تتمكن الدولة من خلالها تحقيق مجموعة من الأهداف.

- 1- **الأهداف السياسية:** أصبحت للميزانية العامة أهمية سياسية كبيرة خاصة في الأنظمة السياسية الديمقراطية، لأن دراسة الميزانية العامة وإقرارها يتم من طرف السلطة التشريعية التي تتكون من كتل سياسية مختلفة تتحاور وتتناقش حول الميزانية، الأمر الذي يساعد في تطوير الأفكار وزيادة التنافس السياسي خدمة للمجتمع¹، كما أصبحت الميزانية العامة تؤثر على طبيعة النظام السياسي فنجاح الحكومة في تمرير الميزانية أمام البرلمان يكسبها قوة ورضى الشعب، وعدم إقرارها يشكل عامل عدم استقرار.

¹ محمد زنبوعة، علي كنعان، المالية العامة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سورية، 2020، ص234.

2- الأهداف المالية: تعتبر الميزانية العامة الصورة الحقيقية للوضع المالي للدولة، حيث تظهر جميع المداخل المالية التي ترد للخرينة من ضرائب وإيرادات الدولة من أملاكها الخاصة، كما تظهر مختلف نفقات الدولة، الأمر الذي يسمح للدولة بالتعرف على وضعها المالي، ومعالجة العجز إن وجد.

3- الأهداف الاقتصادية: تعتبر الميزانية العامة في المالية الحديثة أهم أداة تستخدمها الدولة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، من خلال التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، و يمكن إجمال أهم هذه الأهداف في مايلي:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال القيام بالاستثمار العمومي و تشجيع الاستثمار الخاص عن طرق منح الامتيازات والاعفاءات الضريبية.
- محاربة البطالة عن طريق التوظيف في القطاع الحكومي وتشجيع التوظيف في القطاع الاقتصادي.
- معالجة بعض المشاكل الاقتصادية مثل التضخم والكساد، من خلال ترشيد وتقليل الانفاق العام بهدف تقليل الطلب في حالة التضخم، وزيادة الطلب في حالة الكساد.
- تشجيع التصدير من خلال تقديم إعانات التصدير وتنمية الصناعات الموجهة للتصدير.
- إنجاز البنية التحتية الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي.

4- الأهداف الاجتماعية: تعد الميزانية العامة أداة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الحد من التفاوت في الدخل والثروة بين الأفراد، وذلك عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الانفاق العام الذي تستفيد منه مختلف شرائح المجتمع، وكذا عن طريق فرض الضرائب حسب القدرة المالية للمكلفين، وإعفاء الفئات ضعيفة الدخل¹. كما تقوم الكثير من الدول باعتماد مجانية التعليم والصحة.

5- الأهداف الرقابية للميزانية: تسمح الميزانية العامة بتسهيل عمليات الرقابة على التصرفات المالية التي تقوم بها الحكومة من طرف السلطة التشريعية، حيث لا تنفذ الميزانية العامة إلا بعد اعتمادها من قبل السلطة التشريعية²، كما تتيح الميزانية العامة لمختلف الهيئات الرقابية الأخرى بمراقبة صرف المال العام.

¹ سبهايم شباب، تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة - دراسة حالة الجزائر (1980-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2019، ص22.

² محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة، معهد الادارة العامة، الرياض، السعودية، 1981-1982، ص612.

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة

إن عملية إعداد وتحضير وعرض الميزانية العامة تخضع لمجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب اتباعها من أجل الوصول لميزانية متكاملة وقابلة للتنفيذ.

أولاً: مبدأ سنوية الميزانية

يقضي هذا المبدأ أن الميزانية العامة تعد من أجل تغطية فترة سنة كاملة، أي كل سنة تجدد بصفة دورية، كما يلزم أن تعرض الميزانية على السلطة التشريعية من أجل المصادقة عليها بعد مناقشتها¹، أغلبية الدول تعتمد 01/01 إلى 12/31 كمرجع لفترة سنة من أجل تنفيذ الميزانية، إلا أن هناك بعض الدول تعتمد فترات أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومصر حيث تبدأ السنة المالية في 01/07 إلى 31/06 هناك العديد من الاعتبارات السياسية والمالية جعلت مدة سريان الميزانية سنة كاملة، وتجدر الإشارة أن مبدأ سنوية الميزانية ليس مطلقاً بل هناك استثناءات تبرر مخالفة هذا المبدأ.

1- المبررات المالية والسياسية لمبدأ السنوية

- الأخذ بمبدأ السنوية يساهم في تسهيل عملية الرقابة التي تقوم بها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية بدءاً من مرحلة إعداد الميزانية إلى مرحلة التنفيذ²، حيث إذا قلت أو زادت المدة عن سنة تصعب عملية الرقابة من طرف السلطة التشريعية وتقلّ فعاليتها.
- إن اعتماد ميزانية عامة لأكثر من سنة، يجعل من الصعب تقدير قيمة الإيرادات والنفقات بسبب التغيرات في الأسعار والمداخيل، الذي يؤثر على عملية حساب الضرائب والاعتمادات المخصصة لكل مشروع³، وتزداد صعوبة تقدير الإيرادات والنفقات أكثر في الاقتصاديات التي تشهد عدم الاستقرار.
- إن اعتماد ميزانية عامة فصلية، يعني أقل من سنة يطرح مشكلة التوافق بين النفقات والإيرادات، لأن النفقات الحكومية يجب أن تستمر طول السنة، فحين الإيرادات تزيد وتنقص باختلاف الفترات.
- إعداد الميزانية العامة يتطلب فترة زمنية لا تقل عن ثلاثة أشهر، وعليه فإن اعتماد ميزانية ثلاثية أو سداسية يربك الحكومة مما يجعلها تخطئ في التقديرات⁴.

¹ خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دار الكتب المصرية، 2016، ص 226.

² سوزي ناشد عدلي، المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 284.

³ محمد زنبوعة، علي كنعان، مرجع سابق، 2020، ص 248.

⁴ يوسف شباط، المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2010، ص 183.

➤ إعداد الميزانية العامة يتطلب جهداً مالياً وسياسياً وإدارياً، لذا يجب الاقتصاد في هذا الجهد، من خلال اعتماد ميزانية كل سنة، ونشير أن هناك اتجاهات حديثة تقضي باعتماد ميزانية لسنتين وثلاث سنوات أو على الأقل تثبيت النفقات خلال هذه الفترة.

2- استثناءات مبدأ السنوية

➤ يتعذر تطبيق مبدأ السنوية في حالة قيام الحكومة بمشروعات استثمارية ضخمة، لأن تنفيذها يتطلب أكثر من سنة وربما سنوات، لهذا يتم رصد مبلغ الانجاز في الميزانية مرة واحدة غير أن فترة التغطية هي أكثر من سنة¹.

➤ قد يتأخر اعتماد الميزانية لسبب ما، وبما أن هناك نفقات ضرورية لسير المرفق العام واستمرارية الخدمة العمومية مثل نفقات أجور موظفي القطاع العام، التي لا يمكن تأخيرها، تلجأ الحكومة للاعتمادات الشهرية التي تتفد دون إجازة السلطة التشريعية.

➤ في حالة الكوارث الطبيعية أو وجود مشاريع منطلقة ولا تحتمل التأخير، أو ورود أخطاء في تقدير الإيرادات أو النفقات، تلجأ الحكومة للاعتمادات الإضافية بموافقة السلطة التشريعية، حيث الهدف من هذه الاعتمادات هو توفير المبالغ اللازمة لمجابهة الكوارث الطبيعية واستكمال المشاريع².

➤ هناك بعض النفقات تتميز بالاستمرار مثل فوائد القروض العامة، وتسمى المبالغ المرصودة لهذا النوع من النفقات بالاعتمادات الدائمة ومن مميزاتها أنها تفتح لأكثر من سنة واحدة.

ثانياً: مبدأ وحدة الميزانية

يعني هذا المبدأ أن جميع الإيرادات والنفقات المتوقعة خلال السنة المقبلة تدرج في وثيقة واحدة هي الميزانية العامة للدولة³، وبعبارة أخرى وضع كافة بنود الإيرادات العامة والنفقات العامة في بيان واحد دون توزيعها على بيانات مختلفة يمثل كل منها ميزانية مستقلة.

تهدف الدولة باعتماد مبدأ وحدة الميزانية إلى تسهيل عملية تقدير وضبط الإيرادات والنفقات ومعرفة وضع الميزانية (توازن، فائض، عجز)، كما يسهل هذا المبدأ عمليات الرقابة الممارسة السلطة التشريعية

¹ خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 227.

² محمد زنبوعة، مرجع سابق، ص 253.

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 79.

ومختلف الهيئات الرقابية الأخرى، من أجل مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية كما تم إجازتها.

إن مبدأ وحدة الميزانية هو مبدأ ليس مطلقاً، بل هناك بعض الاستثناءات التي تبرر مخالفة هذه القاعدة، ويمكن إجمال هذه الاستثناءات في مايلي:

1- الميزانيات المستقلة: بهدف ابعاد بعض المؤسسات العمومية عن المؤثرات السياسية والتدخلات الحكومية وزيادة أدائها ونتاجيتها، تمنح الدولة الاستقلال المالي والاداري لهذه المؤسسات¹. تسمح الاستقلالية المالية والادارية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي بالتححرر من القوانين والقواعد الموحدة التي تفرضها الدولة، مما يسمح لهذه المؤسسات بالاستفادة من المساعدات المالية الأجنبية وزيادة فاعليتها.

في الجزائر تتجسد الميزانيات المستقلة في ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري التي تتمتع بالاستقلال الاداري والمالي مثل ميزانيات البلديات وميزانيات الولايات، حيث لا تخضع هذه الميزانيات لرقابة البرلمان ولا تظهر في ميزانية الدولة. وكذا الميزانيات التي توضع لتسيير المؤسسات والهيئات التي لا تملك شخصية معنوية ويشترط فيها موافقة البرلمان حسب المادة 44 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية.

2- الميزانيات الاستثنائية: وتسمى كذلك بالميزانيات غير العادية. تلجأ إليها الدولة في حالات استثنائية مثل مواجهة الكوارث الطبيعية، أو حالة حرب من أجل تلبية النفقات العسكرية المتزايدة، ومما يميّز هذا النوع من الميزانيات أنها تمول بإيرادات استثنائية مثل القروض.

3- الحسابات الخاصة بالخزينة: ويقصد بها المبالغ التي تحصل عليها الدولة وترد للخزينة العامة ولا تعتبر إيرادات عامة، والمبالغ التي تخرج من الخزينة العامة ولا تعتبر نفقات عامة، مثل الضمانات².

في الجزائر نصت عليها المادة 48 من القانون 17/84 وهي خمسة فئات: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسبيقات، حساب القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية. وهي حسابات خاصة تفتح في الخزينة العمومية ولا تدخل في ميزانية الدولة ولا تعرض على السلطة التشريعية.

¹ مجدي محمود شيهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1988، ص 296.

² خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 232.

ثالثا: مبدأ شمولية الميزانية

يقضي مبدأ شمولية الميزانية أن تشمل ميزانية الدولة كافة الإيرادات العامة والنفقات العامة مهما كان نوعها في وثيقة الميزانية دون إجراء أية مقاصة بينها¹، ويعني هذا أنه يجب تسجيل كل تقدير بنفقة وكل تقدير بإيراد دون إجراء أية مقاصة بين النفقات والإيرادات، حيث يهدف مبدأ شمولية الميزانية إلى مايلي:

- تسهيل عملية الرقابة من طرف السلطة التشريعية من خلال وضع الميزانية في وثيقة واحدة.
- تجنب الاسراف والتبذير في الانفاق العام.
- عدم التمييز بين مختلف القطاعات الحكومية.
- التقليل من عمليات الانفاق التي تتم خارج الميزانية التي تكون في الغالب دون نصوص قانونية.

رابعا: مبدأ توازن الميزانية

تتكون الميزانية العامة للدولة من جانبين (إيرادات، نفقات)، ولكي تكون الميزانية في حالة توازن يجب أن يتساوى جانبي الميزانية (الإيرادات تساوي النفقات). ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون تقديرات النفقات والإيرادات منجزة بدقة، وفي حالة زادت الإيرادات عن النفقات تكون الميزانية في حالة فائض، أما في حالة العكس تكون الميزانية في حالة عجز.

يسمى هذا التوازن في علم الاقتصاد توازنا محاسبيا والكثير من الدول تخلت عنه وأصبحت تبحث عن التوازن الاقتصادي، الذي يتحقق من خلال التوازن بين العرض والطلب والأجور والأسعار، والادخار والاستثمار والإنتاج والاستهلاك، والاستيراد والتصدير وغيرها من المتغيرات، وبالتالي الكثير من الحكومات أصبحت تتوسع في الانفاق العام بهدف تنشيط الاقتصاد دون الاكتراث للعجز الموازني.

خامسا: مبدأ عدم تخصيص الإيرادات

يقصد بعدم التخصيص، عدم تخصيص إيراد محدد لتمويل نفقات معينة، بل يجب أن ترد جميع الإيرادات في الميزانية العامة للدولة وتستخدم في تمويل مختلف النفقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية²، حيث لا يجوز وفق هذا المبدأ على سبيل المثال تخصيص الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على السيارات لإنجاز وترميم الطرقات.

¹ عبد المطلب، مرجع سابق، ص 212.

² محمود زنبوعة، مرجع سابق، ص 260.

بجانب هذا المبدأ نجد قاعدة تخصيص الاعتمادات في النفقات، حيث لا تعتمد النفقات بصفة إجمالية بل بطريقة منفصلة وفق الأوجه المختلفة لكل نفقة، ووفق هذه القاعدة لا يجوز تخصيص مبلغ إجمالي لوزارة معينة دون تحديد تفصيل هذه النفقات.

هناك العديد من المبررات التي تبرر اعتماد مبدأ عدم تخصيص الإيرادات نذكر منها¹:

- يسمح هذا المبدأ لإحكام رقابة السلطة التشريعية على جميع الإيرادات والنفقات.
- قد يؤدي تخصيص إيرادات معينة لنفقة معينة للإسراف في حالة كان الإيراد أكبر من النفقة المعنية.
- يسمح هذا المبدأ بتلبية جميع الحاجات الواردة في الميزانية العامة وترشيد الانفاق العام من خلال التوزيع العادل بين جميع القطاعات والمؤسسات العامة.

المطلب الثالث: مراحل الميزانية العامة

تمر دورة الميزانية العامة بأربعة مراحل رئيسية وهي: الإعداد، الاعتماد، التنفيذ، الرقابة، حيث تتميز هذه المراحل بالتتابع و التداخل.

أولاً: مرحلة إعداد الميزانية العامة

يتم في هذه المرحلة وضع بيان تقديرات الإيرادات والنفقات العامة للسنة المقبلة²، و تعتبر مرحلة إعداد الميزانية وتحضيرها من أدق وأهم المراحل، ذلك لأن نتائج هذا الإعداد ومدى فعاليته تؤثر في جميع المراحل اللاحقة لدورة الميزانية.

تتولى السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة في غالبية دول العالم بإعداد الميزانية بدءاً بإصدار التعليمات الواجب اتباعها لمختلف الوزارات والمؤسسات الإدارية عند إعدادها لمشروع الميزانية، ثم تلقي البيانات والتوقعات للنفقات والإيرادات التي تقدم لوزارة المالية، حيث تقوم هذه الأخيرة بمناقشة ودراسة هذه التوقعات مع الوزارات المعنية، ثم يتم الاتفاق على المبالغ النهائية للنفقات، وبعدها تبدأ عملية البحث عن الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات من قبل وزارة المالية.

¹ محمود زنبوعة، مرجع سابق، ص 261.

² شباب سيهام، مرجع سابق، ص 29.

1- مبررات تولي السلطة التنفيذية مهمة إعداد الميزانية دون غيرها من السلطات

- السلطة التنفيذية أدرى وأقدر من بقية السلطات على تقدير النفقات والإيرادات وتحديد الأولويات، لأن الميزانية العامة تعبّر عن البرنامج والخطط الحكومية¹.
- إعداد الميزانية العامة يتطلب معلومات وخبرات لا تتوفر إلا عند السلطة التنفيذية، كما أنها لا تتأثر بالأهواء والمصالح الحزبية².
- السلطة التنفيذية هي التي تقوم بتنفيذ الميزانية العامة، فمن المنطق أن تعهد لها مهمة إعداد الميزانية، وقيام السلطة التنفيذية بتنفيذ الميزانية يجعلها تعدّها بدقة.
- بما أن السلطة التنفيذية تتولى إدارة مختلف المؤسسات الإدارية ووحدات القطاع العام، فهي أدرى باحتياجات هاته المرافق.
- إعداد الميزانية العامة عمل إداري، ومن ثم يجب أن يترك للسلطة التنفيذية أمر تقدير نفقات الجهات التي تشملها الميزانية والبحث عن الموارد اللازمة، فيما تتولّى السلطة التشريعية عملية مناقشة ومحاسبة الحكومة.

2- أساليب تقدير النفقات العامة

ليس هناك قاعدة معينة تستخدم في تقدير النفقات، فالأمر متروك للأعوان المكلفين بعملية تحضير الميزانية للقيام بالتقدير المباشر لحجم النفقات اللازمة للهيئة التابعة إليها³. إن عدم اهتمام خبراء المالية بوضع قواعد معينة يتم اتباعها في عملية تقدير النفقات، يرجع أساساً إلى عدم وجود مشاكل أو صعوبات فنية كبيرة تعترض عملية تقدير النفقات. إلا أنه يجب مراعاة بعض الجوانب في عمليات تقدير النفقات ومن أهمها مايلي:

- يجب أن يتصف الأعوان المكلفين بتقدير النفقات بالصدق وتجنب المبالغة.
- توخي الدقة في عملية التقدير تجنباً للوقوع مشاكل في مرحلة التنفيذ، فلو كان هناك خطأ في تقدير نفقة معينة بالنقصان فإنه يتأثر السير الحسن للمرفق العام، ومن أجل الحصول على اعتمادات إضافية لتغطية هذا النقص، يلزم السلطة التنفيذية العودة للسلطة التشريعية للحصول على الموافقة.

¹ عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998، ص497.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص497.

³ شباب سيهام، مرجع سابق، ص29.

➤ الاعتماد على أرقام النفقات العامة الواردة بالموازنات السابقة وكذا تقدير التغيرات المتوقع حدوثها خلال السنة المالية القادمة¹.

3- أساليب تقدير الإيرادات العامة

إن عملية تقدير الإيرادات العامة، تعد عملية صعبة مقارنة بعملية تقدير النفقات العامة، نتيجة الارتباط الوثيق بين مختلف مصادر الإيرادات والمتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل ارتباط الرسوم الجمركية بحجم الواردات والصادرات، فإن لم تقم السلطة التنفيذية بدراسة التوقعات الاقتصادية بشكل جيد فإنها تجد نفسها أمام مشاكل مالية ويصعب عليها تنفيذ الميزانية.

إذن عملية تقدير الإيرادات العامة تتطلب اعتماد أساليب علمية من أجل دراسة التوقعات الاقتصادية المستقبلية، وعموما هناك أسلوبين رئيسيين يستخدمان في هذا الإطار.

أ- أسلوب التقدير الآلي: يعتمد هذا الأسلوب على اعتماد ما تم انجازه فعليا في السنوات السابقة كمرجع لتحديد إيرادات السنة المالية القادمة مع تعديلات طفيفة استنادا لتقديرات المسؤولين، تهدف هذه الطريقة لوضع قواعد معينة يجب الاستناد إليها في عملية تقدير الإيرادات العامة تجنباً للاجتهادات الشخصية، حيث هناك ثلاثة طرق يمكن اعتماد أحدها.

➤ طريقة السنة قبل الأخيرة: يتم تقدير الإيرادات العامة للموازنة الجديدة على أساس الإيرادات الفعلية (الحساب الختامي) للسنة قبل الأخيرة²، فمثلا إذا أردنا تقدير إيرادات موازنة سنة 2020، فعلى اعتماد الإيرادات الفعلية المحققة سنة 2018 والتي يمكن التعرف عليه مع بداية سنة 2019.

➤ طريقة المتوسطات: تتشابه هذه الطريقة مع طريقة السنة ما قبل الأخيرة في اعتمادها على نتائج فعلية لسنوات سابقة كمرجع لتحديد إيرادات السنة المقبلة، والاختلاف يكمن في اعتماد طريقة المتوسطات على المعدل الوسطي للإيرادات المحققة فعليا في ثلاثة سنوات سابقة وليس سنة واحدة³.

➤ طريقة الزيادة أو النقص النسبي: مبدأ هذه الطريقة هو نفس مبدأ طريقة السنة ما قبل السنة الأخيرة، أي الاعتماد على الحساب الختامي للسنة ما قبل الأخيرة، لكن الاختلاف يكمن في أن طريقة السنة ما

¹ خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 242.

² علي زغود، المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 110.

³ سيهام شباب، مرجع سابق، ص 30.

قبل الأخيرة تكون الإيرادات المسجلة في ميزانية السنة القادمة نفسها الإيرادات الفعلية للسنة ما قبل الأخيرة، أما هذه الطريقة تقتضي زيادة الإيرادات أو تخفيضها بمعدل محدد وفق التطورات الاقتصادية المتوقعة (تطور، تراجع)

من المآخذ على أسلوب التقدير الآلي، أنه لكي تكون التقديرات صحيحة يتطلب وجود استقرار نسبي للأوضاع الاقتصادية، وهو ما لا يمكن تحقيقه في الكثير من الدول، خاصة دول العالم الثالث التي تتميز اقتصاداتها بالتغيرات والتقلبات المستمرة .

ب- أسلوب التقدير المباشر: بموجب هذا الأسلوب تترك الحرية للسلطة المختصة بإعداد الميزانية، بأن تضع الأرقام التي تراها مناسبة للأوضاع الاقتصادية والحالة المالية للدولة، ويمكن الاعتماد على أي طريقة في سبيل ذلك، شريطة تحمل مسؤوليتها كاملة أمام السلطة التشريعية، يتطلب هذا الأسلوب معرفة واسعة بالأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة من أجل الحصول على تقديرات دقيقة.¹

يهدف هذا الأسلوب بصفة أساسية إلى معرفة الحصيلة الحقيقية للإيرادات للسنة المالية المقبلة، وذلك من خلال دراسة وتحليل التغيرات المتوقعة في الاقتصاد ومن ثم التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات، لكن من الناحية الواقعية يصعب الوصول إلى تقديرات دقيقة، ولكن على الأقل تكون الأرقام المتوقعة قريبة مما حصل فعلا.

ثانيا: مرحلة اعتماد الميزانية

اعتماد الميزانية العامة يقصد به الموافقة عليها وإجازتها من السلطة التشريعية، وتعد هذه الموافقة بمثابة إذن للسلطة التنفيذية للشروع في تنفيذ الميزانية بعدما كانت في شكل مشروع، والسبب الرئيسي في حرص غالبية دول العالم على اسناد مهمة اعتماد الميزانية للسلطة التشريعية هو أن السلطة التشريعية تمثل الشعب، وبما أن من بين أهداف الميزانية هو إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من خلال فرض الضرائب على أصحاب الدخل المرتفعة وتقديم الإعانات للفئات الفقيرة، فمن المنطق أن تختص السلطة التشريعية بمهمة اعتماد الميزانية باعتبارها ممثلة للشعب.

يمر اعتماد الميزانية العامة بإجراءات معينة تختلف باختلاف أنظمة الحكم والقوانين المالية في كل دولة، ومن أهم هذه الإجراءات مايلي:²

¹ علي زغود، مرجع سابق، ص 110.

² خديجة الأسر، مرجع سابق، ص 243.

- 1- المناقشة العامة لمشروع الميزانية العامة في البرلمان وإبداء الآراء من مختلف أعضاء البرلمان.
- 2- قيام اللجان المختصة المشكلة من أعضاء البرلمان بمناقشة تفصيلية لبنود الميزانية، ويتوج هذا النقاش بتقديم تقرير نهائي للسلطة التشريعية.
- 3- إجراءات المناقشة النهائية التي يتم فيها مناقشة تقرير اللجان المختصة وإصدار التعديلات والتوصيات، ثم القيام بعملية التصويت على مشروع الميزانية بشكل كلي وليس حسب أبواب أو فروع الميزانية.

نميز ثلاثة حالات فيما يخص اعتماد الميزانية من قبل السلطة التشريعية:

الحالة الأولى: موافقة البرلمان على مشروع الميزانية دون أي تعديلات.

الحالة الثانية: اعتماد مشروع الميزانية بعد إدخال بعض التعديلات، الأمر الذي يترتب عليه تأخيرا في صدور وثيقة الميزانية في شكل قانون.

الحالة الثالثة: رفض مشروع الميزانية، وهذا الأمر قد يترتب عليه استقالة الحكومة في الدول الديمقراطية.

ثالثا: تنفيذ الميزانية العامة

يقصد بتنفيذ الميزانية وضع بنودها المختلفة موضع التنفيذ، أي انتقال الميزانية العامة من التطبيق النظري إلى التطبيق الفعلي في الميدان¹، تقع مسؤولية التنفيذ على عاتق السلطة التنفيذية التي تقوم به من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، ويكون ذلك تحت إشراف الوزارة المكلفة بالمالية، حيث يتم في هذه المرحلة جباية الإيرادات وصرف النفقات.

تمر عملية تنفيذ النفقات بأربع مراحل موضحة كمايلي:²

- 1- **الارتباط بالنفقة:** يحصل هذا الارتباط عندما تتخذ السلطة الإدارية قرارا يترتب عليه دين في ذمة الدولة يستلزم القيام بعملية الانفاق مثل (التعاقد مع موظف، عملية اقتناء، ...الخ).
- 2- **تحديد النفقة:** هي المرحلة الثانية من مراحل النفقة، حيث يتم في هذه المرحلة تحديد المبلغ الواجب على الدولة دفعه بموجب قرار تصدره الجهة المختصة.
- 3- **الأمر بالصرف:** وهو أمر يصدر من الجهات المختصة يتضمن أمرا بدفع مبلغ من المال لشخص أو جهة ما.

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، بن عكنون، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 367.

² محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص ص 369 - 370.

4- صرف النفقة: يقصد بصرف النفقة القيام بعملية دفع المبلغ المستحق الذي تم تحديده سابقا، وعادة يقوم بهذه العملية موظف تابع لوزارة المالية.

تجدر الإشارة أن المراحل الثلاثة الأولى يقوم بها الأمر بالصرف وهي عمل إداري، أما المرحلة الأخيرة وهي عملية الدفع يقوم بها موظف تابع للإدارة المكلفة بالمالية يسمى في الجزائر "المحاسب العمومي"، وهي عمل محاسبي.

تمر عمليات تحصيل الإيرادات العامة في الجزائر بأربع مراحل وهي موضحة كمايلي:¹

1- الإثبات: هي الخطوة التي يتم بموجبها تحديد حقوق الدولة على عاتق المكلفين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، فمثلا ممارسة نشاطا تجاريا يلزم صاحبه القيد في السجل التجاري، وهذا الإجراء يجعل صاحب السجل التجاري ملزما أمام الدولة بدفع مختلف الضرائب.

2- التصفية: يتم في هذه المرحلة تحديد المبلغ على عاتق المكلف الذي يجب دفعه للدولة.

3- الأمر بالتحصيل: هو الأمر الذي يتم بموجبه إعطاء أمر كتابي من طرف الأمر بالصرف موجه إلى المحاسب العمومي من أجل تحصيل إيراد معين.

4- التحصيل: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل الإيرادات، يقوم بها المحاسب العمومي (قابضوا البلديات، قابضوا الضرائب، قابضو الجمارك).

تجدر الإشارة أن عملية تحصيل الإيرادات المدونة في الميزانية العامة تتم طبقا للقوانين، حيث لا يجوز لأي جهة كانت أن تتجاوز صلاحياتها المخولة لها قانونيا، لكن هذا لا يعني أن الإيرادات المحصلة فعلا يجب أن لا تتجاوز أو لا تقل عما هو مدون في الميزانية، لأن أثناء التنفيذ قد يحدث اختلاف بين الإيرادات المتوقعة والإيرادات المحصلة فعلا، وهذا الأمر لا يترتب عليه مساءلة للسلطة التنفيذية من طرف السلطة التشريعية، إن كان سببه تغير الأحوال الاقتصادية وليس ناتجا عن تقصير أو تقاعس.

رابعا: الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة

يقصد بعملية الرقابة على تنفيذ الميزانية إعداد الحسابات الختامية الذي يتضمن بيانا نهائيا للنفقات والإيرادات التي تحققت فعلا في سنة مالية سابقة، يعد الحساب الختامي بمثابة تقرير سنوي يعكس عمليات

¹ المواد من 3 إلى 34، القانون 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35، 15 غشت 1990.

تنفيذ الميزانية العامة وفقا للتشريع المعمول به، ومن جهة أخرى إظهار الوضعية المالية الحقيقية للسنة المالية المعنية (توازن، فائض، عجز).¹

نشير أن عملية الرقابة على الميزانية العامة تشمل جميع المراحل التي تمر بها الميزانية العامة للدولة، وتأخذ هذه الرقابة أنواعا مختلفة، فمنها الرقابة التشريعية التي يتولاها البرلمان الذي يتكون من ممثلي الشعب، الرقابة الإدارية التي تتولها السلطة التنفيذية ممثلة في مختلف الأجهزة المختصة، الرقابة المستقلة التي تتولها أجهزة تتمتع بالاستقلالية مثل مجلس المحاسبة في الجزائر.

تهدف الحكومات من خلال مراحل تنفيذ الميزانية العامة إلى ضمان استخدام الموارد المالية بكفاءة وفعالية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة في الميزانية، مع تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة.

المطلب الرابع: النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الحكومات لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومع تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ازدادت معه أهمية النفقات العامة فأصبحت محل اهتمام لدى فقهاء المالية العامة.

أولا: مفهوم، خصائص وتقسيمات النفقة العامة

تعد النفقات العامة الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث تتضمن النفقات العامة كافة الأموال التي تُنفقها الدولة في عدة مجالات، مثل التعليم، الصحة، والأمن، والبنية التحتية. وتتميز النفقات العامة بمجموعة من الخصائص.

1- مفهوم النفقة العامة: تعددت مفاهيم النفقة العامة واختلفت باختلاف الدول والأنظمة الاقتصادية، غير أن هذا الاختلاف ليس اختلافا جوهريا، حيث لم يؤثر على خصائص النفقات العامة التي تميزها وتفرقها عن النفقات الخاصة، وفيمايلي مجموعة من التعاريف:

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يصرف من قبل أشخاص القانون العام عندما يستعمل سلطانه وامتيازاته، إشباعا لحاجة عامة، وتحقيقا لتدخل الدولة في المجال الاجتماعي والاقتصادي¹.

¹ رضا خلاصي، شذرات المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2016، ص ص 210-211.

النفقة العامة هي مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة².

حسب قدي عبد المجيد فإن الانفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات، بهدف التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي: النفقات العامة هي مبلغ مالي تقوم الدولة أو من يمثلها بإنفاقه بقصد إشباع الحاجات العامة، وتهدف الدولة من خلال هذا الانفاق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة سواء في الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي، أو السياسي.

2- خصائص النفقات العامة: هناك أربع عناصر أو خصائص للنفقة العامة

2-1- الصفة النقدية للنفقة العامة: يقصد بذلك أن النفقة العامة في عصرنا الحديث تتم في صورة نقدية، حيث تقوم الدولة أو غيرها من الهيئات التابعة لها بعملية الانفاق العام من أجل الحصول على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة⁴، على عكس الوضع في العصور القديمة أين كان الإنفاق العام يتم في شكل عيني.

تجدر الإشارة أن هناك بعض الظروف الاستثنائية (الحروب، الكوارث الطبيعية، الأزمات الاقتصادية) تحتم على الدولة القيام بالإنفاق العام في شكل عيني مثل الطرود الغذائية أو تخصيص الخيم للمتضررين.

2-2- صدور النفقة من الدولة أو من يمثلها: يشترط في النفقة العامة أن تخرج من الذمة المالية للدولة، حيث لا يمكن اعتبار الانفاق الذي يقوم به الأفراد أو المؤسسات، الذين لا يتمتعون بصفة شخص عام نفقة عامة، حتى وإن كان الهدف من وراء هذا الانفاق تحقيق النفع العام⁵، ومن أمثلة ذلك الأعمال الخيرية التي تقوم بها الجمعيات ورجال الأعمال لصالح أفراد المجتمع، فهي تعتبر نفقة خاصة.

¹ عصام بشور، المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق، 1982، ص 13.

² محمود زنبوعة، مرجع سابق، ص 23.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 179.

⁴ خديجة الأسر، مرجع سابق، ص 69.

⁵ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 57-58.

2-3- يترتب على النفقة العامة تحقيق منفعة عامة: الهدف من الانفاق العام هو إشباع حاجات عامة وبالتالي تحقيق منفعة عامة، ووفق هذه الخاصية فإن النفقات التي تقوم بها الدولة و لا يترتب عليها تحقيق منفعة عامة، لا يمكن اعتبارها نفقات عامة¹. تطرح هذه الخاصية إشكالا بالنسبة للإنفاق الذي تقوم به الدولة أو مؤسسات القطاع العام في مجال القيام بالاستثمارات الاقتصادية، حيث أن شرط صدور النفقة العامة من جهة عامة متوفر، أما شرط إشباع حاجات عامة بغرض تحقيق منفعة عامة غير واضح بصورة كاملة، لهذا اختلف فقهاء المالية العامة في هذا الأمر، فمنهم من نزع صفة النفقة العامة على هذا النوع من النفقات واعتبرها نفقة خاصة لأنها تماثل نفقات القطاع الخاص، أم البقية فدعوا إلى إلحاق هذا النوع من النفقات بالنفقات العامة باعتبار أن دور الدولة توسع ليشمل الحياة الاقتصادية ويجب أن يواكبه مفهوم النفقة العامة.

2-4- تهدف النفقة العامة إلى تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة: ظهرت هذه الخاصية تبعا لزيادة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وتوسّع مفهوم المنفعة العامة، الذي أصبح يشمل جميع الأهداف العامة التي تطمح الدولة إلى تحقيقها، حيث أصبحت الدولة تتوسع في الانفاق العام بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

3- تقسيمات النفقات العامة

تختلف أنواع النفقات العامة وتتعدد بتعدد معايير التصنيف، غير أن فقهاء المالية العامة اتفقوا على تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين: التقسيمات النظرية، التقسيمات الوضعية.

3-1- التقسيمات النظرية للنفقات العامة:

تستند التقسيمات النظرية للنفقات العامة على معايير اقتصادية، الهدف منها معرفة آثار هذه النفقات على الاقتصاد الوطني²، لذلك سمي هذا النوع بالتقسيم الاقتصادي أو التقسيم العلمي، لأنه يعتمد على دراسة آثار كل نوع من النفقات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويشكل هذا التقسيم أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي والمالي، وعموما يمكن تبويب النفقات العامة حسب التقسيم الاقتصادي وفقا للمعايير التالية:

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 26.

² خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 80.

أ- معيار الأثر على الدخل الوطني

حسب هذا المعيار نجد نوعين من النفقات العامة، نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، حيث يتم تصنيف النفقات العامة تبعا لطبيعة النفقة ذاتها استمرارها وديمومتها، أو من حيث علاقتها بالثروة القومية أو من حيث المقابل وعدمه.

➤ **النفقات الحقيقية:** تعد النفقة حقيقية إذا أدت إلى حصول الدولة على مقابل من السلع والخدمات، ومن ثم تحقيق إشباع الحاجات العامة، كما يترتب على النفقات الحقيقية زيادة فعلية مباشرة في الدخل الوطني، ومن أمثلة هذا النوع من النفقات المبالغ التي تدفعها الدولة كأجور للموظفين من أجل سير المرافق العمومية، حيث تحصل الدولة على مقابل جراء هذا الانفاق، يتمثل في الخدمات التي يقدمها هذا المرفق العمومي.

➤ **النفقات التحويلية:** النفقات التحويلية هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بلا مقابل أي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع أو خدمات، كما أنها لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني، وبعبارة أخرى هي تلك النفقات التي لا تستلزم الاستخدام المباشر لجزء من موارد الدولة، أي الأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لهذه الموارد، ومن أمثلتها مختلف التحويلات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة والتي تكون في شكل إعانات مالية مقدمة للفئات الفقيرة.

ب- معيار دورية النفقات العامة

تنقسم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى نوعين: نفقات عادية، ونفقات غير عادية، ومن أجل التفريق بين النوعين اعتمد الاقتصاديون على ثلاثة مؤشرات، الانتظام والدورية، المساهمة في تكوين رؤوس الأموال العينية، توليد الدخل، انتاجية النفقة.

تجدر الإشارة أن التفرقة بين النفقات العادية وغير العادية (الاستثنائية)، تتم حاليا وفق مؤشر واحد فقط وهو معيار دورية النفقة، أما بقية المؤشرات لم تعد لها أهمية في المالية الحديثة، لأنها كانت في الفكر التقليدي تهدف أساسا إلى تضيق اللجوء إلى الإيرادات غير العادية (القروض)، حيث كان اللجوء للقروض كوسيلة لتمويل الميزانية العامة يقتصر على تغطية النفقات الاستثنائية فقط.

➤ **النفقات العادية:** تعتبر النفقة عادية إذا كانت تتم بانتظام أي تتكرر كل سنة مالية، باعتبار أن فترة تنفيذ الميزانية العامة هي سنة مدنية، ولا يعني تكرار النفقة كل سنة أن يكون مبلغها ثابتا بل يمكن أن تزيد أو تنقص من سنة إلى سنة أخرى، ومن أمثلتها مرتبات الموظفين الحكوميين، فواتير الكهرباء.

➤ **النفقات غير العادية:** النفقات غير العادية هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة أي تحدث بشكل استثنائي نتيجة ظرف معين، مثل حالات الحروب أو الكوارث الطبيعية، وفي الغالب يتم تغطية النفقات الاستثنائية عن طريق لجوء الدولة للاقتراض أو الاصدار النقدي.

ج- تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوظيفي:

يمكن تقسيم النفقات العامة تبعاً للوظائف الأساسية للدولة إلى ثلاثة أنواع هي: النفقات الإدارية، النفقات الاجتماعية، النفقات الاقتصادية.

➤ **النفقات الإدارية:** وهي تلك النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة التي تمكن الدولة القيام بوظائفها وتضم نفقات الدفاع والأمن والعدالة، وكذا نفقات الأقسام السياسية، مثل التمثيليات الدبلوماسية¹.

➤ **النفقات الاجتماعية:** وهي تلك النفقات التي تهدف الدولة من خلالها لتحقيق أهداف اجتماعية، وتشمل نفقات التعليم والرعاية الصحية والثقافة ونفقات التضامن².

➤ **النفقات الاقتصادية:** وتسمى أيضاً بالنفقات الاستثمارية وهي تلك النفقات التي تهدف الدولة من خلالها تحقيق أهداف اقتصادية، مثل الاستثمارات العمومية في مجال انشاء البنية التحتية (سكك حديدية، جسور، طرق، كهرباء)، بالإضافة إلى قيام الدولة بعملية الانتاج خاصة في القطاعات الاستراتيجية من أجل توفير حاجات المجتمع، ويلاحظ على هذا النوع من النفقات أنه يحتل مكاناً أكثر أهمية في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، بسبب حاجتها إلى مشاريع البنية التحتية.

د- تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها

وفق هذا المعيار تصنف النفقات العامة تبعاً للوحدات والأجهزة الإدارية الحكومية الرئيسة التي تقوم بالإنفاق العمومي، حيث يسمح هذا التصنيف التقريب بين النفقات ذات البعد الوطني التي يستفيد منها جميع أفراد المجتمع والنفقات المحلية التي يستفيد منها أفراد منطقة معينة دون سواها.

➤ **النفقات الوطنية:** وتسمى أيضاً بالنفقات المركزية، وهي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة، وتتولى السلطات الحكومية المركزية القيام بها، ومن ميزتها أنها تشمل جميع أفراد المجتمع، ومن أمثلتها نفقات الدفاع والأمن والقضاء...إلخ.

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 70.

² رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 250.

➤ **النفقات المحلية:** وتسمى أيضا بالنفقات اللامركزية، وهي تلك النفقات التي ترد في ميزانيات الجماعات المحلية (البلدية، الولاية)، حيث تقوم بها الجماعات المحلية لصالح المواطنين القاطنين في إقليمها فقط، وتشمل نفقات الربط بمختلف الشبكات (الكهرباء، الماء، الغاز) ومختلف نفقات التنمية المحلية¹.

تجدر الإشارة أن الأصل في الميزانيات المحلية أنها مستقلة، وبالتالي تمويلها يكون محليا عن طريق مختلف الضرائب والرسوم المحلية، لكن الواقع أثبت محدودية الموارد المحلية، وبالتالي تتحمل الدولة مسؤولية دعم ميزانيات الجماعات المحلية مثلما هو الحال في الجزائر، حيث تقدم العديد من الإعانات المالية لفائدة البلديات الفقيرة، مثل إعانة معادلة التوزيع بالتساوي، إعانة التوازن.

3-2- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

التقسيمات الوضعية للنفقات العامة هي تلك التقسيمات التي تظهر في الميزانيات العامة للدول، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، قد تتوافق هذه التقسيمات مع التقسيمات العلمية وقد لا تتوافق، وعموما تجمع هذه التقسيمات بين الاعتبارات الادارية والوظيفية، وفيمايلي تقسيمات النفقات العامة في بعض دول العالم.

أ- تقسيم النفقات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

تنقسم النفقات العامة في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية حسب الغرض من الانفاق، كما أنها تقسم تقسيما إداريا تبعا للوزارات والمصالح المختلفة، حيث تشتمل النفقات العامة حسب الغرض من الانفاق على الأقسام التالية²:

- الدفاع الوطني
- الشؤون الدولية
- المساعدات والخدمات المقدمة للمحاربين القدماء
- الزراعة والموارد الزراعية
- التجارة والقوى العاملة
- الرفاهية الاجتماعية والصحة والتعليم
- الإدارة الحكومية
- فوائد الدين العام الفيدرالي
- الثروات الطبيعية

ب- تقسيم النفقات العامة في بريطانيا

تنقسم النفقات العامة في بريطانيا إلى قسمين³:

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص79.

² خديجة الأسر، مرجع سابق، ص86.

³ خديجة الأسر، مرجع سابق، ص87.

- 1- النفقات الرأسمالية: وهي تلك النفقات التي تهدف إلى زيادة الثروة والطاقت الانتاجية للمجتمع، ومن أمثلتها: الانفاق على إقامة البنى التحتية (طرق، مطارات، موانئ،...إلخ).
- 2- نفقات العمليات الجارية: وتشمل النفقات الإدارية مثل أجور الموظفين، نفقات تسير المرافق العمومية (الصحة، التعليم، الدفاع،...).

ج- تقسيم النفقات العامة في الجزائر

حدد القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة، حيث تظهر النفقات العامة في القوانين المالية السنوية مقسمة إلى قسمين، نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1- نفقات التسيير

يضم هذا القسم النفقات الضرورية لسير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة¹، المتمثلة أساسا في أجور الموظفين ومصاريف الصيانة والمعدات المكتبية، وغيرها من المصاريف الضرورية لحسن سير المرافق العمومية وضمان تقديم الخدمات العمومية، وتوزع في الميزانية العامة حسب القطاعات الوزارية، إضافة إلى نفقات رئاسة الجمهورية، والتكاليف المشتركة، تظهر نفقات التسيير في الجدول ب ضمن قانون المالية السنوي.

2- نفقات التجهيز

وتسمى نفقات الاستثمار وهي اعتمادات مالية مفتوحة توزع وفق المخطط الإنمائي السنوي من أجل تغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة²، وهي نفقات ذات طابع نهائي تضم الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري³. تنفرع نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب رئيسية:

➤ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة

➤ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

➤ النفقات الأخرى برأس مال

¹ المادة الخامسة، القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 15 غشت 1990، الجريدة الرسمية، العدد 35، 1990

² المادة 35، القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 07 جويلية 1984، الجريدة الرسمية، العدد 28، 1984. ص7.

³ المرسوم التنفيذي رقم 98-40 المتعلق بتحويل ونقل الاختصاصات والمهام وتسيير الهياكل والوسائل والمستخدمين التابعة لتسيير ميزانية الدولة للتجهيز، المؤرخ في 01 فيفري، 1998، الجريدة الرسمية، العدد 05، 1998، ص 09.

تظهر نفقات التجهيز في قانون المالية السنوي ضمن الجدول ج تحت تسمية "توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات".

ثانيا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة ارتفاع حجم الانفاق العام دون أن يقابله زيادة في إشباع الحاجات العامة لا من حيث الكم أو النوع، يعني زيادة إسمية في المبالغ النقدية المرصودة، وهناك مجموعة من الأسباب التي تسبب هذه الظاهرة ، وفيمايلي أهمها:

1- انخفاض القوة الشرائية للنقود: إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، يؤدي إلى تدهور قيمة النقود، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأفراد، الأمر الذي يجعل تكلفة الخدمات والسلع التي تقدمها الدولة من أجل اشباع الحاجات العامة ترتفع، ومنه يرتفع حجم الانفاق العام، كما أن انخفاض قيمة العملة المحلية بدوره يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد والحكومة، وبالتالي زيادة النفقات العامة.

2- تغير طرق إعداد الميزانية العامة: كانت الموازنات العامة في الماضي، تتم طبقا لمبدأ الإيرادات الصافية، أي إجراء مقاصة بين الإيرادات والنفقات فلا يظهر جزء من النفقات الذي يعتبر تكلفة الحصول على الإيرادات، أما في المالية الحديثة، فإن من بين قواعدها الأخذ بمبدأ الشمولية في إعداد الميزانية العامة، الذي يقضي بأن يسجل جميع النفقات وجميع الإيرادات دون أي مقاصة¹، وعليه فإن الزيادة التي تطرأ في النفقات العامة بسبب التخلي عن مبدأ الإيرادات العامة واعتماد مبدأ الشمول، تعد زيادة ظاهرية.

كذلك إن تعديل الفترة التي تغطيها الميزانية العامة من سنة إلى سنة ونصف، أو تأميم بعض المرافق العامة وتحويلها من مجال المالية الخاصة إلى المالية العامة، يؤدي إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة.

3- النمو الديموغرافي: إن زيادة حجم النفقات العامة الناجمة عن زيادة عدد السكان، تعد زيادة ظاهرية، وذلك لأن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة لم يتغير²، وإذا أردنا معرفة إن كانت هناك زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة من سنة إلى سنة أخرى فيجب استبعاد أثر النمو السكاني.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 186-187

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 187.

4- توسّع مساحة الدولة: إن الزيادة في حجم النفقات العامة الناتج عن زيادة مساحة الدولة بسبب ضم إقليم أو أقاليم جديدة تعد زيادة ظاهرية، لأن هذه الزيادة في النفقات العامة لا يترتب عليها تحسن في الخدمات العامة، كما أنه يمكن أن يحدث العكس، انخفاض ظاهري للنفقات العامة بسبب تقلص مساحة الدولة.

ومن أجل معرفة النفقات الحقيقية نستعمل الصيغة التالية:

$$\text{النفقات العامة الحقيقية للسنة } N = \frac{\text{النفقات الحقيقية للسنة}}{100} \times \text{الرقم القياسي للأسعار}$$

ثالثاً: آثار الإنفاق العام

يؤثر الإنفاق العام على العديد من المتغيرات الاقتصادية، ويختلف التأثير باختلاف النفقات العامة، فالنفقات ذات الطابع الاجتماعي يختلف تأثيرها عن أثر النفقات الرأسمالية، كما أن أثر النفقات العامة قد يكون بصورة مباشرة (الهدف الأصلي للنفقة العامة)، أو بصورة غير مباشرة من خلال الآثار التي تحدث من خلال دورة الدخل.

1- أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني: يؤدي الإنفاق العام إلى رفع القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم يرتفع حجم الناتج الوطني والدخل الوطني¹، ويمكن توضيح آليات تأثير الإنفاق العام على الإنتاج الوطني في النقاط التالية:

- إن قيام الدولة بالاستثمار العمومي في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة في قطاع الصناعات الاستراتيجية يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني.
- تساهم مختلف الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام أو الخاص في زيادة الإنتاج الوطني، ومن أمثلتها: إعانة التصدير التي يكون الهدف منها زيادة تنافسية السلع المحلية في الأسواق العالمية؛ الأمر الذي يدفع بالمؤسسات الوطنية إلى رفع القدرة الانتاجية.
- إن الإنفاق العام الموجه لدعم أسعار السلع الواسعة الاستهلاك، يساهم في استمرار وزيادة الطلب على هذه السلع وبالتالي زيادة الإنتاج الوطني. كما أن الإعانات المالية التي تقدمها الدولة لصالح الفئات ذات

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 100.

الدخل الضعيف والفقيرة، تعتبر قدرة شرائية إضافية يترتب عليها زيادة الطلب؛ الأمر الذي يدفع المنتجين إلى زيادة الانتاج لتغطية الطلب المتزايد.

➤ إن النفقات العامة الموجهة للتعليم والصحة تؤدي إلى تحسن المستوى الاجتماعي للأفراد؛ الأمر الذي يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية للعامل، وبالتالي زيادة الانتاج الوطني، ومن جهة أخرى فإن تحسن الدخل الفردي يساهم في زيادة الطلب الاستهلاكي، وزيادة الادخار، وكلها عوامل تساهم في زيادة الانتاج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

➤ إن الانفاق العام الموجه لإنشاء البنية التحتية (الطرق، الجسور، المطارات، الكهرباء... إلخ) يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الوطني، لأن هذه المرافق تعد شريان الحياة للأنشطة الاقتصادية وتساهم في زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الانتاج الوطني.

2- **أثر النفقات العامة على الدخل الوطني:** يرتبط حجم الدخل الوطني بحجم الانفاق الكلي (الاستهلاكي+ الاستثماري)، حيث كلما ارتفع حجم الانفاق أدى إلى زيادة حجم الطلب الفعلي، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الانتاج الوطني ومنه يرتفع حجم الدخل الوطني¹، ويمكن إبراز هذه العلاقة من خلال إبراز أثر المضاعف وأثر المعجل.

إن النفقات الحقيقية تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال ومن ثم زيادة الدخل الوطني بمقدار أكبر من حجم الانفاق وهو ما يعرف بأثر المضاعف، وأثر المعجل.

أثر المضاعف: تعود فكرة المضاعف إلى الاقتصادي الشهير "كينز" والتي تنص على أن زيادة الانفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار أكبر من زيادة الانفاق، حيث أن النفقات العامة تؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صور مختلفة (مرتبات، أجور، فوائد... إلخ)، وهم بدورهم يقسمون هذه الدخول بين الاستهلاك والادخار، والجزء الموجه للاستهلاك، سوف يترتب عليه دخول جديدة توزع بدورها بين الاستهلاك والادخار، وتستمر العملية بهذا الشكل.

يعبر عن المضاعف بالعلاقة التالية:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

¹ خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 95.

من العلاقة يتضح بأن المضاعف يرتبط ارتباطاً طردياً بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطاً عكسياً بالميل الحدي للادخار، فكلما زاد حجم الجزء المنفق على الاستهلاك زاد الميل الحدي للاستهلاك، وهذا يعني زيادة المضاعف، وبعبارة أخرى، فإن أي زيادة جديدة للإنفاق الأولي يؤدي إلى ظهور حلقات متتالية من الإنفاق، ومن ثم الزيادة في حجم الدخل القومي التي يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{الزيادة الإجمالية في الدخل القومي} = \text{الزيادة الأولية في الإنفاق} \times \text{المضاعف}.$$

فمثلاً عند قيام الحكومة الجزائرية بزيادة الإنفاق المخصص لقطاع البناء (السكنات بمختلف الصيغ)، سوف يترتب على ذلك زيادة الوظائف المتاحة في قطاع البناء، وهو عبارة عن دخل جديد سوف يوجه جزء منه للإنفاق الاستهلاكي، مما يدفع إلى زيادة الإنتاج، أي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من الإنفاق الحكومي الأولي؛ وهو ما يعرف بأثر المضاعف.

أثر المعجل: يقصد بالمعجل ذلك الأثر غير المباشر الذي يترتب على الإنفاق العام في الطلب على الاستثمار، وهو ما يعرف بالاستثمار المولّد، فالزيادة في الإنفاق العام تحدث زيادة في الاستثمار من خلال الزيادة التي تحدثها في الإنتاج الوطني بزيادة أكبر من الزيادة الأولية (الإنفاق الاستثماري).

يعبر عن المعجل بالعلاقة التالية:

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

إن زيادة الدخل الوطني من خلال فكرة المعجل تتوقف على نوع النفقات العامة وطبيعة ميول الأفراد للاستهلاك أو الادخار أو الاكتناز.

يرتبط أثر المعجل بأثر المضاعف، حيث أن زيادة الطلب الفعلي الناتج عن زيادة الإنفاق العام يدفع المنتجين إلى رفع الطاقة الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد و لا يكون ذلك إلا عن طريق زيادة الاستثمار.

تبعاً لما سبق يمكن القول أن زيادة الطلب الفعال الناتج من زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج ثم ارتفاع الدخل الوطني، لكن يجب أن يكون النشاط الاقتصادي في مرحلة ما قبل التشغيل الكامل، ومن جهة أخرى يجب أن يكون الجهاز الانتاجي يتسم بالمرونة.

3- أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني والمستوى المعيشي: يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني، الكيفية التي يوزع بها بين أفراد المجتمع، ونصيب كل فئة من فئات المجتمع¹، حيث يختلف نصيب الأفراد من الدخل الوطني تبعاً لاختلاف مصادر الدخل، الأمر الذي يترتب عليه فروقات اجتماعية كبيرة بين مختلف فئات المجتمع، لهذا تقوم العديد من دول العالم خاصة النامية منها استخدام الانفاق العام كأداة لتقليل الفوارق الاجتماعية، من خلال عدة آليات يمكن إبراز أهمها في مايلي:

➤ يختلف تأثير النفقات العامة على عملية توزيع الدخل باختلاف نوع الانفاق، فالنفقات الحقيقية تساهم مباشرة في عملية التوزيع الأولي للدخول وبصورة غير مباشرة في إعادة توزيعها، ويتم ذلك من خلال مكافأة عوامل الإنتاج وهي الأجور والفوائد والريع والأرباح، إما بطريق مباشرة كتحديد تلك الأجور بدقة، وإما بطريق غير مباشرة بتحديد أثمان السلع والخدمات التي تؤثر في الأرباح، أما النفقات التحويلية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بصورة مباشرة.

➤ قيام الدولة بدعم الفئات الاجتماعية الفقيرة عن طريق التحويلات الاجتماعية يعتبر عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لأن المستفيد هي فئة الفقراء دون غيرها، وفي المقابل يتحمل ذوو الدخول المرتفعة الضرائب، وبالتالي هم يفقدون جزء من دخولهم ويساهمون في تمويل جزء من الانفاق العام.

➤ يساهم الانفاق العام على التعليم والصحة والاسكان وغيرها من الخدمات الضرورية للمجتمع في رفع المستوى المعيشي للأفراد، خاصة بالنسبة لفئات المجتمع الأقل دخلاً، من خلال توفير التعليم والصحة مجاناً.

على الرغم من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للتحويلات الاجتماعية، إلا أن هناك آثار سلبية للتحويلات الاجتماعية يمكنها سردها كمايلي:

➤ تؤدي التحويلات الاجتماعية إلى تفشي فكرة الاتكالية لدى الأفراد ونقص الدافعية للبحث عن عمل، أو تحسين مهاراتهم.

➤ قد تؤثر التحويلات الاجتماعية على التوازنات الاقتصادية، بسبب زيادة الطلب على سلع معينة دون أن يقابل ذلك انتاجاً؛ الأمر الذي يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية.

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص104.

➤ تشكل التحويلات الاجتماعية عبئا على ميزانية الدولة خاصة في حالة لم تكون مدعومة بإصلاحات جادة.

➤ تؤدي التحويلات الاجتماعية إلى اتساع الفجوات الاجتماعية بين الأفراد، خاصة إذا لم توزع بشكل عادل أو إذا كانت تفضل فئة معينة دون أخرى، الأمر الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي.

لذلك يجب إدارة التحويلات الاجتماعية، بطريقة تأخذ بعين الاعتبار المعايير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية بعناية، لضمان أن تكون فعالة ومستدامة على المدى الطويل.

4- أثر النفقات العامة على الاستهلاك: من أجل معرفة أثر الانفاق العام على الاستهلاك، يجب التفريق بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي والانفاق الاستهلاكي الخاص، فالأول يتعلق بالمشتريات الحكومية المختلفة من سلع وأدوات وأجهزة ومواد أولية وخدمات التي تسمح بالسير المرافق العامة، أما الانفاق الخاص فيقصد به الانفاق العائلي على السلع والخدمات.

أ- الانفاق الحكومي الاستهلاكي يعتبر عملية تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلاً من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم تقوم هي بهذا الإنفاق، وبالتالي فإن هذا النوع من الانفاق لا يزيد في حجم الاستهلاك.

ب- ينتج عن الانفاق العام المخصص للموظفين أو الإعانات المالية لفائدة الفئات الفقيرة زيادة في حجم الاستهلاك، لأن الأفراد عندما يحصلون على رواتبهم وأي مداخيل يواجهون الجزء الأكبر منها نحو الاستهلاك.

5- أثر النفقات العامة على الادخار والاستثمار: يمكن إبراز تأثير الانفاق العام على كل من الادخار والاستثمار كمايلي:¹

- الانفاق العام يؤدي إلى زيادة الادخار من خلال قيام الموظفين بتوجيه جزء من مرتباتهم إلى الادخار.
- يؤدي الانفاق العام لزيادة أرباح المنظمين فيزداد لديهم الادخار.
- قيام الدولة بشراء السلع والخدمات لصالح المؤسسات الحكومية يساهم في زيادة الطلب وبالتالي قيام المنتجين بزيادة القدرة الانتاجية من خلال القيام باستثمارات جديدة.
- قيام الدولة بالإنفاق العام الاستثماري يزيد الطلب الاستثماري الكلي.

¹ محمود زنبوعة، علي كنعان، مرجع سابق، ص 56-57

6- أثر النفقات العامة على التشغيل: حسب النظرية الكينزية فإن زيادة الإنفاق الحكومي كفيل بزيادة الطلب الفعلي؛ الأمر الذي يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج استجابة للطلب المتزايد، وهذا يعني الرفع من نسبة التشغيل والقضاء على البطالة. لكن نجاح هذا الأمر يرتبط أساسا بالوضع الاقتصادي في البلد، حيث يكون تطبيق هذه النظرية ممكنا في الدولة المتقدمة التي تملك جهازا انتاجيا مرنا أما في الدول المتخلفة فتطبيق هذه النظرية في الواقع يصعب، وخير مثال على ذلك ما حدث في الجزائر في الفترة (2005-2014) حيث تم زيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير بغية زيادة الطلب ومن ثم تحفيز الإنتاج، لكن الذي حدث هو العكس فكثير من المؤسسات الانتاجية توقفت نتيجة فتح باب الاستيراد دون قيود من أجل تلبية الطلب المتزايد. إن قيام الدولة بتخصيص جزء من الإنفاق العام لأجل التوظيف يساهم في التقليل من نسب البطالة. كما أن قيام الدولة بالإنفاق الاستثماري من خلال انشاء مؤسسات اقتصادية عمومية يساهم في القضاء على البطالة.

7- أثر النفقات العامة على الأسعار: يمكن للإنفاق العام أن يؤثر على الأسعار من عدة أوجه:

- يترتب على الإنفاق العام في المشاريع الإنتاجية زيادة في السلع مما ينجم عنه انخفاض في الأسعار أو على الأقل استقرارها.
- يترتب على الإنفاق العام الموجه لدعم المنتجين ودعم أسعار السلع الواسعة الاستهلاك، استقرارا في الأسعار وحتى انخفاضها.
- يترتب على الإنفاق العام الاستهلاكي زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، فإذا لم يستطع الجهاز الانتاجي الاستجابة لهذا الطلب فإن النتيجة هي ارتفاع الأسعار.

المطلب الخامس: الإيرادات العامة

حتى يتسنى للدولة القيام بمهامها ووظائفها يلزمها الحصول على الموارد المالية التي تمكنها من تغطية الإنفاق العام، حيث تحصل على هذه الموارد من مصادر مختلفة، وتسمى هذه الموارد المالية في علم المالية العامة "الإيرادات العامة" وهو ما سنتطرق له بالتفصيل في هذا المطلب.

أولا: مفهوم الإيرادات العامة

تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور المالية العامة، وتطور وظائف الدولة وتعددتها، فبينما كانت في القديم تعتبر وسيلة لتمويل النفقات العامة فقط، أصبحت اليوم أداة مالية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها العامة، والتأثير على الوضع الاقتصادي.

1- تعريف الإيرادات العامة

- الإيرادات العامة هي أداة مالية تتمثل في مجموع المداخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي¹.
- الإيرادات العامة هي مبالغ مالية تحصل عليها الدولة تستخدم في تغطية نفقاتها بهدف إشباع الحاجات العامة².
- الإيرادات العامة هي الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد ويحصلون على نفع منها، سواء كان نفعا عاما أو خاصا³.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الإيرادات العامة هي الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة كالضرائب والرسوم وعائدات أملاك الدولة والقروض العامة، من أجل استخدامها في عملية الانفاق العام وكذا قيام الدولة بوظائفها المختلفة.

2- خصائص الإيرادات العامة

- هناك عدة أنواع للإيرادات العامة، لذلك فكل نوع خصائص معينة، غير أنه هناك خصائص مشتركة يمكن إجمالها في مايلي:
- **تحقيق المصلحة العامة:** الإيرادات العامة تُحصّل لصالح المجتمع ككل، أي أنها تصب في الخزينة العامة للدولة؛ وتهدف إلى تمويل الخدمات والمنافع العامة التي يستفيد منها جميع المواطنين، مثل الصحة، والتعليم، والأمن، والبنية التحتية.
- **الصفة النقدية:** الإيرادات العامة مبالغ نقدية تجمعها الحكومة من مختلف المصادر لفائدة الخزينة العمومية.
- **الاستمرارية والدورية:** تتميز الإيرادات العامة بالاستمرارية والدورية، حيث تُحصّل بانتظام وفقاً لدورات زمنية محددة، مثل الضرائب السنوية أو الرسوم الشهرية.

¹ رانيا محمود عمارة، المالية العامة - الإيرادات العامة-، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص31.

² رضا خلاصي، مرجع سابق، ص314.

³ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص119.

- **العدالة الاجتماعية:** تهدف الإيرادات العامة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تصميم نظام ضريبي يتناسب مع قدرة الأفراد على الدفع، مما يعني أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع يدفعون نسبة أكبر من دخلهم مقارنة بذوي الدخل المنخفض.

- **الشفافية والمساءلة:** تتطلب الإيرادات العامة الشفافية والمساءلة في جمعها وإدارتها؛ أي تحديد الإيرادات العامة وتنظيمها يتم من خلال قوانين وتشريعات واضحة، ويخضع تحصيلها ومراقبتها لجهات رقابية مستقلة.

ثانياً: تقسيم الإيرادات العامة

هناك تقسيم وضعي للإيرادات العامة يختلف من دولة إلى أخرى طبقاً لاعتبارات إدارية ووظيفية ومالية وتاريخية، وهناك تقسيم نظري علمي للإيرادات العامة يختلف حسب اختلاف المعايير المعتمدة في التقسيم، وفيما يلي أهم التقسيمات النظرية العلمي للإيرادات العامة.

1- تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها: حسب هذا المعيار تنقسم الإيرادات العامة إلى نوعين: إيرادات عادية وإيرادات غير عادية.

- **الإيرادات العادية:** هي تلك الإيرادات التي تتكرر دورياً في الميزانية العامة¹، أي تحصل عليها الدولة بشكل دوري وبصورة منتظمة، وعموماً يتمثل هذا النوع من الإيرادات في إيرادات الدولة من أملاكها بالإضافة للضرائب والرسوم، حيث تشكل هذه الإيرادات النسبة الكبيرة إيرادات الميزانية العامة كما أنها تتميز بالاستمرارية والاستقرار في حصيلتها.

- **الإيرادات غير العادية:** هي تلك الإيرادات التي لا تتكرر دورياً في الميزانية العامة²، أي تحصل عليها الدولة بصورة غير منتظمة بشكل استثنائي، ومن أمثلتها: القروض والإعانات والغرامات والإصدار النقدي الجديد، حيث لا يمكن للدولة أن تضمن حصولها على الإعانات، كما أنها تلجأ بصفة استثنائية للاقتراض أو الإصدار النقدي من أجل تمويل عجز الميزانية العامة.

2- تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها: تنقسم الإيرادات العامة حسب هذا المعيار إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة.

¹ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 33.

² رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 33.

- الإيرادات الأصيلة: وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة دون أن تلجأ إلى الأفراد (أي دون أن تقتطعها من مداخيل الأفراد)، وتتمثل في إيرادات الدولة من أملاكها المختلفة (الصناعية، التجارية، المالية... إلخ).

- الإيرادات المشتقة: يقصد بالإيرادات المشتقة تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعها من مداخيل الأفراد، مثل الضرائب المباشرة المفروضة على الأجور.

3- تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها

تنقسم الإيرادات العامة حسب هذا المعيار إلى نوعين: إيرادات سيادية وإيرادات غير سيادية.

- الإيرادات السيادية: وتسمى أيضا إيرادات الاقتصاد العام، ويقصد بها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفقتها سلطة سيادية، ومن أمثلتها: الضرائب والرسوم، الغرامات، وغيرها من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة جبرية.

- الإيرادات غير السيادية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة نتيجة قيامها بالنشاط الاقتصادي، والتي تتمثل أساسا في الإيرادات المتأتية من أملاكها الخاصة، والقروض الاختيارية، والإعانات.

4- تقسيم الإيرادات حسب معيار الاختيار أو الإلزام

تنقسم الإيرادات العامة حسب هذا المعيار إلى إيرادات جبرية وإيرادات اختيارية.

- الإيرادات الجبرية: وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة باستخدام سلطتها السيادية¹، باعتبار أن الدولة تتمتع بالسيادة والسلطة، فالإلزام يكون من جانبها وتستخدمه في تحصيل بعض الإيرادات مثل الضرائب، وفي بعض الظروف تلجأ حتى إلى القروض الإجبارية.

- الإيرادات الاختيارية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير جبرية، ومن أمثلتها القروض الاختيارية، الإعانات المالية الدولية والمحلية.

ثالثا: مصادر الإيرادات العامة

هناك ستة مصادر أساسية للإيرادات العامة وهي: إيرادات أملاك الدولة؛ الرسوم؛ الضرائب؛ الإصدار النقدي؛ القروض العامة؛ الإعانات والهبات.

¹ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، 35.

1- إيرادات أملاك الدولة (الدومين): يقصد بالدومين جميع ما تملكه الدولة أو أحد هيئاتها العامة، سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة، وأيا كان نوعها عقارية أو منقولة، مالية أو عينية، حيث تعتبر هذه الأملاك مصدرا للثروة تحقق الدولة من خلالها إيرادات مالية تستخدمها في تمويل الميزانية العامة. يمكن تقسيم الدومين وفقا لمعيار المنفعة إلى نوعين، دومين عام و دومين خاص.

أ- الدومين العام: يقصد بالدومين العام الأملاك التي تملكها الدولة أو أحد هيئاتها العامة والتي تخضع لأحكام القانون العام، وتكون معدة للاستعمال العام، حيث تحقق نفعا عاما، فلا يجوز بيعها أو التصرف فيها أو تمليكها للأفراد ولو عن طريق التقادم¹. ومن أمثلتها المتاحف، الحدائق العامة، الطرق، الجسور، الشواطئ...إلخ.

ب- الدومين الخاص: يقصد بالدومين الخاص كل الأملاك التي تملكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع لأحكام القانون الخاص²، ويختلف الدومين الخاص عن الدومين العام بأنه ليس مخصصا للاستعمال العام، كما يجوز التصرف فيه بالبيع أو الرهن أو الهبة، ومن أمثلة هذه الأملاك نجد: الأراضي الزراعية التي تملكها الدولة، الغابات، المناجم، المصانع العمومية، الأوراق المالية...إلخ.

تحقق الدولة إيرادات وفيرة من الدومين الخاص، نتيجة المقابل الذي يدفعه المنتفعين من استعمال هذه الأملاك، مثل الضرائب المفروضة على استغلال المناجم وكل المستخرجات من باطن الأرض، أو مقابل تأجير الأراضي الزراعية، أو نتيجة الأرباح التي يحققها القطاع الاقتصادي العمومي.

يمكن تقسيم الدومين الخاص إلى أربعة أنواع رئيسية، وهي: الدومين الزراعي، الدومين الاستخراجي، الدومين الصناعي والتجاري، الدومين المالي.

2- إيرادات الرسوم والاتاوات والغرامات

أ- الرسوم: تعرف الرسوم بأنها مبالغ مالية يدفعها الأفراد إلى الدولة أو أحد الهيئات العامة بصفة جبرية مقابل خدمات أو منافع خاصة يحصلون عليها من الدولة أو إحدى الهيئات العامة، ومن أمثلتها رسوم استخراج وثائق الهوية، رسوم رفع القمامة، رسوم تسجيل العقارات،...إلخ.

¹ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 43.

² خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 127.

إن الخدمات الخاصة التي تؤديها الدولة أو أحد هيئاتها لصالح الأفراد مقابل الرسوم، لا يقتصر نفعها على هؤلاء الأفراد، بل لها صفة النفع العام من جهة أخرى، فالرسوم تساهم في تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة، لذا في الغالب لا يعبر الرسم عن التكلفة الحقيقية للخدمة المقدمة.

ب- **الإتاوة:** تعرف الإتاوة بأنها عبارة عن مبلغ مالي تفرضه الدولة على بعض أفراد المجتمع الذين يحققون منافع خاصة نتيجة قيام الدولة أو هيئاتها المحلية بمشاريع عامة، وعلى سبيل المثال: في حالة قيام الدولة بتهيئة شارع معين فإن أصحاب المحلات التجارية المتواجدين في ذلك الشارع يزيد نشاطهم.

تهدف الدولة من فرض الإتاوة إلى تغطية جزء من تكاليف إقامة تلك المشاريع العامة، التي أسهمت في تحسين مداخيل الأفراد المستفيدين بصفة مباشرة من هذه المشاريع.

ج- **الغرامات:** هي عقوبات مالية تقوم الدولة بفرضها على مرتكبي المخالفات القانونية بهدف ردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات وليس بغرض تحصيل إيرادات مالية¹، ومن أمثلة الغرامات نجد: غرامات المخالفات المرورية، غرامات المخالفات في مجال الأنشطة التجارية،...إلخ.

رغم أن الهدف الرئيسي من الغرامات المالية هو تطبيق سيادة القانون وردع المخالفين، إلا أن هذا لا يعني أن المبالغ المحصلة من الغرامات المالية لا ترد إلى الخزينة العامة، بل ترد إلى الخزينة العامة وتساهم في تغطية جزء؛ ولو ضئيل من النفقات العامة.

3- إيرادات الضرائب

الضريبة عبارة عن فريضة مالية تحصلها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق أهداف السياسة العامة²، كما تعرف كذلك بأنها اقتطاع نقدي تفرضه الدولة أو من يمثلها على الأفراد والشركات حسب قدرتهم المالية وبدون مقابل، كمشاركة منهم في الأعباء العامة.

من خلال تعريف الضريبة يتبادر للأذهان بأن دافعي الضرائب لا يحققون أي منفعة، باعتبار أنهم لا يتحصلون على أي خدمة نتيجة دفعهم للضريبة، غير أن النظرة الحديثة للضرائب ترى عكس ذلك، حيث

¹ سيهام شباب ، مرجع سابق، ص54.

² عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد، عمان، 2003، ص133.

ترتكز على نظرية التضامن التي تعتقد بوجود مصلحة عامة مشتركة بين أفراد المجتمع متمثلة أساسا في إشباع الحاجات العامة، والدولة هي المسؤولة عن توفير الحاجات العامة واستمراريتها، ومن أجل ذلك تحتاج الدولة لموارد مالية، لذا فمن حق الدولة أن تفرض الضرائب على أفراد المجتمع كمشاركة منهم في تحمل الأعباء العامة.

تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات ومن أقدمها، حيث تلعب دورا بالغ الأهمية في تلبية احتياجات الدولة الحديثة من الموارد المالية لمواجهة النفقات المتزايدة وتمثل النسبة الأكبر من موارد الموازنات العامة في الكثير من دول العالم خاصة المتقدمة. كما أنها وسيلة في يد الدولة تحقق بها مجموعة من الأهداف، الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية.

أ- أنواع الضرائب

تختلف أنواع الضرائب والمعدلات المطبقة حسب التشريعات والسياسات الضريبية في كل بلد؛ غير أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين: ضرائب مباشرة؛ ضرائب غير مباشرة، ويندرج تحت كل نوع مجموعة من الأنواع.

1- الضرائب المباشرة: هي تلك الضرائب التي تصيب الوعاء الضريبي مباشرة، أي تفرض على دخول وثروات الأفراد أو الشركات، ومن أنواعها مايلي:

- **الضرائب على الدخل:** هي نوع من الضرائب تُفرض على الدخل الذي يحققه الأفراد والشركات (الأجور، الرواتب، الأرباح) خلال فترة معينة، وتُحسب بناء على الدخل الإجمالي بعد خصم بعض المصروفات المسموح بها أو الاعتمادات الضريبية.

- **الضرائب على الثروة:** يختلف هذا النوع من الضرائب بين الدول ويخضع للتشريعات الضريبية المحلية، تشمل الضرائب على الثروات أو الأصول المالية التي يمتلكها الأفراد أو الشركات. ومن أمثلتها: ضرائب الأملاك؛ ضرائب الثروة الشخصية؛ ضرائب الميراث والهبات؛ ضرائب الثروة المالية؛...إلخ.

2- الضرائب غير المباشرة: هي تلك الضرائب التي لا تصيب الوعاء الضريبي بشكل مباشر؛ أي لا تفرض مباشرة على الأفراد أو الشركات بناء على دخلهم أو ثروتهم، بل تنصبُّ على الأنشطة الاقتصادية سواء كانت محلية أو خارجية (المشتريات، المبيعات، الخدمات، الصادرات، الواردات)، ومن أنواعها مايلي:

- **الضرائب على الاستهلاك** تفرض على مجموعة متنوعة من السلع والخدمات التي تُستهلك بشكل شامل.

- **الضرائب الجمركية** تُفرض على السلع والخدمات التي يتم استيرادها أو تصديرها من وإلى البلد، وتُحصل عادةً من المستوردين أو المصدريين.

- **ضريبة القيمة المضافة** وهي نوع خاص من ضرائب المبيعات تُفرض على القيمة المضافة للسلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع. تُحصل عادةً من الشركات ويتم تضمينها في سعر السلعة أو الخدمة التي تُباع للمستهلك النهائي.

ب- أهداف الضرائب

لقد أدى تدخل الدولة المتزايد في الحياة الاقتصادية وتعدد وظائفها، وتطور المالية العامة إلى توسع وظيفة الضرائب وتطور أهدافها حتى أصبحت مظهراً من مظاهر التضامن الاجتماعي الذي يحتم على كل فرد تحمل نصيبه من أعباء الدولة، وأداة تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

- **أهداف مالية**¹: اقتصر هدف الضريبة في الفكر التقليدي على توفير الموارد المالية لتغطية النفقات العامة، حيث كان التركيز على وفرة حصيلتها، أما الفكر الحديث لم يكتفي بالهدف المالي، بل اعتبر الضريبة أداة من أدوات الدولة تستخدمها للمساعدة في تنفيذ السياسات المالية المختلفة للدولة مثل: استخدامها في معالجة التضخم النقدي من خلال رفع معدلات الضرائب من أجل سحب الكتلة النقدية الزائدة.

- **أهداف اقتصادية**: أصبحت الضريبة أداة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل التأثير في الوضع الاقتصادي بما يحقق التوازن الاقتصادي من خلال السيطرة على المشكلات الاقتصادية كالتضخم والعرض النقدي ومستوى الأسعار، مستخدمة في ذلك سياسة رفع أو خفض معدلات الضرائب، وعموماً يمكن إجمال الأهداف الاقتصادية للضريبة في مايلي²:

- تحقيق النمو الاقتصادي من خلال استخدام عدة آليات في المجال الضريبي منها الإعفاء الضريبي، تخفيض معدلات الضرائب، بهدف زيادة الدخل المتاح ومنه زيادة الاستثمار ثم الإنتاج.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال استخدام الضرائب كأداة لزيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري أو تخفيضه حسب وضعية الاقتصاد (فجوة انكماشية، كساد)، كما تستخدم الضرائب في إعادة التوازن للميزانية العامة للدولة في فترات العجز.

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2016، ص 40.

² ناصر مراد، مرجع سابق، ص ص 41-56.

- محاربة الضغط التضخمي والمحافظة على قيمة العملة المحلية، من خلال زيادة معدلات الضرائب بهدف التقليل من القدرة الشرائية لدى الأفراد، وبالتالي تخفيض الطلب، ومنه التقليل من حدة التضخم الناتج عن زيادة المعروض النقدي.
- تحقيق التوازن القطاعي والجهوي للاستثمار، وذلك باستخدام الضرائب كأداة لتوجيه الاستثمار إلى قطاعات معينة أو مناطق معينة، مستخدمة في ذلك الضرائب التفضيلية.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، من خلال فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات قصد كبح الاستيراد وتشجيع الانتاج الوطني.
- المساهمة في تحقيق التشغيل الكامل في الدول الرأسمالية المتقدمة.
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية. وتصحيح إخفاقات السوق.

- **أهداف اجتماعية¹:** تحقق الضرائب مجموعة من الأهداف الاجتماعية نذكر منها مايلي:

- التأثير على نمط توزيع الدخل من خلال الأخذ بمبدأ الضرائب التصاعدية.
- التأثير على حجم التشغيل والتوظيف من خلال منح مجموعة من الإعفاءات الضريبية لصالح المؤسسات الاقتصادية تشجيعا لها لزيادة حجم العمالة.
- التأثير على نمط وحجم الاستهلاك، وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع الكمالية أو المضرة بالصحة.

- **أهداف سياسية:** تستخدم الضرائب كوسيلة لتعزيز مركز السلطة الحاكمة، حيث إن قبول الأفراد دفع الضرائب يعني رضاهم بالنظام السياسي، كما أن السلطة تقر تخفيضات ضريبية بهدف كسب رضا الشعب، أما في جانب العلاقات الدولية، فإنها تستخدم في توطيد العلاقات أو كعقوبات اقتصادية في حالة وجود نزاع بين دولتين، فقيام الدولة بتخفيض الضرائب الجمركية للسلع القادمة من دولة معينة يعني أن هناك علاقة جيدة مع هذه الدولة، والعكس في حالة رفع الضرائب الجمركية بشكل كبير دون مبرر اقتصادي على سلع دولة ما.

4- إيرادات الإصدار النقدي

يقصد بالإصدار النقدي كأسلوب تمويل عام، إنشاء كمية نقود إضافية، ويطلق على الإصدار النقدي الجديد بالتمويل التضخمي لأنه في الغالب يترتب عليه تراجع القدرة الشرائية وانخفاض قيمة العملة المحلية².

¹ خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 139-140

² رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 77.

تلجأ الدولة للإصدار النقدي كمصدر من مصادر الإيرادات العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة، وعجز الدولة عن الاقتراض العام أو زيادة حصيلة الضرائب، حيث يمكن للدولة أن تحصل على إيرادات كبيرة من عملية إصدار النقود، ويتم ذلك إما عن طريق تقديم سندات حكومية للبنك المركزي كغطاء لعملية الإصدار، أو بطريقة مباشرة إذا كانت الدولة هي التي تتولى عملية الإصدار، والإصدار النقدي يعني إصدار كمية إضافية من النقود تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، وتستند الدولة بهذا الصدد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه وتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها مع تعيين الكميات التي يمكن إصدارها من النقود.

وضع خبراء المالية العامة مجموعة من الشروط لكي ينجح الإصدار النقدي كأسلوب تمويلي دون أن يصاحبه مشاكل مالية واقتصادية، وفيما يلي أهمها:

- يجب أن يخصص الإصدار النقدي الجديد لعمليات الاستثمار وليس للإنفاق الاستهلاكي.
- يجب أن يكون اللجوء للإصدار النقدي على فترات متباعدة وبكميات قليلة.
- يجب أن يتميز الجهاز الانتاجي المحلي بالمرونة، أي الاستجابة لزيادة الطلب.
- يجب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

5- إيرادات القروض العامة

تلجأ الدولة إلى الاقتراض العام كأسلوب لتمويل ميزانيتها العامة في حالة عدم استطاعة تغطية النفقات العامة عن طريق الإيرادات العادية (إيرادات أملاك الدولة، الضرائب)، أي أن اللجوء للقروض العامة يكون في حالات غير عادية أو مؤقتة ريثما تتمكن الدولة من إعادة التوازن المالي لميزانيتها العامة.

لم تعد القروض العامة في العصر الحديث وسيلة استثنائية للحصول على موارد مالية من أجل مواجهة بعض الظروف الطارئة فقط، بل أصبحت الدول تستخدم القروض بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، لكن يجب عدم المبالغة في القروض العامة الموجهة للمشروعات الاستهلاكية، لأنه قد تكون لها عواقب وخيمة على الوضعية المالية للدولة في حالة عدم قدرتها على السداد.

أ- تعريف القروض العامة

يقصد بالقرض العام المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة أو هيئاتها العامة من الأفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة داخل الدولة أو خارجها، وتتعهد الدولة برد أصل القرض مضافاً له الفوائد السنوية وفقاً لشروط معينة¹.

ب- أنواع القروض

يختلف تقسيم القروض العامة باختلاف معيار التقسيم، وعموماً هناك ثلاثة معايير رئيسية لتقسيم القروض وهي حسب المصدر، الحرية في الاكتتاب، مدة القرض.

- من ناحية المصدر: تنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى نوعين: قروض داخلية وقروض خارجية.

➤ **القروض الداخلية:** هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من أفراد (مواطنين، أجانب) أو مؤسسات مالية متواجدين داخل الدولة، أي أن الاكتتاب يتم في السوق المالي المحلي، وتقوم الدول بإطلاق لفظ القرض الوطني على القروض الداخلية، لأن الهدف تحقيق مصلحة عامة وهي تغطية نفقات ضرورية وتجنب الاستدانة الخارجية².

➤ **القروض الخارجية:** هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يقيمون في الخارج، أي أن الاكتتاب يتم في السوق المالي الخارجي³، كما يمكن أن يكون مصدر القرض حكومات أجنبية أو مؤسسات التمويل الدولي مثل صندوق النقد الدولي.

- من ناحية الحرية في الاكتتاب: تنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى نوعين: قروض اختيارية، قروض إجبارية.

➤ **قروض اختيارية:** إن الأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية، أي عن طوعية، حيث تطرح الدولة سندات حكومية تبين فيها الشروط والمقدار والمزايا الممنوحة، ثم تترك الحرية للأفراد والمؤسسات في الاكتتاب أو عدمه، وغالباً ما يكون الدافع للاكتتاب هو ارتفاع معدلات الفائدة.

¹ فوزي عطوي، النظم الضريبية و موازنة الدولة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 132.

² عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 235.

³ عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 235

➤ **قروض إجبارية:** قد تلجأ الدولة في بعض الحالات الاستثنائية (الكوارث، التضخم النقدي، انعدام الثقة) إلى الضغط والإكراه من أجل إجبار الأفراد أو المؤسسات على الاكتتاب في السندات الحكومية، أي أن الدولة تستخدم سلطتها السيادية في الحصول على القروض.

- **من ناحية مدة القرض:** تنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى أربعة أنواع وهي:

➤ **القروض قصيرة الأجل:** هي تلك القروض التي لا تزيد فترتها عن سنة، تلجأ إليها الدولة من أجل سد عجز نقدي ناتج عن عدم توافق وقت تحصيل الإيرادات مع تاريخ الإنفاق العام، أو حالة عدم مناسبة الظروف السائدة في السوق من أجل الحصول على قروض متوسطة أو طويلة الأجل¹.

➤ **القروض المتوسطة والطويلة الأجل:** القروض المتوسطة تتراوح فترتها من سنة إلى خمسة سنوات، أما القروض الطويلة الأجل فتبدأ من خمسة سنوات فأكثر.

تلجأ الدول إلى القروض متوسطة أو طويلة الأجل من أجل علاج العجز الجوهري في الميزانية العامة أو تمويل التنمية الاقتصادية، وفي بعض الحالات لتمويل نفقات الدفاع والحروب².

➤ **القروض المؤبدة:** هي تلك القروض التي لا تكون الدولة ملزمة برد قيمتها خلال فترة معينة، أي أن الدولة لها حرية الاختيار في تحديد الوقت المناسب لسداد القرض، وعادة الوقت المناسب هو فترات وجود فائض في الميزانية العامة، أو ارتفاع أسعار الفائدة في السوق³. تكمن خطورة هذا النوع من القروض في تراكم الديون وزيادة أعباء الفوائد، الأمر الذي قد يجعل الدولة عاجزة عن الوفاء بالدين، مما يتسبب في حدوث اختلالات مالية واقتصادية.

6- إيرادات الإعانات والهبات

الإعانات هي عبارة عن مساعدات مالية أو عينية أو في شكل خدمات تقدمها الدول الأجنبية إلى بعض الدول الفقيرة خاصة في فترات الكوارث والأزمات، أما الهبات المالية فهي مبالغ مالية تتلقاها الدولة في شكل تبرعات من مواطنها سواء كانوا داخل الوطن أو خارجه، حيث تستخدم الدولة هذا النوع من الإيرادات في تمويل نفقاتها، وفي الغالب تكون الإعانات موجهة لبناء مرافق عامة مثل المستشفيات ومؤسسات التعليم.

¹ عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 236

² عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، المطبعة الكمالية 1990، ص 409.

³ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 60

المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة

يعدّ توازن الميزانية العامة أحد مبادئ إعدادها، والذي يقضي بأن تكون الإيرادات تساوي النفقات، لكن نتيجة تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الذي ترتب عليه ارتفاع حجم الانفاق العام، دون أن يقابله زيادة في الإيرادات العامة؛ أصبح العجز الموازي (النفقات أكبر من الإيرادات) السمة المشتركة في الميزانيات العامة للعديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، فأصبح هذا المشكل من أهم المشاكل المالية التي تشغل بال معظم الحكومات، وذلك لآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنه.

المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية

يشير مصطلح عجز الميزانية العامة إلى حالة العسر المالي التي تواجهها الدولة، فتصبح غير قادرة على تغطية الانفاق العام خلال فترة سنة، نتيجة أسباب متعددة. وقد يكون العجز الموازي سياسة معتمدة من الحكومة من أجل تحقيق اقتصادية معينة.

أولاً: التعريف

يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، قد يكون هذا العجز مقصودا من الحكومة من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، وقد يكون غير مقصود، ويرجع إلى عدم قدرة الدولة تحصيل الإيرادات الكافية.¹

العجز الموازي هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، الذي يحدث بسبب أن النفقات أكثر من الإيرادات، وقد يكون هذا العجز متوقعا، وهو الذي يظهر في مشروع قانون المالية الذي تقدمه الحكومة إلى البرلمان، وقد يكون عجزا حقيقيا، فيعتبر بمثابة حصيلة تنفيذ الميزانية بعد نهاية السنة المالية.²

يحدث عجز الميزانية العامة نتيجة عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 201.

² علي بودلال، العجز الموازي في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة "اقتصاديات الأعمال والتجارة"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 06، سبتمبر 2018، ص 455.

ثانيا: الفرق بين عجز الميزانية والدين العمومي

يعبر عجز الميزانية العامة عن حصيلة ميزانية سنة مالية واحدة (الفرق بين الإيرادات والنفقات)، بينما الدين العمومي، فهو عبارة عن تراكم لعدة سنوات من العجز، ينشأ الدين العمومي بسبب لجوء الدولة لتمويل العجز أو جزء منه عن طريق الاستدانة.

ثالثا: العجز المقصود والعجز المفروض

العجز المقصود هو ذلك العجز في الميزانية العامة الذي تسمح به الدولة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، أي أنّ الدولة تقوم بزيادة نفقاتها العامة دون توفّر الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الزيادة¹. تعتمد الدولة العجز المالي من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي خاصة في فترات الكساد الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي أصبح أكثر أهمية من التوازن المالي.

أما العجز المفروض هو ذلك العجز الذي ينشأ بسبب عدم قدرة الدولة زيادة الإيرادات العامة بمعدل زيادة النفقات العامة، لأن الميزة الأساسية للنفقات العامة هي الزيادة المستمرة من سنة إلى أخرى.

❖ دواعي ومبررات العجز المقصود

ليس دائما يُعبر العجز الظاهر في الميزانية العامة عن سوء إدارة المالية العامة أو وجود مشاكل في التمويل، وإنما هناك مبررات ودواعي تدفع الحكومة إلى تبني العجز الموازي كسياسة اقتصادية، ومن بين هذه المبررات مايلي:

- هناك بعض الظروف السياسية والاجتماعية تحتم على الدولة انتهاج سياسة انفاقية توسعية حفاظا على الأمن والاستقرار السياسي، مثل حالة تزايد المطالب الاجتماعية الملحة.
- قد تستخدم الدولة أسلوب التوسع في الانفاق العام كسياسة اقتصادية طبقا للنظرية الكنزيرة، التي تنص أن زيادة الطلب الكلي يحفز النشاط الانتاجي، وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي.
- في حالة عدم قدرة الحكومة على توفير الموارد العادية لتغطية النفقات العامة، فإنها تلجأ إلى العجز ثم تقوم بتمويله عن طريق الاقتراض أو الاصدار النقدي.

¹ أحمد بن البار، صلاح الدين شريط، تحليل تطور بنية الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة "الدراسات المالية والمحاسبية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 08، 2017، ص227.

رابعا - الفرق بين العجز المتوقع والعجز الحقيقي

العجز المتوقع هو ذلك العجز الذي يظهر في مشروع الميزانية العامة المقدم للسلطة التشريعية، وبما أنه متوقع، فإن الحكومة تبحث عن الآلية المناسبة لتمويله، أما العجز الحقيقي فهو يعبر عن حصيلة تنفيذ الميزانية بعد نهاية السنة المالية، حيث أن أثناء تنفيذ الميزانية (صرف النفقات وتحصيل الإيرادات)، قد تنفق الحكومة أكثر مما هو مخصص في الميزانية نتيجة ظروف معينة (أزمات، كوارث، حروب)، كما أنه قد يتراجع حجم الإيرادات بسبب خلل في الاقتصاد.

خامسا: عجز الميزانية العامة والعجز العمومي (الكلي)

لا تعبر العديد من الميزانيات العامة في دول العالم ومن بينها الجزائر عن الوضعية المالية الحقيقية للدولة، لأن هناك أعباء مالية ممنوحة خارج الميزانية تتم عن طريق الخزينة، مثلما هو الحال بالنسبة للحسابات الخاصة بالخزينة في الجزائر التي تتحرك خارج الميزانية، كما أن هناك مؤسسات عمومية إدارية تتمتع بالاستقلال المالي، وبالتالي لا تظهر ميزانياتها في ميزانية الدولة، مثل ميزانيات الجماعات المحلية في الجزائر، وعلى هذا الأساس يجب التفريق بين عجز الميزانية العامة والعجز العمومي، فالعجز العمومي بالإضافة إلى احتوائه عجز الميزانية العامة فهو يشمل أيضا عجز الخزينة العمومية وكذا عجز ميزانيات الجماعات المحلية ومختلف الصناديق العمومية.

سادسا: علاقة العجز الموازي بالعجز الخارجي

هناك علاقة تأثير متبادل بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري، وهناك دراسة أنجزها البنك العالمي تؤكد أن العجز الموازي كان هو السبب الرئيسي وراء أزمة الدين الخارجي، حيث تزايد عجز الحساب الجاري الكلي لـ 17 دولة عالية المديونية كلما تزايد العجز الموازي لديها.¹

يمكن إثبات هاته العلاقة من خلال المعادلات التالية:²

$$PIB = Cp + Ip + G + X - M$$

.....الناتج المحلي الخام من وجهة الانفاق

$$PIB = Cp + Sp + T + R$$

.....الناتج المحلي الخام من وجهة استخدامات الدخل

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 208-2010.

² قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 208-209.

حيث:

| | |
|--------------------------------|--------------------------------|
| الواردات من السلع والخدمات : M | الاستهلاك الخاص : Cp |
| الادخار الخاص : Sp | الاستثمار الخاص : Ip |
| حصيلة الضرائب : T | الانفاق العمومي : G |
| صافي التحويلات للخارج : R | الصادرات من السلع والخدمات : X |

$$(Ip-Sp) + (G-T) = M-X+R$$

وبإقامة التساوي بين المعادلتين نصل للمعادلة التالية:

ومنه نلاحظ أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات يساوي رصيد (الاستثمار الخاص-الادخار الخاص) والعجز الشامل للميزانية، وعليه فإن العجز الشامل في الميزانية لابد أن يقابل:

- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص المحلي تزيد عن استثماراته.
- إما بعجز في الحساب الجاري الخارجي.
- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص و/أو بعجز في الحساب الجاري الخارجي.

المطلب الثاني: أسباب عجز الميزانية

يحدث العجز في الميزانية العامة، إما بسبب زيادة الانفاق العام نتيجة تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو عن طريق التدخلات الاجتماعية... إلخ، وإما بسبب تراجع حجم الإيرادات العامة، نتيجة الركود الاقتصادي أو تقاعس الدولة في تحصيل الإيرادات، أو أزمات اقتصادية وغيرها من العوامل التي تؤثر سلباً على الإيرادات العامة.

أولاً: زيادة النفقات العامة

هناك مجموعة من الأسباب تؤدي لزيادة النفقات العامة وهي موضحة كمايلي:

أ- الأسباب الاقتصادية

تستخدم الدولة الانفاق العام كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق التدخل في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع حجم الانفاق العمومي، وعموماً يمكن إجمال مختلف التدخلات الاقتصادية للدولة في مايلي¹:

➤ إنجاز مشاريع البنية التحتية (الطرق والجسور، المطارات، شبكة الكهرباء،... إلخ).

¹ محمود زنبوعة، مرجع سابق، ص45.

- القيام بالاستثمار العمومي في المجال الصناعي والزراعي، خاصة في الفروع التي لا يستثمر فيها القطاع الخاص.
- تقديم إعانات الانتاج أو التصدير بهدف زيادة تنافسية السلع المحلية.
- الانفاق على البحث العلمي بهدف تحقيق التطور التكنولوجي خدمة للاقتصاد الوطني.

ب- الأسباب الاجتماعية

- إن زيادة تركّز السكان في المدن والمراكز الصناعية، أدى إلى ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، التي من واجب الدولة توفيرها مقارنة بالخدمات المطلوبة في الريف، كل هذا يتطلب زيادة الإنفاق العام.
- إن زيادة نمو الوعي الاجتماعي، أدى بالمواطنين المطالبة بخدمات لم تكن معروفة من قبل مثل التأمين على البطالة، والمرض والعجز، والتحويلات الاجتماعية للفقراء، ومن أجل تلبية هذه الطلبات يلزم على الدولة زيادة حجم الانفاق العام.

ج- الأسباب السياسية

نتيجة تطور أنظمة الحكم في مختلف دول العالم وانتشار الديمقراطية، التي تقتضي وجود مجالس شعبية محلية ووطنية مشكلة من الأحزاب السياسية، ومن جهة أخرى انخراط الدول في مختلف المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، ارتفع حجم الانفاق العام، وأهم أوجه هذا الإنفاق مايلي¹:

- تمويل الأحزاب السياسية ومختلف المجالس الشعبية المنتخبة.
- تمويل البعثات الدبلوماسية التي تمثل الدولة في الخارج.
- الاشتراكات المالية السنوية في المنظمات الدولية المختلفة.

د- الأسباب الإدارية

أدى تطور أنظمة الحكم وانتشار الوعي لدى أفراد المجتمع، لظهور خدمات جديدة لم تكن معروفة سابقا، الأمر الذي تطلب إحداث هيئات إدارية محلية جديدة مهمتها توفير مختلف الخدمات للمواطنين، حيث ساهم كل هذا في زيادة معدلات الانفاق العمومي، من خلال زيادة أعداد الموظفين في القطاع العمومي، وتكاليف تجهيز الهيئات المحلية الإدارية.

¹ محمود زنبوعة، علي كنعان، مرجع سابق، ص 47.

هـ - الأسباب المالية

تتمثل الأسباب المالية أساسا في ارتفاع خدمات الدين العمومي التي غالبا ما تؤدي إلى زيادة معدلات الإنفاق العام، ويوعز سبب ارتفاع خدمات الدين العمومي إلى توسع الدول في اللجوء للاقتراض كأسلوب لتغطية عجز الميزانية العامة¹.

كما أن مبالغة الدولة في الانفاق العمومي في فترات الأريحية المالية (فائض في الإيرادات)، يعد سببا في ارتفاع حجم الانفاق العام واستمرار هذا الارتفاع حتى في فترات الأزمات المالية (تراجع حجم الإيرادات)، لأنه ليس من السهل تخفيض النفقات، مثلما ما هو حاصل في الجزائر حيث توسعت الحكومة في الانفاق العام في فترات ارتفاع أسعار المحروقات (2001-2013)، ولم تستطع تقليص هذا الانفاق في الفترة (2014-2020)، حيث تميزت هذه الفترة بتراجع كبير في الإيرادات بسبب تهاوي أسعار المحروقات، الأمر الذي جعل الميزانية العامة تتميز بالعجز المستمر خلال هذه الفترة.

و - الكوارث الطبيعية والحروب

قد تتعرض الدولة لحالات طوارئ، تطلب نفقات استثنائية، مثل الزلازل والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية، أو قد تضطر الدولة الدخول في الحروب، أو سباق تسلح؛ حيث تجد الدولة نفسها مجبرة على الانفاق حتى ولم تكن تتوفر على الإيرادات الكافية لتغطية هذا الانفاق الاستثنائي، وذلك من خلال اللجوء إلى الاقتراض.

ثانيا: تراجع الإيرادات العامة

تشكل حصيلة الضرائب بأنواعها المصدر الأول لإيرادات الميزانية العامة خاصة في الدول المتقدمة، حيث تتميز حصيلة الضرائب في هذه الدول بالاستقرار والاستمرار نتيجة الأداء الاقتصادي الجيد في الدول المتطورة، غير أن الوضع يختلف في الدول النامية، فحصيلة الضرائب تتميز بالضعف والتذبذب نتيجة عدة عوامل، نذكر منها مايلي:²

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 96.

² حكيمة حليمي، باهي نوال، عجز الميزانية العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04، جوان 2018، ص 40-41

أ- ضعف الطاقة الضريبية

يقصد بالطاقة الضريبية نسبة حصيللة الضرائب المختلفة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تنخفض هذه النسبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض متوسط دخل الفرد، انخفاض الوعي الضريبي، اتساع نطاق الاقتصاد الموازي؛ كل هذه الأسباب تؤثر سلباً على الطاقة الضريبية وبالتالي على حصيللة الضرائب.

ب- عدم تطور النظام الضريبي

إن عدم تطوير الأنظمة الضريبية في الدول النامية من حيث تنويع الضرائب وتوسيع أوعيتها وتحديث طرق تحصيلها جعل حصيللة الضرائب تتميز بالضعف وعدم مسايرتها لنمو الدخل القومي.

ج- ظاهرة المتأخرات المالية

إن كثرة التعقيدات في التشريعات الضريبية والمالية وضعف الإمكانيات وعدم تحديث طرق التحصيل، يجعل إدارة الضرائب تتأخر في تحصيل الضرائب في موعدها المحدد، الأمر الذي يؤثر سلباً على حصيللة الضرائب.

د- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام

تعتمد أغلبية دول العالم الثالث بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على الشركات العاملة في قطاع استخراج المواد الخام وتصديرها، ومن جهة أخرى على المداخل المتأتية من عمليات تصدير المواد الخام في حالة قيام مؤسسات القطاع العام بتصدير المواد الخام، ومن المعروف أن أسعار المواد الخام في الأسواق العامة تتميز بعدم الاستقرار، وفي فترات كثيرة تشهد هبوطاً حاداً في الأسعار، مثلما هو الشأن لأسعار المحروقات، الأمر الذي يؤثر سلباً على حصيللة الإيرادات المتأتية من أنشطة إنتاج وتصدير المواد الخام.

ثالثاً: سياسة الانفاق بالعجز

سياسة الانفاق بالعجز هو سلوك اقتصادي تنتهجه بعض الدول، يركز على الفكر الكينزي؛ الذي يعتبر أن زيادة الطلب (الانفاق الاستهلاكي) يدفع إلى زيادة العرض ومنه زيادة الانتاج وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الخام؛ حيث تقوم الحكومة بالتوسع في الانفاق الحكومي دون وجود تغطية من الإيرادات مما يحدث

عجزا في الميزانية العامة. تهدف الدولة التي تطبق سياسة الانفاق بالعجز إلى تحقيق مجموعة من الأهداف موضحة كمايلي:

- تحفيز النمو الاقتصادي، خاصة في حالات الركود وتباطؤ النمو.
 - زيادة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، التي يمكنه تعزيز النمو في المدى الطويل.
 - معالجة أو التخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.
- تجدر الإشارة أن تطبيق سياسة الانفاق بالعجز يتطلب الحذر ومراعاة الوضعية المالية والاقتصادية للدولة تجنباً للأثار السلبية التي من الممكن أن تظهر في المدى المتوسط أو الطويل، مثل زيادة حجم الدين العام الذي يحدث ضغطاً جديداً على الميزانية العامة، أو ارتفاع معدلات التضخم.

المطلب الثالث: آليات تمويل العجز الموازي

هناك ثلاث أساليب أساسية تعتمد عليها الدول في تمويل العجز الموازي وفيمايلي تفصيلها:

أولاً: التمويل عن طرق الاقتراض

يعتبر الاقتراض أحد الآليات التي تلجأ إليها الدولة التي تعاني عجزاً في موازنتها من أجل تمويله، حتى تتمكن من تنفيذ الميزانية كما هي مخططة. يمكن أن يكون الاقتراض داخلياً من خلال اللجوء للأفراد أو المؤسسات للاكتتاب في السندات الحكومية مقابل أسعار فائدة، كما يمكن أن يكون الاقتراض خارجياً من خلال اللجوء للدول أو المؤسسات النقدية والمالية الدولية. وعموماً تكون الظروف الاقتصادية والمالية للدولة وكذا نوعية ومقدار العجز الموازي هي المحددة لنوعية القرض وشروطه.

ثانياً: التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأحد الخيارات التمويلية التي تمتلكها الدولة التي تعاني عجزاً في موازنتها، حيث تقوم بإصدار كمية نقد إضافية دون تغطية، أي دون مراعات مؤشرات الاقتصاد الكلي، من أجل تنفيذ الزيادة في الانفاق الحكومي؛ حيث تعد هذه الوسيلة (الإصدار النقدي الجديد) سيادية مقارنةً بالاقتراض، غير أنها محفوفة بالعديد من المخاطر إذ لم يوجّه الانفاق المترتب عن هذا التمويل إلى الاستثمارات الحكومية التي تخلق القيمة المضافة، وارتكز على الانفاق الاستهلاكي، ومن بين هذه المخاطر، ارتفاع معدلات التضخم، حيث يشوه هذا الأخير كل المؤشرات الاقتصادية، وبالتالي العودة لنقطة الصفر؛ لذلك نادراً أين نجد الدول تلجأ إلى هذا الأسلوب، وإن لجأت إليه فيكون بحذر شديد وبكميات محدودة وفقاً للمؤشرات النقدية.

ثالثاً: تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بواسطة الضرائب

تعتبر الضرائب من أهم مصادر إيرادات الميزانية العامة للدولة التي تسمح للدول بتنفيذ الميزانية، لذلك تعمل جيع الدول على تطوير أنظمتها الضريبية لزيادة فعاليتها ومكافحة التهرب الضريبي؛ الأمر الذي يسمح بالرفع من حصة إيرادات الضرائب من مجموع موارد الميزانية العامة للدولة وفي نفس الوقت عدم التأثير على النشاط الاقتصادي وعرقلته. ولما كانت إيرادات الضرائب تمثل حصة الأسد من مجموع الموارد، ونظراً لأن سلبياتها قليلة مقارنة مع الإصدار النقدي والاقتراض، خاصة عندما تفرض أو ترفع معدلاتها بطريقة عقلانية؛ فإن العديد من الدول تلجأ للتوسع في الوعاء الضريبي أو الرفع من معدلات الضرائب الموجودة كآلية لتمويل العجز الموازي.

المبحث الثالث: مؤشرات أداء الميزانية العامة

إن التطرق للتطور التاريخي للميزانية العامة، والتطرق للمفاهيم المتعلقة بالأداء والإحاطة بجميع جوانبه، يعد مفتاحاً للتعرف على المقصود بأداء الميزانية العامة للدولة، ومنه التعرض لمؤشرات أداء الميزانية العامة المختلفة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للميزانية العامة

ظهرت فكرة أنواع الموازنات العامة، كنتيجة للتطور الحاصل في علم المالية العامة، الذي رافقه زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث تم التخلي عن الدور التقليدي (الدولة الحارسة)، وأصبحت الدولة تقوم بدور الموجه والمحرك للنشاط الاقتصادي. رافق هذا التطور والتغير في دور الدولة، تغير في مفهوم وأهداف الميزانية العامة للدولة، وعليه نستطيع القول أن كل نوع من أنواع الميزانية العامة يعبر عن مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي لهذه الأخيرة.

أولاً: موازنة البنود

تعتبر موازنة البنود من أقدم أنواع الموازنات وأكثرها انتشاراً في العالم خصوصاً في الدول النامية وبعض الدول المتقدمة؛ حيث تعد أول صور الميزانية العامة، بدأ تطبيقها في عام 1921م، في الولايات المتحدة الأمريكية.

1- مفهوم موازنة البنود: هي موازنة تنفيذية شاملة وتصنيف وظيفي على شكل برامج ووظائف وتصنيف اقتصادي للتمييز بين النفقات الجارية والرأسمالية. حيث بموجب موازنة البنود كان تصنيف النفقات يتم وفقاً

لمعيار نوع النفقة وليس وفقا للغرض منها¹، بمعنى أن يتم حصر النفقات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية بغض النظر عن الإدارة الحكومية التي تقدمها. ثم بعد ذلك يتم تقسيم النفقات إلى أبواب رئيسية، ثم يتم تقسيم هذه الأبواب الرئيسية إلى بنود فرعية.

2- انتقادات وعيوب موازنة البنود: وجهت لموازنة البنود عدة انتقادات والتي تعد بمثابة عيوب لها، ويمكن إجمال هذه الانتقادات والعيوب في مايلي:²

- لا تساعد موازنة البنود الحكومة في القيام بوظائفها بشكل جيد، نتيجة عدم قدرة هذه الميزانية على توفير المعلومات والبيانات الكافية. ومن جهة أخرى عدم وضوح الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات. وكذلك قلة المرونة عند التنفيذ لأن الاعتمادات مخصصة لبنود محددة.
- لا تساهم موازنة البنود في ترشيد الانفاق العام، بسبب تركيزها على الرقابة المالية والقانونية والعمل على صيانة المال العام، وإهمال الجوانب الأخرى.
- لا تساهم موازنة البنود في زيادة انتاجية القطاع الحكومي، بسبب تركيزها على جانب المدخلات وتسيير المال العام، وعدم الاهتمام بكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المستخدمة. أي أن موازنة البنود في كثير من الأحيان تكون غير مرتبطة بالخطط التنموية للدولة.
- عدم إمكانية متابعة وتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية، بسبب توزيع الاستخدامات والموارد على الوحدات والإدارات المتعددة. وبعبارة أخرى عدم القدرة على قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية.

3- مزايا موازنة البنود: رغم الانتقادات الموجهة لموازنة البنود، والعيوب المسجلة فيها؛ إلا أن هناك مزايا لهذا النوع من الموازنات العامة، يمكن حصرها في مايلي:

- تتميز بالسهولة في الإعداد والبساطة في تبويب عناصرها، وبالتالي يسهل فهمها وتحليلها، من خلال سهولة إجراء الدراسات والمقارنات بين إيرادات ونفقات عدة سنوات متتالية ومعرفة اتجاه التحصيل والانفاق³. ترجع هذه السهولة نتيجة عدم وجود قيود في الإعداد، و توفر نماذج وتعليمات واضحة يستند عليها في عملية إعداد الميزانية العامة.

¹ مجيد الكرخي ، موازنة الأداء واليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص51.

² محاسن علي خليل، «دور الموازنات التخطيطية في تقييم الأداء المالي في الوحدات الحكومية- دراسة تطبيقية على ديوان الضرائب في السودان (2003-2013)»، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد16، العدد 02، 2015، ص38.

³ مشتاق طال محمد، وآخرون، «أهمية التحول من موازنة من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لمعالجة عجز الميزانية العامة في العراق»، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد11، العدد 24، 2019، ص ص3-4.

- سهولة إحكام الرقابة عند الصرف من الأموال العامة. وبالتالي تساعد موازنة البنود في الحد من الاختلاس وصرف الأموال العامة في غير ما خصصت له¹.
- تُعدّ موازنة البنود أداة رقابية مساعدة في محاربة الفساد المالي الذي ينتشر في جهاز الدولة.
- سهولة متابعة مدى التزام الدوائر الحكومية بتنفيذ الميزانية العامة.

ثانيا: موازنة البرامج والأداء

إن زيادة الاهتمام بالخدمات التي تقدمها الإدارة العامة، وعدم قدرة موازنة البنود مواكبة هذا التغير؛ بسبب الاهتمام بالرقابة على تنفيذ بنود الميزانية، دون الاهتمام بما سيتم إنجازه، أي عدم الاهتمام بالنتائج؛ أدى إلى ظهور ميزانية البرامج والأداء من أجل تلافي قصور موازنة البنود.

1- مفهوم موازنة البرامج و الأداء: موازنة البرامج والأداء هي نظام إداري لاتخاذ القرارات، تهدف إلى الربط بين الاعتمادات المالية وبين الأهداف المخططة، كما تعتمد على المفاضلة بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق أهداف معينة، أي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للموازنة العامة (تخطيط، تنفيذ، رقابة)². وبصيغة أخرى هي تلك الميزانية التي بموجبها يتم تحديد الأغراض والأهداف أولاً، ثم تحديد تكلفة البرامج المقترحة لتحقيق هذه الأهداف، ورصد الأموال الضرورية لتنفيذ هذه البرامج، وفي نفس الوقت توفير البيانات والأرقام لقياس الأعمال التي تم إنجازها في كل برنامج على انفراد³.

تُمثّل موازنة البرامج والأداء مجموعة من الأهداف، يتم تحقيقها عن طريق رصد اعتمادات وتفصيلها حسب البرامج والأنشطة مع تحديد تكلفة تنفيذ كل برنامج أو نشاط، ومن جهة أخرى تحديد معايير ومؤشرات لقياس الانجاز وفاعلية الأداء.

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن موازنة البرامج والأداء نقلت التركيز من وسائل القيام بالعمل إلى العمل المنجز نفسه. ويمكن تعريفها كما يلي: بأنها أداة إدارية ورقابية، تهدف إلى تحقيق أهداف مختلف الوحدات الحكومية التي سبق التخطيط لها، من خلال تنفيذ ومتابعة ومراقبة وتقييم أداء الجهات المكلفة بتنفيذ مختلف برامج الميزانية العامة.

¹ مشتاق طال محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 3-4.

² مليكة حفيظ شبايكي، مغني نادية، «موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، جامعة البليدة2، الجزائر ، المجلد5، العدد 01، 2016 ص405.

³ <https://www.riadhkraiem.com/administrative-topics/planning-and-budgeting/types-of-budgets>

شكل رقم (2-1): خطوات إعداد موازنة البرامج والأداء



المصدر: <https://www.riadhkraiem.com/administrative-topics/planning-and-budgeting/types-of-budgets>

2- مزايا موازنة البرامج و الأداء

- تساعد في تقديم بيانات تفصيلية حول البرامج والمشاريع المراد تنفيذها للجهات المختصة بتوزيع الاعتمادات بين مختلف الوحدات الحكومية والمصالح، كما تمتاز بالمرونة في توزيع المخصصات على المهام والأنشطة وفقا لأهميتها؛ وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد.
- أداة مساعدة في حسن تنفيذ سياسة الحكومة و تحقيقها بصورة واضحة، كما أنها تسهل عملية الرقابة على التنفيذ، ورفع أداء وكفاءة أجهزة الرقابة؛ نظرا لوجود معايير للأداء ومؤشرات للتقييم.
- التحديد المسبق لتكلفة البرامج يعطي صورة دقيقة عن حجم الإنفاق الحكومي
- التخلي عن مركزية تنفيذ الميزانية. وبالمقابل توسيع الصلاحيات إلى المكلف بالتنفيذ و تحميله مسؤولية عدم الكفاءة في الأداء.
- تعتبر موازنة البرامج والأداء أكثر توفيراً للمعلومات بالنسبة للمواطنين مقارنة بموازنة البنود، لأنها تتضمن وصفا للبرامج والمشاريع الحكومية مع إظهار الأهداف وتكاليف الانجاز.

3- عيوب موازنة البرامج و الأداء

- وجود بعض الأنشطة والأعمال الحكومية يصعب مبدئياً قياسها، بسبب عدم وجود معايير لقياس أدائها.
- يتطلب تطبيق موازنة البرامج والأداء وجود أنظمة دقيقة للمعلومات وموظفين مؤهلين، وهو ما تفتقده العديد من الدول. خاصة دول العالم الثالث.
- موازنة البرامج والأداء أكثر توافقاً مع المشاريع القصيرة الأجل، مما يجعلها لا تتوافق كثيراً مع التخطيط طويل المدى.
- يتطلب اعتماد موازنة البرامج والأداء تغيير الأنظمة المحاسبية، والهياكل التنظيمية للجهاز الإداري، من أجل أن تتوافق والعمل وفقاً لهذه الميزانية.

ثالثاً: موازنة التخطيط والبرمجة

لمواجهة نواحي القصور في موازنتي البنود والأداء؛ ظهرت موازنة التخطيط والبرمجة، كأداة مكملية و ليست بديلاً لهما. استخدمت في أمريكا بداية من سنة 1968، ثم انتقلت إلى الدول الأوروبية.

1- مفهوم موازنة التخطيط والبرمجة

تتعلق ميزانية التخطيط والبرمجة من فكرة أن النشاط الإداري الحكومي مثله مثل الأنشطة الاقتصادية، وعليه يجب تطبيق المبادئ الاقتصادية المعروفة؛ أي اعتبار الدولة شأنها شأن أي مشروع آخر تقوم بالتأليف بين عوامل الإنتاج المختلفة، وذلك بغرض إنتاج مجموعة من الخدمات الضرورية بأقصى كفاءة اقتصادية ممكنة.

تعتمد موازنة التخطيط والبرمجة على الجمع بين التخطيط والبرمجة؛ أي الربط بين الاعتمادات وتحقيق الأهداف المخططة، حيث تساعد عملية التخطيط على التنبؤ بالأهداف والطرق البديلة لتقييمها، بينما تساعد البرمجة في عملية الاختيار بين الوسائل. وعليه يمكن القول أن موازنة التخطيط والبرمجة هي وسيلة علمية للاختيار بين البدائل في شكل برنامج إنفاق قابل للتنفيذ.¹ وعليه فإن هذه الميزانية جمعت بين الأبعاد الثلاثة للموازنة (تخطيط، تنفيذ، رقابة).

2- مزايا موازنة التخطيط والبرمجة

- تهتم موازنة التخطيط والبرمجة بالتخطيط، وبالتالي يمكنها برمجة مشاريع تمتد لعدة سنوات مقبلة و تحديد النفقات المتوقعة لها، أي أنها صالحة للتخطيط طويل الأجل.
- تركز موازنة التخطيط والبرمجة على تحديد الطرق البديلة لتحقيق الأهداف العامة للوحدات الحكومية، من خلال الدراسة التحليلية المتعمقة للبدائل، ومن ثم المفاضلة بينها، ثم اتخاذ القرار المناسب، الأمر الذي يجعل الحكومة تقلل التكاليف وترفع العوائد.
- تعتبر موازنة التخطيط والبرمجة أداة ربط للنتائج المتوقعة برسالة وأهداف الجهة الحكومية.
- المساعدة على تقوية وتعزيز مبادئ الإدارة المالية في القطاع الحكومي، وبالتالي تطوير كيفية توزيع الموارد المالية المتاحة وإدارتها وتحسين أداء الخدمات الحكومية المقدمة.
- التركيز على المخرجات بدلاً من التركيز على المدخلات.

¹ قاسم إبراهيم الحسني، المحاسبة الحكومية والميزانية العامة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999، ص 122-126.

3- عيوب موازنة التخطيط والبرمجة

- يتطلب تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة التّحديد الدقيق للأهداف، لكن يصعب تحديد أهداف جميع الوحدات الحكومية تحديدا دقيقا.
- هناك بعض المشاريع يتعذر مبدئيا تحديد عوائدها بشكل ملموس.
- يتطلب تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة إرسال كميات كبيرة من المعلومات إلى الجهات المكلفة بالميزانية العامة؛ مما يتطلب الوقت في تحليل هذه المعلومات، وفي حالة أي تأخر، قد تتعطل عملية تحليل السياسة العامة.

رابعاً: الميزانية الصفرية

نتيجة تحول حاجة الحكومات إلى اتخاذ القرار منذ البداية، وباعتبار الأنواع الأخرى للموازنات كانت أداة تستخدم من أجل اتخاذ القرارات، ظهرت الميزانية الصفرية التي سمحت باتخاذ القرار منذ البداية أي من نقطة الصفر.

1- مفهوم الميزانية الصفرية

تم تعريف الميزانية الصفرية في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في الدنمارك سنة 1967، على أنها نظام يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في بداية السنة المالية مع الأخذ في الاعتبار أكثر الطرق فعالية للحصول على مجموعة من المخرجات بأدنى تكلفة ممكنة.¹

كان أول تطبيق لأسلوب الميزانية الصفرية في القطاع الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد في ولاية جورجيا، سنة 1983.²

تعرف الميزانية الصفرية على أنها أسلوب يقوم على وضع تقديرات الميزانية لأي بند من بنود النفقات ابتداء من نقطة الصفر، بغض النظر عن تقديرات الإنفاق بالنسبة للسنة الماضية، حيث توضع التقديرات وفق ما يجب أن تكون عليه النفقات تبعا لدراسة حجم النشاط أو البرنامج وطريقة انجازه والتكاليف المتوقعة³

¹ مشتاق طالب محمد، مرجع سابق، ص4.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 164.

³ شباب سيهام، مرجع سابق، ص36.

يمكن القول أن تطبيق الميزانية الصفرية؛ يتطلب أن تقوم كل جهة بإعداد موازنتها بدءاً من الصفر وتبرير كل محتوياتها، مع ضمان مراجعة وتقييم برامجها ومشاريعها الحالية والجديدة بطريقة منتظمة وأن تتم مراجعة البرامج والمشاريع على أساس التكلفة والعائد والفعالية، دون مراعاة أو الاعتماد على الموازنات السابقة.

2- مزايا الميزانية الصفرية

- تضمن استخداماً أفضل للإمكانات المالية المتاحة؛ لأنها تعتمد في اتخاذ القرارات تبعاً للأهمية وتبعاً لنتائج تحليل الأنشطة والبرامج.
- تتميز بالمراجعة المستمرة لجميع البرامج والمشاريع ، وفي حالة اكتشاف برامج غير مجدية يتم إلغاؤها أو تخفيض اعتماداتها، الأمر الذي يساهم في رفع كفاءة وفعالية الميزانية.
- لا يتطلب إعداد الميزانية الصفرية إجراءات طويلة مقارنة بالأنواع الأخرى.
- رفع مستوى الكفاءة والفاعلية في الدولة والقضاء على الإسراف والتبذير في الأموال العامة، من خلال تحسين وترشيد عملية اتخاذ القرارات، حيث يتم تقديم تبريرات مناسبة للاعتمادات المالية المطلوبة، ويكون توزيع الاعتمادات المالية للبرامج والمشاريع تبعاً للكفاءة والفعالية.
- تساهم في تخفيض عبئ الضرائب عن المكلفين؛ بسبب الاهتمام بالمشاريع والبرامج مرتفعة الكفاءة والفاعلية.

3- عيوب الميزانية الصفرية

- من بين مساوئ الميزانية الصفرية، أنها لا يمكنها تحديد ما إذا كان المشروع سينتهي أم لا ، حيث يتم إلغاء العديد من المشاريع دون إكمالها.
- يتطلب تطبيقها توفر موظفين ذوي مؤهلات عالية في مجال محاسبة التكاليف وقياس الأداء في جميع الوحدات، وهو ما تقتقر له العديد من الدول.
- تتطلب وقتاً طويلاً لإعدادها بسبب الدراسة المسبقة لكل مشروع على حدى.
- صعوبة تطبيق مبادئها بالنسبة للمشاريع طويلة المدى.

خامسا: الميزانية التعاقدية

تعتبر الميزانية التعاقدية آخر تطور للموازنة العامة للدولة، ولقد كانت أول محاولة لتطبيق الميزانية التعاقدية في نيوزيلندا سنة 1996.

1- مفهوم الميزانية التعاقدية

يمكن تعريف الميزانية التعاقدية بأنها نظام عقد صفقات بين الأجهزة الحكومية من جهة و مؤسسات أخرى، سواء كانت عامة أو خاصة، يتم من خلالها تنفيذ أو تطبيق مهام أو اتفاقيات محددة¹، حيث تطرح الحكومة أو الوحدات التي تمثلها مجموعة من المشاريع والبرامج المستقبلية أمام المؤسسات لغرض التعاقد معهم على تنفيذ تلك المشاريع و البرامج بأقل تكلفة ممكنة و أعلى منفعة ممكنة، وفي الوقت المناسب². تهدف الحكومة من خلال هذا التعاقد تحقيق الأهداف المخطط لها جراء إنجاز هذه المشاريع.

2- مزايا الميزانية التعاقدية

- تساعد الميزانية التعاقدية في تحسين أداء الحكومة وتقديم خدمات ذات جودة للمواطنين، من خلال اختيار أحسن المؤسسات المتعاقدة.
- تتوافق الميزانية التعاقدية مع التخطط الطويل الأجل، حيث ساعدت على إعادة صياغة طرق إعداد الميزانية العامة بشكل ساعد على ربط الميزانية بالخطط التنموية الطويلة الأجل.
- تساهم الميزانية التعاقدية في ترشيد الانفاق العام، من خلال تنفيذ المشاريع الحكومية بكفاءة اقتصادية و فاعلية.

3- عيوب الميزانية التعاقدية

- غياب المعلومات أو عدم دقتها في قطاع الحكومة، مثل أسعار السوق الحالية.
- يتطلب تطبيق الميزانية التعاقدية القيام بدراسات جدوى للمشاريع والبرامج الحكومية، الأمر الذي يتطلب وجود مورد بشري بمؤهلات عالية.

¹ سلوم حسن عبد الكريم وآخرون، «الميزانية العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة - دراسة ميدانية للموازنة العراقية»، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 32، العدد 64، 2007، ص 115.

² ناجي شايب الركابي، «الميزانية التعاقدية أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد 52، العراق، 2017، ص 283.

المطلب الثاني: أداء الميزانية العامة

قبل الخوض في مفهوم أداء الميزانية العامة؛ يجب التطرق للأداء والمفاهيم المرتبطة به، حيث أن الأداء بمفهومه البسيط يقصد به النتيجة الحاصلة من قيام فرد أو مجموعة أفراد بتنفيذ أمر أو مهام أو أي نشاط مكلفين به، لذا سمي بالأداء الوظيفي، لكن مع التطور الذي عرفته منظمات الأعمال اتسع مفهوم الأداء و أصبح يعني المنهجية أو الطريقة التي بواسطتها تتمكن المؤسسة من الوصول إلى أهدافها. لهذا سوف نركز في دراستنا على المفهوم الحديث للأداء.

أولاً: مفهوم الأداء

إن الأداء مفهوم واسع وشامل، ومهم لجميع المؤسسات سواء الاقتصادية أو الإدارية، كما أنه ظاهرة تشمل جميع فروع وحقول المعرفة الإدارية¹، ولما كان الأداء يساهم في تحديد سلوك سير نشاط المؤسسة سلبي وإيجاباً، وكذا مدى تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعية، وبعبارة مختصرة يعكس مدى نجاح المؤسسة أو فشلها؛ فإن الأداء يعد مؤشراً هاماً تستند عليه المؤسسات في اتخاذ العديد من القرارات الهامة.

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء و تقيمه، اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الأداء، ولم يتوصلوا إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، حيث أن هذا الاختلاف سببه تعدد وتنوع مؤشرات قياسه تبعاً لاختلاف طبيعة عمل المؤسسات وأهدافها و الجهات التي تقوم بعملية قياس الأداء، ومن جهة أخرى اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها الباحثون. وفيما يلي مجموعة من التعاريف المختلفة للأداء

1- تعريف الاداء

يتفق العديد من الباحثين على أن الأداء هو "البحث عن تعظيم العلاقة أو النسبة بين النتائج والوسائل، انطلاقاً من وجود هدف محدد²."

يعرف G.NEBTO الأداء بأنه النتائج المحصّل عليها، وهو يعني قدرة المنشأة على تحقيق الأهداف المعينة.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. الاردن 2000 ص81.

² Fernandez A, les nouveaux tableaux de bord des décideurs, éd, organisation, paris, 2°éd,2000, p41.

يعرف الأداء أيضا على أنه "فعالية العملية و كفاءة استخدام الموارد"¹. وهذا يعني أيضا أن الأداء "هو البحث عن الكفاءة من خلال إنتاج أكبر ما يمكن و البحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم

يرى بعض الباحثين أن الأداء هو "القدرة على الانتاج بفعالية (استهلاك القليل من الموارد) للسلع والخدمات التي تستجيب لطلب السوق (نوعية، أجل، خيار، سعر)، بما يسمح بتحقيق فائض لتحريك النظام الاقتصادي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الأداء مفهوم شامل لجميع المفاهيم السابقة، وعليه يمكن صياغة تعريف إجرائي للأداء كمايلي:

يتمثل الأداء في قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تم التخطيط لها، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة، وبعبارة أخرى الأداء هو الكفاءة والفعالية في جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

2- المفاهيم المرتبطة بالأداء

من أجل التعمق أكثر في مفهوم الأداء، يجب التطرق لمفهوم الكفاءة والفعالية، الانتاجية، المردودية، التنافسية، مؤشر الأداء

الكفاءة: تعني تحقيق أهداف المؤسسة بأقل قدر ممكن من الموارد الممكنة وبأقل وقت ممكن، من خلال استخدام بعض الاستراتيجيات المختلفة لتوفير الوقت. وتقاس باحتساب نسبة المخرجات إلى المدخلات.

الفعالية: تشير الفعالية إلى درجة بلوغ النتائج، أي الفرق بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة (كلما كانت النتائج المحققة أقرب إلى المتوقعة تكون المؤسسة أكثر فعالية).

الانتاجية: يقصد بالانتاجية الحصول على أكبر وأفضل مخرجات بالاستخدام الكفاء للمدخلات (الموارد) والتي تتمثل أساسا في: القوى البشرية، المواد الأولية، المعدات، رأس المال، التكنولوجيا، وغيرها من المدخلات.

المردودية: يقصد بالمردودية قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج. حيث أن استقرار المؤسسة واستمرارها مرتبط بمدى قدرة المؤسسة على مواصلة تحقيق النتائج، لأن المساهمين والمتعاملين ينظرون إلى مردودية المؤسسة قبل الإقدام على استثمار أموالهم، أو التعامل معها كموردين أو كزبائن أو كشركاء.

¹ Berrah.L, 1 indicateur de performance, éd, cepadues, paris, 2002, p130.

التنافسية: يقصد بها قدرة المؤسسة على اقتحام الأسواق والصمود أمام المنافسين، وتعد تنافسية السعر من بين أهم مقومات قدرة المؤسسة على المنافسة، ولا تتحقق تنافسية السعر إلا من خلال التحكم في التكلفة.

مؤشر الأداء: يعرف مؤشر الأداء على أنه: بيان كمي يقيس فعالية أداء كفاءة الكل أو الجزء من عملية أو نظام، و ذلك بالنسبة لمعيار في شكل خطة أو هدف تم تحديده و قبوله في إطار الاستراتيجية الكلية¹.

بعبارة أخرى يقصد بمؤشرات الأداء على أنها أداة تقيس مستوى الأداء المحقق عن طريق التحكم بين النوعية، الآجال والتكلفة.²

من خلال هذه التعاريف المقدمة يمكن استنتاج التعريف التالي:

مؤشر الأداء هو مقياس كمي ونوعي يقيس الفعالية والكفاءة في المؤسسة بالنسبة لمعيار في شكل خطة أو هدف محدد ومقبول، حيث هذا يتطلب تعبئة و تحفيز الموارد البشرية للمؤسسة لتحقيق الأهداف المسطرة. ويعبر عن المؤشر في إطار استراتيجية شاملة، كما يتطلب مراجعة مدى انسجام المؤشرات المستعملة في مختلف المستويات داخل المؤسسة.

ثانيا: مفهوم أداء الميزانية:

يشير مفهوم أداء الميزانية العامة إلى مجموع النتائج المحققة في إطار تنفيذ الميزانية العامة والتي تعكس العلاقة بين الإيرادات والنفقات، حيث يمكن من خلال هاته النتائج أخذ صورة عن مدى تحقيق مختلف أهداف الحكومة (اقتصادية، مالية، اجتماعية، تنمية...إلخ)، وفي نفس الوقت يجب أن يكون تحقيق هذه الأهداف وفقا لمتطلبات الانضباط المالي وكفاءة الإنفاق العام³.

يقصد بأداء الميزانية العامة حسن سير إدارتها، في كل من جانبي الإيرادات والنفقات، بشكل يضمن تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية؛ الأمر الذي يتطلب توافر نظم وترتيبات مؤسسية تحدد الطرق المثلى

¹ Courtois.A, et autres, **gestion de production** , éd, organisation, paris, 1995, p309.

² بن نذير نصر الدين، شلال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، مداخلة مقدمة للمؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات و تفعيل الابداع، مخبر البحث حول الابداع و تغيير المنظمات و المؤسسات، جامعة البليدة 2، 2017/04/25، ص 15.

³ مراد محبوب، باري عبد اللطيف، دور المجتمع المدني في تحسين أداء الميزانية العامة مع الاشارة إلى حالة الجزائر، مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 02، 2017، ص43.

لاستخدام الموارد الاقتصادية لأجل تحقيق الأهداف العامة، وكذا توفير المعلومات المالية ذات الصلة والموثوق بها في الوقت المناسب والتي تسهل عملية الرقابة والمساءلة على جميع المستويات¹

مفهوم الأداء المالي للميزانية العامة يقصد به مدى فاعلية السياسات وكفاءتها التي تتبعها الميزانية العامة في مجالي النفقات العامة، والإيرادات العامة، ومدى مراعاتها للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التكامل بين السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال ترتيب أولويات النفقات العامة وتحقيق العدالة في توزيعها، عن طريق الاستخدام الأمثل لمواردها المالية والالتزام بالمبادئ التي حددت لكفاءة هذا الأداء².

ثالثاً: مفهوم الأداء الجيد للنفقات العامة

كي يكون الانفاق العمومي جيداً، يجب أن يكون معقول التكلفة، أي يتماشى مع أهداف السياستين النقدية والمالية، وأن يتميز بالاستدامة على المدى الطويل، ومن جهة أخرى يجب أن يكون فعالاً، حيث يسعى لزيادة المخرجات لمجموعة معينة من المدخلات، كما يجب أن يتم تنفيذ الانفاق العام في إطار القوانين واللوائح والضوابط المنظمة تحقيقاً لمبدأ الشفافية والاستقامة المالية³

إن الآثار المترتبة على عملية الانفاق العام، تعد مؤشراً لقياس مدى فاعلية السياسة الانفاقية، وعليه فإن السياسة الانفاقية الجيدة أو المثلى هي تلك السياسة التي تساعد في تحقيق الأهداف العامة للحكومة بشكل يرفع درجة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وبالتالي تحقيق تفضيلات ورغبات المجتمع، ولا يكون ذلك إلا من خلال حسن اختيار عناصر السياسة الانفاقية المتمثلة أساساً في نوع وحجم ومكان وتوقيت وطريقة تنفيذ النفقة، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، وترشيد الانفاق العام.

رابعاً: مفهوم الأداء الجيد للإيرادات العامة

في إطار إعداد الميزانية العامة تقوم الحكومة بتحديد نفقاتها اللازمة للقيام بمهامها وتحقيق أهداف السياسة العامة أولاً، ثم كمرحلة ثانية تقوم بحساب مختلف إيراداتها المتوقع تحصيلها وإن كان هناك عجز، عليها البحث عن طريقة لتمويله وذلك بزيادة الضرائب، الاقتراض، أو الاصدار النقدي.

¹ أحمد أبو بكر علي بدوي، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011، ص15.

² شعبان صدام، هادي عبد الواحد، تقييم فاعلية الأداء المالي للموازنة العامة وكفاءته في العراق (2004-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، المجلد 13، العدد 50، 2018، ص26.

³ فاطمة مفتاح، لخلف عثمان، المبادرات الدولية لقياس أداء الميزانية العامة، مجلة "دراسات وأبحاث"، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 26، مارس 2017، ص3.

كي يمكننا القول أن الدولة حققت أداء جيدا في إيراداتها العامة؛ يجب أن تكون الإيرادات المتوقعة تحصيلها خلال السنة هي نفسها المحققة فعليا، ومن جانب آخر يجب أن تغطي هذه الإيرادات المحققة جميع النفقات العامة دون اللجوء للآليات الاستثنائية المستخدمة في تمويل العجز الموازي.

إنّ السياسة الإيرادية الفعّالة هي تلك السياسة التي تفاضل بين مصادر الإيرادات المتعددة، من خلال تجنب الاعتماد على مورد رئيسي دون آخر، وكذا تغيير مصادر الإيرادات تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من أجل الحصول على حصة إيرادات كافية لتغطية النفقات، وفي نفس الوقت ضمان عدم التأثير سلبيا على باقي المتغيرات الاقتصادية، وعدم التعارض مع أهداف اقتصاديه واجتماعية أخرى، فعلى سبيل المثال: يمكن أن يؤدي التوسع في الضرائب إلى تراجع النشاط الاقتصادي.

ولكي تحقق الدولة التساوي أو على الأقل التقارب بين حصة الإيرادات المتوقعة والمحصلة المحققة فعليا، يلزمها أن تتبع بعض المبادئ أو الشروط في إطار تحصيل الإيرادات العامة وفيمايلي أهمها:¹

- التنوع والتعدد في مصادر الإيرادات.
- تحصيل الإيرادات يجب أن يتم في الوقت والشكل المحددين.
- أن يتميز النظام الضريبي بالفاعلية أي احترام القواعد الأساسية للضريبة.
- وضع الآليات الكفيلة بمحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي.
- إدارة عملية تحصيل الإيرادات العامة بشكل جيد.

المطلب الثالث: أهم مؤشرات قياس أداء الميزانية العامة

زاد الاهتمام في العصر الحديث بالميزانية العامة للدولة، من خلال توفير كل الشروط في مجال المالية العامة، والوصول إلى كفاءة النتائج التي تحققها الميزانية، واتفق جميع خبراء المالية العامة والمؤسسات الدولية المهتمة بالموازنات العامة، أن زيادة الانفتاح، والشفافية، والمساءلة، في مجال المالية العامة هي السبيل الوحيد لتحسين أداء الميزانية العامة وبالتالي تحقيق حاجات المجتمع. ويعتبر البنك الدولي سنة 1998 أول من وضع، نظاما فعالا لإعداد الميزانية العامة قائم على ثلاث مستويات: نتائج الميزانية، تخصيص الموارد وفقا للأولويات، الاستخدام الكفء والفعال للموارد.

¹ فاطمة مفتاح، مرجع سابق، ص ص 3-4.

هناك عدة مؤشرات دولية صدرت عن مختلف المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كما نجد هناك مؤشرات لقياس أداء الميزانية خاصة بكل دولة، ومن بين أهم المؤشرات الدولية نجد، مؤشر الميزانية المفتوحة، مؤشر شفافية الميزانية، مؤشر الانفاق العام والمساءلة المالية، مؤشر التقييم القطري للمساءلة والشفافية الصادر عن الأمم المتحدة...إلخ. كما أن هناك بعض المؤشرات الأخرى تقيس الأداء المالي للميزانية فقط.

أولاً: مؤشر الميزانية المفتوحة

كي تكون الميزانية أداة فعالة للمساءلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ يجب على إدارة المالية العامة توفير كل الوسائل الضرورية التي تسمح للجمهور بالمشاركة في عملية إعداد ومراقبة الميزانية، أي أن عمليات الميزانية تكون مفتوحة أمام الجمهور. هناك عدة مبادرات دولية من أجل تطبيق الميزانية المفتوحة تتفق في الهدف وتختلف في طريقة القياس سوف نتطرق إلى أهمها:

1- مبادرة صندوق النقد الدولي

اهتم صندوق النقد الدولي بمفهوم الميزانيات المفتوحة، حيث قام سنة 1998 بوضع معيار ونموذج للممارسات الجيدة فيما يخص الشفافية المالية، وأسس لمسح يقوم بعمل تقارير تراقب مدى الامتثال لهذه المعايير عن طريق مؤشرات محددة (ROSC) في 1999¹. يتكون مسح (ROSC) من بعض المعايير والقوانين المعترف بها دولياً مثل الرقابة المصرفية، ونشر البيانات، وشفافية السياسة المالية والنقدية. وينقسم المسح إلى أربعة أقسام رئيسية وهي، مدى وضوح الأدوار والمسؤوليات وتوفرها للجمهور، مدى الإفصاح عن عمليات إعداد الميزانية، كفاءة عمليات التنفيذ، وإعداد التقارير التي تضمن نزاهة هذه العمليات. يشمل هذا المسح اثني عشر (12) منطقة جغرافية²، وله ثلاثة عناصر رئيسية هي:³

¹ رضوان الخولي، الميزانيات المفتوحة، سلسلة أوراق الحق في المعرفة، المشاع الإبداعي، مركز دعم لتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، مارس 2015، ص4.

² رضوان الخولي، مرجع سابق، ص4

³ Elif Arbatli and Julio Escolano, Fiscal Transparency, Fiscal Performance and Credit Ratings, IMF Working Paper, 2012, page 7- 8 access by <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2012/wp12156.pdf>

- **معلومات عامة:** تضمن توافر تقديرات مستقبلية لمدة عاميين عن النفقات الضريبية، والاحتياجات المتوقعة، والأنشطة شبه المالية في القطاعات المالية وغير المالية، والديون.
- **عمليات الميزانية:** يقيس هذا العنصر مراحل الميزانية من إعداد وتنفيذ وعمل التقارير النهائية.
- **ضمان النزاهة:** يقيس هذا العنصر استقلال وسلامة عمليات المراجعة من قبل هيئات ومؤسسات من خارج المنظومة المناط بها إعداد النقطتين السابقتين.

2- مبادرة منظمة الشراكة الدولية حول الميزانية

قامت منظمة الشراكة الدولية حول الميزانية بإطلاق مبادرة في مجال تطبيق الميزانية المفتوحة، سميت بمؤشر الميزانيات المفتوحة (OBI) بداية من سنة 2006، حيث تصدر مسح نصف سنوي يقيس مدى إتاحة وثائق الميزانية الأساسية التي تتعلق بصياغة الميزانية، وعمليات تنفيذ الميزانية، والتدقيق في الميزانية. حيث يأخذ المؤشر القيم بين 0 و 100. ويستند المسح الرئيسي على 125 سؤالاً، يغطي ثمانية (8) وثائق تعبر عن الميزانية العامة وهي: بيان ما قبل الميزانية، مقترح الميزانية، الميزانية المعتمدة، موازنة المواطن، التقارير التي تصدر خلال العام، تقارير نصف سنوية، تقارير نهاية العام، تقارير الرقابة والمراجعة، وقياس مشاركة الجمهور في الميزانية العامة، قياس مدى قوة السلطة التشريعية، قياس قوة مؤسسات التدقيق¹.

تعتبر مبادرة الميزانية المفتوحة برنامج بحث شامل في مجال حثّ الدول لتمكين المواطنين من الوصول للمعلومات المتعلقة بالميزانية، من خلال اعتماد نظم ميزانية تتيح المساءلة، ولكي تحصل دولة معينة على درجة كبيرة باستخدام مؤشر الميزانية المفتوحة، يجب أن تكون ميزانيتها شاملة وشفافة وواضحة للجمهور وفي متناولها، ومتناسقة مع أهداف الحكومة².

3- مبادرة شراكة الحكومات المفتوحة (open government partnership)

أطلقت هذه المبادرة في 20 سبتمبر عام 2011 من قبل ثمانية دول هي (البرازيل، إندونيسيا، المكسيك، النرويج، الفلبين، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة)، حيث تضمنت هذه المبادرة إعلان خطط عمل الحكومات، وانضمت لاحقاً 49 دولة. تهدف هذه المبادرة إلى تأمين التزام الحكومات بتعزيز الشفافية،

¹ <https://internationalbudget.org/open-budget-survey/methodology/>

² بن زيدي عبد اللطيف، قالون جيلالي، الحوكمة المالية مدخل استراتيجي لقياس ورفع أداء موازنة الدولة، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة أحمد دراية، المجلد 5 العدد 02، الجزائر، 2017، ص22.

وتمكين المواطنين، ومحاربة الفساد، وتسخير التكنولوجيات الجديدة لتعزيز الحوكمة¹. يتم تصنيف الدول حسب مؤشر الميزانية المفتوحة كمايلي:

جدول رقم (2-1): يتضمن تصنيف الدول حسب مؤشر الميزانية المفتوحة

| الفئات | متطلبات الترتيب |
|--------------------|--|
| من صفر إلى 20 نقطة | الدول التي نادرا ما تقدم، أولا تقدم إطلاقا معلومات حول الميزانية |
| من 21 إلى 40 نقطة | الدول التي تقدم الحد الأدنى من المعلومات |
| من 41 إلى 60 نقطة | الدول التي تقدم بعض المعلومات |
| من 61 إلى 80 نقطة | الدول التي تقدم بعض المعلومات المهمة |
| من 80 إلى 100 نقطة | الدول التي تقدم بعض المعلومات الشاملة حول الميزانية العامة |

ثانيا: مؤشر شفافية الميزانية العامة

حسب دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2007، فإن مبادئ شفافية المالية العامة، تتمثل في أربعة عناصر رئيسية موضحة كمايلي:²

1- **وضوح الأدوار والمسؤوليات:** من خلال التمييز بين أنشطة القطاع الحكومي وباقي القطاع العام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التمييز بين القطاع الحكومي وقطاعات الاقتصاد، كما ينبغي أن يكون دور السياسات العامة والإدارة واضحة داخل القطاع العام، ومعلنة للجمهور. ولا يتحقق ذلك؛ إلا بوضع إطار قانوني وتنظيمي وإداري واضح ومعلن لإدارة المالية العامة.

2- **علانية عمليات الميزانية:** من خلال التقيد في عملية إعداد الميزانية العامة بجدول زمني ثابت، ومراعاة تناسق السياسات الاقتصادية الكلية مع السياسات المالية. كما ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الميزانية ومتابعتها والإبلاغ عن نتائجها.

3- **إتاحة المعلومات للاطلاع العام:** من خلال توفير المعلومات الشاملة عن أنشطة المالية العامة السابقة والحالية والمستقبلية، والسماح للجمهور بالوصول إليها بشكل يسهل معه تحليل السياسات وتعزيز المساءلة، مع الالتزام بنشر جميع المعلومات المتعلقة بالمالية العامة في الوقت المناسب.

¹ موقع شراكة الحكومات المفتوحة www.opengovpartnership.org/about

² Manual on fiscal transparency/Fiscal Affairs Dept., International. Monetary Fund—[Washington, D.C.] : International Monetary Fund, 2007—2007 rev. ed. P10-91.

4- ضمانات الموضوعية: من خلال التقيد بمعايير الجودة المتعارف عليها في نشر بيانات المالية العامة، مع إخضاع الأنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة، وتوفير الضمانات الوقائية الكافية، كما يجب إخضاع معلومات المالية العامة للفحص الخارجي.

جدول رقم (2-2): يتضمن المبادئ والمتطلبات الأساسية لشفافية المالية العامة

| المبادئ | المتطلبات الأساسية |
|---|--|
| وضوح الأدوار والمسؤوليات | |
| يجب التمييز بين القطاع الحكومي وباقي القطاع العام، وبينه وبين باقي قطاعات الاقتصاد، وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور | <ul style="list-style-type: none"> • نشر جدول نظامي يبين بوضوح هيكل القطاع العام ويحدد جميع الكيانات الحكومية، حسب مستوى الحكومة، والمؤسسات العامة. • شرح جميع أنشطة شبه المالية العامة والغرض منها • توزيع الإيرادات والمسؤوليات بوضوح بين مختلف مستويات الحكومة |
| ينبغي وضع إطار قانوني وتنظيمي وإداري واضح ومعلن لإدارة المالية العامة | <ul style="list-style-type: none"> • عدم جواز انفاق الأموال العامة بدون إتاحة دليل للجمهور على أن السلطة التشريعية وافقت على الاعتماد • أن يكون تحصيل الإيرادات محكوما بقوانين ولوائح من السهل الاطلاع عليها |
| علانية عمليات الميزانية | |
| ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الميزانية بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة | <ul style="list-style-type: none"> • أن تتضمن الميزانية مقترحات واقعية تقدم إلى السلطة التشريعية حسب الجدول الزمني الموضوع • شرح التكاليف والآثار المحتملة لإجراءات النفقات والإيرادات الجديدة بوضوح. • تقديم إطار متعدد السنوات للمالية العامة يكون متسقا مع الميزانية الأصلية، ويستند إلى افتراضات اقتصادية واقعية |
| ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الميزانية ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها | <ul style="list-style-type: none"> • إمكانية رصد الإيرادات والالتزامات، والمدفوعات والمتأخرات بكفاءة • موافاة السلطة التشريعية بالحسابات الختامية المدققة وتقارير هيئة التدقيق في غضون سنة |
| إتاحة المعلومات للاطلاع العام | |
| ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن أنشطة المالية العامة السابقة والحالية والمتوقعة، وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة | <ul style="list-style-type: none"> • تغطية عرض الميزانية لجميع أنشطة الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية وخارج الميزانية، ومركز المالية العامة للحكومات دون المركزية، وماليات المؤسسات العامة • اشتمال المعلومات المنشورة عن الحكومة المركزية لتفاصيل عن دينها، والأصول المالية وأصول الموارد الطبيعية الكبيرة والالتزامات بخلاف الدين، والالتزامات الاحتمالية |
| ينبغي توفير معلومات عن المالية العامة بشكل يتيسر معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة | <ul style="list-style-type: none"> • شرح المقترحات الرئيسية والخلفية الاقتصادية للموازنة بوضوح للجمهور • الإبلاغ بالإيرادات، والانفاق والتمويل على أساس إجمالي، وتصنيف |

الفصل الثاني:.....الميزانية العامة ومؤشرات قياس أدائها

| | |
|--|---|
| الانفاق حسب الفئة الاقتصادية، والوظيفة الادارية • تقديم نتائج برامج الحكومة المركزية إلى الهيئة التشريعية | |
| يجب التعهد بنشر معلومات المالية العامة في الوقت المناسب | • وجود التزام قانوني بنشر معلومات المالية العامة في الوقت المناسب |
| ضمانات الموضوعية | |
| يجب أن تستوفي بيانات المالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها | <ul style="list-style-type: none"> • أن تستوفي السياسات المحاسبية المعايير المحاسبية المتعارف عليها • أن تتطابق الحسابات الختامية تطابقاً تاماً مع اعتمادات الميزانية، وأن تكون النتائج الإجمالية للمالية العامة مقارنة بالنتائج السابقة • أن تشارك البلدان في النظام العام لنشر البيانات (GDDS) إذا كانت غير قادرة على التقيد بالمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) |
| ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للمراقبة وضمانات داخلية فعالة | <ul style="list-style-type: none"> • أن تكون المعايير المتعلقة بالمشتريات، والمعاملات المالية التي يكون القطاع العام طرفاً فيها، والسلوك الأخلاقي للموظفين العموميين واضحة، ويستطيع الجمهور الاطلاع عليها • أن تكون إجراءات التدقيق الداخلي واضحة |
| ينبغي إخضاع معلومات المالية العامة للتدقيق الخارجي | <ul style="list-style-type: none"> • قيام هيئة تدقيق وطنية، تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية، بطرح تقاريرها سنوياً على الأقل، عن السلامة المالية لحسابات الحكومة إلى السلطة التشريعية، وللاطلاع العام في الوقت المناسب. |

المصدر: دليل شفافية المالية العامة، منشورات صندوق النقد الدولي، 2007، ص 163-164.

ثالثاً: برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)

يعتبر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA) (Public Expenditure and Financial Accountability) من أكثر الأدوات استخداماً في قياس أداء الموازنات العامة في مختلف دول عالم، حيث بدأ العمل بهذا المؤشر سنة 2001 بموجب الاتفاق الدولي واسع النطاق الذي تمحور حول أهمية إدارة المالية العامة.

تم إنجاز برنامج (PEFA) من قبل سبعة شركاء دوليين معنيين بالتنمية الدولية، وهم، المفوضية الأوروبية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، حكومات (فرنسا، النرويج، سويسرا، المملكة المتحدة)، من أجل وضع منهجية موحدة وأداة مرجعية لتقييم إدارة المالية العامة فيما بين هؤلاء الشركاء.

تعتبر النسخة الأخيرة من برنامج (PEFA) التي ظهرت سنة 2016، أحدث نسخة وهي امتداد للنسخ السابقة 2005 و 2011. حيث تم في النسخة الأخيرة إضافة أربعة مؤشرات جديدة وتحسين أداء باقي المؤشرات. وتجدر الإشارة أنه تم إنجاز أكثر من 500 تقرير لإدارة المالية العامة في 149 دولة باستخدام برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية.

يتضمن برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA) سبعة محاور رئيسية تمثل ركائز هذا البرنامج، وكل محور يحتوي مجموعة من المؤشرات، وكل مؤشر له مجموعة من الأبعاد، وفيما يلي توضيحها:

1- موثوقية الميزانية: تعتبر موثوقية الميزانية من بين أهم محاور برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)، لأنها متعلقة بقياس الأداء المالي للموازنة العامة بشكل مباشر. لذلك سوف يكون التركيز عليه، من خلال شرحه بالتفصيل؛ حيث يحتوي هذا المحور على ثلاثة مؤشرات.

جدول رقم (2-3): يتضمن مؤشرات موثوقية الميزانية العامة

| المحور أو الركيزة | المؤشرات | الأبعاد |
|-------------------|----------|-------------------------|
| موثوقية الميزانية | PI-1 | مجمّل النفقات المنجزة |
| | PI-2 | تركيبية النفقات المنجزة |
| | PI-3 | الإيرادات المنجزة |

المصدر: الإنفاق العام والمساءلة المالية إطار تقييم إدارة المالية العامة تحسين إدارة المالية العامة تعزيز التنمية المستدامة: (PEFA 2016)، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، نسخة مترجمة للعربية، أكتوبر 2018، متوفرة على الموقع: https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002207ARAara002_Main text.pdf

1-1- مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق (PI-1)

يقيس هذا المؤشر حصيلة النفقات العامة المنجزة فعلياً مقارنة بما هو محدد في وثائق الميزانية العامة، ويوجد بعد واحد لهذا المؤشر، وهو مجمل النفقات المنجزة، أي هو نفسه المؤشر. يشمل هذا المؤشر ميزانية الدولة بجميع بنودها بما فيها النفقات الاستثنائية، أو تلك الممولة عن طريق الاقتراض أو الهبات، ويغطي فترة ثلاث سنوات الأخيرة.

تجدر الإشارة أنه ليس دائماً كل انحراف للنفقات الفعلية مقارنة بالنفقات المخطط لها في الميزانية، مرده عدم الدقة في التنبؤات؛ بل قد تحدث صدمات قوية في الاقتصاد الوطني، يترتب عليها زيادة الانفاق العام، وعليه فإن هذا المؤشر يمكنه أن يستوعب سنة غير استثنائية، لأنه يركز على رصد انحرافات النفقات خلال سنتين من إجمالي السنوات الثلاثة الأخيرة. والجدول الموالي يوضح طريقة حساب مؤشر **الحصيلة الإجمالية للإنفاق** ودرجات الترتيب التصنيفي.

جدول رقم (2-4): يتضمن طريقة حساب مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق

| الدرجات | الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي |
|----------|---|
| A | الحصيلة الإجمالية للإنفاق ما بين 95% و 105% من مجمل إنفاق الميزانية المعتمد في على الأقل سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| B | الحصيلة الإجمالية للإنفاق ما بين 90% و 110% من مجمل إنفاق الميزانية المعتمد في على الأقل سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| C | الحصيلة الإجمالية للإنفاق ما بين 85% و 115% من مجمل إنفاق الميزانية المعتمد في على الأقل سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| D | الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C |

المصدر: https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002207ARAara002_Main text.pdf

1-2- مؤشر حصيلة الإنفاق (PI-2)

يقيس هذا المؤشر الأثر الناتج عن إعادة تخصيص أهم أبواب الميزانية أثناء تنفيذها، ومدى مساهمة ذلك في تباين واختلاف تركيبة الإنفاق، ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد، وهي تركيبة النفقات المنجزة طبقاً للتصنيف الوظيفي، تركيبة النفقات المنجزة طبقاً للتنوع الاقتصادي، الإنفاق من احتياجات المخصصات الطارئة. والجدول الموالي يوضح طريقة حساب هذا المؤشر ودرجات التصنيف الترتيبي.

جدول رقم (2-5): يتضمن طريقة حساب مؤشر حصيلة الإنفاق (PI-2)

| الدرجة | الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي |
|---|--|
| تركيبية النفقات المنجزة طبقاً للتصنيف الوظيفي | |
| A | التباين في تركيبة الإنفاق بحسب البرنامج، التصنيف الإداري أو الوظيفي أقل من 5% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| B | التباين في تركيبة الإنفاق بحسب البرنامج، التصنيف الإداري أو الوظيفي أقل من 10% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| C | التباين في تركيبة الإنفاق بحسب البرنامج، التصنيف الإداري أو الوظيفي أقل من 15% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| D | الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C |
| تركيبية النفقات المنجزة طبقاً للتنوع الاقتصادي | |
| A | التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 5% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة |

الفصل الثاني:.....الميزانية العامة ومؤشرات قياس أدائها

| | |
|---|--|
| B | التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 10% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| C | التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 15% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| D | الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C |
| الإنفاق من احتياجات المخصصات الطارئة | |
| A | الانفاق الفعلي المحمل على باب المخصصات الطارئة بلغ في المتوسط أقل من 3% من الميزانية الأصلية |
| B | الانفاق الفعلي المحمل على باب المخصصات الطارئة بلغ في المتوسط ما بين 3% و 6% من الميزانية الأصلية |
| C | الانفاق الفعلي المحمل على باب المخصصات الطارئة بلغ في المتوسط ما يزيد عن 6% ولكن أقل من 10% من الميزانية الأصلية |
| D | الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C |

المصدر: https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002207ARAara002_Main text.pdf

إن هذا المؤشر يركّز على رصد انحرافات النفقات خلال سنتين أو أكثر من إجمالي السنوات الثلاثة الأخيرة بالنسبة للبعدين الأول والثاني (تركيبية النفقات المنجزة طبقاً للتصنيف الوظيفي، تركيبية النفقات المنجزة طبقاً للتنوع الاقتصادي)، أما بالنسبة للبعد الثالث (الانفاق من المخصصات الطارئة)، فيستخدم كل بيانات السنوات الثلاثة الأخيرة.

البعد الأول (تركيبية النفقات المنجزة طبقاً للتصنيف الوظيفي)، يقيس الفرق بين الميزانية الأصلية المعتمدة ونتائج نهاية السنة في تركيبية الانفاق، بحساب التصنيف الوظيفي، لكنه يستثني النفقات الطارئة وفوائد الدين العام.

البعد الثاني (تركيبية النفقات المنجزة طبقاً للتنوع الاقتصادي)، يعتمد نفس البيانات التي يستخدمها البعد الأول، مع إضافة فوائد الدين العام، لأن هذا الأخير يشكل فئة من فئات التصنيف الاقتصادي.

البعد الثالث (الانفاق من المخصصات الطارئة)، يقيس متوسط حجم الانفاق المسجل في باب النفقات الطارئة على مدى السنوات الثلاثة الأخيرة. ورغم أن هذا البعد يقرّر أن إدراج مبالغ في ميزانية الدولة (مخصصات طارئة) خاصة باستيعاب أحداث غير متوقعة تتطلب نفقات استثنائية؛ إلا أن هذه المخصصات يجب أن لا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات، إلى درجة التأثير على مصداقية الميزانية.

1-3- مؤشر الحصيلة الإجمالية للإيرادات (PI-3)

يقيس هذا المؤشر التغيير في الإيرادات بين الميزانية الأصلية المعتمدة ونتائج نهاية السنة. حيث يحتوي هذا المؤشر على بعدين هما، الحصيلة الإجمالية للإيرادات، تركيبة الحصيلة الإجمالية للإيرادات. والجدول الموالي يوضح طريقة حساب هذا المؤشر.

جدول رقم (2-6): يتضمن طريقة حساب مؤشر الحصيلة الإجمالية للإيرادات (PI-3)

| الدرجة | الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي |
|--|--|
| الحصيلة الإجمالية للإيرادات | |
| A | الإيرادات الفعلية ما بين 97% و 106% من إيرادات الميزانية في سنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| B | الإيرادات الفعلية ما بين 94% و 112% من إيرادات الميزانية في سنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| C | الإيرادات الفعلية ما بين 92% و 116% من إيرادات الميزانية في سنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| D | الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C |
| تركيبة الإيرادات المنجزة طبقاً للتنوع الاقتصادي | |
| A | التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 5% في سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| B | التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 10% في سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| C | التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 15% في سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة |
| D | الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C |

المصدر: https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002207ARAara002_Main text.pdf

تعتبر دقة التنبؤ بإيرادات الميزانية من بين المؤشرات المهمة التي تعطي للميزانية العامة للدولة مصداقية، وبالتالي تسمح بتمويل الانفاق العام، الأمر الذي يترتب عليه تقديم خدمات للمواطنين. حيث إن عدم الدقة في التنبؤ بالإيرادات قد يؤدي إلى المبالغة في الانفاق العام غير المبرر، من خلال التفاؤل في ارتفاع حصيلة الإيرادات دون فحص حقيقي. كما أن التفاؤل غير اللازم في حصيلة الإيرادات، قد يؤدي إلى تخلي الدولة عن نفقات ضرورية خلال السنة المالية.

يركّز هذا المؤشر على كل أنواع إيرادات الميزانية العامة، بما فيها التحويلات من صندوق تثبيت حصيلة الإيرادات أو صندوق الثروة السيادية، - في الجزائر يسمى صندوق ضبط الموارد- مع الإشارة أن هذا المؤشر يستثني الاقتراض الخارجي باستثناء القروض التيسيرية من شركاء التنمية. كما أن هذا المؤشر يستطيع تحمل انحراف الإيرادات الناتج عن الصدمات القوية التي تحصل للاقتصاد الوطني.

البعد الأول (الحصيلة الإجمالية للإيرادات)، يقيس انحراف حصيلة الإيرادات الفعلية المحققة في نهاية السنة المالية، مقارنة بحصيلة الإيرادات المتوقعة المدرجة في موازنة الدولة في بداية السنة المالية.

البعد الثاني (تركيبية الحصيلة الإجمالية للإيرادات)، يتطلب تقسيم الإيرادات الضريبية حسب أنواع الضرائب الرئيسية، وليس فقط إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية، منح. حيث يسمح هذا التقسيم إلى سهولة تحديد دقة التنبؤات بهيكل الإيرادات، واستطاعة الحكومة تحصيل كل نوع الإيرادات حسب ما تم التخطيط له في الميزانية.

2- شفافية المالية العامة

الشفافية المالية هي عملية توفير معلومات موثوقة عن هيكل الحكومة ووظائفها المختلفة وسياساتها، وذلك من أجل معرفة كيفية توزيع الأدوار والمسؤوليات، والعمل على توفير بيانات دقيقة وموثوقة عن العمليات التي تقوم بها الحكومة، عن طريق نشر وثائق شاملة للميزانية تحتوي على معلومات عن الأنشطة المالية وشبه المالية للحكومة، والعمل على ضمان حرية المعلومات، ووضع إطار تنظيمي شفاف لممارسات الحكومة، والمشتريات العامة، وعمليات التوظيف، ووضع مدونة سلوك لموظفي الضرائب، ومراجعة الأداء¹.

يجب أن تتسم المعلومات المتعلقة بإدارة المالية العامة بالشمول والتناسق، مع إمكانية وصول المستخدمين لهذه المعلومات. ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون الميزانية العامة مصنفة تصنيفاً شاملاً، كما يجب أن تكون الإيرادات والنفقات وكافة التحويلات بين الوحدات الحكومية، والمعلومات المنشورة عن أداء الخدمة، واضحة وظاهرة للجميع، مع سهولة الوصول لجميع الوثائق المالية المتعلقة بالميزانية العامة.

في مايلي جدول يوضح مؤشرات قياس شفافية المالية العامة حسب برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)

جدول رقم (2-7): يتضمن مؤشرات قياس شفافية المالية العامة

| المحور أو الركيزة | المؤشرات | الأبعاد |
|-----------------------|----------|---|
| شفافية المالية العامة | PI-4 | تصنيف الميزانية |
| | PI-5 | توثيق الميزانية |
| | PI-6 | عمليات الحكومة المركزية خارج التقارير المالية - الاتفاق خارج التقارير المالية - الإيرادات خارج التقارير المالية |

¹ Elif Arbatli and Julio Escolano, 'Fiscal Transparency, Fiscal Performance and Credit Ratings', IMF, 2012 page 6 accessed by <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2012/wp12156.pdf>

الفصل الثاني:.....الميزانية العامة ومؤشرات قياس أدائها

| | | |
|--|---|------|
| التقارير المالية لوحدات خارج الميزانية | | |
| <ul style="list-style-type: none"> - نظام تخصيص التحويلات - دقة توقيت المعلومات المعنية بالتحويلات | التحويلات إلى الحكومات المحلية | PI-7 |
| <ul style="list-style-type: none"> - خطط الأداء الخاصة بتقديم الخدمات - الأداء المحقق في تقديم الخدمات - الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات - تقييم الأداء فيما يتعلق بتقديم الخدمات | معلومات الأداء الخاص بتقديم الخدمات | PI-8 |
| <ul style="list-style-type: none"> - وصول عموم الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة | وصول عموم الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة | PI-9 |

المصدر : https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002207ARAara002_Main text.pdf

3- إدارة الأصول والخصوم

يتضمن هذا المحور أربعة مؤشرات، تهدف إلى قياس مدى قدرة إدارة المالية العامة في إدارة الأصول والخصوم بفاعلية، من خلال اختيار الاستثمارات العامة بالاعتماد على التحليل الاقتصادي وحساب التكاليف، وتوفير الأموال اللازمة لهذه الاستثمارات. وإلى جانب ذلك ضمان تحديد المخاطر المالية، وتخطيط الديون والضمانات واعتمادها ومراقبتها بحكمة. وفي مايلي جدول يوضح هذه المؤشرات وأبعادها.

جدول رقم (2-8): يتضمن مؤشرات إدارة الأصول والخصوم

| المحور أو الركيزة | المؤشرات | الأبعاد |
|----------------------|----------|--|
| إدارة الأصول والخصوم | PI-10 | <ul style="list-style-type: none"> - مراقبة المؤسسات العامة - مراقبة الحكومات المحلية - الالتزامات الطارئة ومخاطر المالية العامة الأخرى |
| | PI-11 | <ul style="list-style-type: none"> - التحليل الاقتصادي لمقترحات الاستثمار - اختيار المشاريع الاستثمارية - حساب تكاليف المشاريع الاستثمارية - مراقبة المشاريع الاستثمارية |
| | PI-12 | <ul style="list-style-type: none"> - مراقبة الأصول المالية - مراقبة الأصول غير المالية - شفافية التصرف في الأصول |
| | PI-13 | <ul style="list-style-type: none"> - تسجيل الديون والضمانات ورفع التقارير بها - الترخيص في الاقتراض وإعطاء الضمانات - استراتيجية إدارة الديون |

المصدر : https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002207ARAara002_Main text.pdf

4- وضع الميزانية واستراتيجية المالية العامة استنادا إلى السياسات

يجب أن يكون إعداد الميزانية العامة واستراتيجيتها المالية متوافقا مع السياسات المالية والخطط الاستراتيجية الحكومية، مع مراعاة التوازنات الاقتصادية الكلية؛ لهذا خصص برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية خمسة مؤشرات في هذا الإطار من أجل قياس وضع الميزانية العامة والاستراتيجية المالية استنادا إلى السياسات، وفيما يلي توضيح هذه المؤشرات وأبعاده.

جدول رقم (2-9): يتضمن مؤشرات وضع الميزانية واستراتيجية المالية العامة استنادا إلى السياسات

| المحور أو الركيزة | المؤشرات | الأبعاد |
|---|----------|---|
| وضع الميزانية واستراتيجية المالية العامة استنادا إلى السياسات | PI-14 | <ul style="list-style-type: none"> - تنبؤات الاقتصاد الكلي - تنبؤات المالية العامة - تحليل حساسية المالية العامة الكلية |
| | PI-15 | <ul style="list-style-type: none"> - أثر المالية العامة لمقترحات السياسات - اعتماد استراتيجية المالية العامة - رفع التقارير عن نتائج المالية العامة |
| | PI-16 | <ul style="list-style-type: none"> - تقديرات للإنفاق متوسط الأجل - سقوف الانفاق متوسط الأجل - مواعمة الخطط الاستراتيجية والموازنات - متوسطة الأجل - اتساق الموازنات مع تقديرات السنة الماضية |
| | PI-17 | <ul style="list-style-type: none"> - التقويم الزمني للموازنة - إرشادات بشأن إعداد الميزانية - تقديم الميزانية للهيئة التشريعية |
| | PI-18 | <ul style="list-style-type: none"> - نطاق فحص الميزانية - الإجراءات التشريعية لفحص الميزانية - توقيت الموافقة على الميزانية - قواعد إدخال تعديلات على الميزانية من خلال الجهة التنفيذية |

المصدر: https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002207ARAara002_Main text.pdf

5- قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الميزانية

يجب أن يكون تنفيذ الميزانية العامة ضمن نظام يتسم بفعالية المعايير والعمليات والضوابط الداخلية، بهدف ضمان الحصول على جميع الموارد التي تم التخطيط لها، ومن جهة أخرى استخدام هذه الموارد عن طريق الانفاق العام على نحو يحقق الأهداف التي تم تحديدها، كما يجب على إدارة المالية العامة ضمان

توفير جميع المعلومات المتعلقة بتنفيذ الميزانية ووضعها تحت تصرف الجمهور. ومن أجل تحديد مدى قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الميزانية العامة، تم وضع ثمانية مؤشرات، وكل مؤشر يحتوي مجموعة من الأبعاد.

جدول رقم (2-10): يتضمن مؤشرات قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الميزانية

| المحور أو الركنية | المؤشرات | الأبعاد |
|--|----------|--|
| قابلية التنبؤ والرقابة على تنفيذ الميزانية | PI-19 | إدارة الإيرادات - الحقوق والالتزامات المرتبطة بقياسات الإيرادات - إدارة مخاطر الإيرادات - استقصاء ومراجعة الإيرادات - رصد المتأخرات من الإيرادات |
| | PI-20 | المحاسبة المتعلقة بالإيرادات - معلومات عن تحصيل الإيرادات - تحويل الإيرادات المحصلة - تسوية حسابات الإيرادات |
| | PI-21 | قابلية التنبؤ بالموارد للالتزام بالإنفاق - توحيد الأرصدة النقدية - رصد التدفقات النقدية وقابلية التنبؤ بها - معلومات عن سوق الالتزامات - أهمية تعديلات الميزانية خلال السنة المالية |
| | PI-22 | متأخرات الانفاق - رصيد متأخرات الانفاق - رصد متأخرات الانفاق |
| | PI-23 | ضوابط كشوف الرواتب والأجور - تكامل كشوف الرواتب والأجور وسجلات الموظفين - إدارة التغييرات في كشوف الرواتب والأجور - الرقابة الداخلية على كشوف الرواتب والأجور - المراجعة المحاسبية لكشوف الرواتب والأجور |
| | PI-24 | المشتريات - رصد المشتريات - أساليب المشتريات - وصول عموم الجمهور إلى معلومات حول المشتريات - إدارة شكاوى المشتريات |
| | PI-25 | الضوابط الداخلية على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور - الفصل بين المهام - فعالية ضوابط الالتزام بالإنفاق - الامتثال لقواعد واجراءات المدفوعات |
| | PI-26 | المراجعة الداخلية - تغطية المراجعة الداخلية - طبيعة المراجعات والمعايير المطبقة - تنفيذ المراجعات الداخلية ورفع التقارير - الاستجابة للمراجعات الداخلية |

6 - المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ)

حدد برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية ثلاثة مؤشرات لقياس مدى سلامة البيانات المالية، ومدى فعالية تقارير الميزانية الصادرة خلال السنة وفي نهاية السنة، ومن أجل أن يكون أداء هذه التقارير جيداً، يجب الاحتفاظ بسجلات دقيقة وموثوق بها وتحيين المعلومات ونشرها في الأوقات المناسبة، وكذا رفع التقارير والإبلاغ، وفي مايلي توضيح هذه المؤشرات وأبعادها.

جدول رقم (2-11): يتضمن مؤشرات المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ)

| المحور أو الركيطة | المؤشرات | الأبعاد |
|------------------------|----------|--|
| المحاسبة ورفع التقارير | PI-27 | سلامة البيانات المالية - تسوية الحسابات المصرفية - الحسابات المعلقة - حسابات السلف - العمليات المتعلقة بسلامة البيانات المالية |
| | PI-28 | تقارير الميزانية الصادرة خلال السنة - تغطية التقارير وقابليتها للمقارنة - توقيتات تقارير الميزانية الصادرة خلال السنة المالية - دقة تقارير الميزانية الصادرة خلال السنة المالية |
| | PI-29 | التقارير المالية السنوية - اكتمال التقارير المالية السنوية - المعايير المحاسبية - تقديم التقارير للمراجعة الخارجية |

المصدر: https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002207ARAara002_Main text.pdf

7 - الفحص والمراجعة الخارجية

من أجل إعطاء أكثر مصداقية للرقابة على الميزانية العامة، يجب أن لا تكتفي إدارة المالية العامة بالرقابة الداخلية، بل يجب إخضاع عمليات الميزانية للرقابة الخارجية المستقلة، من خلال المراجعة والفحص التشريعي لتقارير المراجعة، وفي هذا الإطار حدد برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية مؤشرين يحتوي كل منهما على أربعة أبعاد لقياس أداء المحاسبة ورفع التقارير المتعلقة بالميزانية العامة.

جدول رقم (2-12): يتضمن مؤشرات الفحص والمراجعة الخارجية

| المحور أو الركيطة | المؤشرات | الأبعاد |
|--------------------------|----------|--|
| الفحص والمراجعة الخارجية | PI-30 | المراجعة الخارجية - تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية - تغطية ومعايير المراجعة - استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة - متابعة المراجعة الخارجية |
| | PI-31 | الفحص التشريعي لتقارير المراجعة - توقيت فحص تقرير المراجعة - عقد جلسات استماع لمناقشة نتائج عملية المراجعة - توصيات الهيئة التشريعية بشأن عملية المراجعة - شفافية الفحص التشريعي لتقارير المراجعة |

المصدر: https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002207ARAara002_Main text.pdf

المطلب الرابع: مؤشرات أخرى لقياس أداء الميزانية

إلى جانب المؤشرات الدولية المعتمدة في قياس أداء الميزانية العامة التي تم التطرق إليها آنفاً، هناك مجموعة أخرى من مؤشرات القياس؛ سوف نتطرق لبعضها، وهي: مؤشر رصيد الميزانية العامة؛ مؤشر الاستدامة المالية، حيث تندرج تحت هذا الأخير مجموعة من المؤشرات.

أولاً: رصيد الميزانية العامة كمؤشر للأداء

إن رصيد الميزانية العامة يعد مؤشراً مهماً لقياس كفاءة الأداء المالي للميزانية؛ فهو مقياس يستخدم لتقييم الوضعية المالية للدولة من خلال مقارنة الإيرادات بالنفقات، ويمكن شرح هذا المؤشر كما يلي:

1- طريقة حسابه: هو الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي النفقات العامة؛ فإذا كان الفرق موجبا فهذا يعني وجود فائض في الميزانية، أما في حالة الفرق السالب فهذا يعني وجود عجز في الميزانية.

2- أهميته: يعد مؤشر رصيد الميزانية العامة أداة مهمة في تقييم الأداء المالي للدولة، ومنه توجيه السياسات المالية من أجل ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي؛ فإذا كان الرصيد موجبا، أي يعني وجود فائض في الميزانية، أي زيادة الإيرادات على النفقات، وهو مؤشر جيد لأداء الميزانية. فمن جهة تم تغطية النفقات، ومن جهة أخرى يمكن أن تستخدم الحكومة هذا الفائض لسداد الدين العام، أو ادخاره لسنوات قادمة، وعليه الدولة قادرة على الادخار والاستثمار وزيادة الإنفاق إن أرادت بما يخدم التنمية.

أما حالة الرصيد السالب، فهذا يعني وجود عجز، أي عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، وهو وضع غير مريح للحكومة ومؤشر سيء لأداء الميزانية العامة، خاصة إذا لجأت الحكومة لتغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض العام، أو الاصدار النقدي، الأمر الذي يزيد الضغط على الميزانية العامة؛ ويشير ربما إلى وجود مشكلات مالية تحتاج لتشخيص ومعرفة مكن الخل وإصلاحه.

يساعد هذا المؤشر الدولة في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن تعديل السياسات المالية مثل زيادة الضرائب أو تخفيضها، تقليص النفقات أو التوسع فيها، إعادة تخصيص الموارد، كما يساعد هذا المؤشر في تحليل أداء الميزانية من ناحية الاستدامة المالية عن طريق مقارنة رصيد الميزانية مع النفقات والإيرادات.

3- تقييم المؤشر

رغم أن رصيد الميزانية العامة يكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضع المالي لميزانية الدولة، إلا أنه يمكن توجيه بعض الانتقادات؛ قد لا يعطي مؤشر رصيد الميزانية صورة حقيقية عن الوضع الحقيقي للميزانية

بسبب عدم تضمين الدين العام، وعدم الأخذ كذلك بعين الاعتبار تأثير السياسات والظروف الاقتصادية المؤقتة، أو تعطي صورة غير صحيحة عن الوضع المالي.

تجدر الإشارة أنه ليس كل عجز في الميزانية العامة، يمكن اعتباره مؤشراً غير جيد عن أداء الميزانية، بل يجيب التفريق بين العجز المقصود والعجز غير المقصود. فالعجز المقصود هو أداة تستخدمه العديد من الدول خاصة المتطورة كأداة اقتصادية لتوجيه النشاط الاقتصادي بما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة للحكومة، وفي هذه الحالة لا يمكن اعتبار العجز الموازي مؤشراً سلبياً لأداء الميزانية العامة، أما العجز غير المقصود والذي يحدث دون إرادة الحكومة نتيجة خلل في الاقتصاد الوطني، فهو الذي يمكن اعتباره مؤشراً لقياس أداء الميزانية، فكلما زادت قيمته، عبّر ذلك عن قصور في أداء الميزانية العامة.

ثانياً: مؤشر الاستدامة المالية

يتضمن مؤشر الاستدامة المالية مجموعة من المؤشرات تستخدم في قياس قدرة الحكومة في الحفاظ على استقرارها المالي في المدى المتوسط والطويل.

1- مفهوم الاستدامة المالية

لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين على تعريف موحد لمفهوم الاستدامة المالية، وعليه نتطرق لمجموعة من التعاريف المختلفة في الصياغة، المتوافقة في المضمون.

حسب المفوضية الأوروبية: يشير مفهوم الاستدامة المالية، إلى قدرة الحكومة على الحفاظ على إنفاقها الحالي والضرائب وغيرها من السياسات على المدى الطويل دون تهديد الملاءة الحكومية أو التخلف عن سداد بعض التزاماتها أو النفقات الموعودة¹.

يعرف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية بأنها قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية، دون اللجوء إلى إعادة جدولة الديون، حيث تعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى محدد، أو تحديد نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي يتم بلوغها².

¹ https://stringfixer.com/fr/Fiscal_sustainability

² امحمد موعش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية-حالة تطبيقية لبعض الدول العربية-، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2020، ص4.

تجدر الإشارة أن العديد من الدول ومعاهد البحث نشرت تقارير تقييم استدامة السياسات المالية بناء على التوقعات طويلة المدى للمالية العامة للبلد، حيث تحاول هذه التقييمات تحديد ما إذا كان التعديل على السياسات المالية الحالية مطلوباً للتوفيق بين الإيرادات المتوقعة والنفقات المتوقعة¹.

2- منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية

من خلال احتساب مؤشر الاستدامة المالية الذي يُبين مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، حيث أن استمرار العجز في الميزانية العامة، يؤدي إلى تزايد الدين العام، وهو ما ينطوي عليه تحمّل الميزانية لأعباء إضافية لتغطية فوائد الديون، مما ينعكس مرة أخرى، في ارتفاع العجز ومن ثم الزيادة في الاقتراض، وارتفاع أسعار الفائدة، بالتالي تراجع مستويات النمو الاقتصادي.

إن قياس مؤشر الاستدامة المالية يعتبر من المنهجيات المعتمدة في التعرف على قدرة الدول المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية، من خلال تقييم آثار تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية على الميزانية العامة، خاصة عجز الميزانية ومعدل الدين العام. مع المنحى التصاعدي للدين العام في الدول النامية. أصبح موضوع الاستدامة المالية يحظى بمزيد من الاهتمام لدى الحكومات ومن قبل المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، لغرض تقييم تطورات الدين العام التي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- أهم مؤشرات الاستدامة المالية

حددت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI) ثلاث فئات كبيرة من المؤشرات، بهدف دراسة سلوك الدين العام، ويأتي في مقدمتها، مؤشرات قابلية التأثر، ثم مؤشرات الدعم المستديم، ثم المؤشرات المالية للدين. حيث تحتوي كل فئة على مجموعة من المؤشرات. وفيمايلي توضيح مجموعة مؤشرات قابلية التأثر.

¹ Wysocki, Maciej et Cezary Wójcik. «Durabilité de la politique budgétaire en Pologne au cours de la période 2004-2017». *Journal international de gestion et d'économie* 54.3 (2018): p219-226.

جدول رقم (2-13): يوضح مجموع مؤشرات الدين العام التي تنتمي لمؤشرات قابلية التأثير

| المؤشر | تعريف المؤشر |
|---------------------------------------|---|
| رصيد الدين/الناتج المحلي الإجمالي | يقيس مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، وهو أهم مؤشر لقياس حجم المديونية |
| رصيد الدين/الإيرادات المحلية | يقيس مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين |
| خدمة الدين/الإيرادات المحلية | يقيس قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية |
| الفوائد/الناتج المحلي الإجمالي | يقيس درجة ثقل عبء الفوائد على الدولة، كما يعبر عن نسبة النفقات غير المنتجة |
| الفوائد/الإيرادات المحلية | يقيس تكلفة الفوائد في إطار تحصيل الدخل في الدولة |
| الدين الخارجي/حجم الصادرات | يقيس القدرة على توفير العملات الأجنبية والسداد، وعادة ما يستخدم بالتزامن مع مؤشر خدمة الدين كنسبة مئوية من التصدير، من أجل مقارنة النفقات غير المنتجة مع مستوى تحصيل الموارد بالنقد الأجنبي |
| الاحتياطي الدولي الصافي/الدين الخارجي | يدل هذا المؤشر على عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العملات |

المصدر : امحمد موعش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية-حالة تطبيقية لبعض الدول العربية-، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2020، ص4.

3-1 مؤشر الاستدامة المالية باستخدام نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر من أهم المؤشرات التي تستخدمها الدول في تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة على السداد¹، حيث تختلف النسب المسموحة بها لمختلف المؤشرات من دولة إلى أخرى.

تجدر الإشارة أن حدود نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي تختلف حسب الوضع الاقتصادي للدولة وليس هناك حدود ثابتة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول المتقدمة يمكنها أن تتحمل ديونا قد تصل إلى 90% وحتى 100% أو تفوق من الناتج المحلي الإجمالي. بينما الدول النامية، فيفضل أن تظل النسبة أقل من 50-60% لتجنب المخاطر المرتبطة بالديون العالية. لكن نسبة 60% تعتبر الحد الأقصى المقبول من وجهة نظر صندوق النقد الدولي في العديد من السياقات الاقتصادية.

3-2 مؤشر الاستدامة المالية باستخدام نسب الدين العام إلى الإيرادات: كذلك يعتبر أداة لقياس قدرة الدولة على تحمل دينها العام وتحديد ما إذا كانت الحكومة قادرة على إدارة هذا الدين بطريقة لا تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والمالي على المدى الطويل.

أما بالنسبة لحدود نسبة الدين العام من الإيرادات؛ فنجد النسبة الآمنة عادة تكون أقل من 200% من الإيرادات. أي أن الحكومة تستطيع إدارة ديونها بشكل جيد باستخدام الإيرادات السنوية. وحتى وإن تجاوزت النسبة 200% ولكنها لا تتخطى حدود 250%، يمكن اعتبارها مقبولة، بشرط مراقبتها ومتابعتها.

¹ امحمد موعش، مرجع سابق، ص4.

لكن إذا تجاوزت النسبة 250%؛ فذلك يعتبر مؤشرا على مخاطر مالية عالية، وقد تعجز الحكومة أو تجد صعوبات في الوفاء بالديون، ما يهدد استقرارها المالي والاقتصادي.

3-3 مؤشر الاستدامة المالية باستخدام نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي

نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (Revenue-to-GDP Ratio) : تُظهر هذه النسبة قدرة الدولة على جمع الإيرادات مقارنة بحجم اقتصادها. إذا كانت الإيرادات منخفضة جدا، فقد يُشير ذلك إلى ضعف في قدرة الدولة على تمويل خدماتها العامة ودفع الديون أما إذا كانت مرتفعة فيمكن أن تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي أو تحميل عبء ثقيل على النشاط الاقتصادي. وعموما حدود النسبة المقبولة تكون بين 15% و30%.

3-4 مؤشر الاستدامة المالية باستخدام النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي

نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي (Expenditure-to-GDP Ratio) تعبر هذه النسبة مدى كفاءة الحكومة في تخصيص مواردها الاقتصادية. إذا كانت النفقات مرتفعة جدا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، فقد يشير ذلك إلى تبذير في الإنفاق أو عجز مستمر يحتاج إلى تمويل من خلال الاقتراض. ويمكن أن تتراوح نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 20% و35% في العديد من الدول، ولكن هذه النسبة قد تكون أعلى أو أقل وفقا للسياسات الاقتصادية. وعليه فالنفقات المرتفعة جدا قد تُشير إلى ضعف الكفاءة في الإنفاق، بينما النفقات المنخفضة قد تؤثر على قدرة الحكومة في تقديم الخدمات العامة

3-5 مؤشر الاستدامة المالية باستخدام نسب العجز الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات

تعد كل من نسبة العجز الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي، و نسبة العجز الموازي إلى الإيرادات أحد أهم مؤشرات الاستدامة المالية التي تظهر مدى قدرة الدولة على الحفاظ على توازن موازنتها المالية بشكل مستدام على المدى الطويل. حيث تعكس هذان النسبتان حجم العجز المالي الذي لا تستطيع الحكومة تمويله من خلال الإيرادات المحلية، وبالتالي تعتمد على الاقتراض أو اللجوء إلى الاحتياطات المالية لتغطية العجز. عندما تكون النسبة عالية، فإن ذلك يشير إلى مشكلة مالية كبيرة قد تؤدي إلى عواقب اقتصادية سلبية على المدى الطويل، مثل زيادة الدين العام، تدهور الثقة في الاقتصاد، وارتفاع التضخم.

يوجد اتفاق عام بين المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) و البنك الدولي على بعض الإرشادات والنسب المقبولة. إذ نجد أن الاتحاد الأوروبي اعتمد الحد الأقصى هو 3% بالنسبة للعجز الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي بموجب معاهدة ماستريخت 1992.

عموما تعتبر النسبة المحصور بين 3% و 5% مقبولة وجيدة وقابلة للتحمل على المدى المتوسط. أما إذا كانت نسبة العجز تتراوح بين 5% و 10% من الناتج المحلي الإجمالي، قد تواجه الدولة ضغوطا مالية كبيرة. قد يكون هذا العجز قابلا للتحمل في حالات خاصة، مثل الكوارث الطبيعية، الأزمات الاقتصادية العالمية، أو الحروب، لكن لا يمكن الاستمرار في هذه النسب لفترة طويلة.

لكن إذا تجاوزت نسبة العجز 10%، فإن ذلك يدل على وجود عجز هيكلي في الميزانية ومؤشرا خطيرا على المدى الطويل.

أما بالنسبة للعجز الموازي كنسبة من الإيرادات فإن المعدل المقبول عالمياً يكون أقل من 50%، حيث يمكن للحكومة أن تمول العجز بسهولة من خلال الإيرادات الحالية. هذه النسبة تشير إلى أن الحكومة قادرة على إدارة النفقات العامة دون الاعتماد المفرط على الاقتراض. لكن النسبة التي تتراوح بين 50% و 75% تدل أن الوضع المالي للدولة هش ماليا، وإذا استمرت هذه النسبة لفترات طويلة، قد تبدأ الحكومة في مواجهة مشاكل مالية حقيقية تتعلق بالتضخم، وزيادة الديون العامة.

عندما تكون نسبة العجز إلى الإيرادات أكبر من 75%، فإن ذلك يمثل علامة خطر واضحة. في هذه الحالة، يشير العجز إلى أن الحكومة غير قادرة على تمويل نفقاتها من الإيرادات الحالية، وبالتالي قد تحتاج إلى تمويل العجز من خلال الاقتراض بشكل كبير. وبالتالي الوضع المالي غير مستدام على المدى الطويل.

في مايلي:¹ جدول يوضح النسب الدنيا المقترحة لبعض مؤشرات الدين العام حسب صندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للتخفيف.

جدول رقم (2-14): يوضح النسب الدنيا المقترحة من صندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للتخفيف

| المؤشر | Development Finance International (DFI) Group - Debt Relief International (DRI) | صندوق النقد الدولي International Monetary Fund |
|------------------------------|---|---|
| خدمة الدين / الدخل | 28% إلى 63% | 25% إلى 30% |
| القيمة الحالية للدين/الدخل | 88% إلى 127% | 200% إلى 300% |
| الفائدة/الدخل | 4.6% إلى 7.8% | 7% إلى 10% |
| الدين/الناتج المحلي الإجمالي | 20% إلى 25% | 25% إلى 30% |
| الدين /الدخل | 92% إلى 167% | 90% إلى 150% |

¹ مؤشرات الدين العام، وثيقة صادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI)، متوفرة على الموقع: <https://www.intosai.org/ar>

المبحث الرابع: مؤشرات قياس أداء الميزانية العامة في الجزائر

ليس هناك في الجزائر مؤشرات لقياس أداء الميزانية بالمفهوم الحقيقي لأدوات ومؤشرات القياس، وإنما هناك آليات رقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة تشمل جميع المراحل التي تمر بها الميزانية، غير أنه يمكن اعتبار الرقابة البعدية التي تتم من طرف مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، والرقابة البرلمانية عن طريق المناقشة والمصادقة على قانون تسوية الميزانية (قانون ضبط الميزانية)، أحد أوجه قياس أداء الميزانية ولو نسبيا.

المطلب الأول: رقابة المفتشية العامة للمالية

أنشئت المفتشية العامة للمالية في بادئ الأمر بموجب المرسوم رقم 53-80 المؤرخ في الأول من شهر مارس 1980¹، وتم إلغاء هذا المرسوم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-78 المؤرخ في 22 فيفري 1992 الذي حدد اختصاصات المفتشية العامة للمالية، ومرة أخرى تم إلغاء هذا الأخير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-272 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 المحدد لصلاحيات المفتشية العامة للمالية.

عرفت المهام الرقابية للمفتشية العامة للمالية تطورا ملحوظا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-272، حيث سمح هذا المرسوم بدخول مفاهيم جديدة في مجال الرقابة تتمثل في إعطاء دور متزايد لمهام التدقيق والتقييم والاستشارة في مجال تسيير الأموال العمومية واستخدامها. وكذا مساعدة السلطات العمومية في صنع القرار.

أولا: مهام وصلاحيات المفتشية العامة للمالية

حسب نص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 08-272 فإن المفتشية العامة للمالية تمارس الرقابة على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الاقليمية وكذا الهيئات والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، إضافة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري. هيئات الضمان الاجتماعي التابعة للدولة، وكل المؤسسات العمومية الأخرى. كما يمكن للمفتشية العامة للمالية أن تمارس رقابتها على كل شخص معنوي يستفيد من المساعدة المالية من الدولة أو مصالحها. و حسب نص المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 08-272، فإنه يمكن أن تكون تدخلات المفتشية العامة للمالية في المجالات التالية:

- تقييم أداء أنظمة الميزانية.
- التقييم الاقتصادي والمالي لنشاط شامل أو قطاعي أو فرعي أ و لكيان اقتصادي.

¹ المرسوم 53-80 المؤرخ في 01 مارس، 1980، المتضمن إحداث المفتشية العامة للمالية، الجريدة الرسمية، العدد 10، 1980.

- تقييم شروط تسيير واستغلال المصالح العمومية من طرف المؤسسات الامتيازية.
- تقييم شروط تنفيذ السياسات العمومية ونتائجها.
- القيام بالدراسات والتحليل المالية والاقتصادية من أجل تقدير فاعلية إدارة وتسيير الموارد المالية.
- إجراء دراسات مقارنة وتطويرية لمجموعات قطاعات أو مابين قطاعات.
- تقييم تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية من ناحية التناسق و التكيف مع الاهداف.
- تحديد مستوى الإنجازات مقارنة مع الأهداف المحددة.

أما المادة 05 من نفس المرسوم، فنصت أنه من أجل تنفيذ المواد 2، 3، 4 من هذا المرسوم، تتمثل تدخلات المفتشية العامة للمالية في مهام الرقابة أو التدقيق أو التقييم أو التحقيق، أو الخبرة في مايلي:

- سير الرقابة الداخلية وفعالية هياكل التدقيق الداخلي
- شروط تعبئة الموارد المالية
- التسيير المالي والمحاسبي وتسيير الأملاك
- تسيير اعتمادات الميزانية واستعمال وسائل السير
- إبرام الصفقات والطلبات العمومية وتنفيذها
- شروط منح واستعمال المساعدات والاعانات التي تقدمها الدولة
- دقة المحاسبات وصدقها وانتظامها
- مستوى الانجازات مقارنة مع الأهداف
- تطابق النفقات المسددة مع الأهداف المتبعة بطلب الهبة العمومية

ثانيا: مخرجات رقابة المفتشية العامة للمالية

تحدد عمليات الرقابة للمفتشية العامة للمالية في برنامج سنوي، يتم تحديده حسب الأهداف المحددة وتبعا لطلبات أعضاء الحكومة أو الهيئات والمؤسسات المؤهلة، كما يمكن أن تكون عمليات رقابة خارج البرنامج السنوي بطلب من أعضاء الحكومة أو هيئاتها¹.

تصدر نتائج تحقيقات المفتشية العامة للمالية في شكل تقارير أساسية، تلخيصية، سنوية.

ثالثا: تقييم فعالية المفتشية العامة للمالية كأداة لقياس أداء الميزانية

ينصب العمل الرقابي للمفتشية العامة للمالية على المؤسسات العمومية مهما كان طابعها، ويتعلق خصوصا برقابة التسيير المالي لهاته المؤسسات، ولا ينصب مباشرة على الميزانية العامة للدولة، كما أن عمل المفتشية العامة للمالية يركز على مطابقة عمليات التسيير المالي والمحاسبي وفق التنظيمات والتشريعات المعمول بها، ولا تهمه النتائج المحققة من عمليات صرف المال العام بقدر أهمية مطابقة عمليات صرف المال العام وفق التنظيمات والتشريعات المعمول بها.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 08-278، المحدد لصلاحيات المفتشية العامة للمالية، المؤرخ في 6 سبتمبر 2008، الجريدة الرسمية العدد 50، 2008

ومن جهة أخرى، فإن المفتشية العامة للمالية هي هيئة غير مستقلة بل موضوعة تحت سلطة وزير المالية، وباعتبار أن وزارة المالية يعهد لها الدور الأساسي في إعداد الميزانية العامة للدولة وتنفيذها ورقابتها ووضع التشريعات المنظمة لعمليات صرف المال العام، فإنه من غير الممكن لمفتشية تابعة لها سلميا أن تصدر تقارير سلبية ضدها.

كما أن رقابة المفتشية العامة للمالية هي رقابة انتقائية أي تشمل عينة فقط من المؤسسات أو القطاعات، وبالتالي فإن نتائج الرقابة والتحقيق لا تعطي صورة حقيقية عن واقع تسيير المال العام بصفة كلية.

المطلب الثاني: قانون ضبط الميزانية

يمكن اعتبار قانون ضبط الميزانية في الجزائر أحد مؤشرات قياس أداء ميزانية الدولة المهمة نظرا لشموله على مراقبة وتقييم جميع مراحل الميزانية من الإعداد إلى تقييم التنفيذ، تعدّه وزارة المالية ويتم مناقشته في قبتي البرلمان.

أولا: التعريف بقانون ضبط الميزانية

قانون ضبط الميزانية هو بمثابة تقرير يبين المبالغ التي تم تنفيذها فعلا خلال سنة مالية معينة، حيث يظهر في باب الإيرادات التحصيل الذي تم تحقيقه فعليا، وفي باب النفقات تظهر المبالغ التي تم صرفها فعليا.¹ وحسب نص المادة 76 من القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية²، فإنه يجب أن يكون قانون ضبط الميزانية مرفوقا بمايلي:

- تقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتمدة.
- جدول تنفيذ الاعتمادات المصوت عليها ورخص تمويل الاستثمارات المخططة.
- كما تنص المادة 77 من نفس القانون أعلاه على أن قانون ضبط الميزانية يظهر نتائج السنة المشتملة على مايلي:
- الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.
- النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.
- نتائج تسيير عمليات الخزينة.

¹ مراد بالقم ، مكانة قوانين ضبط الميزانية في الجزائر -دراسة مقارنة-، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 04/العدد01، 2018، ص235.

² المادة 76 من القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد28، 1984

بناء لما سبق يمكن القول أن قانون ضبط الميزانية هو أداة لقياس أداء الميزانية العامة في الجزائر، حيث يظهر الفرق بين التقديرات المتوقعة في الميزانية وبين النتائج الفعلية المحققة خلال السنة. وللإشارة فإن قانون ضبط الميزانية يظهر كل سنة ويتعلق بالسنة (ن-3).

ثانيا: مثال توضيحي (وثيقة قانون ضبط الميزانية لسنة 2009).

تتضمن وثيقة قانون ضبط الميزانية ثلاثة جداول مثلها مثل قانون المالية السنوي، غير أنه تضاف أعمدة للجدول تظهر نسبة الانجاز الفعلية. (أنظر الملاحق رقم 01، 02، 03)

المطلب الثالث: تقارير مجلس المحاسبة

تم الإشارة لمجلس المحاسبة أول مرة بموجب المادة 190 من دستور 1976 ونصت عليه المواد 160 من دستور 1989 و170 من دستور 1996. وقد كرس الدستور الجديد لسنة 2016 في مادته 192 استقلالية المؤسسة وعزز دورها في مجال الرقابة على الأموال العمومية وخولها مهمة المساهمة في تطوير الحكم الراشد للمال العام وترقية الشفافية في التسيير العمومي.¹

أولا: تأسيس مجلس المحاسبة

تأسس مجلس المحاسبة فعليا سنة 1980 وتم تنظيمه على التوالي بموجب القوانين التالية:

-القانون رقم 80-05 المؤرخ في الفاتح من شهر مارس 1980 والذي منحه صلاحيات إدارية وقضائية لممارسة الرقابة الشاملة على الجماعات والمؤسسات والهيئات مهما كانت وضعيتها القانونية التي تسيير أو تستفيد من الأموال العمومية.

- القانون رقم 90-32 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 الذي ألغى صلاحياته القضائية وأقصى من صلاحياته الإدارية الرقابة على المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري. يخضع مجلس المحاسبة حاليا في تسييره للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010 الذي يخوله صلاحيات إدارية وقضائية ويمنحه اختصاصا شاملا للرقابة على كل الأموال العمومية.

¹ موقع مجلس المحاسبة ، معلومات متوفرة على الموقع: <https://www.ccomptes.dz/ar>

¹ موقع مجلس المحاسبة ، معلومات متوفرة على الموقع:

ثانيا: مهام مجلس المحاسبة:

تتمثل أساسا مهمة مجلس المحاسبة في الرقابة البعدية على الأموال العمومية. حيث يلعب دورا هاما في تقييم أداء الميزانية العامة وضمان شفافية ومساءلة استخدام الأموال العامة. كما يعتبر مجلس المحاسبة جهة مستقلة تقوم بمراقبة ورصد تنفيذ الميزانية وتقديم تقاريرها إلى الجهات المعنية، وعموما يتمثل دور مجلس المحاسبة فيما يلي:

- مراقبة تنفيذ الميزانية العامة ومتابعة الإيرادات والنفقات المتصلة بها. والتأكد من دقة معلومات الميزانية.
- تقييم أداء الميزانية العامة من حيث تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية المحددة في الميزانية. يُقدم تقريرا يشمل تحليلا للنفقات والإيرادات ومدى تحقيق النتائج المتوقعة.
- يصدر مجلس المحاسبة تقارير دورية وسنوية توضح نتائج تقييم أداء الميزانية.
- يتابع مجلس المحاسبة مدى امتثال الجهات الحكومية للسياسات المالية والإدارية المحددة في الميزانية.
- يقدم مجلس المحاسبة توصيات للحكومة والجهات المعنية بشأن كيفية تحسين إدارة الموارد المالية وأداء ميزانية الدولة.
- يصدر مجلس المحاسبة تقريرا تقييميا حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية سنويا.

ثالثا: تقييم دور مجلس المحاسبة كمؤشر لقياس أداء الميزانية

رغم أن مجلس المحاسبة يلعب دورا حيويا في تقييم أداء الميزانية العامة في الجزائر، من خلاله عمليات الرقابة والتدقيق، تقييم الأداء المالي، مدى الالتزام بالقوانين أثناء إعداد وتنفيذ الميزانية، تقديم التوصيات والمقترحات؛ إلا أنه يفتقر لمؤشرات قياس حقيقية تضاهي المؤشرات الدولية أو المؤشرات في بعض الدول التي تتميز بتطور كبير في تسيير المالية العامة، حيث هناك نقص في تغطية جميع جوانب الميزانية، كما أنه لا يتمتع بالاستقلالية الكافية التي تمكنه من إعداد تقارير حيادية.

خلاصة:

توصلنا من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل أن الميزانية العامة للدولة هي أداة الحكومة لتنفيذ سياسات الدولة وإدارة الاقتصاد الوطني بغية تحقيق التنمية المستدامة؛ مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية (إعداد وتنفيذ ميزانية فعالة). تتضمن الميزانية العامة تقديراً للإيرادات المتوقعة تحصيلها وكذلك النفقات المنتظر انفاقها لسنة مالية مقبلة من أجل تحقيق الأهداف تم تحديدها ضمن السياسة العامة للدولة، ولا يمكن الشروع في تنفيذها إلا بعد اعتمادها من قبل السلطة التشريعية. كما أن عملية إعداد وتحضير وعرض الميزانية العامة تخضع لمجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب اتباعها

تعرف الميزانية العامة في الجزائر بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. وحسب المحاسبة العمومية فالميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي برأس مال، وترخص بها.

تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الحكومات لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أجل ذلك يجب حشد الإيرادات الضرورية لتنفيذ هذه النفقات، غير أن العجز الموازني (النفقات أكبر من الإيرادات) أصبح السمة المشتركة بين الميزانيات العامة للعديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، فأصبح هذا المشكل من أهم المشاكل المالية التي تشغل بال معظم الحكومات وذلك للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنه.

يشير مفهوم أداء الميزانية العامة إلى مجموع النتائج المحققة في إطار تنفيذ الميزانية العامة والتي تعكس العلاقة بين الإيرادات والنفقات، وفي نفس الوقت يجب أن يكون تحقيق هذه الأهداف وفقاً لمتطلبات الانضباط المالي وكفاءة الإنفاق العام والاستدامة المالية.

هناك مجموعة من المؤشرات الدولية لقياس أداء الميزانية العامة مثل مؤشر الميزانية المفتوحة، برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)، كما أن هناك مؤشرات متعارف عليها مثل رصيد الميزانية العامة؛ مؤشر الاستدامة المالية.

تعتمد الجزائر في قياس أداء الميزانية العامة على مجموعة من الآليات الرقابية التي تتم من طرف مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، والرقابة البرلمانية عن طريق المناقشة والمصادقة على قانون تسوية الميزانية (قانون ضبط الميزانية)، الذي يمكن اعتباره أحد أوجه قياس أداء الميزانية.

الفصل الثالث:

تحليل العلاقة بين سعر الصرف

والميزانية العامة

تمهيد:

تمثل الميزانية العامة للدولة أداة رئيسية لتحقيق التوازن الاقتصادي وضمان استقرار الأداء المالي، إلا أن هذا التوازن يتأثر بعوامل متعددة، أبرزها تقلبات سعر الصرف، من خلال التأثير المباشر على مكونات الميزانية العامة بقسميها، وغير المباشر عن طريق التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل: الصادرات والواردات، التضخم،...إلخ.

تلعب تقلبات سعر الصرف دورا رئيسيا في التأثير على الميزانية العامة للدولة، حيث تنعكس هذه التقلبات مباشرة على الإيرادات والنفقات العامة؛ من خلال التأثير على تكلفة الواردات وأسعار الصادرات، مما ينعكس على الميزان التجاري واحتياطي العملات الأجنبية. كما تؤدي تقلبات سعر الصرف إلى تغير في حصة الإيرادات الجمركية والضريبية، فضلا عن تأثيرها على النفقات الحكومية بالزيادة أو النقصان من خلال تكلفة المشاريع الاستثمارية العمومية ومختلف التدخلات الحكومية (مشتريات حكومية، خدمات الدين،...إلخ).

تُظهر العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزانية العامة للدولة أهمية تحليل تأثير سعر الصرف كعامل أساسي في صياغة السياسات الاقتصادية وضمان استقرار الأداء المالي للدولة. .

من أجل فهم هذه العلاقة وطريقة تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزانية العامة للدولة، نتناولنا هذا الفصل وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية

المبحث الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على النفقات العامة

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الإيرادات العامة

المبحث الرابع: أثر تقلبات أسعار صرف العملات الدولية

المبحث الأول: أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية

قبل التطرق لأثر تقلبات سعر الصرف على مكونات إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة؛ نتناول الأثر على الصادرات والواردات، احتياطي الصرف الأجنبي، حركة رؤوس الأموال، باعتبارهم أول المتأثرين بتقلبات أسعار الصرف، كما أن تغير قيمة وحجم الصادرات والواردات له تأثير مباشر وغير مباشر على وضع الميزانية العامة.

المطلب الأول: أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات

يُعدّ سعر الصرف الأداة التي تربط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض من خلال المعاملات التجارية الدولية؛ فمن طريق سعر الصرف بين العملات يمكن تحديد أسعار السلع حسب العملة المستخدمة في التسعير، لذا يعتبر اختلاف أسعار صرف عملات الدول فيما بينها وتقلباتها، أحد العوامل المؤثرة على حركة المبادلات التجارية الدولية.

أولاً: حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

إن من بين أسباب تخفيض قيمة العملة المحلية هو تشجيع الصادرات، والحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، حماية الصناعة المحلية؛ حيث يشير خبراء صندوق النقد الدولي أن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع المستوردة، فيتجه المستهلك إلى تفضيل السلع المحلية على السلع المستوردة، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى زيادة الانتاج خاصة الموجه للتصدير، وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي¹.

إن تحقيق العلاقة النظرية بين تخفيض قيمة العملة المحلية وحجم الصادرات من الناحية التطبيقية مرتبط بمتغيرات أخرى، وفي مايلي تفصيل ذلك.

إذا كانت الدولة التي خفضت قيمة عملتها تعتمد بشكل أساسي على العالم الخارجي في توفير مستلزمات الانتاج المحلي؛ فإن تكاليف الإنتاج المحلي سوف ترتفع وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا؛ الأمر الذي يجعل من الصعب زيادة الصادرات، وقد يتوجه المنتجين المحليين إلى خفض الطاقة الانتاجية.

¹ عبد الوافي بولويز، بن الطاهر حسين، دراسة قياسية لتركيبية الميزان التجاري الجزائري وعلاقتها بتخفيض الدينار، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد الثاني، العدد 08، 2015، ص ص 143- 144.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

إذا كانت الدولة التي خفضت قيمة عملتها لا تعتمد على العالم الخارجي في توفير مدخلات الانتاج المحلي، وكان جهازها الانتاجي المحلي يتمتع بالقدرة الكافية لرفع الطاقة الانتاجية، فإنه من الممكن زيادة الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة، وعموما تكون الدولة التي تتمتع بهذه الخصائص هي دولة متقدمة.

يمكن إضافة عامل آخر يؤثر على الحالتين السابقتين وهي مرونة الطلب الأجنبي على صادرات الدولة التي خفضت قيمة عملتها، ففي حالة الطلب شديد المرونة، فإن أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار الصادرات، سوف يتبعه انخفاض أو ارتفاع في حجم الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة. أما في حالة انعدام المرونة، فإن تأثير تغير أسعار الصادرات على حجم الطلب الأجنبي يكون ضئيلا.

إن زيادة حجم الصادرات قد تؤثر بشكل إيجابي على الميزانية العامة للدولة من خلال مايلي:

- ارتفاع الإيرادات من الضرائب على الصادرات: حيث يؤدي زيادة حجم الصادرات، إلى زيادة الدخل القومي والنشاط الاقتصادي العام، مما يؤدي إلى زيادة مختلف الضرائب المفروضة نشاط التصدير.
 - تقليل عجز الميزانية: حيث أن تحقيق فائض في الميزان التجاري، يمكن أن يقلل من عجز الميزانية أو زيادة فائضها، مما يحسن أداء الميزانية العامة.
 - زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة: يمكن أن تجذب الصادرات المتزايدة مستويات أعلى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات والوظائف، وبالتالي زيادة الضرائب المحلية على الشركات والأفراد المرتبطين بالاقتصاد المحلي.
 - تحسين القدرة على سداد الدين: إذا كانت الصادرات تزيد، يمكن للحكومة استخدام الإيرادات الإضافية لتحسين قدرتها على سداد الديون أو تقليل معدلات الفائدة على الديون الحكومية.
- بشكل عام، فإن زيادة حجم الصادرات يعزز النشاط الاقتصادي والإيرادات الحكومية، مما يساهم في تحسين أداء الميزانية العامة للدولة وقدرتها على تمويل البرامج والخدمات العامة بشكل أفضل.

ثانيا: حالة رفع قيمة العملة المحلية

مبدئيا يترتب على رفع قيمة العملة المحلية انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا عند تقييمها بالعملة الأجنبية، وانخفاض أسعار الواردات عند تقييمها بالعملة المحلية، غير أن هذه العلاقة تتأثر بعوامل أخرى لا يمكن إهمالها، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

إذا كان الطلب الأجنبي على سلع الدولة التي خفضت عملتها ضعيف المرونة؛ فإن الصادرات لن تتأثر كثيرا وقد تبقى عند نفس المستوى قبل رفع قيمة العملة، أما إذا كان الطلب الأجنبي شديد المرونة فإن ارتفاع أسعار الصادرات سوف يترتب عليه تراجع حجمها.

إذا كانت الدولة التي رفعت قيمة عملتها تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي في توفير مستلزمات الانتاج المحلي، فإنه يمكن أن يؤدي ذلك إلى رفع الطاقة الانتاجية المحلية مستفيدة من انخفاض تكاليف الانتاج الناتج عن انخفاض أسعار استيراد مدخلات الإنتاج، وفي نفس الوقت يمكن أن يترتب على ذلك تخفيض أسعار السلع المحلية خاصة تلك الموجهة للتصدير، وبالتالي تعويض ارتفاع الأسعار الناتج عن رفع قيمة العملة المحلية، وعليه تستطيع الدولة على الأقل المحافظة على نفس حجم الصادرات قبل رفع العملة.

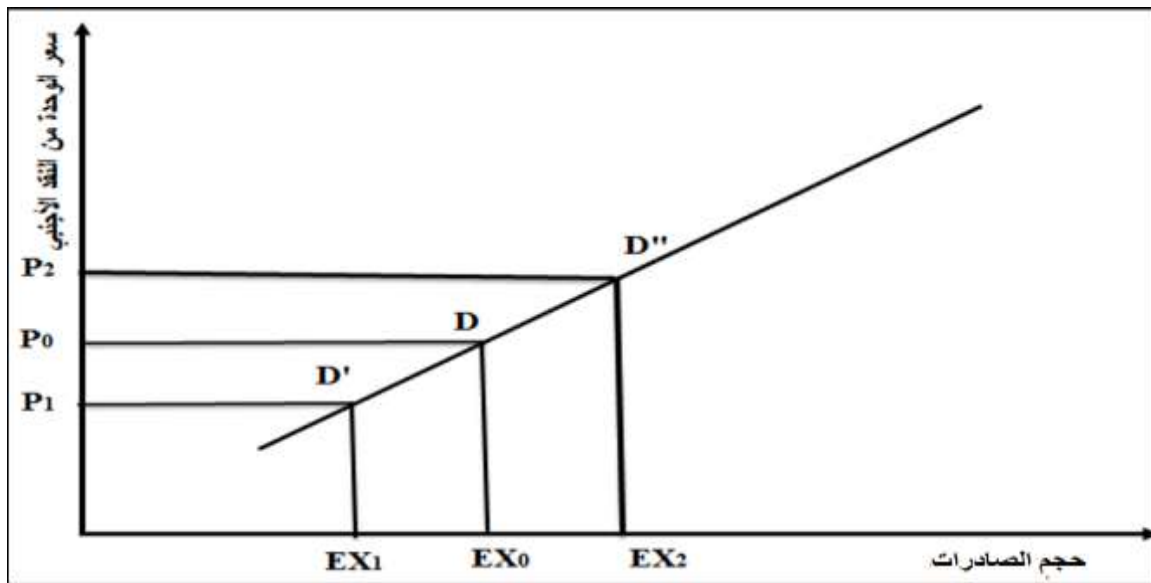
وعليه إذا أدى ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى تراجع الصادرات، فإن التأثير سيكون سلبيا على أداء الميزانية العامة للدولة، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

- تراجع الإيرادات الضريبية المختلفة المرتبطة بنشاط التصدير نتيجة تراجع حجم الصادرات.
- بسبب العجز التجاري الناتج عن تراجع الصادرات قد تضطر الحكومة للتقليل من الواردات وبالتالي تراجع قيمة الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات.
- إن انخفاض الصادرات قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، مما ينعكس سلبا على الإيرادات الضريبية بشكل عام نظرا لتقليص حجم الاقتصاد والأنشطة الاقتصادية.
- انخفاض الصادرات قد يقلل من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يقلل من الإيرادات التي يمكن أن تجلبها هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد المحلي، وبالتالي يؤثر سلبا على أداء الميزانية العامة.

تبعاً لما سبق نستنتج أن انخفاض حجم الصادرات يمثل تحديا كبيرا للميزانية العامة للدولة بسبب تقليص الإيرادات وزيادة الضغوط على النفقات العامة، مما يتطلب استراتيجيات اقتصادية وضريبية مناسبة للتعامل مع هذا التحدي بفعالية.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

شكل رقم (3-1): منحنى بياني يظهر أثر تغير قيمة العملة المحلية على الصادرات



المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه عند سعر الوحدة من النقد الأجنبي (P_0)؛ فإن الصادرات كانت عند النقطة (EX_0) على المحور الأفقي، لكن عند النقطة (P_1) التي تمثل ارتفاع في قيمة العملة المحلية، نسجل تراجع حجم الصادرات للنقطة (EX_1)، أي انخفاض في حجم الصادرات.

لكن عند انخفاض قيمة العملة المحلية، أي زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية لشراء وحدة واحدة من النقد الأجنبي والتي تمثلها النقطة (P_2)، فإن حجم الصادرات ارتفع وانتقل للنقطة (EX_2).

يثبت المنحنى أن العلاقة بين قيمة العملة المحلية وحجم الصادرات هي علاقة عكسية، حيث أن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الصادرات، والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية. فإن الصادرات تتجه للتناقص.

المطلب الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات

تستخدم العديد من الدول آلية تخفيض ورفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية كوسيلة للتحكم في حجم الواردات، بما يضمن لها الحفاظ على التوازنات المالية الخارجية والمحلية، وكذا حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.

أولاً: حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

عندما ترغب الدولة في إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها، تقوم بتخفيض قيمة عملتها، حيث يكون هذا التخفيض مباشراً في حالة نظام الصرف الثابت، أما في حالة نظام الصرف العائم، فإن التخفيض يكون بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير بطرق غير مباشرة على متغيرات أخرى لجعل العملة تتجه للانخفاض¹، ويتمثل التأثير غير المباشر على سعر الصرف في قيام البنك المركزي بالدخول لسوق الصرف كبائع ومشترى للعملة، أو تغيير أسعار الفائدة.

مبدئياً يؤدي تخفيض سعر صرف العملة المحلية إلى انخفاض الطلب على السلع الأجنبية بسبب ارتفاع أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى خفض عمليات الاستيراد، وبالتالي تراجع حجم الواردات، غير أن تحقق هذه العلاقة في الواقع مرتبط بعدة متغيرات أخرى، ولعل أبرزها: الحالة الاقتصادية للدولة التي خفضت قيمة عملتها (دولة متقدمة، دولة نامية)، ردود فعل الدول المقابلة على قيام دولة ما بتخفيض قيمة عملتها، كذلك مرونة العرض الأجنبي للواردات ومرونة الطلب الداخلي على الواردات.

تتمتع الدول المتقدمة بجهاز انتاج محلي قوي يمكنه الاستجابة لأي طلب محلي جديد، كما أن الدولة المتقدمة لها القدرة المالية والتقنية والتكنولوجية في إنتاج وتوفير مستلزمات الإنتاج (معدات، أدوات، آلات) محلياً، الأمر الذي يعفيها من العالم الخارجي ولو نسبياً في توفير مدخلات الإنتاج المحلي باستثناء المواد الأولية، أما الدول النامية فأغلبها تعتمد على العالم الخارجي في توفير مستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي، كما أن جهاز الإنتاج المحلي لا يملك الطاقة الكافية لإحلال الواردات، وعليه فإن الأهداف المراد تحقيقها جراء عملية تخفيض قيمة العملة المحلية أكثر قابلية للتحقيق في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية.

إذا افترضنا أن دولة ما قامت بتخفيض قيمة عملتها المحلية بهدف التقليل من الواردات من دولة أجنبية معينة، وقامت هذه الأخيرة بنفس الإجراء أي تخفيض قيمة عملتها، فإن تخفيض قيمة العملة المحلية لا يؤثر على أسعار السلع المستوردة، وتبقى عند المستوى التي كانت عليه قبل التخفيض.

¹ علل بن ثابت، جمال سويح اختبار تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة (1986 - 2015)، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 29، مارس 2018، ص 26.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

إذا كان العرض الأجنبي للواردات عديم المرونة، فإن انخفاض الطلب المحلي على الواردات الناتج عن عملية تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض سعر الواردات مقومة بالعملة الأجنبية بنفس النسبة التي انخفضت بها قيمة العملة المحلية¹، مما يجعل أسعار السلع المستوردة تبقى عند نفس المستوى قبل تخفيض قيمة العملة المحلية. أما في حالة مرونة العرض الأجنبي تؤول إلى ما لانهاية، فإن سعر الواردات بالعملة الأجنبية لا يتغير، ويرتفع بالعملة المحلية نتيجة تخفيض قيمتها.

إذا كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات منعومة، فإن عملية تخفيض العملة المحلية يترتب عليها ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، لأن حجم الواردات لن ينخفض، أما إذا كان الطلب الداخلي على الواردات شديد المرونة، فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات وبالتالي تراجع حجمها²، مع الإشارة أن قيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية لا تنخفض لأن انخفاض قيمة الواردات الناتج عن تراجع حجم الواردات يعوضه ارتفاع قيمة الواردات الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية.

عموما لكي تتحقق أهداف تخفيض سعر صرف العملة المحلية فيما يخص زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، فإنه يجب توفر شرط مارشال ليرنر (Marshall Lerner) والذي ينص أن يكون مجموع المرونة السعرية للطلب الوطني على الواردات والمرونة السعرية للطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح³. ويمكن التعبير رياضيا على ذلك كمايلي:

$$E_x + E_m = 1$$

حيث أن (E_x) : مرونة الصادرات وتحسب بالصيغة التالية:

$$E_x = \frac{dx}{dY} \times \frac{Y}{X}$$

حيث أن (E_m) : مرونة الواردات وتحسب بالصيغة التالية:

$$E_m = \frac{dm}{dP} \times \frac{P}{M}$$

¹ نعمان سعيدي، فعالية تخفيض العملة المحلية في استعادة التوازنات الخارجية (الدينار الجزائري نموذجا)، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، العدد 08، ديسمبر 2013، ص 201.

² نعمان سعيدي، مرجع سابق، ص 200.

³ علل بن ثابت، جمال سويح، مرجع سابق، ص 27.

ثانيا: حالة رفع قيمة العملة المحلية

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية فإن العلاقة النظرية تنص على أن رفع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الواردات، حيث أن الطلب على السلع المستوردة يرتفع نتيجة انخفاض أسعارها بالعملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الواردات، وهو ما يؤكد العلاقة الطردية بين سعر الصرف والواردات. غير أن تحقيق هذه العلاقة في الواقع مرتبط بعوامل أخرى كما كان الأمر بالنسبة للصادرات. عموما الدول التي تقوم برفع قيمة عملتها هي دول متطورة يمكنها تجنب الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني المترتبة على عملية رفع قيمة العملة المحلية، ومن أجل فهم أكثر لأثر رفع قيمة العملة على الواردات نوضح مايلي:

إن عملية رفع قيمة العملة المحلية، أو بالأحرى ارتفاعها لأنه نادر ما نجد أن دولة ما قامت برفع قيمة عملتها المحلية، أما الارتفاع التلقائي فيحدث للعملات المعومة خاصة الدولار والأورو والجنه الاسترليني، حيث يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى توجه الطلب المحلي إلى السلع المستوردة نتيجة انخفاض أسعارها مقومة بالعملة المحلية، وأحسن ما نستدل به في هذا الشأن هو الحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث أن انخفاض قيمة اليوان الصيني مقابل ارتفاع قيمة الدولار، جعل السلع الصينية تغزو السوق الأمريكية، مما جعل الميزان التجاري بين الدولتين دائما في صالح الصين، وفي المقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع التعريفات الجمركية على السلع الصينية من أجل كبح الواردات الأمريكية من الصين.

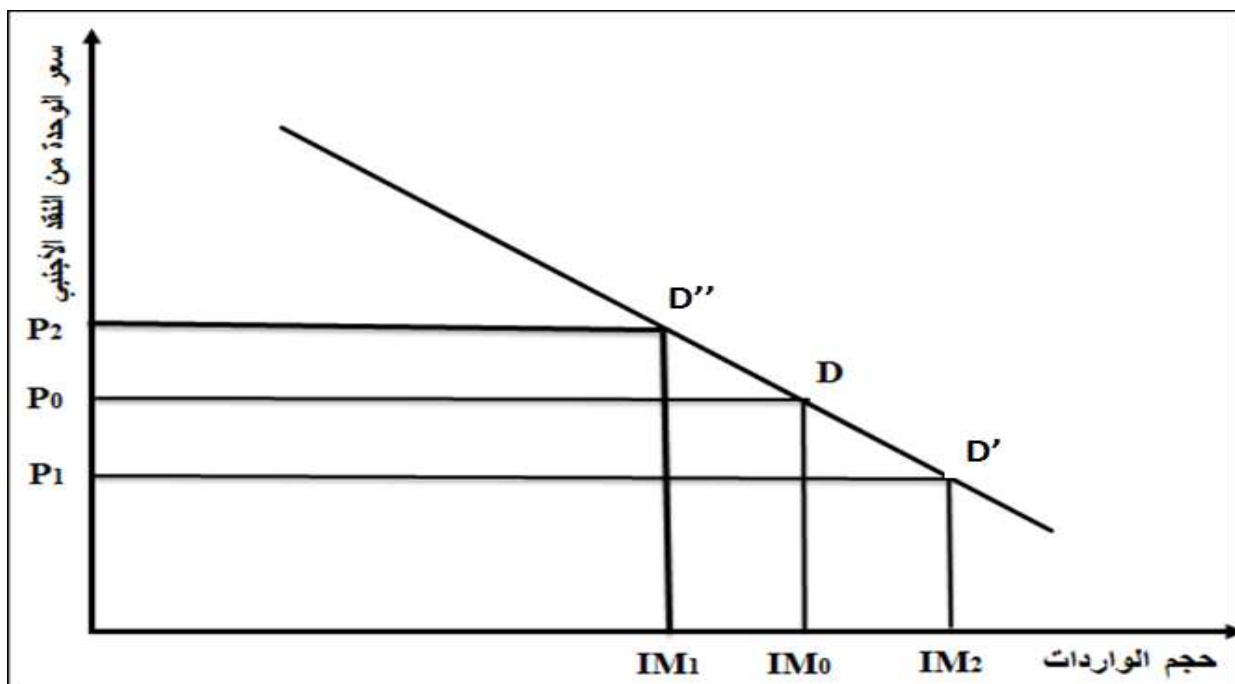
إذا رجعنا للأحداث الاقتصادية التاريخية وبالضبط سنوات السبعينيات، عندما ظهرت مشكلة اقتصادية سميت بالمرض الهولندي، وسميت هذه المشكلة بهذا الاسم، لأن المشكلة وقعت في هولندا، حيث أن هولندا بدأت باكتشاف وإنتاج «الغاز الطبيعي»، ونتيجة زيادة الطلب الأجنبي على هذه المادة، زاد الطلب الأجنبي كذلك على العملة الهولندية، فارتفعت قيمتها، الأمر الذي نتج عنه كساد بقية صادرات هولندا بسبب ارتفاع أسعارها بالعملات الأجنبية. كل هذا أثر سلبا على النشاط الاقتصادي في هولندا، وفي نفس الوقت استمرار تدفق السلع الأجنبية.

إذا أدى ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى زيادة الواردات، فإن هناك أثر إيجابي على الميزانية العامة؛ من خلال ارتفاع الإيرادات التي تدخل خزينة الحكومة عن طريق الضرائب، الرسوم الجمركية، المرتبطة

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

بالواردات، وبشكل عام، يمثل تحقيق زيادة في الواردات فرصة لتعزيز القدرة التمويلية للحكومة وتعزيز الاستدامة المالية، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، وبالتالي تحسين أداء الميزانية العامة للدولة.

شكل رقم (2-3): منحني بياني يظهر أثر تغير قيمة العملة المحلية على الواردات



المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن العلاقة بين قيمة العملة المحلية وحجم الواردات هي علاقة طردية، حيث أن انتقال سعر الوحدة من النقد الأجنبي على المحور العمودي من النقطة (P0) إلى النقطة (P1) أي ارتفاع قيمة العملة المحلية، أدى إلى انتقال حجم الواردات من النقطة (IM0) إلى النقطة (IM2)، أي زيادة حجم الواردات، وتفسير ذلك أن ارتفاع قيمة العملة المحلية يجعل الواردات مقومة بالعملية محلية أقل سعرا، وعليه يزداد الطلب على السلع الأجنبية.

يحدث العكس في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية، حيث تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالعملية المحلية، وبالتالي يقل الطلب على السلع المستوردة؛ وهو ما يثبتته الشكل أعلاه من خلال انتقال حجم الواردات من النقطة (IM0) إلى النقطة (IM1) بسبب انتقال سعر الوحدة من النقد الأجنبي من النقطة (P0) إلى النقطة (P2) أي انخفاض قيمة العملة المحلية.

المطلب الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على احتياطي الصرف الأجنبي

يعرّف احتياطي الصرف الأجنبي بأنه أصول مالية ونقدية مقومة بالعملات الأجنبية التي تملكها الدولة ممثلة في سلطاتها النقدية؛ حيث تتكون هذه الاحتياطيات من رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية وأذونات الخزينة وجميع الأوراق التجارية الأجنبية التي تملكها الدولة¹، بالإضافة إلى وحدات حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي، واحتياطيات الذهب. يأتي الدولار الأمريكي في مقدمة العملات الدولية التي تشكل احتياطيات الصرف الأجنبي في جميع دول العالم، ويليهما الأورو الأوروبي والجنه الإسترليني والين الياباني.

هناك علاقة متبادلة بين سعر الصرف واحتياطي الصرف الأجنبي، فكلما كان احتياطي الصرف الأجنبي كبيرا أعطى قوة للعملة المحلية، والعكس في حالة كان حجم الاحتياطي ضعيف، ومن جهة أخرى ارتفاع سعر صرف العملة أو انخفاضها يؤثر على احتياطي الصرف الأجنبي، وهو ما سوف نتطرق له بالتفصيل.

أولا: حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

إن قيام العديد من الدول بتخفيض قيمة عملاتها يكون هدفه الحفاظ على احتياطيات الصرف من النضوب، حيث أن تخفيض سعر صرف العملة المحلية، يجعل الطلب على العملات الأجنبية بغرض التحويل إلى الخارج يقل، خاصة تحويلات الأرباح التي تقوم بها الشركات الأجنبية العاملة داخل الدولة، بالإضافة للتحويلات التي يقوم بها العمال الأجانب². كما أن الطلب على العملات الأجنبية لغرض السفر والسياحة يقل، لأن تكاليف السفر ترتفع مقيمة بالعملة المحلية.

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي انخفاض الطلب المحلي عليها، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الطلب على العملات الأجنبية بغرض الاستيراد، ومن جهة أخرى ترتفع الصادرات فتحصل الدولة على جزء من العملات الأجنبية جراء عمليات التصدير.

تستفيد الدولة كذلك في حالة تخفيض قيمة العملة من ارتفاع حجم التحويلات بالعملة الصعبة التي يقوم بها المهاجرون نحو بلدهم الأصلي مستفيدين من قوة شرائية إضافية بالعملة المحلية.

¹ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص 127.

² ميلود واعيل، محمد هاني، تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة أوراق اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، العدد 02، جوان 2018، ص 7.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

إن تمتع الدولة باحتياط صرف أجنبي عند مستويات مرتفعة، يجعلها في مأن من الأزمات المالية، خاصة تلك المتعلقة بعدم قدرة تغطية عمليات الاستيراد وعجز الميزانية العامة، حيث أن الوضعية المريحة بخصوص احتياطي الصرف الأجنبي تُجَنَّب الدولة اللجوء إلى عمليات الاقتراض من الخارج. وبالتالي تجنب أعباء إضافية على الميزانية العامة.

ثانيا: حالة رفع قيمة العملة المحلية

إن ارتفاع قيمة العملة المحلية يمكن أن يؤدي في الدول النامية إلى عجز في ميزان المدفوعات نتيجة الضغوط المستمرة على الحساب الجاري، نتيجة ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات¹، إذ يؤدي هذا الوضع على تراجع احتياطات الصرف.

يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من طرف المقيمين في الدولة لأغراض السفر والسياحة وحتى المضاربة، كما تزيد قيمة التحويلات بالعملة الصعبة إلى الخارج التي تقوم بها الشركة الأجنبية العاملة في الدولة، ومن جهة أخرى تقل التحويلات الأجنبية بالعملة الصعبة، الأمر الذي يؤثر سلبا على احتياطي الدولة من النقد الأجنبي.

لكن بالنسبة للدول المتطورة خاصة تلك التي تنتهج سياسة تعويم سعر صرف مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو تلك الدول التي تمتلك احتياطات صرف ضخمة مثلما هو الأمر بالنسبة للكويت التي تعتبر عملتها أعلى عملة في العالم، فإنه في الغالب لا تكون هناك آثار سلبية لعملية رفع قيمة العملة أو ارتفاعها التلقائي على وضعية احتياطات الصرف الأجنبي في هذه الدول.

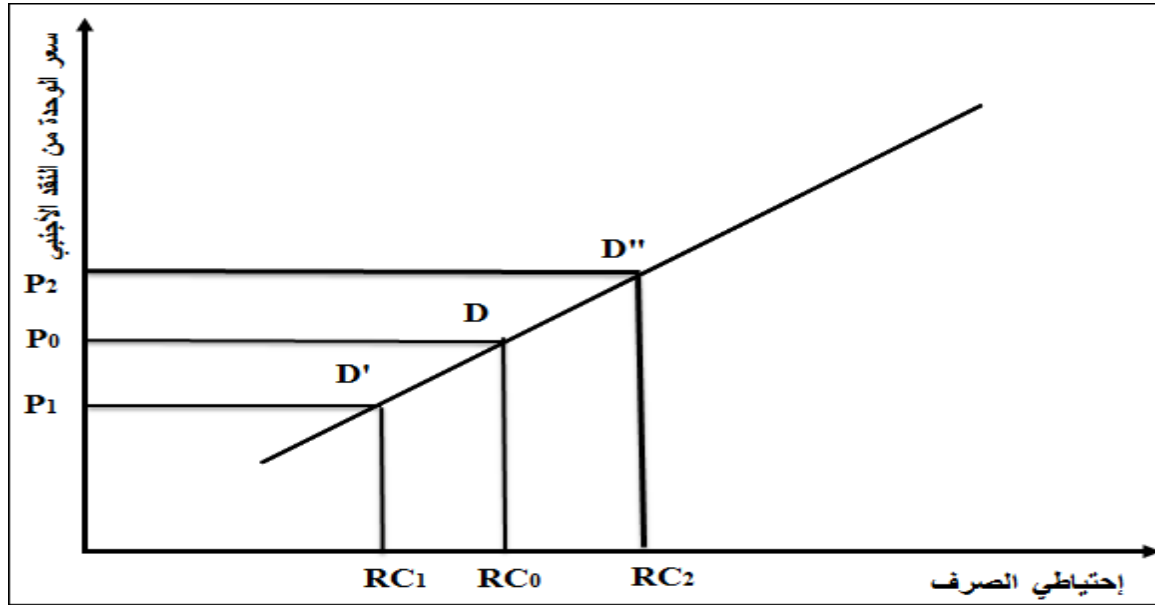
تجدر الإشارة أنه يمكن للدولة التي رفعت قيمة عملتها أن تقوم بإجراءات موازية بغية كبح الطلب على النقد الأجنبي، من خلال فرض قيود على الاستيراد، تسقيف كميات العملات الأجنبية التي يمكن بيعها من طرف البنك المركزي للأفراد لأغراض السياحة والسفر، وكذا وضع قيود على عمليات تحويل رؤوس الأموال بالعملة الصعبة إلى الخارج.

¹ يوسف حاجي ، أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990- 2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019، ص60.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

يؤدي انخفاض الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلى لجوء الدولة لعمليات الاقتراض من الخارج بهدف توفير النقد الأجنبي لعمليات الاستيراد، الأمر الذي يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات على غرار إقبال كاهل الميزانية العامة للدولة من خلال تحمل عبئ الديون.

شكل رقم (3-3): منحنى بياني يظهر أثر تغير قيمة العملة المحلية على احتياطي الصرف



المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه عند سعر الوحدة من النقد الأجنبي (P_0)، فإن كمية احتياطي الصرف هي (RC_0)، لكن عند النقطة (P_1) التي تمثل ارتفاع في قيمة العملة المحلية، انتقل احتياطي الصرف للنقطة (RC_1)، أي انخفاض في كميات احتياطي الصرف.

لكن عند انخفاض قيمة العملة المحلية، أي زيادة الوحدات من العملة المحلية لشراء وحدة واحدة من النقد الأجنبي، والتي تمثلها النقطة (P_2)، فإن كمية احتياطي الصرف ارتفعت وانتقلت (RC_2).

يثبت المنحنى أن العلاقة بين قيمة العملة المحلية وحجم احتياطي الصرف هي علاقة عكسية، حيث أن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة حجم احتياطي الصرف، بسبب زيادة الصادرات وتراجع الواردات، وكذا قلة الطلب على تحويلات النقد الأجنبي للخارج، ومن جهة أخرى زيادة دخول العملة الأجنبية من الخارج للاستفادة من القوة الشرائية بالعملة المحلية خاصة بالنسبة للمهاجرين. والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية. فإن حجم احتياطي الصرف يتراجع.

المطلب الرابع: أثر تقلبات أسعار الصرف على حركة رؤوس الأموال الدولية

يقصد بحركة رؤوس الأموال الدولية انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، ويكون ذلك عن طريق قيام أفراد أو مؤسسات (حكومية أو خاصة) في دولة ما بشراء أصول من الدولة الثانية، حيث تشمل هذه الأصول على السندات المالية، الأسهم، العقارات¹، بالإضافة إلى عمليات الاقتراض والاقتراض الدولية، حركة الأموال الدولية الناتجة التدفقات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية (الهدايا، المنح، الميراث، التركات، السياحة والسفر، التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرين نحو بلدانهم الأصلية)، الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إقامة أو المشاركة في مشاريع إنتاجية خاصة في الصناعات الاستخراجية، مثلما هو الأمر لعمليات استخراج النفط في دول العالم الثالث.

هناك عدة عوامل تتحكم في حركة رؤوس الأموال الدولية، ولعل من أبرزها الاختلاف في أسعار الفائدة، من دولة إلى دولة أخرى، بالإضافة لتقلبات أسعار الصرف؛ حيث تؤثر اتجاهات تحرك سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية على تحركات رؤوس الأموال بما يضمن تجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

أولاً: حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

في غالب الأحيان لا يتم تخفيض العملة المحلية بشكل مفاجئ، بل تكون هناك فترة تسبق تخفيض قيمة العملة المحلية يسود فيها شعور لدى كافة الأطراف بأن هناك تخفيض قادم، ومن بين المؤشرات الدالة، تدهور الأوضاع الاقتصادية، عجز في ميزان المدفوعات، حيث يستغل المستثمرون ورجال الأعمال هذه الفترة، فيقومون بتصفية مشاريعهم ونقل أصولهم المالية للخارج بغية تجنب نقص قيمة أصولهم مقومة بالعملات الأجنبية بعد تخفيض قيمة العملة المحلية²، وفي نفس الوقت يتوقف المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى البلد الذي يوشك تخفيض قيمة عملته إلى ما بعد التخفيض، وهذا بهدف الاستفادة من عملية التخفيض فترتفع رؤوس أموالهم مقومة بالعملة المحلية.

¹ علي عيشاوي ، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال (دراسة عينة من الدول المتقدمة خلال الفترة 2000 - 2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ا، الجزائر، العدد 15، 2016، ص 201.

² صبحي حسون الساعدي، أياد محمد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 04، العدد 07، 2011، ص 96

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

وفي نفس السياق يؤجل المستوردون الأجانب عمليات شراء العملة التي يتوقعون انخفاضها، فيقل الطلب على هذه العملة، ومن أجل فهم سلوك والمكاسب التي يحققها المستوردون الأجانب نعطي المثال التالي:

مثال:

نفترض أن مستورد في الدولة (A) ينوي القيام بعملية استيراد قيمتها (\$ 600) من الدولة (B) خلال الشهر القادم، فيلزمه اقناء عملة الدولة (B)، وعلى افتراض عملة الدول (A) هي الأورو، وعملة الدولة (B) هي الدولار، فلو كان سعر الصرف الحالي هو ($1 \text{ €} = 1.5 \$$)، وسعر الصرف المتوقع خلال الشهر القادم هو ($1 \text{ €} = 2 \$$)، فإن المستورد في حالة اقتنائه للدولار بسعر الصرف الحالي سيكون يكلفه ($600 \div 1.5 = 400 \text{ €}$)، أما لو انتظر إلى غاية التخفيض فسوف يكلفه ($600 \div 2 = 300 \text{ €}$).

أما بالنسبة لانتقال رؤوس الأموال من خلال الاستثمار الأجنبي، فإنه نظريا تخفيض قيمة العملة المحلية يعد حافزا لجلب رؤوس الأموال، لأن المستثمرين الأجانب يستفيدون من زيادة رأس المال عند تقييمه بالعملة المحلية، لكن هذه العلاقة قد لا تتحقق في حالة الدول النامية، التي تكون تعتمد على عوامل انتاج خارجية، لأن في هذه الحالة المستثمر الأجنبي لا يستفيد من قوة شرائية إضافية لرأس ماله باعتبار أنه سوف يقوم باستيراد عوامل الانتاج.

يدفع تخفيض قيمة العملة المحلية المهاجرين إلى الرغبة في تحويل أموالهم إلى بلدهم الأصلي بغية الاستفادة من القوة الشرائية التي يحققونها جراء تقييمها بالعملة المحلية، كما أن السياح الأجانب سيقبلون على الدولة التي خفضت قيمة عملتها، لأن تكلفة السياحة سوف تقل بالنسبة لهم عند تحويل أموالهم إلى عملة البلد الذي خفض عملته. وبالمقابل يحدث العكس للتحويلات المالية في نفس السياق من البلد الذي خفض عملته إلى العالم الخارجي.

وعليه فإن حدث وأدى تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة حركة رؤوس الأجنبية إلى الدولة التي خفضت عملتها؛ فإن ذلك سيكون إيجابيا على أداء الميزانية العامة لهاته الدولة؛ حيث ستترجم رؤوس الأموال الداخلة إلى استثمارات ومنه زيادة النمو والنتائج المحلي، الذي بدوره يرفع موارد الميزانية من خلال الضرائب والرسوم وأرباح الشركات، وغيرها من موارد الميزانية التي لها علاقة طردية من النتائج المحلي الخام. ومن جهة أخرى فإن زيادة البنى التحتية والمشاريع الخدماتية المنجزة بالاستثمارات الأجنبية، يمكن أن يساهم في تقليل النفقات الحكومية الموجهة إلى هذا المجال، وبالتالي تحسين أداء الميزانية العامة.

ثانيا: حالة رفع قيمة العملة المحلية

في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية، فإننا نكون أمام نفس التحليل الذي عرضناه بالنسبة لأثر تخفيض قيمة العملة على حركة رؤوس الأموال لكن بطريقة عكسية، غير أنه تجدر الإشارة أن عملية المبالغة في تقييم سعر العملة المحلية عند مستويات مرتفعة أكثر من سعرها الحقيقي، قد تكون له آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني، حيث يزداد الطلب على العملات الأجنبية بغية القيام بعمليات الاستيراد والاستفادة من انخفاض أسعار السلع المستوردة عند تقييمها بالعملة المحلية، فيسهل تسويقها مقارنة بالسلع المحلية، وفي نفس الوقت تقل الصادرات بشكل كبير نتيجة فقدانها للتنافسية في الأسواق الدولية. لهذا ينصح خبراء الاقتصاد بأن يتم تقييم العملة المحلية عند مستوى قريب من الواقع بحيث لا يكون فرق كبير بين السعر الرسمي للعملة والسعر الموازي.

إن زيادة خروج رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج بشكل كبير، نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية؛ يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على الميزانية العامة، من خلال تراجع الاستثمارات المحلية، وبالتالي تراجع موارد الميزانية العامة، وكذا زيادة الإنفاق الحكومي من أجل إنعاش القطاعات المتعثرة، كل هذا يدفع إلى عجز الميزانية العامة.

المبحث الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على النفقات العامة

كما سبق وأن تطرقنا في الفصل الثاني لتقسيمات النفقات العامة، حيث تختلف أنواع النفقات العامة باختلاف المعيار المعتمد في التقسيم، كما تختلف كذلك هذه التقسيمات من دولة إلى أخرى، ومن أجل تسهيل الدراسة وإظهار أثر تقلبات سعر الصرف على النفقات العامة، تم الأخذ بالتقسيم التالي: نفقات جارية ونفقات رأسمالية، بالإضافة إلى تحليل الأثر من خلال قناة التضخم.

المطلب الأول: أثر تقلبات سعر الصرف على النفقات العامة من خلال قناة التضخم

بما أن هناك العديد من بنود النفقات العامة تتأثر بالتغيرات التي تحدث في المستويات العامة للأسعار سواء المحلية أو الدولية؛ ولما كان التغير في سعر الصرف يؤثر في معدل التضخم السائد، كان لزاما علينا التطرق لأثر تقلبات سعر الصرف على التضخم، ومن ثم على النفقات العامة، خاصة فيما يتعلق بنفقات الأجور، الانفاق السلعي، التحويلات الاجتماعية...إلخ.

أولا - حالة رفع قيمة العملة المحلية

يقصد برفع قيمة العملة، قيام دولة ما برفع سعر صرف عملتها اتجاه أهم العملات الدولية الرئيسية إلى معدلات تزيد عن الأسعار التوازنية التي تتحدد وفق ظروف العرض والطلب وكذا وضعية ميزان المدفوعات للدولة؛ حيث تهدف الدولة من خلال هذا الإجراء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: خفض عبئ المديونية الخارجية، تقليل أعباء الواردات، مواجهة التضخم المستورد...إلخ.

قد يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى زيادة الواردات وبالتالي زيادة عرض السلع محليا، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الأسعار المحلية، كما يمكن أن يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى تراجع صادرات الدولة بسبب تراجع الطلب الأجنبي على السلع المحلية، مما يؤدي إلى زيادة عرض السلع وبالتالي انخفاض الأسعار مرة أخرى.¹

يمكن أن يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع الأسعار المحلية، حيث أن الطلب على العملة المحلية يرتفع نتيجة ربحيتها المرتفعة وزيادة تداولها في الأسواق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية لدى الأفراد مما يترتب عليه ارتفاع الطلب على السلع، وبالتالي اتجاه الأسعار إلى الارتفاع خاصة في حالة عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي مواكبة الطلب المتزايد.²

تجدر الإشارة أن أثر رفع قيمة العملة المحلية على الأسعار يختلف حسب الوضع الاقتصادي للدولة، فالدول القوية اقتصاديا لا يظهر فيها هذا الأثر إلى بعد مرور فترة زمنية متوسطة أو طويلة، لأن جهاز الإنتاج في هذه الدولة قوي ويستجيب بسرعة للتغيرات في الطلب، أما بالنسبة للدول التي لا تمتلك اقتصاد قوي، فإن أثر رفع قيمة العملة المحلية يبدو جليا في المدى القصير خاصة في حجم المبادلات التجارية الدولية والأسعار المحلية.

وعليه يمكن القول أن ارتفاع قيمة العملة المحلية يخفض معدلات التضخم، ويزيد القوة الشرائية، من خلال انخفاض أسعار السلع المستوردة، سواء الموجهة للاستهلاك المباشر، أو تلك التي تعتبر كمدخلات في الانتاج المحلي.

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص119.

² حمدي عبد العظيم، أثر سعر الصرف على الميزانية العامة للدولة في مصر (1960-1980)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الأزهر، مصر، 1982، ص110-115.

ثانيا - حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

تعتبر عملية تخفيض قيمة العملة المحلية الآلية الأكثر انتشارا مقارنة بعملية رفع قيمة العملة، حيث تلجأ إليها الدول النامية بصفة دورية خاصة تلك الدول التي تعتمد أنظمة الصرف الثابتة أو المدارة، وتهدف الدولة من خلال هذا التخفيض إلى تحقيق أهداف اقتصادية (تشجيع الصادرات، حماية الصناعة المحلية، معالجة الخلل في ميزان المدفوعات...إلخ)، كما يمكن أن يكون التخفيض بغية مواجهة أزمات اقتصادية أو مالية طارئة.

هناك عدة عوامل تحدد وتتحكم في أثر تخفيض قيمة العملة المحلية على الأسعار المحلية، تتمثل أساسا في طبيعة السلع المستوردة، نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، طريقة استجابة البنك المركزي للطلب الكلي والطلب على الائتمان.¹ كما أن قيام الدول التي تتعامل معها الدولة التي خفضت عملتها بنفس الإجراء، أي تخفيض العملة أو عملية عكسية أي رفع قيمة العملة، يعد عاملا آخر يتوقف عليه أثر تخفيض العملة على الأسعار المحلية.

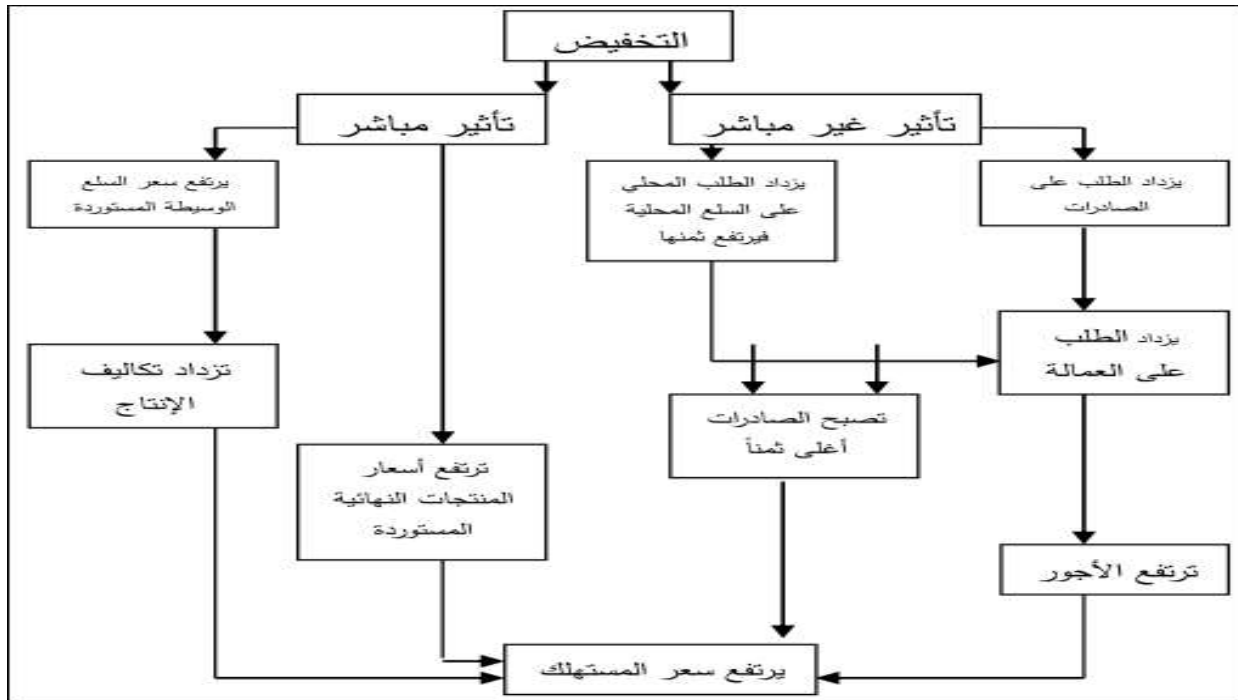
عموما يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول النامية إلى ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة عدم قدرة إحلال الواردات وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وعدم القدرة على تصنيع الكثير من السلع التي كانت تستورد، أما في الدول المتقدمة اقتصاديا فالأمر يختلف، فقد لا يترتب على تخفيض العملة المحلية في هذه الدولة أي زيادة في الأسعار المحلية نتيجة تمتع هذه الدول بجهاز إنتاجي قوي يستجيب لأي زيادة في الطلب على السلع وكذا إحلال الواردات.²

من أجل فهم آلية تأثير انخفاض قيمة العملة المحلية على المستوى العام للأسعار، نقدم الشكل التالي:

¹ Lloyed B, thomas Jr, **Mony, Banking and Economic Activity**, Prentice Hall, Inc, Englewood CLiffs, New Jersey, 1979, part 1, chapter 24, p580.

² عاطف حسن النقلي، تعويم أسعار الصرف- دراسة تحليلية على ضوء التجربة الحديثة للنظام النقدي الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 1983، ص142.

شكل رقم (3-4): آلية انتقال أثر تخفيض قيمة العملة إلى الأسعار



المصدر: مصطفى محمد عثمان، أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الميزانية العامة (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، قسم الدراسات العليا، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص 89.

من الشكل نلاحظ أن أثر تخفيض قيمة العملة المحلية على الأسعار ينقسم إلى نوعين: تأثير مباشر وتأثير غير مباشر.

1. **التأثير المباشر:** يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، حيث تكون هذه السلع إما نهائية توجه للاستهلاك مباشرة أو سلع وسيطية تستخدم كمدخلات في إنتاج سلع محلية، وفي كلتا الحالتين يترتب على ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
2. **التأثير غير المباشر:** من المعروف أن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة تنافسية صادرات الدولة في الأسواق الأجنبية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على الصادرات، ومن جهة أخرى يزداد الطلب على السلع المحلية بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة، كل هذا يؤدي في الأخير إلى زيادة مستويات الأسعار. كما أن زيادة الطلب على السلع يدفع المنتجين إلى البحث عن عمالة إضافية من أجل الرفع من قدرات الانتاج لتغطية الطلب المتزايد، لكن في نفس الوقت يؤدي الطلب على العملة إلى ارتفاع الأجور مما يشكل طلباً إضافياً على السلع، الذي يساهم بدوره في ارتفاع الأسعار.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

أثبتت الدراسات المهمة بأثر تخفيض قيمة العملة على الأسعار المحلية أن تخفيض قيمة العملة بمعدل (10%) يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بمعدلات (8%) في الدول النامية المنتجة للمواد الأولية، و (9%) في الدول الصناعية الكبرى، كما أثبت الواقع أن هناك بعض الدول قامت بتخفيض قيمة عملتها لكن لم يترتب على ذلك ارتفاع في الأسعار المحلية، مثلما حدث في دولة البيرو سنة 1953 فلم يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى أي ارتفاع في الأسعار المحلية، ومرد ذلك أساسا أن هذه الدولة كان فيها حجم الواردات قليل.¹

إن ارتفاع معدلات التضخم يرفع الإنفاق الحكومي بسبب زيادة تكلفة المشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وزيادة حجم التحويلات الاجتماعية؛ الأمر الذي يشكل ضغطا على الميزانية العامة. ومن جهة أخرى يمكن لارتفاع معدلات التضخم أن يرفع إيرادات الميزانية من خلال زيادة قيمة مختلف الضرائب والرسوم على السلع والخدمات التي تزيد بزيادة الأسعار.

ثالثا - حالة تعويم سعر الصرف

يقصد بتعويم سعر الصرف أن قيمة العملة المحلية تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في أسواق الصرف، أي من خلال توازن الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المعروضة. تسمى هذه الحالة بالتعويم الحر، أما في حالة تدخل الدولة كبائع ومشتري لل عملات من فترة إلى أخرى بهدف إعادة التوازن لأسعار الصرف، فنكون أمام نظام سعر الصرف المعووم المدار.

يتضح مما سبق أن قيمة العملة في نظام سعر الصرف المعووم بنوعيه، تتحرك صعودا وهبوطا في حدود معينة وتستقر على فترات عند سعر تعادلي.

أثبتت الأحداث التاريخية أن تعويم سعر الصرف يمكن أن يساهم في استقرار الأسعار المحلية من خلال تجنب التضخم المستورد، حيث أن تجربة ألمانيا الغربية تثبت ذلك، حين استطاعت تجنب المخاطر التي كان يمكن أن تترتب على المارك الألماني نتيجة خفض الدولار الأمريكي سنوات السبعينيات.²

¹ مصطفى محمد عثمان، أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الميزانية العامة (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،

كلية الحقوق، قسم الدراسات العليا، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص 124.

² Jacques R. Artus, *Exchange Rate Stability and Managed Floating: The Experience of the Federal Republic of Germany*, IMF staff Papers, Vol- XXIII, No 2, July 1976, PP 312- 332

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

يرى الاقتصادي (هامبر ميير) أن تأثير تعويم سعر الصرف يختلف حسب قوة العملة المعومة، إذ يؤدي التعويم في الدول ذات العملات القوية إلى الكساد، وإلى التضخم في الدول ذات العملات الضعيفة، وعلى نفس الرأي نجد الاقتصادي (آرثر لويس) نصح الدول النامية بعدم اللجوء إلى تعويم عملاتها.¹

من خلال ما سبق اتضح أن أثر تعويم العملة المحلية يختلف حسب الوضع الاقتصادي للدول، إذ يمكن أن يساهم تعويم العملة في رفع قيمتها وبالتالي تحقيق استقرار الأسعار في الدول المتقدمة ذات العملات القوية، بينما يؤدي إلى العكس في الدول النامية أي ارتفاع مستويات الأسعار ومزيداً من التدهور لقيمة العملة المحلية، كل هذا يرجع لارتباط الاقتصاديات النامية تجارياً بالدول الكبرى واعتمادها على الواردات بشكل كبير في تلبية الطلب المحلي على مختلف السلع والخدمات.

هناك دراسات أثبت أنه من أجل نجاح سياسة تعويم سعر الصرف وتجنب المخاطر الناتجة عن التعويم يجب القيام بالإجراءات التالية:²

- قيام الحكومة بمراقبة وضبط السوق ومحاربة المضاربة.
- انتهاج سياستين نقدية ومالية معتدلتين.
- تطبيق السياسات اللازمة لتحقيق التوازن في أسواق الصرف يكون بحذر.

المطلب الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على النفقات الجارية

يقصد بالنفقات الجارية تلك النفقات الضرورية لتسيير المرافق العامة وضمان إشباع الحاجات العامة الجارية، ونجد في مقدمة هذا النوع من النفقات، أجور الموظفين، التحويلات الجارية، وجميع المستلزمات التي تضمن استمرارية تقديم الخدمة العمومية، قد تكون النفقات الجارية: نفقات إدارية، اجتماعية، اقتصادية.³

حتى تسهل دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على النفقات الجارية، تم تقسيم النفقات الجارية إلى ثلاثة عناصر رئيسية ومن ثم إظهار أثر تغير سعر الصرف على كل عنصر، وتتمثل هذه العناصر في مايلي:

النفقات الخاصة بالأجور، النفقات الخاصة بالتحويلات الجارية، نفقات جارية أخرى

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة، مرجع سابق، ص 127.

² حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة، مرجع سابق، ص 128.

³ رمضان صديق، المالية العامة (أصولها النظرية وتطبيقاتها المعاصرة)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص 89.

أولاً: أثر تقلبات سعر الصرف على نفقات الأجور

كما كان الحال بالنسبة لدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار، حيث تم وفق الحالات الثلاثة المختلفة لوضعية العملة المحلية وهي: رفع قيمة العملة، تخفيض قيمة العملة، تعويم العملة، كذلك بنفس الطريقة سوف نعالج أثر تقلبات أسعار الصرف على نفقات الأجور.

1- حالة رفع قيمة العملة المحلية:

تشكل نفقات الأجور نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي في جميع دول العالم، وتزداد نسبة هذه النفقات كلما كانت الدولة تعتمد على القطاع الحكومي بشكل كبير في تحقيق الحاجات العامة، وعلى العكس في الدول الرأسمالية التي استطاعت تقليل هذا النوع من النفقات من خلال فتح المجال للقطاع الخاص للقيام بأدوار عديدة مثل التعليم، الصحة.

إن عملية رفع قيمة العملة المحلية يجعل اقتصاد الدولة يتجه للانكماش مما يترتب عليه انخفاض الأسعار، ومن المفروض يتبع ذلك انخفاض في الأجور خاصة أجور القطاع العام، هذه الآلية على الأقل صحيحة نظرياً، لكن من الناحية التطبيقية لا يحدث انخفاض في الأجور بل تستقر عند آخر مستوى لها، أما بالنسبة لأجور القطاع الخاص فمن الممكن أن تتخفف ولو بمعدلات قليلة.¹ وتفسير ذلك أن موظفي القطاع الحكومي لا يمكن أن يقبلوا تخفيض أجورهم، ومن جهة أخرى فإن المؤسسات العمومية أغلبها مؤسسات إدارية لا تتأثر بالوضع الاقتصادي، أما بالنسبة للقطاع الخاص فإن تراجع أسعار السلع يؤثر سلباً على أرباح الشركات الخاصة، فتتجه إما لتخفيض الإنتاج وتسريح العمال أو محاولة تخفيض أجور العمال من أجل تقليل التكاليف وتحقيق التوازن.

تجدر الإشارة أن مدى ارتباط الدولة التي رفعت قيمة عملتها بالعالم الخارجي يعد عاملاً أساسياً في تحديد درجة أثر رفع قيمة العملة على الأجور، فلو افترضنا أن دولة نشاطها التجاري قليل مع العالم الخارجي ولا تعتمد على الواردات في تغطية السوق المحلي سواء بالسلع النهائية أو الوسيطة، فإن قيام هذه الدولة برفع قيمة عملتها لا يكون له أي أثر على الأجور. وعلى العكس في حالة وجود علاقات تجارية كبيرة مع العالم الخارجي، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:²

¹ حمدي عبد العظيم، أثر سعر الصرف على الميزانية العامة، مرجع سابق، ص 125-127.

² حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة، مرجع سابق، ص 131.

$$\frac{S_b}{S_a} = \frac{PL_a}{PL_b} \times \frac{P_b}{P_a}$$

Sp : مستوى الأجور في الدولة b Pla : إنتاجية العمل في الدولة a

Sa : مستوى الأجور في الدولة a PLb : إنتاجية العمل في الدولة b

Pb : مستوى الأجور في الدولة b Pa : مستوى الأجور في الدولة a

من خلال المعادلة يتضح أن هناك علاقة طردية بين التغير في المستوى العام للأسعار مع مستويات الأجور وإنتاجية العمل في الدول المنفتحة اقتصاديا مع بعضها البعض، بعبارة أخرى أن كل زيادة أو نقص في مستوى الأسعار يقابله زيادة أو نقص في مستويات الأجور.

إن تأثير رفع قيمة العملة المحلية على نفقات الأجور مرتبط بالسياسات الحكومية والحالة العامة للاقتصاد، غير أنه يمكن الجزم بأن رفع قيمة العملة المحلية يضمن للحكومة عدم مطالبة النقابات العمالية بزيادة الأجور، وبالتالي تجنب نفقات حكومية إضافية؛ الأمر الذي يساهم في توازن الميزانية العامة للدولة.

2- حالة تخفيض قيمة العملة المحلية:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأجور مواكبة لذلك الارتفاع في الأسعار، حيث أنه بسبب تراجع القدرة الشرائية نتيجة الارتفاع المتواصل في الأسعار، فإن النقابات العمالية تضغط على الحكومة للمطالبة برفع الأجور وهو ما يتحقق لها في غالب الأحيان ولو بعد مدة من الزمن، لأن استجابة الأسعار لانخفاض قيمة العملة يكون سريعا، أما ارتفاع الأجور فيتطلب فترة زمنية.

في دراسة قام بها الاقتصاديان: Linda Goldberg & Joseph Tracy سنة 2000 حول علاقة أسعار الصرف بالأجور في الولايات المتحدة الأمريكية، تبين أن تخفيض قيمة الدولار بنسبة (10%) يترتب عليه ارتفاع في الأجور بنسبة (0.8 %)، وتوصلا كذلك إلى أن هناك تباين في ارتفاع الأجور بين العمال، فالعمال الذين لا يغيرون مكان عملهم يستفيدون من زيادات ضئيلة، بينما العمال الذين يغيرون العمل يستفيدون من زيادات أكبر تصل إلى (2.2 %) بافتراض انخفاض الدولار بـ (10 %).¹

¹ Goldberg (Linda), Tracy (Joseph): **Exchange Rates and Wages**, NBER Working / 6 Paper No. 8137, February 2000, pp. 15-22.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

توضح المعادلة التالية أثر ارتفاع أسعار السلع المستوردة على الأجور الناتجة عن تخفيض قيمة العملة المحلية.¹

$$\Delta S = \Delta P = \frac{M/D}{1 - S/D} \times \Delta PM$$

حيث:

ΔS ، ΔP : التغير في مستوى الأجور والتغير في مستوى الأسعار على التوالي
 S/D ، M/D : نسبة كل من الواردات والأجور من الدخل الوطني على التوالي
 ΔPM : التغير في أسعار الواردات

يتضح من المعادلة أن تغير مستوى الأسعار يؤدي إلى نفس التغير في مستوى الأجور في الدولة التي خفضت عملتها، ومن جهة أخرى فإن هذا التغير يساوي التغير في أسعار الواردات مضروباً في ناتج العلاقة بين نسبة كل من الواردات والأجور إلى الدخل الوطني.

عموماً انخفاض قيمة العملة المحلية بمستويات كبيرة يؤدي بالأجور إلى الارتفاع في غالبية الأحيان، خاصة في الدول النامية، الأمر الذي يشكل ضغوطاً على الميزانية العامة للدولة من خلال زيادة نفقات الأجور.

تجدر الإشارة أنه في حالة الدول التي تتمتع بجهاز إنتاجي محلي يغطي الطلب المحلي؛ فإن الأجور قد لا تتجه للارتفاع.

3- حالة تعويم العملة المحلية:

بالرجوع للدراسات الاقتصادية التي أجريت في هذا الإطار يظهر بأن معامل الارتباط بين أثر تعويم العملة المحلية ومستوى الأجور ضعيف،² وبالرجوع للأحداث التاريخية نجد أن تعويم العملة المحلية يمكن أن يساهم في استقرار الأسعار وبالتالي استقرار الأجور، غير أن الوضع يختلف حسب الوضع الاقتصادي للدول، إذ يمكن أن يساهم تعويم العملة في رفع قيمتها وبالتالي تحقيق استقرار الأسعار في الدول المتقدمة

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة، مرجع سابق، ص 122.

² حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة، مرجع سابق، ص 133.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

ذات العملات القوية، بينما يؤدي إلى العكس في الدول النامية، أي ارتفاع مستويات الأسعار ومزيداً من التدهور لقيمة العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع الأجور، ومنه ارتفاع النفقات الحكومية المخصصة لها.

بعد دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الأجور، تم التوصل إلى أن هناك علاقة عكسية بين التغير في قيمة العملة المحلية مع مستوى الأجور؛ غير أننا نميز تباين في نسبة التغير التي تحدث في الأجور باختلاف الحالات، فمثلاً في حالة ارتفاع في قيمة العملة المحلية يتبعه انخفاض ضئيل في أجور القطاع الخاص، وفي غالب الأحيان أجور القطاع العام لا تتغير وتبقى مستقرة عند آخر مستوى قبل رفع قيمة العملة، بينما في حالة تخفيض قيمة العملة فإن الأجور تتجه نحو الارتفاع ولو بعد مدة، كذلك هناك اختلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن أثر تغير سعر الصرف على الأجور في الدول المتقدمة ضئيل مقارنة بالدول المتخلفة.

حجم نفقات الأجور مرتبط أساساً بمدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فكلما كان دور الدولة كبيراً ارتفعت معه كتلة الأجور، والعكس في حالة سيطرة القطاع الخاص على الحياة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس، فإن تأثير تغير سعر الصرف على نفقات الأجور ومن ثم على الميزانية العامة يزداد كلما زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثانياً: أثر تقلبات سعر الصرف على النفقات التحويلية الجارية

تشمل النفقات التحويلية الجارية كل المبالغ التي تنفق من طرف الحكومة لأجل دعم السلع الاستهلاكية، وكذا نفقات خدمة الدين العام، ونفقات دعم مختلف المؤسسات العمومية التي تقدم خدمات مثل مؤسسات التعليم، المؤسسات الصحية، وغيرها من المؤسسات العمومية، كما يمكن أن تشمل النفقات التحويلية الدعم الذي تقدمه الدولة لمؤسسات القطاع العام الاقتصادي.¹ وكما يمكن أن نجد في بعض الدول تتوسع النفقات التحويلية لتشمل إعانات البطالة، الضمان الاجتماعي.

1- حالة رفع قيمة العملة المحلية

من خلال دراسة أثر رفع قيمة العملة المحلية على الأسعار المحلية تبين أن رفع قيمة العملة المحلية قد يساهم في انخفاض الأسعار من خلال انخفاض تكلفة السلع المستوردة، وعلى هذا الأساس؛ فإن كانت الدولة

¹ عبد المولى السيد، المالية العامة المصرية (دراسة الاقتصاد العام المصري)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1994، ص 117.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

التي رفعت قيمة عملتها المحلية تعتمد على الاستيراد بشكل موسع في توفير مختلف السلع الاستهلاكية، فإن أعباء الميزانية العامة المخصصة للدعم السلعي سوف تتخفض سواء كان هذا الدعم مباشراً أو غير مباشر، كما أن الدراسات أثبتت كذلك أن رفع قيمة العملة المحلية يساهم في ثبات الأجور عند آخر مستوى قبل رفع قيمة العملة المحلية، الأمر الذي يجنب الميزانية العامة أي أعباء إضافية في جانب الاعتمادات الموجهة لصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وكذا إعانات البطالة.

أما بالنسبة لأثر رفع قيمة العملة على أعباء خدمة الدين العمومي الداخلي، فإنه في الغالب يتجه نحو الانخفاض، وتفسير ذلك أن رفع قيمة العملة المحلية ينتج عنها ضغوط انكماشية في الاقتصاد الوطني، مما يجعل أسعار الفائدة المحلية تتجه نحو الانخفاض.¹ وإذا تعلّق الأمر بفوائد الدين الخارجي، فإن الأثر يختلف ولا يتعلق بأسعار الفائدة، بل بالأقساط المدفوعة المدرجة في الميزانية بالعملة المحلية، فإنها تتخفض، ومن أجل فهم الآلية نقدم المثال التالي:

نفترض أن الجزائر تدفع سنوياً ما قيمته مليون دولار (1.000.000 \$) كأعباء ديون خارجية، مع العلم أن هذه الأعباء تسجل بالعملة المحلية في الميزانية العامة، فلو كان معدل سعر صرف الدينار الجزائري في مرحلة ما هو: (1\$ = 100 دج)؛ فإن العبء السنوي للدين الخارجي بالعملة المحلية يساوي (1.000.000 * 100) أي 100 مليون دينار جزائري.

أما إذا قامت الدولة الجزائرية برفع قيمة الدينار إلى مستوى: (1\$ = 80 دج)، فإن العبء السنوي للدين الخارجي بالعملة المحلية يساوي (1.000.000 * 80) أي 80 مليون دينار جزائري.

2- حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

ينتج عن تخفيض قيمة العملة المحلية ارتفاع المستويات العامة للأسعار وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع النفقات العامة المخصصة لدعم مختلف السلع الواسعة الاستهلاك، سواء كانت محلية الصنع أو مستوردة، ويحدث ذلك إما من خلال اقتناء السلع بأسعار مرتفعة من طرف الحكومة وبيعها للمواطنين بأسعار منخفضة، أو من خلال دعم المنتجين، أو من خلال رفع قيمة الإعانات المباشرة المقدمة للفئات الأكثر فقراً، ومن جانب آخر فإن ارتفاع الأسعار يدفع النقابات العمالية

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 143-144

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

المطالبة برفع الأجور وفي غالب الأحيان تستجيب الحكومات لذلك الضغط، الأمر الذي يرفع أعباء أجور القطاع العمومي التي تتحملها الميزانية العامة للدولة. بالإضافة لارتفاع الدعم الموجه لصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي.

أما فيما يخص أعباء الدين العمومي فتتأثر جراء تخفيض سعر الصرف بطريقتين:

الطريقة الأولى: في غالب الأحيان يتسبب التضخم في ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، وهو ما يشكل عبئا إضافيا على الميزانية العامة في حالة توجهت الحكومة للاقتراض الداخلي، ومن جهة أخرى لو كانت الحكومة قد أصدرت سندات مالية من قبل تحتوي على مزايا حماية المكتتبين من ارتفاع معدلات التضخم، فإن ذلك يشكل عبئا إضافية على موازنة الدولة.

الطريقة الثانية: تتعلق بأقساط خدمة الدين بنوعيه: الداخلي والخارجي، ففي حالة الدين المحلي، فإن ليس هناك أثر على الميزانية العامة باستثناء ما ذكر في الطريقة الأولى، أما بالنسبة للدين الخارجي فإن الأقساط المدفوعة المدرجة في الميزانية بالعملة المحلية فإنها ترتفع نتيجة الفارق في سعر الصرف، لكن في حالة قيام الدولة بعمليات اقتراض خارجي جديدة، فإنها تستفيد من مبالغ إضافية إذا قامت بتسجيل القرض الخارجي بالعملة المحلية في الميزانية العامة.

تجدر الإشارة أن المكاسب التي تحققها الدولة في بعض الحالات (حالة الاقتراض الخارجي) جراء تخفيض قيمة العملة، تبقى مكاسب وهمية لأن القوة الشرائية الإضافية التي كان من الممكن تحقيقها يقضي عليها معدل التضخم المرتفع.

3- حالة تعويم العملة المحلية

يعد سعر الفائدة أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في حركة سعر الصرف في حالة انتهاج سياسة تعويم العملة المحلية، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى رفع قيمة العملة، مما يؤدي إلى زيادة أعباء الديون المحلية، وانخفاض أعباء سداد الديون الخارجية، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة¹

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 146.

بالرجوع للأحداث التاريخية الاقتصادية، نجد أن انخفاض أسعار الفائدة في سوق المال الأمريكي مقارنة بما هو عليه الحال في أسواق المال الأوروبية، أدى بكثير من الدول الأوروبية إلى خفض أسعار الفائدة المحلية سنة 1971 بهدف الحد من ارتفاع الأسعار وتجنب أعباء مالية إضافية على موازنتها العامة.

ثالثاً: أثر تقلبات سعر الصرف على النفقات الجارية الأخرى

إضافة لأعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية وخدمات الدين العمومي، هناك أعباء أخرى تدرج في الميزانية العامة للدولة، تعتبر نفقات جارية كذلك، وتتمثل أساساً في المبالغ التي تنفقها الحكومة من أجل شراء بعض السلع بغرض البيع سواء كانت هذه السلع مصدرها خارجي أو داخلي.

1- حالة رفع قيمة العملة المحلية

إن قيام الدولة برفع قيمة عملتها المحلية يجعل كمية الواردات تزداد، بسبب زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية الناتج عن انخفاض أسعارها، ثم يتبعه انخفاض الأسعار المحلية بصفة عامة، كل هذا يجعل النفقات الحكومية الجارية المخصصة لشراء السلع والمستلزمات تتجه نحو الانخفاض، ومنه تقل الأعباء على الميزانية العامة للدولة.

ومن جهة أخرى قد تنخفض الأسعار بطريقة غير مباشرة، من خلال قيام الدولة بالتوسع في الاستيراد بغرض التنمية، مستغلة انخفاض تكلفة الاستيراد، الأمر الذي يساهم في تحسين الانتاج المحلي كما ونوعاً، والذي بدوره يساهم في انخفاض الأسعار محلياً وإحلال الواردات، كل هذا يساهم في تقليل تكلفة المشتريات الحكومية وبالتالي تخفيف الأعباء على الميزانية العامة للدولة.¹

تجدر الإشارة أنه ليس دائماً تتجح سياسة إحلال الواردات، فقد يؤدي التوسع في الاستيراد إلى التأثير السلبي على جهاز الانتاج المحلي، من خلال عدم قدرته على تحمل المنافسة الأجنبية أو تقلص هامش الأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى غلق المؤسسات وتسريح العمال ارتفاع الأسعار المحلية، ومنه مزيداً من الضغط على الميزانية العامة للدولة، فترتفع أسعار المشتريات الحكومية لغرض الإنتاج والخدمات، ومن ثم ترتفع تكلفة أداء الأعمال الحكومية، وبالتالي يقل أداء الميزانية العامة للدولة.

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 136

2- حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

يرتبط أثر تخفيض العملة المحلية على النفقات الحكومية في مجال المشتريات السلعية بمدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في مجال توفير هذه المشتريات، فلو كانت الدولة تعتمد على الاستيراد، فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يترتب عليه ارتفاع تكلفة الواردات بالنسبة للسلع النهائية أو الوسيطة، مع مساهمة ارتفاع السلع الوسيطة في ارتفاع أسعار السلع المحلية لأنها تعتبر مواد أولية بالنسبة للمنتج المحلي وتساهم في ارتفاع التكاليف.¹ أما في حالة كانت الدولة غير منفتحة اقتصاديا، أي أن معاملاتها في مجال التجارة الدولية محدودة، أو كانت دولة قوية اقتصاديا (يمكنها إحلال الواردات بسهولة)؛ فإن أثر تخفيض العملة المحلية على الأسعار يكون ضعيفا جدا وبالتالي لن تتأثر النفقات الحكومية.

أثبتت بعض الدراسات أن تخفيض سعر الصرف بنسبة (10%) يترتب عليه ارتفاع الانفاق المحلي بنسبة (3.7%) في الدول الصناعية الكبرى، و بنسبة (7.7 %) في الدول النامية، وهذا يعني أنه كلما كان الانفاق الحكومي يشكل نسبة كبيرة من مجموع الانفاق الكلي فإن العبء سوف يزيد على الميزانية العامة للدولة في حالة تخفيض سعر صرف العملة المحلية.²

تجدر الإشارة أن ارتفاع الأسعار المحلية، مع إبقاء الحكومة على نفس قيمة الانفاق الحكومي يعد عدم كفاءة في الأداء المالي للحكومة، لأن ظهور الضغوط التضخمية واستمرارها يجعل القيمة الحقيقية للانفاق الحكومي تنخفض، لأن شراء نفس كمية السلع والمستلزمات سواء المستوردة أو المنتجة محليا يتطلب مبالغ إضافية لأن أسعارها ارتفعت.

تلجأ العديد من الحكومات إلى التمويل بالعجز من أجل استمرار الانفاق العام الحقيقي عند مستويات قبل تخفيض قيمة العملة المحلية، لكن يترتب على ذلك عودة معدل التضخم للارتفاع من جديد، مما يشكل ضغطا جديداً على الميزانية العامة للدولة.

¹ Gerard Belanger, **An Indication of Effective Exchange Rates for Primary Producing Countries**, IMF staff Papers, March 1976, PP. 130-133.

² حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 137- 138.

3- حالة تعويم العملة المحلية

من أجل دراسة أثر تعويم سعر صرف العملة المحلية على النفقات الجارية (المشتريات الحكومية من السلع والمستلزمات) يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى ارتباط الدولة التي عومت عملتها بالعالم الخارجي، وكذا درجة مرونة الطلب المحلي على الواردات، بالإضافة الوضعية التي تستقر عندها العملة المحلية أي الاتجاه نحو الانخفاض أو الارتفاع.¹

أثبت تجارب العديد من الدول التي سمحت لسعر صرف عملتها بالتحرك الحر وفقا لقوى العرض والطلب، أن تعويم العملة حتى وإن نتج عنه انخفاض للعملة، فإن تعويم العملة يبقى أحسن حال من قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها، لأن التعويم ينتج عنه توازن بين الاستقرار الخارجي والداخلي، الأمر الذي يقلل من خطر الارتفاع الكبير في الأسعار وبالتالي تجنب الضغط على الميزانية العامة للدولة.

إذا انتقلنا إلى الأحداث الاقتصادية التاريخية، فإننا نجد أن انتهاج سياسة تعويم سعر الصرف، ترتب عليها نتائج متباينة اختلفت من دولة إلى أخرى حسب نوع السلع المشكلة للنفقات الجارية، فعلى سبيل المثال أدت هذه السياسة إلى ارتفاع قيمة الانفاق العام في الدول المستوردة لمواد الطاقة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات سنوات السبعينات، بينما في دول أخرى فإن تعويم العملة أدى إلى ارتفاع قيمتها مما قلل من أعباء الواردات، وبالتالي تقليل الانفاق العام على السلع، ومن بين هذه الدول نجد اليابان التي ارتفع سعر صرف عملتها بنسبة (72 %) اتجاه الدولار الأمريكي في الفترة (1970- 1978)، وألمانيا التي ارتفع سعر عملتها بنسبة (82 %) الأمر الذي نتج عنه انخفاض النفقات الجارية في هذه الدول.²

كاستنتاج يمكن القول أن تقلبات سعر صرف العملة المحلية تؤثر على النفقات الحكومية المتعلقة بالسلع والخدمات التي تتدرج في إطار تلبية حاجيات السكان؛ حيث هذا التأثير يختلف حسب توجه قيمة العملة المحلية (انخفاض، ارتفاع، تعويم) وحسب الوضع الاقتصادي العام للدولة؛ الأمر الذي يلزم الحكومة إلى تعديل وضع الميزانية بما يتماشى والتغيرات الحاصلة.

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة، مرجع سابق، ص 139.

² حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة، مرجع سابق، ص 141.

المطلب الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على النفقات الرأسمالية

كما سبق وعرفنا أن النفقات الجارية تتميز بالاستمرارية والتكرار كل سنة مالية ومن الصعب إلغاؤها أو تقليلها في المدى القريب، لأنها مرتبطة أساساً بالحياة اليومية للمواطن، وتكاد تشمل جميع أفراد المجتمع، حيث تتشكل من اعتمادات الأجور، والمبالغ المخصصة للدعم بأنواعه، ونفقات تسيير المرافق العمومية. فعلى العكس؛ فإن النفقات الرأسمالية لا تتكرر خلال السنة بصفة دورية وقد تمتد لأكثر من سنة، ومن أمثلتها كل المبالغ المالية التي تخصصها الحكومات للاستثمار العمومي سواء تعلق الأمر بإنشاء البنية التحتية أو إنشاء مؤسسات اقتصادية عمومية أو تقديم إعانات مالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وغيرها من الالتزامات التي تدرج في هذا الإطار، بالإضافة إلى التحويلات الرأسمالية.

نشير أن الدولة في سبيل تنفيذ الاستثمار العمومي يمكنها أن تستخدم عوامل إنتاج محلية، كما يمكنها أن تستخدم عوامل إنتاج أجنبية (استيراد المعدات والآلات)، وقد تدمج بين العوامل المحلية والأجنبية، وعليه، فإن أثر تقلبات أسعار الصرف يتوقف على نسبة كل من المكون الأجنبي والمحلي في النفقات الاستثمارية¹

أولاً: أثر تقلبات سعر الصرف على استخدام عوامل إنتاج محلية

نكون أمام هذه الحالة عند قيام الدولة بالاستثمار العمومي بالاعتماد على عوامل الإنتاج المحلية، أي اقتناء معدات وآلات وجميع المستلزمات بتنفيذ استثمار عمومي من السوق المحلي.

1- حالة رفع قيمة العملة المحلية

من خلال دراسة أثر رفع قيمة العملة المحلية على الأسعار المحلية الذي تطرقنا إليه سابقاً، تبين أن رفع قيمة العملة المحلية يساهم في انخفاض الأسعار المحلية، إلا في بعض الحالات الاستثنائية، وعليه فإن ميزانية الدولة تحقق مكاسباً من عملية رفع العملة، حيث تتمثل هذه المكاسب في انخفاض الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ الاستثمارات العمومية، ومن جهة أخرى يمكن للحكومة استخدام المكاسب المالية المحققة في تنفيذ استثمارات جديدة، الأمر الذي يجعل أداء الميزانية العامة يتحسن في مجال المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق رفاه المجتمع.

¹ محمد أحمد على الحاوري، مدى فاعلية السياسة المالية والنقدية في معالجة عجز الميزانية في اليمن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 1998، ص156.

2- حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

إن عملية تخفيض قيمة العملة المحلية يترتب عليها ارتفاع الأسعار المحلية وهذا ما أثبتته تجارب الدول خاصة النامية منها، لذا فإن أثر تخفيض قيمة العملة المحلية يكون سلبيا على الميزانية العامة للدولة من خلال ارتفاع المبالغ المالية المخصصة لتنفيذ الاستثمارات العمومية خاصة تلك الموجهة لعمليات اقتناء العتاد والآلات من السوق المحلي، مما يشكل أعباء إضافية على الحكومة وقد تضطر لتخفيض حجم الاستثمارات العمومية بغية تحقيق توازن الميزانية العامة، لكن هذا قد يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية ويضعف أداء الحكومة.

3- حالة تعويم العملة المحلية

توصلنا سابقا أن أثر تعويم العملة المحلية على الأسعار المحلية في الدول النامية يختلف مقارنة بالدول المتقدمة اقتصاديا، كما يختلف بين الدول التي تعتمد على العالم الخارجي بشكل موسع والدولة المنغلقة اقتصاديا، حيث يمكن أن يساهم تعويم العملة المحلية في رفع قيمتها وبالتالي تحقيق استقرار الأسعار في الدول المتقدمة ذات العملات القوية، بينما يؤدي إلى العكس في الدول النامية، أي ارتفاع مستويات الأسعار ومزيدا من التدهور لقيمة العملة المحلية، وعليه فإن أثر تعويم سعر الصرف على الاستثمار العمومي في حالة استخدام عوامل إنتاج محلية يختلف باختلاف الوضعيات السابقة.

ثانيا: أثر تقلبات سعر الصرف على استخدام عوامل إنتاج خارجية

تقوم العديد من الدول أثناء تنفيذ الاستثمار العمومي بالاعتماد على عوامل إنتاج خارجية، أي استيراد المعدات والآلات وجميع مستلزمات تنفيذ الاستثمار العمومي من العالم الخارجي. وذلك بسبب عدم توفرها محليا نتيجة تعقيداتها التقنية والتكنولوجية.

1- حالة رفع قيمة العملة المحلية

إن عملية رفع قيمة العملة المحلية تجعل أسعار السلع المستوردة تبدو منخفضة عند تقييمها بالعملة المحلية، وهو ما يجعل الدولة تقتني (تستورد) معدات الاستثمار بأقل تكلفة مقارنة مع حالة انخفاض قيمة العملة المحلية، الأمر الذي يساهم في زيادة توسع الدولة في الاستثمار العمومي وتحقيق الاهداف الاقتصادية المسطرة في الميزانية العامة للدولة. الأمر الذي يجعل أداء الميزانية العامة يتحسن في مجال المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق رفاه المجتمع.

2- حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

إن عملية تخفيض قيمة العملة المحلية يترتب عليها ارتفاع تكلفة السلع المستوردة، لذا فإن أثر تخفيض قيمة العملة المحلية يكون سلبيا على الميزانية العامة للدولة، حيث تجد الحكومة نفسها أمام قرارين كلاهما لا يحقق أهداف الدولة، فالقرار الأول هو زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لاقتناء معدات الاستثمار نتيجة ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يشكل عبئا ماليا إضافيا على الميزانية العامة، أما القرار الثاني فهو المحافظة على نفس الاعتمادات المالية المخصصة قبل تخفيض العملة، وهذا يعني تقليص الاستثمار العمومي، كل هذا يعني أن أداء الميزانية العامة غير جيد.

3- حالة تعويم العملة المحلية

إن أثر تعويم العملة المحلية على أسعار الواردات يختلف حسب السعر التوازني الذي استقرت عنده العملة المحلية، فلو كان في اتجاه تنازلي فإن أسعار السلع المستوردة سوف ترتفع، أما في حالة الارتفاع وهو ما يحدث غالبا في الدول المتقدمة، فإن أسعار الواردات تنخفض مقومة بالعملة المحلية، وعليه فإن أثر تعويم سعر الصرف على الاستثمار العمومي في حالة استخدام عوامل انتاج خارجية يختلف باختلاف الوضعيات السابقة.

ثالثا: أثر تقلبات سعر الصرف على التحويلات الرأسمالية

يقصد بالتحويلات الرأسمالية التي تكون في قسم النفقات، كل المبالغ المالية التي تدفعها الحكومة سواء إلى الداخل أو الخارج، وقد تكون هذه المدفوعات عمليات إقراض لدولة أجنبية، كما قد تكون مساهمة الدولة في المنظمات الدولية والإقليمية، كما قد تكون مساعدات مباشرة لدول أجنبية خاصة في حالة الكوارث الطبيعية، كما تكون في شكل دفع أقساط الديون، بالإضافة إلى المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للمؤسسات الاقتصادية العامة، دون أن ننسى الصفقات الدولية التي تعقدها الدولة مع شركات أجنبية في سبيل إنجاز مشاريع لا يمكن إنجازها بالإمكانات المحلية.

1- حالة رفع قيمة العملة المحلية

رفع قيمة العملة المحلية يجعل التحويلات المالية بالعملة الصعبة إلى الخارج، أقل كلفة عند تسجيلها في ميزانية الدولة لأنها تقيد بالعملة المحلية، فتستفيد ميزانية الدولة من هذه المزايا المحققة، كما أن تكلفة إنجاز المشاريع العمومية التي تسند للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي تنخفض، بسبب انخفاض أسعار المواد

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

الأولية والمعدات التي تستخدم في إنجاز المشاريع، وعليه يمكن القول أن رفع قيمة العملة المحلية يمكن أن يساهم في إعادة التوازن للميزانية العامة للدولة وتحسين أدائها.

2- حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

يختلف تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية على التحويلات الرأسمالية حسب وجهة هذه التحويلات (وجهة محلية أو أجنبية)، وحسب العملة التي تدفع بها (عملة أجنبية، أو عملة محلية)، فمثلا في حالة المدفوعات إلى الخارج في أغلب الأحيان تكون بالعملات الأجنبية، وعليه فإن الدولة سوف تشتري العملات الأجنبية من البنك المركزي وتقيدها في الميزانية العامة بالعملة المحلية، ونتيجة انخفاض قيمة العملة فإن ميزانية الدولة تتحمل مبالغ أكثر مقارنة لو لم تنخفض قيمة العملة المحلية.

أما إذا انتقلنا إلى التحويلات الرأسمالية المحلية، فإننا نميز عدة حالات، ففي حالة قيام الدولة بسداد أقساط الدين العام، فليس هناك أي أثر لانخفاض قيمة العملة المحلية على الميزانية العامة، أما في حالة إسناد إنجاز مشاريع عمومية لمؤسسات خاصة، فإن الاعتمادات المخصصة لهذا الشأن يجب رفعها، لأن تكلفة الانجاز ترتفع بسبب ارتفاع الأسعار مما يشكل عبئا إضافيا على الميزانية العامة للدولة، أما في الإعانات المالية الموجهة لمؤسسات القطاع العام، فإنها قد ترتفع كذلك، لأن ارتفاع تكاليف الانتاج يجعل هذه المؤسسات تقع في حالات العجز.

3- حالة تعويم العملة المحلية

في حالة اتباع سياسة تعويم العملة، فإن أثر تقلبات سعر الصرف على التحويلات الرأسمالية يكون قليلا مقارنة مع حالتي رفع سعر الصرف أو تخفيض سعر الصرف، حيث أن من مميزات الكثير من عناصر التحويلات الرأسمالية، أنها ليس لها صفة التكرار في الميزانية العامة، حيث يتوقف الأثر على الوضع الذي تكون عليه قيمة العملة (انخفاض، ارتفاع) أثناء تنفيذ التحويلات الرأسمالية، كما تجدر الإشارة أن الأثر لو حدث سيكون كبيرا نظرا لأن التحويلات الرأسمالية تتميز بارتفاع قيمتها مقارنة بالنفقات الجارية.¹

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 161.

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الإيرادات العامة

لم تعد الإيرادات العامة وسيلة لتمويل النفقات العامة فقط، بل مع تطور مفهوم المالية العامة وتطور وظائف الدولة وتعددتها، أصبحت الإيرادات العامة اليوم أداة مالية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها العامة، والتأثير على الوضع الاقتصادي، ولما تنوعت الإيرادات العامة واختلفت مصادرها لم تعد في منأى عن التأثيرات بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ولعل تقلبات أسعار الصرف تعد أبرز العوامل المؤثرة في الإيرادات العامة.

المطلب الأول: أثر تقلبات سعر الصرف على الإيرادات السيادية

يقصد بالإيرادات السيادية تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها سلطة سيادية، ومن أمثلتها: الضرائب والرسوم المختلفة، الغرامات، الحقوق الجمركية، وغيرها من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة جبرية، ويتصف هذا النوع من الإيرادات بالتكرار (إيرادات دورية)، أي تظهر في الميزانية العامة للدولة بصفة متكررة، ويطلق عليها في بعض الدول الإيرادات الجارية.

أولاً: أثر تقلبات سعر الصرف على الضرائب والرسوم المفروضة على النشاط الاقتصادي المحلي

تشمل الضرائب والرسوم المفروضة على النشاط الاقتصادي المحلي، الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الاستهلاك (الضريبة على القيمة المضافة)، الضرائب على الإنتاج، الضرائب على أرباح الشركات، الضرائب على المداخل، الرسوم المختلفة على الأنشطة المهنية، الرسوم الخاصة على استهلاك بعض السلع وغيرها.

تتأثر حصيللة الضرائب والرسوم المختلفة نتيجة تقلبات سعر الصرف بطريقة غير مباشرة، من خلال أثر تقلبات سعر الصرف على المتغيرات المالية والنقدية، كالأسعار والدخول والأرباح.¹ حيث أن أسعار السلع والخدمات هي من محددات الاستهلاك والإنتاج، وبما أن الضرائب مرتبطة بالأسعار وحجم الاستهلاك والإنتاج فإن حصيلتها تتأثر.

1- حالة رفع قيمة العملة المحلية

إن عملية رفع قيمة العملة المحلية من الناحية النظرية يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، فلو أردنا معرفة أثر ذلك على حصيللة الضرائب سنجد أنفسنا أمام تأثيرين مختلفين:

¹ مصطفى محمد عثمان، مرجع سابق، ص 158.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

فمن جهة يمكن أن يترتب على انخفاض أسعار السلع الوسيطة المستوردة التي تستعمل كمدخلات في الانتاج المحلي، زيادة الانتاج وبالتالي ارتفاع الدخل القومي ومن ثم ارتفاع حصيللة الضرائب المرتبطة بالدخل، كذلك انخفاض الأسعار يؤدي للتوسع في الاستهلاك، الأمر الذي يرفع حصيللة الضرائب التي لها علاقة بالاستهلاك خاصة الضرائب غير المباشرة. ومن جهة أخرى، فإن انخفاض الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض قيمة الضرائب، لأن الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك هي جزء من الأسعار وبالتالي تراجع حصيللة الضرائب والرسوم.

يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية ارتفاع قيمة الصادرات مقومة بالعملة المحلية، فيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة حصيللة الضرائب.¹ لكن هذا الآلية صحيحة فقط في حالة كان الطلب الأجنبي ضعيف المرونة على صادرات الدولة التي خفضت قيمة عملتها، أما في حالة الطلب شديد المرونة، فإن الطلب على الصادرات سوف يتراجع، ويتراجع معه الدخل القومي وبالتالي تراجع حصيللة الضرائب.

يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى زيادة القدرة الشرائية داخليا؛ حيث تمثل هذه السيولة الزائدة في طلب استهلاكي جديد ومنه زيادة النشاط الاقتصادي المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حصيللة الضرائب المرتبطة بالنشاط الاقتصادي المحلي، ومنه زيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة وتحسن وضعها بشكل عام.

2- حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

إن عملية تخفيض قيمة العملة المحلية قد يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يجعل حصيللة الضرائب المرتبطة بالأسعار تزداد، وبالتالي ارتفاع حصيللة إيرادات الميزانية العامة، ولذلك هناك رأي شائع بأن عملية تخفيض قيمة العملة في الدول النامية هدفه الأساسي غير الظاهر هو معالجة عجز الميزانية العامة للدولة. والمثال التالي يوضح آلية ارتفاع حصيللة الضرائب بسبب ارتفاع الأسعار

مثال: نفرض أن سعر سلعة استهلاكية هو: 1000 دج دون احتساب (TVA) في السنة ن، وبعد تخفيض قيمة الدينار في السنة ن+1 أصبحت 1100 دج، وعلى افتراض أن معدل الضريبة هو 19 %، فإن قيمة الضريبة تكون كمايلي:

¹ مصطفى محمد عثمان، مرجع سابق، ص 159.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

| السعر في السنة ن | قيمة الضريبة | السعر في السنة ن+1 | قيمة الضريبة |
|------------------|---------------------|--------------------|---------------------|
| 1000 دج | $1000 * 0.19 = 190$ | 1100 دج | $1100 * 0.19 = 209$ |

ومن جهة أخرى، فإن تخفيض سعر الصرف يرفع أسعار الواردات، وإذا كان الدولة التي خفضت قيمة عملتها تعتمد بشكل كبير على الاستيراد في توفير المواد الأولية والسلع الوسيطة من أجل الإنتاج المحلي، فإن تكلفة الإنتاج ترتفع، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الإنتاج المحلي وبالتالي تراجع حصيلة الضرائب المرتبطة بالإنتاج والأرباح.

أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية المحلية التي تعتمد على عوامل إنتاج محلية فقد ترتفع مداخيلها وتزداد أرباحها، ومعه ترتفع حصيلة مختلف الضرائب التي المفروضة على هذه الشركات، وتتم هذه الآلية من خلال التأثير الإيجابي لعملية تخفيض قيمة العملة على نشاط هذه الشركات، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى تراجع الطلب المحلي عليها، فتستغل الشركات المحلية التي تعتمد على عوامل إنتاج محلية هذا الوضع وترفع وتيرة الإنتاج معوضة نقص السلع الأجنبية.

قد يترتب على تخفيض قيمة العملة زيادة الصادرات، لأنه نظريا تخفيض قيمة العملة يجعل أسعار السلع المحلية تبدو منخفضة عند تقويمها بالعملات الأجنبية وهو ما يجعل الطلب الأجنبي على الصادرات يتجه نحو الارتفاع، وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي لتلبية هذا الطلب، فيرتفع الناتج الوطني ومعه حصيلة الضرائب.

3- حالة تعويم العملة المحلية

الأثر المترتب جراء تعويم سعر الصرف على حصيلة الضرائب، مرتبط بالسلوك الذي تحذوه قيمة العملة المحلية، فلو اتجهت نحو الارتفاع، فإن الأثر سوف يكون نفسه الذي يترتب على عملية رفع قيمة العملة المحلية، ونفس الأمر في حالة اتجاه قيمة العملة نحو الانخفاض.¹

تجدر الإشارة أن القليل من الدول التي تنتهج سياسة تعويم العملة، وفي الغالب هي دول متطورة اقتصاديا ولها عملات قوية، الأمر الذي يجعل مجال هبوط وارتفاع قيمة العملة ضيق، وبالتالي فإن أثر انخفاض أو ارتفاع قيمة العملة في هذه الدول ضئيل مقارنة بما يحدث من آثار عند عمليات تخفيض قيمة العملة في الدول النامية، أو عمليات رفع قيمة العملة في الدول المتطورة، ومن جهة أخرى فإن الدول ذات الاقتصاد

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 158.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

القوي تتميز بجهاز انتاج قوي وسلطات نقدية متطورة يجعل الدولة قادرة على تجنب الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف.

كاستنتاج يمكن القول أن تأثير تقلبات سعر صرف العملة المحلية، على حصيلة الضرائب المفروضة على النشاط الاقتصادي المحلي متباينة (سلبية، إيجابية)، وتتحكم فيها كذلك عوامل أخرى مثل الوضع الاقتصادي للدولة، السياسات الضريبية والنقدية المعمول بها.

ثانياً: أثر تقلبات سعر الصرف على الحقوق والرسوم الجمركية

الحقوق والرسوم الجمركية هي ضرائب تفرضها الدول على عمليات استيراد أو تصدير السلع، حيث تدفع هذه الضرائب عند الحدود أثناء خروج السلع أو دخولها. وتمثل هذه الضرائب نسبة من تكلفة السلع المستوردة. كما يمكن أن تكون مبالغ جزافية تتغير حسب الكمية المستوردة.

تجدر الإشارة أن العديد من الدول تخلت عن الحقوق الجمركية المفروضة على عمليات التصدير وحصرت في نطاق ضيق، واقتصرت على بعض عمليات تصدير بعض المواد الأولية أو السلع الاستراتيجية، وكرد فعل على إجراء مماثل قامت به دولة ما اتجاه هذه الدولة.

لكن رغم ذلك لاتزال بعض الدول تستخدم التعريفات الجمركية على الصادرات كمصدر من مصادر إيرادات الميزانية العامة.

1- حالة رفع قيمة العملة المحلية

إن قيام الدولة برفع قيمة عملتها المحلية يجعل أسعار السلع المستوردة تنخفض مقومة بالعملة المحلية، الأمر الذي يؤثر سلباً على حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية، فتتراجع حصيلتها وبالتالي تراجع إيرادات الميزانية العامة مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى؛ أما بالنسبة لحصيلة الرسوم والحقوق الجمركية المفروضة على الصادرات فتتجه نحو الارتفاع لأن قيمة الصادرات تزداد مقومة بالعملة المحلية¹، كما يمكن من جهة أخرى زيادة حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية المرتبطة بالواردات نتيجة زيادة حجم الواردات الذي مرده انخفاض أسعار الواردات؛ غير أن الأثر النهائي لرفع قيمة العملة المحلية على حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية يتوقف على عوامل أخرى، مثل درجة مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات، ففي حالة كان

¹ مصطفى محمد عثمان، مرجع سابق، ص 158.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

الطلب شديد المرونة فإن حجم الصادرات سوف يتراجع بسبب ارتفاع الأسعار، كذلك الأمر بالنسبة للواردات قد تتراجع فلو قامت الدولة المقابلة بإجراء مماثل وهو رفع قيمة عملتها.

2- حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

لا يختلف تحليل أثر تخفيض قيمة العملة المحلية على حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية عن التحليل السابق لأثر رفع قيمة العملة لكن بطريقة عكسية، أي أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية جراء عمليات الاستيراد نتيجة ارتفاع اسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، وانخفاض حصيلتها جراء عمليات التصدير. حيث أن الحقوق والرسوم الجمركية هي جزء من أو نسبة من قيمة السلع والخدمات المستوردة أو المصدرة.

هذا التحليل صالح في حالة افتراض ثبات العوامل الأخرى أي أن حجم الصادرات والواردات مستقر نسبيا، أما في حالة تغير حجم كل من الصادرات والواردات فإن التأثير يكون متباينا (سلبيا وإيجابيا).

إيجابيا: من خلال زيادة حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية المحققة نتيجة ارتفاع حجم الصادرات، وكذا نتيجة زيادة قيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية.

سلبيا: من خلال تراجع حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية المحققة نتيجة تراجع حجم الواردات بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة محليا.

لكن تجدر الإشارة أن الآثار تختلف من الدول النامية إلى الدول المتطورة، حيث أثبتت الأحداث التاريخية الاقتصادية أن العلاقة النظرية بين عملية تخفيض قيمة العملة المحلية وحجم كل من الصادرات والواردات أكثر تحقيقا في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية.

3- حالة تعويم العملة المحلية

يتغير تأثير تعويم سعر الصرف على حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية، حسب الوضع الذي استقرت عنده العملة، فلو استقرت عند سعر مرتفع، فإن الأثر يكون نفس الأثر الذي يتركه ارتفاع سعر الصرف والذي تطرقنا إليه أعلاه، ونفس الأمر بالنسبة لحالة استقرار قيمة العملة عند سعر منخفض، غير أن عمليات تعويم العملة المحلية تنتهجها الدولة المتقدمة والمتطورة اقتصاديا، وعليه فإن تغير قيمة العملة

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

صعودا وهبوطا يكون في مجال صغير، وفي غالب الأحيان لا يكون أي أثر واضح على حصيللة الحقوق والرسوم الجمركية، بل يساهم تعويم العملة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في هذه الدول.

مثال: نفترض في اقتصاد دولة ما أن متوسط معدل الحقوق الجمركية على الواردات من السلع والخدمات هي 5% وأن العملة المستخدمة في تقويم الصادرات هي الدولار الأمريكي خلال فترة (2010-2016)، فإن الوضع يكون كمايلي:

جدول رقم (3-1): مثال تطبيقي افتراضي يوضح زيادة حصيللة الحقوق الجمركية رغم تراجع حجم الواردات

| السنوات | سعر الدولار بالعملة المحلية | الواردات بالدولار (مليار \$) | الواردات بالعملة المحلية (مليار وحدة) | حصيللة الحقوق الجمركية (مليار وحدة) |
|---------|-----------------------------|------------------------------|---------------------------------------|-------------------------------------|
| 2010 | 60 | 60 | $3600=(60*60)$ | $180=(0.05*3600)$ |
| 2011 | 65 | 58 | $3770=(65*58)$ | $188,5=(0.05*3770)$ |
| 2012 | 70 | 56 | $3920=(70*56)$ | $196=(0.05*3920)$ |
| 2013 | 75 | 53 | $3975=(75*53)$ | $198,75=(0.05*3975)$ |
| 2014 | 80 | 50 | $4000=(80*50)$ | $200=(0.05*4000)$ |
| 2015 | 85 | 49 | $4165=(85*49)$ | $208,25=(0.05*4165)$ |
| 2016 | 90 | 47 | $4230=(90*47)$ | $211,5=(0.05*4230)$ |

المصدر: من إعداد الباحث

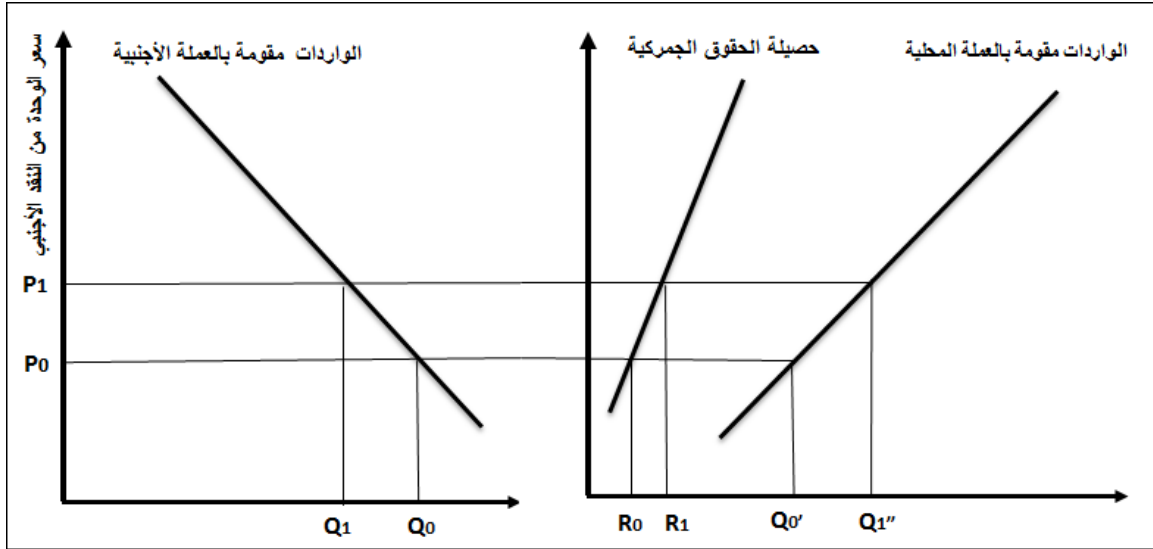
من الجدول نلاحظ أن حجم الواردات مقومة بالعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) شهدت تناقصا من سنة إلى سنة؛ فبينما كانت 60 مليار \$ سنة 2010 نزلت إلى 58 مليار \$ سنة 2011، واستمر هذا التنازل حتى وصل إلى 47 مليار \$ سنة 2016؛ لكن بالمقابل شهدت الواردات مقومة بالعملة المحلية تزايدا من سنة إلى سنة، فبعد ما كانت 3600 مليار وحدة، وصلت إلى 4230 مليار وحدة.

إذا تتبعنا حصيللة الحقوق الجمركية كذلك نجدها اتجهت في نفس سلوك حجم الواردات مقومة بالعملة المحلية، فبينما كانت حصيللة الحقوق الجمركية 180 مليار وحدة سنة 2010، وصلت إلى 211.5 مليار وحدة سنة 2016.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

بيانات هذا الجدول تؤكد أنه رغم أن تخفيض قيمة العملة المحلية أدى إلى تراجع الواردات؛ إلا أن حصيلة الحقوق الجمركية المرتبطة بالواردات لم تتراجع بل ارتفعت، والسبب في ذلك أن الواردات مقومة بالعملة المحلية ارتفعت بسبب تخفيض العملة المحلية. والشكل الموالي يؤكد هذا التحليل.

شكل رقم (3-5): يوضح أثر انخفاض قيمة العملة المحلية على الواردات وحصيلة الحقوق الجمركية



المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ في الشكل أعلاه أن انخفاض قيمة العملة المحلية (ارتفاع سعر الوحدة من النقد الأجنبي) من خلال الانتقال من النقطة (P0) إلى النقطة (P1) أدى إلى تراجع حجم الواردات مقومة بالعملة الأجنبية من النقطة (Q0) إلى النقطة (Q1)، وبالمقابل أدى إلى ارتفاع الواردات مقومة بالعملة المحلية من النقطة (Q0') إلى النقطة (Q1'')، ونفس الأمر بالنسبة لحصيلة الحقوق الجمركية حيث ارتفعت من النقطة (R0) إلى النقطة (R1)

المطلب الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على إيرادات أملاك الدولة

تعتبر إيرادات أملاك الدولة من بين الإيرادات غير السيادية، وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة نتيجة قيامها بالنشاط الاقتصادي، والتي تتمثل أساساً في الإيرادات المتأتية من أملاكها الخاصة (أرباح المؤسسات الاقتصادية العامة، نواتج الأوراق المالية،...إلخ)، حيث تتصف هذه الإيرادات بأنها لا تتكرر دورياً في الميزانية العامة، أي ترد إلى الميزانية العامة بصورة غير منتظمة أي بشكل استثنائي.

أولاً- حالة رفع قيمة العملة المحلية

قد يساهم رفع قيمة العملة المحلية في انخفاض تكاليف الإنتاج من خلال انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة، وبالتالي تتوجه المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة إلى زيادة الإنتاج، الأمر الذي يساهم في ارتفاع الأرباح السنوية المحققة، ومن المعروف أن جزء من أرباح مؤسسات القطاع الاقتصادي العام تذهب لخزينة الدولة، وبالتالي ارتفاع إيرادات الميزانية العامة للدولة وتحسن أدائها من خلال استغلال هذه الإيرادات في تغطية النفقات.

أما فيما يخص أثر رفع قيمة العملة المحلية على الأوراق المالية فإنه متعدد، فمثلاً قد تتجه حصيلة الأوراق المالية التي تملكها الدولة في مؤسسات أجنبية في الخارج أو في الشركات المتعددة الجنسيات نحو الانخفاض، وذلك لأن عوائد هذه الأوراق يكون بالعملة الأجنبية، وعندما تحصل الدولة على هذه العوائد تسجلها بالعملة المحلية.

من جهة أخرى قد يساهم رفع قيمة العملة المحلية في زيادة عوائد الأوراق المالية من خلال انخفاض مستلزمات الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه ارتفاع عائد الاستثمار¹، حيث أثبتت إحدى الدراسات أنه في حالة رفع قيمة العملة المحلية بنسبة (37.5 %)، فإن حصيلة الضرائب على مداخيل الشركات ترتفع بنسبة (60 %) خلال الفترة (1970-1976) في عدة شركات متعددة الجنسيات.²

ثانياً: حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

قد يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى محاولة مؤسسات القطاع العام إحلال الواردات وتعويض السلع المستوردة التي قل عليها الطلب بسبب ارتفاع أسعارها، حيث يساهم هذا الأمر في زيادة النشاط الانتاجي لمؤسسات القطاع العام، وبالتالي زيادة المداخيل، الأمر الذي يرفع من حجم الأرباح والتي بدورها تساهم في ارتفاع إيرادات الميزانية العامة للدولة.

¹ مصطفى محمد عثمان، مرجع سابق، ص 159.

² Shapiro (Allan C.): **Zero-Base Budgeting, Organizational Impact and Effects**, AMACOM, New York, 1977, Part 1, pp. 7-11.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

كما قد يؤدي تخفيض العملة المحلية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة، وبالتالي تراجع النشاط الإنتاجي المحلي وتقلص هوامش الربح لمؤسسات القطاع العام، الأمر الذي ينعكس سلباً على حصة الأرباح المقطعة لفائدة الميزانية العامة للدولة.

أما فيما يخص أثر تخفيض قيمة العملة المحلية على الأوراق المالية فإنه متعدد، فمثلاً قد تتجه حصة الأوراق المالية التي تملكها الدولة في مؤسسات أجنبية في الخارج أو في الشركات المتعددة الجنسيات نحو الارتفاع، وذلك لأن عوائد هذه الأوراق يكون بالعملة الأجنبية، وعندما تحصل الدولة على هذه العوائد تسجلها بالعملة المحلية. أما بالنسبة لإيرادات الأوراق المالية في المؤسسات الاقتصادية المحلية، فإنها مرتبطة بالأثر الذي يتركه تخفيض قيمة العملة على عوائد الاستثمار، فإن حدث وتراجع أداء المؤسسات الاقتصادية المحلية فإنه بالطبع سوف تتجه إيرادات الأوراق المالية إلى الانخفاض، والعكس في حالة ارتفاع عوائد الاستثمار.

ثالثاً: حالة تعويم العملة المحلية

في غالب الأحيان تعويم العملة المحلية يساهم في تحقيق التوازن النقدي والمالي ومن ثم التوازن والاستقرار الاقتصادي خاصة في الدولة المتقدمة اقتصادياً، ومن شأن هذا الاستقرار أن يكون بيئة ملائمة لتوسع الاستثمار العمومي، ومنه تحقيق أرباح إضافية.

المطلب الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على إيرادات الإعانات وفوائد القروض

تعتبر الإعانات وفوائد القروض إيرادات رأسمالية، وقد يكون مصدر الإعانات وطني أو أجنبي، كما أن مصدر فوائد القروض يكون نتيجة قيام الدولة بعمليات إقراض أجنبية أو اتجاه مدنيين محليين، وفي كلتا الحالتين هناك أثر لتقلبات أسعار الصرف على هذه التحويلات المالية.

أولاً: حالة رفع قيمة العملة المحلية

في حالة قيام الدولة برفع قيمة العملة المحلية؛ فإن الدولة قد تخسر بعض المكاسب المالية من الإعانات الأجنبية لصالح الميزانية العامة التي كان من الممكن تحقيقها لو لم ترفع سعر عملتها، حيث عندما تحصل الدولة على إعانة أجنبية فإنها تكون بالعملة الأجنبية، لكن عند تسجيلها في الميزانية العامة فتكون مقومة بالعملة المحلية، ومن أجل فهم العملية أكثر نفترض أن الجزائر تحصلت على إعانة مالية أجنبية قدرها:

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

مليون دولار، عند سعر صرف (1 \$ = 120 دج)، فإنها سوف تتوجه للبنك المركزي من أجل تحويلها للعملة المحلية فتحصل بذلك على مبلغ قدره: (1000000 \$ * 120 دج = 120 مليون دج)، لكن لو افترضنا أنه تم رفع قيمة الدينار الجزائري إلى (1 \$ = 100 دج)، فيصبح مبلغ الإعانة (1000000 \$ * 100 دج = 100 مليون دج)، وهو ما يسبب تراجع في مبلغ الإعانة قدره 20 مليون دج. وينطبق نفس التحليل كذلك بالنسبة لأقساط القروض والفوائد المدفوعة من الأجانب لصالح الدولة التي رفعت قيمة عملتها.

أما بالنسبة للإعانات التي يكون مصدرها محليا، فإنه ليس هناك تأثير مباشر لارتفاع سعر العملة المحلية على هذه الإعانات، لكن يمكن أن يكون هناك أثر غير مباشر، حيث أن لو افترضنا أن هذه الإعانة سوف توجه لاستيراد سلع لصالح الحكومة، فإن القوة الشرائية لهذه الإعانة سوف ترتفع نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية.

لكن إذا انتقلنا للفوائد التي تتحصل عليها الدولة من مصادر محلية نتيجة عمليات الإقراض فإن أثر رفع قيمة العملة على حصيلة هذه الفوائد يكون في المدى الطويل، حيث نميز حالتين:

الحالة الأولى: قد يؤدي رفع قيمة العملة المحلية إلى زيادة الطلب على العملة المحلية بغرض المضاربة، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع أسعار الفائدة،¹ فتجني الدولة إيرادات إضافية من عمليات الإقراض التي تتم بعد ارتفاع أسعار الفائدة.

الحالة الثانية: قد يؤدي رفع قيمة العملة المحلية إلى حدوث انكماش فيقل الطلب على العملة المحلية، ويتجه المعروض النقدي للانخفاض أو على الأقل الاستقرار، الأمر الذي يجعل أسعار الفائدة تنخفض، فتتخفف معها حصيلة الدولة من الفوائد المحصلة جراء عمليات الإقراض التي تتم بعد انخفاض أسعار الفائدة.

ثانيا: حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية، فإن الدولة التي خفضت قيمة عملتها قد تحقق بعض المكاسب المالية من الإعانات الأجنبية لصالح الميزانية العامة مقومة بالعملة المحلية، وينطبق نفس التحليل كذلك بالنسبة لأقساط القروض والفوائد المدفوعة من الأجانب لصالح الدولة التي خفضت قيمة عملتها.

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة، مرجع سابق، ص 154

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

أما بالنسبة للإعانات التي يكون مصدرها محليا، فإنه ليس هناك تأثير مباشر لارتفاع سعر العملة المحلية على هذه الإعانات، لكن يمكن أن يكون هناك أثر غير مباشر، حيث القوة الشرائية لهذه الإعانات سوف تنخفض نتيجة الضغوط التضخمية، لأنه في الغالب يصاحب تخفيض قيمة العملة المحلية زيادة في الانفاق الحكومي نتيجة ارتفاع أسعار السلع أو ارتفاع أجور الموظفين العموميين.

يتوقف أثر تخفيض قيمة العملة المحلية على الإيرادات التي تحصل عليها الدولة كفوائد على عمليات الإقراض المحلية على سلوك السلطة النقدية المصاحب لعمليات تخفيض قيمة العملة، ففي حالة القيام بزيادة المعروض النقدي لتعويض أثر التخفيض على الدخل، فإن أسعار الفائدة تتجه نحو الارتفاع، وعليه فإن حصيلة إيرادات الفوائد المحصلة على القروض التي تمت بعد عملية تخفيض قيمة العملة ترتفع.¹ أما في حالة عدم قيام السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي، فإنه من الممكن أن تتجه أسعار الفائدة إلى الانخفاض، وبالتالي تقل حصيلة إيرادات الفوائد في المستقبل.

المطلب الرابع: أثر تقلبات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الميزانية العامة

تتمثل مصادر تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في أربعة مصادر أساسية وهي: الضرائب، الاقتراض الداخلي، الاقتراض الخارجي، الاصدار النقدي؛ حيث يمكن أن تلجأ الدولة التي تعاني عجزا في ميزانيتها إلى أحد المصادر أو تمزج بين مصدرين أو أكثر؛ كما أن تأثير تقلبات سعر الصرف يختلف من مصدر لآخر، وهو ما سنقوم بتوضيحه في هذا المبحث.

أولا: أثر تقلبات سعر الصرف على الضرائب

يتم تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق الضرائب بطريقتين، إما برفع معدلات الضرائب الحالية، أو توسيع الأوعية الضريبية أفقيا (استحداث ضرائب جديدة)، على أن تلغى هذه الإجراءات بعد فترة زمنية معينة²، مع الإشارة أن المبالغة في زيادة الضرائب قد تكون عواقبه وخيمة على الاقتصاد، حيث يمكن أن يسبب ارتفاع معدلات الضرائب أو استحداث ضرائب جديدة ضغوط ضريبية على المكلفين بدفعها، مما يضطرهم إلى التهرب الضريبي، كما قد يتراجع الاستثمار بشكل عام؛ كل هذا يعود بالسلب على الحصيلة الضريبية، لذا هناك العديد من الدول تتجنب الاعتماد على هذا الأسلوب كآلية تمويل لعجز الميزانية.

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة، مرجع سابق، ص 158

² وليد خالد الشاخي، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الطبعة 1، درا النفائس، الأردن، 2005، ص 101.

سبق وأن تطرقنا لأثر تقلبات سعر الصرف على الضرائب عند معالجتنا لأثر تقلبات أسعار الصرف على إيرادات الميزانية العامة باعتبار الضرائب تعتبر مصدر رئيسي لموارد الميزانية العامة، لذا سيقصر تحليلنا في هذا الشأن على أثر تقلبات سعر الصرف بالنسبة لزيادة معدلات الضرائب واستحداث ضرائب جديدة.

1- حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

سبق وأن رأينا أن أثر تخفيض قيمة العملة المحلية على حصيللة الضرائب مرتبط بنوع الضرائب، فأثر تخفيض قيمة العملة المحلية على الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد يختلف عن الأثر عندما يتعلق الأمر بالضرائب المفروضة على الإنتاج واستهلاك منتجات محلية، كذلك الأمر بالنسبة للضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي الذي يتم فيه استخدام عوامل إنتاج محلية، والإنتاج المحلي الذي يستخدم عوامل إنتاج أجنبية (أي استيراد مستلزمات الإنتاج). وعليه فإننا نميز عدة حالات لأثر تخفيض العملة المحلية على لجوء الدولة لتمويل العجز الموازي عن طريق زيادة الضرائب.

- في حالة ما تعلق الأمر بزيادة الضرائب المتعلقة بالواردات في الدول النامية التي لا تستطيع إحلال الواردات نتيجة ضعف جهاز الإنتاج المحلي، فإنه من الممكن أن ترتفع حصيللة الضرائب نتيجة ارتباط هذه الأخيرة بالأسعار، ومن المعلوم أن تخفيض قيمة العملة يرفع أسعار الواردات.
- في حالة الدول المتقدمة التي تتمتع بالقدرة على إحلال الواردات، فإن رفع الضرائب على الواردات سوف لن يكون مجدياً، لأنه في الأصل خفض العملة يخفض الواردات وما بالك بزيادة الضرائب على الواردات
- إذا تعلق الأمر بزيادة الضرائب على الإنتاج المحلي فإنه يصعب مبدئياً التوسع كثيراً في هذا الإجراء، لأن زيادة الضرائب سوف يفاقم الوضع بالنسبة للأسعار ويساهم في ارتفاعها والتي هي في الأصل مرتفعة بسبب تخفيض قيمة العملة خاصة في الدول النامية.

2- حالة رفع قيمة العملة المحلية

إن رفع قيمة العملة المحلية يعطي مجالا للحكومة من أجل زيادة الضرائب سواء المتعلقة بنشاط الاستيراد أو بالإنتاج المحلي، لأن رفع قيمة العملة المحلية يجعل أسعار السلع المستوردة منخفضة مقومة بالعملة المحلية، وعليه يمكن للحكومة التي تعاني عجزاً في ميزانيتها فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الموجودة، حيث يمكن للحكومة في هذه الحالة تعويض النقص في حصيللة الضرائب الناتج عن تراجع حجم الصادرات.

ثانيا: أثر تقلبات سعر الصرف على الاقتراض الداخلي

عندما يصبح الاعتماد على الضرائب كمصدر تمويل للعجز الموازي غير مجدي، بسبب وصول معدلات الضرائب لحدّها الأقصى، أو التوسع في الوعاء الضريبي الأفقي ينتج عنه ردود فعل اجتماعية عنيفة، تلجأ الحكومة إلى آلية الاقتراض كأسلوب تمويل العجز الموازي، حيث ينقسم الاقتراض إلى قسمين: اقتراض داخلي، اقتراض خارجي.¹

ينقسم الاقتراض الداخلي بدوره إلى نوعين:

- الاقتراض من الجمهور ويسمى أيضا بالتمويل غير المصرفي، حيث يتم هذا التمويل عن طريق قيام الحكومة بإصدار سندات الدين العمومي وبيعها للجمهور، وتحصل بذلك على أموال تستخدمها في تمويل عجز الميزانية العامة²، يمكن أن تؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية المتداولة، حيث يتم تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة.

- الاقتراض من القطاع المصرفي ويقصد به لجوء الحكومة للاقتراض من البنوك التجارية في حالة عدم تغطية العجز عن طريق الاقتراض من خارج القطاع المصرفي، وتسمى هذه العملية بالائتمان المصرفي، أي خلق كمية إضافية من النقود (نقود الودائع أو النقود الكتابية)، لا تؤثر هذه الآلية على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في حالة كانت البنوك التجارية تتمتع باحتياطات فائضة، أما في حالة عدم وجود احتياطات فائضة لدى البنوك التجارية، فإن الائتمان الممنوح للحكومة يكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، كما أنه في هذه الحالة لا يمثل قوة شرائية إضافية، بل قد يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي.

1- حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

إذا أدت عملية تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع الأسعار المحلية وظهور ضغوط تضخمية، فإن هذا الوضع يعتبر بيئة غير ملائمة وغير مساعدة لعمليات الاقتراض الداخلي من الجمهور، حيث أن الأفراد تنقص عندهم الرغبة في شراء السندات الحكومية بسبب الانخفاض المستمر لقيمة العملة، ويفضلون تحويلها

¹ حيدر نعمة بخيت، فريق جواد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد للفترة 1970-2009، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العراق، السنة الثامنة، العدد 25، ص 192

² قرود علي، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الميزانية في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي (حالة الجزائر 2007-2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، السنة الثامنة، العدد 04، سبتمبر 2018، ص 201.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

للعلمة الصعبة أو شراء العقارات والمنقولات بهدف حماية أموالهم من انخفاض القوة الشرائية، الأمر الذي يجبر الدولة البحث على مصادر أخرى لتمويل عجز الميزانية العامة، أو منح مزايا وتحفيزات للأفراد من أجل قبول الاكتتاب في السندات الحكومية، كحماية المكتتب من آثار التضخم، رفع معدلات الفائدة، الاكتتاب بمعدلات فائدة متزايدة سنوياً، كل هذا يرفع تكلفة الاقتراض بالنسبة للحكومة ويشكل عبئاً مستقبلياً على الميزانية العامة ويجعل من الصعب الخروج من وضعية العجز، وبالتالي يتراجع أداء الميزانية العامة ويجعلها عاجزة عن تحقيق أهدافها.

أما بالنسبة للاقتراض من البنوك التجارية فإنه يحصل نفس الأمر بنسبة لتكلفة الاقتراض، فنتجه للارتفاع بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، أو بسبب الامتيازات التي تقدمها الحكومة لدفع البنوك التجارية على اقراضها، وعليه يمكن القول أن لجوء الحكومة للاقتراض المحلي كأسلوب لتمويل عجز الميزانية في فترات التضخم يعد غير مجدي، إلا إذا كان هذا الاقتراض يهدف إلى تقليص الكتلة النقدية المتداولة من أجل تقليل الطلب ومحاربة التضخم.

2- حالة رفع قيمة العملة المحلية

إن عملية رفع قيمة العملة المحلية يجعل الطلب على العملة المحلية يرتفع نتيجة ربحيتها المرتفعة وزيادة تداولها في الأسواق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية لدى الأفراد، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، مما يترتب عليه زيادة الطلب على الاكتتاب في سندات الدين المحلي، ولهذا يمكن القول أن رفع قيمة العملة المحلية يسهل للدولة عملية الاقتراض المحلي.

ثالثاً: أثر تقلبات سعر الصرف على القروض الخارجية

يقصد بالقروض الخارجية لجوء الدولة إلى الخارج من أجل الاقتراض مهما كانت الجهة المقرضة سواء كانت جهة رسمية (حكومات دول، أو مؤسسات تمويل دولية)، حيث تكون هذه القروض مقدرة بالعملات الأجنبية، لكنها تسجل في الميزانية العامة بالعملية المحلية.

يمكن أن تأخذ القروض من مؤسسات تمويلية أجنبية (بنوك، شركات تجارية، هيئات خاصة) ثلاثة أشكال:¹

¹ مصطفى محمد عثمان، مرجع سابق، ص 235-236.

- 1- قروض الصادرات وتسهيلات الموردين: وتتمثل في تلك القروض الائتمانية التي يقدمها الموردون لعمليات الاستيراد التي تتم من طرف البلد المقترض بشرط ضمان الحكومة.
- 2- التسهيلات المصرفية: وهي قروض قصيرة الأجل تحصل عليها الدولة من البنوك التجارية الخاصة الأجنبية بغرض تمويل العجز المؤقت في حيلة النقد الأجنبي.
- 3- السندات الدولية: وهي قيام الدولة المقترضة بإصدار سندات حكومية دولية، أي يكتتب فيها أفراد أو هيئات خاصة أجنبية.

تحقق القروض الخارجية للدولة المقترضة قوة شرائية إضافية سواء بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية، وبالتالي فهي تساهم في عمليات التنمية الاقتصادية بشرط توجيه هذه القروض لتمويل المشاريع الإنتاجية، في حالة كان الاقتراض نقدي، أما في حالة كان الاقتراض عبارة عن سلع وخدمات فإنه يجب أن يكون التركيز على السلع الإنتاجية وليس السلع الاستهلاكية.¹

1- حالة تخفيض قيمة العملة المحلية

إن تخفيض قيمة العملة المحلية من طرف الدولة المقترضة يجعلها تستفيد من ارتفاع قيمة القرض الأجنبي مقوما بالعملة المحلية مما يشكل إيرادات إضافية للميزانية العامة تساهم في التقليل من حجم العجز الموازي، بشرط أن يكون هذا التخفيض قبل عملية الاقتراض، لكن بالنسبة لعمليات الاقتراض التي تمت قبل تخفيض قيمة العملة، فإن أعباء القروض سوف ترتفع (قسط القرض + الفوائد)، الأمر الذي يشكل ضغطا على الميزانية العامة للدولة وظهور العجز من جديد.

تجدر الإشارة أن المزايا التي يمكن أن تحصل عليها الدولة المقترضة التي خفضت عملتها قبل عملية الاقتراض الخارجي مرتبطة أساسا بوجهة القرض، فلو خصص هذا القرض لعمليات اقتناء سلع من الخارج، فإن ليس هناك أي قوة شرائية إضافية وهي نفسها التي كانت قبل تخفيض قيمة العملة، أما في حالة استغلال القرض محليا فإن قوته الشرائية تكون أقوى مقارنة بقوته الشرائية في حالة عدم تخفيض قيمة العملة.

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 276- 294.

2- حالة رفع قيمة العملة المحلية

يؤدي رفع قيمة العملة المحلية قبل عملية الاقتراض إلى انخفاض قيمة القرض مقوماً بالعملة المحلية وهو ما قد يتطلب التوسع في الاقتراض لتغطية العجز الموازي، ولتوضيح ذلك، نفترض أن دولة ما، تعاني من عجز موازني قدره (مليون وحدة بالعملة المحلية)، وكان سعر الصرف مقابل الدولار هو $(1 \$ = 100$ وحدة بالعملة المحلية)، فلو قامت الدولة التي تعاني من العجز بعملية اقتراض أجنبي لتغطيته قبل أن ترفع قيمة عملتها المحلية، فإن قيمة القرض اللازم بالعملة الأجنبية هي (مليون وحدة $\div 100 = 10000 \$$)، لكن لو قامت الدولة برفع قيمة عملتها قبل الاقتراض إلى $(1 \$ = 50$ وحدة بالعملة المحلية)، فإن قيمة القرض اللازم بالعملة الأجنبية هي (مليون وحدة $\div 50 = 20000 \$$)، أي أن قيمة القرض الأجنبي ارتفعت.

أما بالنسبة لأعباء القروض الخارجية مقومة بالعملة المحلية فإنها تتخفض بسبب رفع قيمة العملة المحلية، الأمر الذي يساهم في إعادة التوازن للميزانية العامة.

تجدر الإشارة أنه في حالة ما إذا كانت القروض موجهة لعمليات الاستيراد، فإن ليس هناك أي مكاسب مالية تحققها الدولة لصالح الميزانية العامة جراء رفع قيمة العملة المحلية، بل بالعكس قد يساهم رفع قيمة العملة في زيادة عمليات الاستيراد، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد عجز ميزان المدفوعات، وبالتالي تضطر الدولة إلى عمليات اقتراض جديدة.

3- حالة ثبات سعر الصرف

إن اتباع الدولة المقترضة لسياسة سعر ثابت وحتى وإن كان هذا السعر لا يعبر عن القيمة الحقيقية للعملة المحلية أي هناك فارق كبير بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي، يجعلها لا تتحمل أي أعباء إضافية في حالة سداد أقساط القروض الخارجية¹، كما أن قيام الدولة المقترضة (الدائنة) بتغيير سعر صرف عملتها سواء برفعه أو خفضه، لا يؤثر كذلك على قيمة أقساط القروض بالنسبة للدولة المدينة، أي تبقى قيمة القرض ثابتة بالنسبة للدولة المدينة.

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 171

رابعاً: أثر تقلبات سعر الصرف على الإصدار النقدي

عندما تستنفذ الحكومة جميع آليات تمويل عجز الميزانية العامة، تلجأ لهذا الأسلوب وهو الإصدار النقدي الجديد، كما يسمى أيضاً بالتمويل غير التقليدي، التمويل التضخمي، حيث تقوم الحكومة بخلق كمية إضافية من النقود الورقية عن طريق طبع نقود ورقية جديدة تضاف للكتلة النقدية المتواجدة في الدولة، وتستند الدولة في القيام بهذا الإجراء على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي.

لا يترتب على استخدام الإصدار النقدي كوسيلة تمويلية لسد عجز الميزانية العامة، أي التزام بالسداد من طرف الحكومة، غير أنه في حالة قيام الحكومة بإصدار السندات وبيعها للبنك المركزي من أجل الحصول على السيولة فالأصل فيه نشوء دين يترتب على الحكومة، حتى وإن لم يكن يتوفر للبنك المركزي احتياطات فائضة وقام بإصدار نقدي جديد من أجل شراء السندات الحكومية.

يجب التفريق بين عمليات الإصدار النقدي الدوري التي يتطلبها التطور الاقتصادي، أي زيادة حجم الإنتاج الذي يتطلب وسائل دفع جديدة، وكذلك زيادة عدد السكان يتطلب كتلة نقدية إضافية، والإصدار النقدي من أجل تمويل الميزانية العامة، فالإصدار الأول لا يشكل أي ضغوط تضخمية، أما النوع الثاني فيترتب عليه كتلة نقدية إضافية وبالتالي قوة شرائية جديدة دون أن يقابلها إنتاج جديد، الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه ضغوط تضخمية ومشاكل اقتصادية عديدة، إذا لم تقم الحكومة باحترام شروط نجاح الإصدار النقدي، وعموماً هناك ثلاث حالات لأثر الإصدار النقدي موضحة كمايلي:¹

الحالة الأولى: إذا قابل الزيادة في الكتلة النقدية زيادة في الإنتاج بنسبة متساوية فلا تظهر أي ضغوط تضخمية.

الحالة الثانية: إذا وجهت هذه الزيادة في الكتلة النقدية إلى الادخار، فلن يحدث التضخم لأن ليس هناك طلب جديد على السلع.

الحالة الثالثة: استخدام الحكومة أموال الإصدار النقدي في التوسع في الانفاق الحكومي على الأجور، الأمر الذي يشكل طلب استهلاكي جديد، ومنه نكون أمام حالة ارتفاع الأسعار.

¹ السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 178-188.

1- حالة تخفيض العملة المحلية

إن عملية تخفيض قيمة العملة المحلية بمعدلات كبيرة يؤدي لامحالة إلى ارتفاع المستويات العامة للأسعار في الدول النامية، خاصة تلك الدول التي تعتمد على العالم الخارجي في توفير السلع الاستهلاكية ومدخلات الانتاج المحلي من مواد أولية و سلع وسيطية وعتاد وآلات انتاجية، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة التحكم في معدلات التضخم، ومن ثم تجد الدولة نفسها مجبرة على التوسع في الانفاق العمومي من أجل الاستجابة للمطالب الاجتماعية، المتمثلة أساسا في رفع الأجور وتوفير السلع الاستهلاكية خاصة المستوردة، كل هذا يؤدي إلى اتساع العجز في الميزانية العامة، وفي المقابل تقلص الموارد العادية، مما يضطر الدولة للذهاب للإصدار النقدي كمنفذ أخير لتغطية العجز، والإصدار النقدي بدوره قد يفاقم الوضع ويساهم في ارتفاع معدلات التضخم لأنه يعتبر قوة شرائية إضافية، ما لم يصاحب عمليات الإصدار إجراءات صارمة لتجنب الآثار السلبية لعملية الإصدار النقدي.

2- حالة رفع قيمة العملة المحلية

إن عملية رفع قيمة العملة المحلية إذا لم يصاحبها قيود على عمليات الاستيراد خاصة في الدول النامية، تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة، وبالمقابل تراجع الصادرات، ومعه تنخفض إيرادات الضرائب من الصادرات، كما أن انخفاض أسعار السلع المستوردة والمنتجة محليا يترتب عليه تراجع حصيلة الضرائب كذلك، كل هذا يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزانية العامة¹، هذا الوضع قد يضطر الحكومة للذهاب للإصدار النقدي كوسيلة تمويل للعجز الموازني.

¹ حاجي يوسف، مرجع سابق، ص 327.

المبحث الرابع: أثر تقلبات أسعار صرف العملات الدولية

إن تقلبات أسعار الصرف العالمية تعد أحد العوامل المؤثرة على حركة التجارة العالمية، فتأثيرها يضاهاى تأثير تغيرات التعريفات الجمركية، وإعانات التصدير، والقيود على الواردات، وكل الحماية التي تقوم بها مختلف دول العالم بهدف زيادة تنافسية صادراتها أو حماية الصناعة المحلية¹، ولما كانت الدول النامية مرتبطة بالعالم الخارجي من خلال تصدير المواد الخام كما هو الأمر بالنسبة للدول النفطية، ومن خلال استيراد السلع الاستهلاكية وكذا عوامل الانتاج، فإن تقلبات أسعار الصرف العالمية خاصة تلك التي تحدث بين العملات الدولية المستخدمة في تسوية المبادلات التجارية الدولية، فإنه من دون شك سوف تتأثر الموازنات العامة في هذه الدول.

المطلب الأول: أثر تخفيض اليوان الصيني على الاقتصاد العالمي

تنتهج الصين سياسة العملة المنخفضة، ورغم أن عملتها قوية إلا أنها تقوم على فترات بتخفيضها إلى مستويات أقل من قيمتها الحقيقية، والعديد من الخبراء الاقتصاديين أقرّوا أن الصين تعتمد سياسة العملة المنخفضة كرد فعل على الممارسات الأمريكية المتمثلة في فرض تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات من الصين². إن أثر الحرب بين عمليتي الدولار الأمريكي و اليوان الصيني لا يقتصر على الدولتين بل على جميع دول العالم باعتبار الدولار الأمريكي العملة الرئيسية في تسعير المبادلات التجارية الدولية، كما أن مساهمة الدولتين في حجم التجارة الدولية يصل إلى 14 % أي ما يعادل 4.48 ترليون دولار أمريكي وفق بيانات منظمة التجارة العالمية سنة 2023، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فبلغت النسبة 12% بقيمة 3.48 ترليون دولار أمريكي.

أولا: تطور العملة الصينية مقابل الدولار الأمريكي

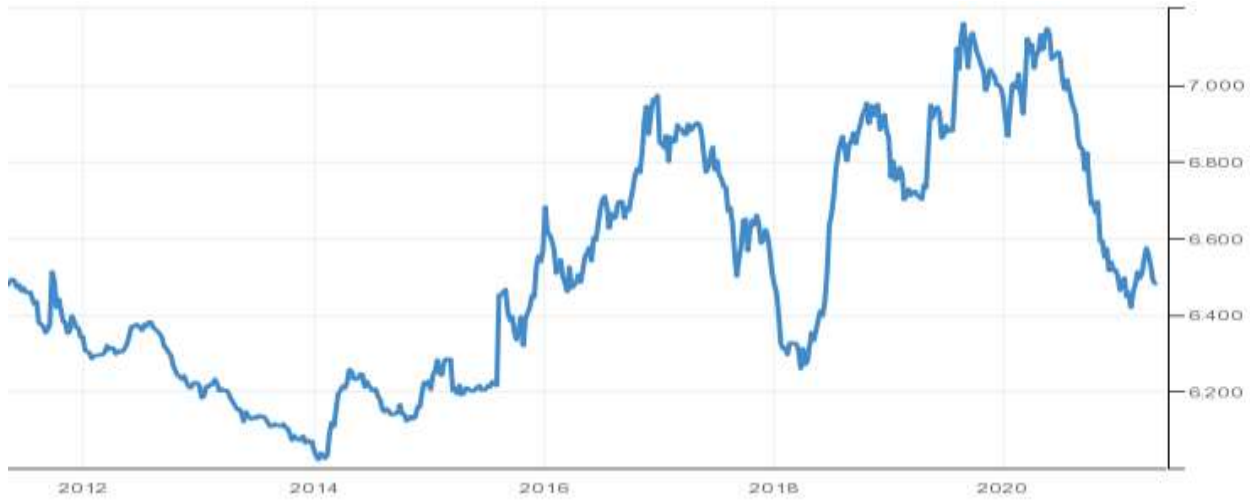
تنتهج الصين سياسة صرف تختلف عن سياسة الصرف في أمريكا والعديد من دول العالم، حيث تسمح لليوان بالتحرك في مجال محدد وينسب قليلة وفقا لقوى العرض والطلب، وإلى جانب ذلك تتدخل الحكومة على فترات للتأثير على قيمة اليوان بما يخدم سياستها الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يعتبر بنك الصين الشعبي غير مستقل مقارنة بالبنوك المركزية في العديد من دول العالم.

¹ حاجي يوسف، مرجع سابق، ص 322.

² <https://www.noonpost.com/content/28972> concilié la page le 20/04/2021 12 :00.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

شكل رقم (3-6): تطور اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي



<https://ar.tradingeconomics.com/china/currency>

المصدر:

من خلال المنحنى تتضح جليا سياسة سعر الصرف في الصين، حيث أن مجال تغير قيمة اليوان مقابل الدولار الأمريكي تراوح بين ($\text{CNY } 6 = \$1$) و ($\text{CNY } 7.20 = \1) خلال الفترة (2012- 2020) كما أن أعلى مستوى لليوان كان سنة 2014، على الأقل خلال 10 سنوات الأخيرة، حيث وصل لأقل من 6.1 مقابل دولار واحد، ومنذ ذلك التاريخ اتجهت قيمة اليوان للانخفاض حتى قاربت ($\text{CNY } 7 = \$1$) عام 2015، ومع نهاية سنة 2019 تراجع سعر صرف اليوان الصيني إلى 7.18 مقابل الدولار، وهو أدنى مستوى له منذ سنة 2008.

ثانيا: أثر تخفيض اليوان الصيني على الصين نفسها

يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن قيام الصين بتخفيض قيمة عملتها على فترات، يندرج ضمن حرب تجارية غير معلنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جاء التخفيض الأخير لقيمة اليوان الصيني نهاية سنة 2019 كرد فعل على الإجراءات الأمريكية التي تمثلت في رفع التعريفات الجمركية على ما قيمته 300 مليار دولار من السلع الصينية التي تدخل السوق الأمريكية. و من جهة أخرى جاء تخفيض اليوان بهدف زيادة تنافسية الصادرات الصينية التي تراجعت خلال النصف الأول من سنة 2019 بنسبة (8 %).

ثالثا: أثر تخفيض اليوان الصيني على الولايات المتحدة الأمريكية

بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين 690 مليار دولار أمريكي سنة 2022؛ حيث بلغت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية 536 مليار دولار، بينما الصادرات الأمريكية إلى

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

الصين بلغت 154 مليار دولار، وفي سنة 2020 كانت صادرات الصين 452 مليار دولار، أما وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 164 مليار دولار.

تظهر الأرقام السابقة ارتباطا قويا بين الدولتين، مع تفوق كبير في الميزان التجاري لصالح الصين؛ رغم تنامي فكرة فك الارتباط بالصين تجاريا وسط السياسيين في أمريكا.

كل هذه المعطيات تجعل أي تغير طفيف في سعر صرف اليوان الصيني ولو طفيف يؤثر على الاقتصاد الأمريكي؛ وهذا ما تثبته معطيات الفترة (2015-2016) حين خفضت الصين عملتها؛ حيث ارتفعت الصادرات الصينية بنسبة 5%؛ الأمر الذي فاقم العجز التجاري الأمريكي، وصعب الصادرات الأمريكية للصين بسب ارتفاع تكاليف المنتجات الأمريكية مقومة بالعملة الصينية، كما أن أسواق الأسهم الأمريكية شهدت تراجعاً كبيراً شهر أوت 2015.

عموماً إن انتهاج سياسة العملة المنخفضة من قبل الصين جعلها تحقق فائضا تجاريا متواصلا مع الولايات المتحدة الأمريكية، خلال 15 سنة الماضية؛ وبالمقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية رفع التعريفات الجمركية على السلع الصينية بدءاً من سنة 2018 كرد فعل على تخفيض اليوان الصيني، ومن أمثلة ذلك فرض تعريفات جمركية إضافية بقيمة 25% على الآلات والمكونات الالكترونية، وفي مارس 2019 فرضت تعريفات إضافية بنسبة 25% على ما قيمته 200 مليار دولار على السلع الصينية.

ومن دون شك هذه التعريفات الإضافية سوف تدفع معدل التضخم في الولايات الأمريكية للارتفاع. وهو ما حدث فعلاً؛ حيث ساهم رفع التعريفات الجمركية على السلع الصينية بزيادة معدل التضخم بنسبة 0.5% بين سنتي 2018 و2019.

رابعاً: أثر تخفيض اليوان الصيني مقابل الدولار على الدول التي تتعامل تجارياً مع الصين

يختلف أثر تخفيض قيمة اليوان الصيني على الدول التي تتعامل تجارياً مع الصين حسب نوع العلاقة التجارية، فالدول التي تعتمد على الصين كمصدر لتوفير مختلف السلع من خلال الاستيراد، فإنها سوف تستفيد من قوة شرائية إضافية خاصة إذا استخدمت الدولار في عمليات التسوية، الأمر الذي يعود بالفائدة على الموازين التجارية والموازنات العامة لهذه الدول، لكن الأمر يختلف بالنسبة للدول التي تنافس الصين في الأسواق الدولية وتصدر إلى الصين، فإنها تتأثر سلبياً، حيث أن تخفيض قيمة العملة الصينية سوف يزيد من

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

تنافسية السلع الصينية في الأسواق الدولية، الأمر الذي يترتب عليه تراجع حجم الصادرات للعديد من الدول خاصة الآسيوية مثل الهند المقابل تزايد واردات هذه الدول من الصين، كل هذا من شأنه أن يجعل الموازين التجارية لهذه الدول في حالة عجز.

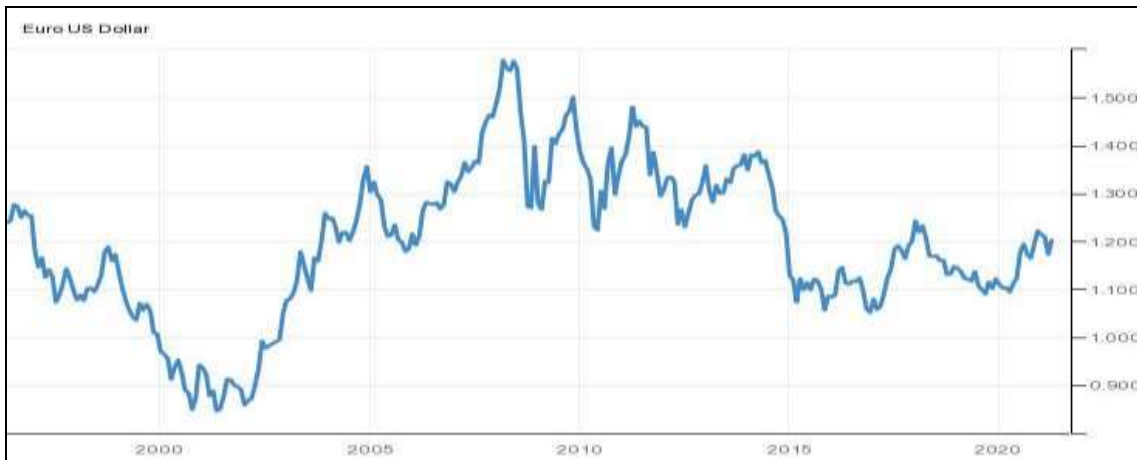
المطلب الثاني: أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الدول العربية

انخفاض أو تخفيض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو يمكن أن يكون له تأثيرات متعددة على الدول العربية؛ نظرًا لاعتماد غالبية الدول العربية نظام صرف غير مرن وربه بالدولار، ومن جهة أخرى تعتمد الدول العربية على تصدير المواد الخام مسعرة بالدولار الأمريكي؛ فحين الواردات نسبة كبيرة منها تسعر بالأورو.

أولاً: تطور الدولار مقابل الأورو

مع ظهور عملة الأورو الموحدة للاتحاد الأوروبي سنة 1999، عرف الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2020) تقلبات كبيرة اتجاه العملة الأوروبية، حيث تعكس هذه التقلبات تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية العالمية. فمع انطلاق الأورو كان الدولار أقوى نسبياً، لكن الأورو بدأ في التعافي تدريجياً ليصل إلى مستويات مرتفعة في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، مدفوعاً بزيادة الثقة في الاقتصاد الأوروبي. خلال الأزمة المالية العالمية 2008، تراجع الدولار لفترة وجيزة، ثم استعاد قوته مع تحسن الاقتصاد الأمريكي. واستمرت التقلبات بفعل الحروب التجارية وتداعيات السياسة النقدية.

شكل رقم (3-7): يوضح تطور الدولار مقابل الأورو



<https://ar.tradingeconomics.com/euro-area/currency>

المصدر:

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

من الشكل نلاحظ أن قيمة الأورو مقابل الدولار الأمريكي منذ ظهوره وهو في اتجاه تصاعدي؛ فبينما كان (€1 = \$ 0.9) سنة 2000، وصل إلى (€1 = \$ 1.5) سنة 2010، وهو أعلى مستوى للأورو مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2020).

ثانيا: تحليل أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الدول العربية

تعتمد العديد من الدول العربية على صادرات النفط كمصدر إيرادات لموازنتها العامة، وكذلك تشكل صادرات النفط في هذه الدول حصة الأسد من مجمل الصادرات، ولذلك تعتبر المصدر الأول في الحصول على النقد الأجنبي، ولما كانت معظم الدول العربية تنتهج سياسة ربط عملاتها بالدولار الأمريكي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسعير المحروقات يتم بالدولار، فحين نسبة كبيرة من عمليات استيراد السلع المختلفة ومستلزمات الإنتاج من قبل الدول العربية مصدرها السوق الأوروبية وتسعر بالأورو، وعليه فإن انخفاض الدولار الأمريكي مقابل الأورو يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات في هذه الدول، حيث أن التصدير يتم بسعر منخفض والاستيراد بسعر مرتفع، الأمر الذي يترتب عليه عجز في ميزان المدفوعات. كما أن الموازنات العامة في هذه الدول سوف تتأثر بدورها من خلال العلاقة بين العجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية العامة، دون أن ننسى الآثار المتعددة المترتبة عن ارتفاع أسعار الواردات على مختلف بنود الميزانية العامة سواء كان هذا الأثر مباشرا أو غير مباشر، حيث سبق وأن تطرقنا لهذه الآثار آنفا.

ثالثا: تحليل أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على احتياطات الصرف العالمية

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الرئيسية التي تتشكل منها احتياطات النقد الأجنبي في جميع دول العالم، ويليهما الأورو، ثم الجنيه الإسترليني والين الياباني بدرجة أقل، ومن المعلوم أن احتياطات النقد الأجنبي تستخدم في تغطية عمليات الاستيراد، وبما أن الدولار الأمريكي يمثل حصة الأسد من احتياطات النقد الأجنبي في مختلف دول العالم، فإن انخفاض قيمة الدولار يجعل قيمة احتياطات النقد الأجنبي تبدو منخفضة في حال تقييمها بالأورو، ويكون تأثير هذا الوضع واضحا على الدول التي تستخدم الدولار في عمليات التصدير والأورو في عمليات الاستيراد، حيث أن العديد من دول العالم تعتمد على الواردات من الاتحاد الأوروبي من أجل توفير مختلف السلع للسوق المحلي، وعليه يمكن القول أن انخفاض الدولار مقابل الأورو يؤثر سلبا على احتياطات الصرف الأجنبي بالدولار ومن ثم على القوة الشرائية بعملات أخرى مثل الأورو والين والجنيه الإسترليني.

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

المطلب الثالث: حالة ثبات سعر الصرف المحلي وتغير أسعار الصرف العالمية

نُميز عدة آثار لتقلبات أسعار الصرف العالمية على بنود الميزانية العامة مع افتراض ثبات سعر صرف العملة المحلية.

أولاً: الأثر على الأسعار المحلية

إن انتهاج الدولة سياسة سعر الصرف الثابت يكون الهدف منه توفير إطار مستقر للمبادلات التجارية و التقليل من آثار الصدمات الخارجية وتجنب التضخم، وبالتالي تحقيق توازن ميزان المدفوعات، غير أن الواقع والأحداث الاقتصادية أثبتت أن الدول التي تعتمد سياسة سعر الصرف الثابت ليست في منأى من الآثار الناشئة عن المبادلات التجارية الدولية.

يعتبر التضخم المستورد أهم المنافذ التي عن طريقها تتأثر الأسعار المحلية، حيث أن ارتفاع الأسعار في الدول التي تتعامل معهم الدولة اقتصادياً، ينتقل إلى الدولة نفسها من خلال المبادلات التجارية الدولية، فترتفع الأسعار المحلية نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، مع الإشارة أن ارتفاع الأسعار لا يقتصر على السلع المستوردة فقط، بل يتعدى السلع المنتجة محلياً من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.

يحدث العكس في حالة انخفاض الأسعار في الدول الأجنبية، حيث سينتج عنه هبوط الأسعار في الدولة التي تثبت قيمة عملتها، وتجدر الإشارة أن انتقال أثر تغيرات أسعار السلع عالمياً يزداد كلما كانت الدولة تعتمد بشكل كبير على الاستيراد.

من جهة أخرى فإن ثبات سعر الصرف قد يكون سبباً في زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية، وإذا لم يكن جهاز الإنتاج المحلي يتمتع بالمرونة الكافية لزيادة العرض، فإنه من الممكن أن يترتب على الطلب الأجنبي المتزايد ارتفاع الأسعار المحلية، لكن في حالة كان جهاز الإنتاج المحلي قوياً، فإنه سوف يزداد الإنتاج المحلي ومعه ترتفع الصادرات ويزداد الدخل الوطني ويساهم ذلك في استقرار الأسعار.

ثانياً: الأثر على نفقات الميزانية العامة

إن ارتفاع الأسعار المحلية الناتج عن التضخم المستورد يؤدي إلى ارتفاع الأجور، حيث أن النقابات العمالية لن ترضى بتراجع الدخل الفردي الحقيقي فتنتج للضغط على الحكومة من أجل رفع الأجور، ولما

الفصل الثالث:.....تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة

كانت الأجور تشكل نسبة معتبرة من نفقات الميزانية العامة للدولة؛ فإن ارتفاعها يشكل ضغطا وعبئا ماليا إضافيا على الدولة. وعليه يمكن القول أن تثبيت سعر صرف العملة المحلية يمكن أن تنتج عنه آثار سلبية على الميزانية العامة خاصة في الدول النامية.

تجدر الإشارة أنّ في الحالة العكسية (انخفاض الأسعار) فإن التحليل العكسي ليسا صالحا، لأن من الصعب أن تستطيع الحكومة تخفيض الأجور تبعا لانخفاض الأسعار المحلية.

عندما تنتهج الدولة سياسة سعر الصرف الثابت، وتكون معتمدة بشكل كبير على الاستيراد في توفير السلع الاستهلاكية ومستلزمات الإنتاج ومختلف الخدمات الأجنبية، فإن التضخم المستورد يؤدي إلى ارتفاع الاعتمادات المالية المخصصة للنفقات الجارية في الميزانية العامة للدولة¹، ويزداد هذا الأثر كلما كانت الدولة تعتمد على القطاع العام بشكل موسع في توفير السلع الاستهلاكية والقيام بالاستثمارات. أما في حالة انخفاض الأسعار العالمية، فإن ميزانية الدولة سوف تتأثر إيجابيا فيقل العبء عليها، ومن الممكن أن تستغل الدولة الفوائض المالية للتوسع في الاستثمار العمومي.

أما بالنسبة للنفقات الاجتماعية (إعانات البطالة، الفئات الهشة، الضمان الاجتماعي، دعم السلع الاستهلاكية... إلخ)، فإن التضخم المستورد سوف يترتب عليه زيادة مخصصات الدولة في هذا الإطار من أجل تعويض انخفاض القوة الشرائية لهذه الفئات والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. أما في الحالة العكسية (انخفاض أسعار السلع المستوردة)؛ فإن ميزانية الدولة تتأثر إيجابيا ويتحسن أداؤها.

يساهم ثبات سعر الصرف في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي يعفي ميزانية الدولة من تخصيص اعتمادات من أجل القيام بالاستثمار العمومي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الضغط على الميزانية العامة ويدفعها إلى التوازن.

ثالثا: الأثر على إيرادات الميزانية العامة

إن حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية مرتبطة أساسا بحجم الاستيراد والتصدير وقيمتها كما سبق ورأينا، لهذا فإن تغيرات الأسعار العالمية للسلع الناتج عن تغيرات أسعار صرف العملات الدولية يؤثر على حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية.

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 134.

إذا ارتفعت قيمة المنتجات المستوردة فإن حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية سوف تزداد مع افتراض عدم تغير الكميات المستوردة¹، أما إذا انخفض الطلب المحلي على السلع المستوردة بسبب ارتفاع أسعارها واحلالها بالمنتج المحلي فإن حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية تستقر عند المستوى قبل ارتفاع الأسعار، لأن التراجع في حجم الاستيراد يعوضه ارتفاع قيمة الاستيراد، ومن جهة أخرى زيادة الطلب على السلع المحلية يساهم في زيادة الدخل الوطني ومعه ترتفع حصيلة الضرائب والرسوم المفروضة على الإنتاج المحلي.

أما بالنسبة للحقوق والرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات فتتجه إلى الارتفاع نتيجة زيادة الصادرات، حيث أن الطلب العالمي قد يزداد على السلع المحلية بسبب ثبات سعر الصرف من طرف للدول التي رفعت قيمة عملتها.

أما بالنسبة للإيرادات التي تتحصل عليها الدولة جراء عمليات الاقتراض (حصيلة الفوائد على القروض) فإنها لن تتأثر باعتبار ثبات سعر صرف العملة المحلية، وتبقى العوامل الأخرى مثل أسعار الفائدة الشروط الملحقه بالقرض هي المتحكم في حصيلة هذه الفوائد.

يشكل استقرار سعر الصرف عامل جلب لرؤوس الأموال الأجنبية لغرض الاستثمار، حيث يفضل المستثمرين الأجانب الدول التي تتميز باستقرار سعر الصرف، كي يتجنبوا الخسائر التي من المحتمل أن يتعرضوا لها نتيجة قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها المحلية، حيث ستكلفهم عمليات تحويل جزء من الأرباح السنوية تكاليف إضافية، وعلى العكس في حالة ثبات سعر صرف العملة المحلية. حيث تستفيد ميزانية الدولة من إيرادات ضريبية جديدة نتيجة تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 147.

خلاصة

تم التطرق في هذا الفصل للعلاقة النظرية بين سعر الصرف والميزانية العامة، من خلال دراسة آثار تقلبات سعر الصرف كمتغير مستقل على البنود المكونة للميزانية العامة كمتغير تابع، من خلال التأثير المباشر أو غير المباشر حيث تم التوصل لمايلي:

هناك تأثير لتقلبات سعر صرف العملة المحلية على الميزانية العامة للدولة من خلال التأثير غير المباشر والتأثير المباشر على بنود الميزانية العامة؛ حيث يتمثل التأثير غير المباشر في تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بتقلبات سعر صرف العملة المحلية، مثل الصادرات والواردات، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر،...إلخ، وهذه المؤشرات بدورها تؤثر على الميزانية العامة. غير أن هذا التأثير مرتبط بعوامل أخرى؛ فعلا سبيل المثال نجد أن تحقيق العلاقة النظرية بين تخفيض قيمة العملة المحلية أو رفعها وحجم الصادرات و/ أو الواردات من الناحية التطبيقية مرتبط بمتغيرات أخرى، مثل: مدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي؛ مرونة الطلب الأجنبي، قدرة جهاز الانتاج المحلي للاستجابة لزيادة الطلب؛ مرونة الطلب الداخلي،...إلخ.

أما بالنسبة للتأثير المباشر فنجد العديد من بنود الميزانية العامة تتأثر بتقلبات سعر صرف العملة المحلية، سواء في جانب الإيرادات أو النفقات مثل الضرائب، الحقوق والرسوم الجمركية، الإيرادات السيادية، نفقات الأجور، نفقات السلع والخدمات، التحويلات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال نجد أن هناك علاقة طردية بين التغير في قيمة العملة المحلية من جهة والأسعار والأجور من جهة أخرى، يختلف حسب الوضع الاقتصادي للدولة؛ فالدول القوية اقتصاديا لا يظهر فيها هذا الأثر إلى بعد مرور فترة زمنية متوسطة أو طويلة لأن جهاز الإنتاج في هذه الدولة قوي ويستجيب بسرعة للتغيرات في الطلب، أما بالنسبة للدول التي لا تمتلك اقتصاد قوي فإن أثر تغير سعر الصرف العملة المحلية يبدو جليا في المدى القصير خاصة في حجم المبادلات التجارية الدولية والأسعار المحلية.

كما نجد أن إيرادات الحقوق والرسوم الجمركية مرتبطة بحجم وقيمة الاستيراد فهي نسبة من تكلفة السلع المستوردة. فتغير سعر صرف العملة المحلية يؤثر في قيمتها. كذلك بالنسبة لإيرادات مختلف الضرائب المرتبطة بالأسعار.

الفصل الرابع:

تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على

أداء الميزانية العامة في الجزائر

تمهيد:

من خلال محاولة قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار على بنود الميزانية العامة في الجزائر بالاعتماد على النماذج القياسية، برزت مجموعة من العوائق والصعوبات، التي بسببها تعذر استخدام أسلوب القياس الكمي، حيث تمثلت في عدم استقرارية السلاسل الزمنية، الأمر الذي جعل استخدام أسلوب الانحدار البسيط (OLS) غير مناسب، حيث أدى إلى نتائج زائفة بسبب الاتجاه الزمني المشترك بين المتغيرات. قصر السلاسل الزمنية (بين 12 و 15 مشاهدة) حال دون تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) الذي يحتاج إلى أكثر من 30 مشاهدة. ورغم تحويل القيم إلى فروق للتخلص من مشكل الاستقرار وكذا ادخال اللوغاريتم على البيانات، واجهنا مشكلة عدم معنوية النتائج.

لذلك تم اللجوء إلى منهجية التحليل الوصفي المقارن، التي تتضمن دراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على بنود الميزانية باستخدام تحليل وصفي يعتمد على التغيرات الحاصلة في سعر الصرف دون الاعتماد على النماذج الكمية. من خلال تحليل الأثر غير المباشر، والذي يتمثل في الأثر على بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية (الميزان التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج)، ثم تحليل تأثير هذه التقلبات على أهم بنود الميزانية العامة بقسميها (الإيرادات والنفقات)، وبعدها الانتقال لتحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية بشكل عام باستخدام مجموعة من مؤشرات الأداء المعتمدة في قياس فعالية الميزانية العامة.

سيتناول الفصل خمسة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: هيكل الميزانية العامة في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على بعض المتغيرات الاقتصادية

المبحث الثالث: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الإيرادات

المبحث الرابع: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على النفقات

المبحث الخامس: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على أداء الميزانية في الجزائر باستخدام بعض

مؤشرات الأداء

المبحث الأول: هيكل الميزانية العامة في الجزائر

حدد القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، الأحكام المنظمة للميزانية العامة للدولة الجزائرية ومكوناتها، وكذا قانون المالية الذي يرخّص كل سنة بإعداد الميزانية العامة وتنفيذها، حيث حسب نص المادتين 3، 6 من القانون 84-17، يمكن تعريف ميزانية الدولة بأنها الوثيقة التشريعية التي بموجبها يتم سنويا تقدير وترخيص إيرادات الدولة ونفقاتها.¹

تنقسم الميزانية العامة للدولة الجزائرية إلى قسمين: قسم يتعلق بالإيرادات يظهر بموجب قانون المالية للسنة المعنية في الجدول "أ" تحت عنوان الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة...، والقسم الثاني النفقات، والذي بدوره ينقسم إلى قسمين: الأول يتضمن ميزانية التسيير (نفقات التسيير)، يظهر في الجدول "ب" تحت عنوان توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة....، حسب كل دائرة وزارية. والثاني يتضمن ميزانية التجهيز (نفقات التجهيز) يظهر في الجدول "ج" تحت عنوان توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة....، حسب القطاعات.

المطلب الأول: مكونات الإيرادات العامة في الجزائر

نصت المادة 11 من القانون 84-17 على أن موارد الميزانية العامة للدولة تتضمن مايلي:

- 1- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- 2- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- 3- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات و الأتاوى؛
- 4- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات؛
- 5- التسديد بالرأسمال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- 6- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- 7- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- 8- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به؛

¹ يلس شاوش بشير، المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2017، ص 27-28.

بالعودة لقوانين المالية السنوية نجد أن جدول الإيرادات يحتوي عنوانين رئيسيين:

العنوان الأول: الموارد العادية

العنوان الثاني: الجباية البترولية

أولاً: الموارد العادية

يقصد بالموارد العادية إيرادات الضرائب والرسوم والغرامات بمختلف أنواعها، وكذا المداخل التي تحصل عليها الدولة مقابل نشاطها، وإيرادات أخرى نظامية.

1- الإيرادات الجبائية:

تشمل حواصل الضرائب المباشرة، حواصل التسجيل والطابع، حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال، حواصل الضرائب غير المباشرة، حواصل الجمارك. تجدر الإشارة أن ليس جميع حاصل الإيرادات الجبائية تسجل في ميزانية الدولة، بل هناك نسبة تحصل لصالح ميزانية الدولة، وجزء آخر لصالح الجماعات الإقليمية (الولاية، البلدية)، وجزء آخر لفائدة الصناديق الخاصة، وتحدد النسب حسب نوع الضريبة أو الرسم وفق التشريع والتنظيم المعمول به. وعليه فإن مجموع الإيرادات الجبائية الذي يظهر في ميزانية الدولة لا يعبر عن الحاصل الإجمالي للإيرادات الجبائية.

1-1- الضرائب المباشرة:

الضرائب المباشرة هي تلك الاقتطاعات لصالح الدولة التي تصيب الوعاء الضريبي مباشرة، ومن أمثلتها في الجزائر، الضرائب على الأرباح السنوية التي تحققها المؤسسات الاقتصادية، وكذا جميع الأرباح المحققة جراء ممارسة نشاط تجاري أو مهني، أو حرفي سواء تعلق الأمر بأشخاص معنويين أو طبيعيين، إضافة إلى الضرائب على المداخل العقارية، ريع رؤوس الأموال.

2- حواصل التسجيل والطابع:

حقوق التسجيل هي تلك الضرائب التي تفرض على نقل حقوق الملكية وحقوق الانتفاع والمبادلات وعقود الشركات، وتسجيل بعض العقود الأخرى، أما حقوق الطابع فهي تلك الرسوم المفروضة على استخراج بعض الوثائق والأوراق الرسمية سواء كانت مدنية أو قضائية مثل طوابع جواز السفر، وبطاقة التعريف، رخص السياقة،... إلخ.

1-3- حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال:

حسب قانون الرسوم على رقم الأعمال فإن هذا النوع من الضرائب يحتوى ثلاثة أنواع وهي: الرسم على القيمة المضافة ويصيب جميع السلع والخدمات في جميع مراحل بيعها إلا في الحالات التي ينص القانون على إعفاء بعض السلع أو الخدمات من هذه الضريبة، الرسم الداخلي على الاستهلاك وهو خاص بمواد التبغ والكبريت والخمور، الرسم على المنتجات البترولية وتفرض على المنتجات البترولية سواء كانت محلية الصنع أو مستوردة

1-4- حواصل الضرائب غير المباشرة:

تختلف هذه الضرائب عن الضرائب المختلفة على رقم الأعمال في أنها تشمل بعض المواد الاستهلاكية دون سواها، وحسب قانون الضرائب غير المباشرة فإنها تشمل بالخصوص على مايلي:

- حقوق مرور الكحول والمشروبات الكحولية
- السكر والغلوكوز المستعمل في صناعة المشروبات الكحولية
- رسوم الضمان والتعبير على مصنوعات الذهب والفضة والبلاطين

1-5- حواصل الجمارك:

هي تلك الحقوق التي تفرضها الدول على السلع والخدمات المستوردة عن طريق فرض معدلات اقتطاع من تكلفة السلعة أو الخدمة المستوردة وأقل معدل لها هو 5% وتصل إلى 60% في بعض السلع، وتجدر الإشارة عن هذه الحقوق لا تعفي السلعة أو الخدمة المستوردة من الرسم على القيمة المضافة.

2- الإيرادات العادية:

تشمل الموارد العادية غير الجبائية على ثلاثة فروع رئيسية وهي: حواصل ومداخل أملاك الدولة، والحواصل المختلفة للميزانية، والإيرادات النظامية.

2-1- موارد أملاك الدولة:

يقصد بها مجموع العائدات التي تحصل عليها الدولة من خلال استغلال ممتلكاتها العقارية أو المنقولة أو التنازل عليها، وتشمل أساسا: مداخل تأجير العقارات، حقوق شغل الأملاك العمومية، إتاوة استغلال المناجم والمحاجر، إتاوة استعمال المياه، إتاوة استغلال المياه المعدنية والحمامات وغيرها، عائدات الغابات،

عائدات الأراضي الزراعية، حاصل الصيد البحري بمختلف أنواعه، حاصل بيع الأملاك العقارية والمنقولات، مساهمات المؤسسات العمومية الاقتصادية بجزء من أرباحها في ميزانية الدولة، ...إلخ.

2-2- الحواصل المختلفة للميزانية:

هي بقية الموارد التي لا يكون مصدرها الضرائب أو أملاك الدولة، مثل الغرامات بمختلف أنواعها، فوائد القروض

2-3- الإيرادات النظامية:

هي تلك الموارد التي ترد إلى خزينة الدولة دون سند تحصيل، مثل الهبات والهدايا.

ثانيا: الجباية البترولية:

تشمل الجباية البترولية على مجموعة من الضرائب والرسوم تفرض على الأنشطة المتعلقة بالمحروقات وهي كمايلي:

- رسم مساحة الاستكشاف: يفرض هذا الرسم عمليات البحث والاستكشاف التي تقوم بها الشركات البترولية
- إتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات: تفرض على الكميات المستخرجة من البترول تدفع شهريا لفائدة الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وهي بدورها تدفعها للخزينة.
- رسم الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة: يتعلق هذا الرسم بقيمة الانتاج السنوي للمحروقات، مع حسم الاتاوة والمبالغ المخصصة للاستثمار والمؤونات المخصصة للإصلاح.
- ضريبة تكميلية على الناتج: وهي ضريبة تكميلية نسبتها 30% من الناتج، يخضع لها كل شخص طرفا في العقد.
- الرسم على الأرباح الاستثنائية: معدل هذا الرسم هو 5% كحد أدنى و 50% كحد أقصى، تم استحداث هذا الرسم بموجب المادة 101 مكرر من الأمر المؤرخ في 29 يوليو 2006 المعدل لقانون المحروقات، حيث ينصب هذا الرسم على الأرباح الاستثنائية التي تحققها الشركات الأجنبية الناشطة في قطاع المحروقات عندما يتجاوز متوسط سعر برميل النفط \$30 شهريا، غير أنه تم إلغاء هذا الرسم بموجب القانون المعدل لقانون المحروقات المؤرخ في 20 فيفري 2013.

ثالثا: مكونات إيرادات الميزانية حسب قانون المالية السنوي

تظهر إيرادات الميزانية العامة للدولة الجزائرية ضمن الجدول "أ" بموجب القوانين المالية التي تصدر مع كل نهاية سنة مدنية وتخص السنة المالية، وفي مايلي جدول يتضمن إيرادات ميزانية الدولة لسنة 2019.

جدول رقم (4-1): يتضمن الجدول "أ" الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019

| إيرادات الميزانية | المبالغ (ألف دج) |
|---|------------------------|
| 1- الموارد العادية | |
| 1.1- الإيرادات الجبائية | |
| 201-001- حواصل الضرائب المباشرة | 1453911724,7 |
| 201-002- حواصل التسجيل والطبع | 108548222,8 |
| 201-003- حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال | 1120087480,5 |
| (منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتجات المستوردة) | 503171694,8 |
| 201-004- حواصل الضرائب غير المباشرة | 10000000,0 |
| 201-005- حواصل الجمارك | 348870663,0 |
| المجموع الفرعي (1) | 3.041.418.091,0 |
| 1-2- الإيرادات العادية | |
| 201-006- حواصل ومداخل أملاك الدولة | 29000000,0 |
| 201-007- الحواصل المختلفة للميزانية | 123000000,0 |
| 201-008- الإيرادات النظامية | 20000,0 |
| المجموع الفرعي (2) | 152.020.000,0 |
| 1-2- الإيرادات الأخرى | |
| الإيرادات الأخرى | 600.000.000,0 |
| المجموع الفرعي (3) | 600.000.000,0 |
| مجموع الموارد العادية | 3.793.438.091,0 |
| 2- الجباية البترولية | |
| 201-011- الجباية البترولية | 2.714.469.557,0 |
| المجموع العام للإيرادات | 6.507.907.648,3 |

المصدر: قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية العدد 79، 2018.

المطلب الثاني: تبويب نفقات التسيير في الجزائر

حسب نص المادة 5 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، فإن نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تهدف إلى تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة¹، وحسب نص المادة 20 من القانون 84-17 فإن الاعتمادات المفتوحة توضع بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير. وتخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم.

أولاً: مكونات نفقات التسيير

تتوزع نفقات التسيير في الجزائر على أربعة أبواب هي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية؛

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:

يتضمن هذا الباب النفقات المخصصة للتكفل بأعباء الدين العمومي وكذا مختلف الأعباء العمومية المحسومة من الإيرادات، ويتكون هذا الباب من خمسة أقسام وهي:²

- القسم الأول: الدين القابل للاستهلاك؛
- القسم الثاني: الدين الداخلي، الديون العامة، فوائد سندات الخزينة؛
- القسم الثالث: الدين الخارجي؛
- القسم الرابع: الضمانات من أجل القروض والتسبيقات من قبل الجماعات والمؤسسات العمومية؛

- القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات والتعويض على منتوجات مختلفة؛

تجدر الإشارة أن نفقات أعباء الدين العمومي هي نفقات مشتركة بين جميع الوزارات.

¹ قانون رقم 90-21 مؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية العدد، 35، 1990.

2- تخصيصات السلطات العمومية:

يشمل هذا النوع من النفقات الأموال الضرورية لإدارة مؤسسات الدولة (البرلمان، المجلس الدستوري، مجلس المحاسبة،... إلخ) والمؤسسات العمومية، وتعتبر هذه النفقات مشتركة كذلك بين جميع الوزارات.

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح:

يتكون هذا الباب بشكل أساسي من نفقات المستخدمين إضافة لنفقات الأدوات وتسيير المصالح وأشغال الصيانة، وينقسم إلى سبعة أقسام هي:

- أجور وتعويضات الموظفين - نفقات أشغال الصيانة - نفقات إعانات التسيير
- معاشات ومنح الموظفين - التكاليف الاجتماعية الخاصة بالموظفين
- نفقات تسيير المصالح (أدوات، أثاث، ألبسة... إلخ) - مصاريف مختلفة

4- التدخلات العمومية:

يخص هذا النوع من النفقات تدخلات الدولة ممثلة في وزاراتها في الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث يتكون هذا الباب من سبعة أبواب هي:

- التدخلات العمومية الإدارية (الإعانات الموجهة للجماعات المحلية)
- مساهمات الدولة في المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية
- النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية)
- النشاط الاقتصادي (الإعانات الاقتصادية موجهة للمؤسسات العمومية الاقتصادية)
- النشاط الاقتصادي (إعانات للمؤسسات ذات المصلحة الوطنية)
- النشاط الاجتماعي (مساعدة وتضامن)
- النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات والقيام بإجراءات لحماية الصحة)

ثانيا: توزيع نفقات التسيير حسب قوانين المالية السنوية

تظهر نفقات التسيير في ميزانية الدولة بموجب قانون المالية السنوي في الجدول "ب" وتوزع حسب كل دائرة وزارية، وبعدها كمرحلة ثانية يتم توزيع الاعتمادات المخصصة لكل دائرة وزارية مقسمة حسب الأقسام الأربعة المشار إليها أعلاه، ويكون ذلك بموجب مراسيم تنظيمية تصدر تبعا لصدور قانون المالية.

وفيما يلي جدول توزيع نفقات التسيير للسنة المالية 2019 كمثال:

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

جدول رقم (4-2): الجدول "ب" الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية

| المبالغ (دج) | الدوائر الوزارية |
|-------------------|---|
| 8.222.221.000 | رئاسة الجمهورية |
| 4.497.060.000 | مصالح الوزير الأول |
| 1.230.000.000.000 | الدفاع الوطني |
| 38066300.000 | الشؤون الخارجية |
| 418.409.273.000 | الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية |
| 75.862.145.000 | العدل |
| 86.980.203.000 | المالية |
| 50.800.596.000 | الطاقة |
| 224.959.977.000 | المجاهدين |
| 000..25.284.704 | الشؤون الدينية والأوقاف |
| 709.558.540.000 | التربية الوطنية |
| 317.336.878.000 | التعليم العالي والبحث العلمي |
| 47.840.500.000 | التكوين والتعليم المهنيين |
| 15.284.380.000 | الثقافة |
| 2.312.296.000 | البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة |
| 35.462.228.000 | الشباب والرياضة |
| 67.385.008.000 | التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة |
| 4.727.613.000 | الصناعة والمناجم |
| 235.295.108.000 | الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري |
| 16.281.000.000 | السكن والعمران والمدينة |
| 18.378.207.000 | التجارة |
| 21.008.144.000 | الاتصال |
| 49.959.375.000 | الأشغال العمومية والنقل |
| 14.145.239.000 | الموارد المائية |
| 3.202.041.000 | السياحة والصناعة التقليدية |
| 398.970.409.000 | الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات |
| 153.695.039.000 | العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي |
| 231.760.000 | العلاقات مع البرلمان |
| 2.136.204.000 | البيئة والطاقات المتجددة |
| 4.276.292.448.000 | المجموع الفرعي |
| 678.184.088.000 | التكاليف المشتركة |
| 4.954.476.536.000 | المجموع العام |

المصدر: قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية العدد 79، 2018.

المطلب الثالث: تبويب نفقات التجهيز في الجزائر

نفقات التجهيز هي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري،¹ وحسب نص المادة 35 من القانون 84-17، فإن نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار) هي تلك الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، وهي مقسمة إلى ثلاثة أبواب.

أولاً: مكونات نفقات التجهيز

تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والادارية، وهي ليست بالضرورة استثمارات مباشرة منتجة، وإنما هناك قطاعات تستفيد من هذه الاستثمارات وهي ليست منتجة بصفة مباشرة، مثل قطاع التربية، الذي تظهر نتائج استثماراته في المدى الطويل، وفي مايلي الأبواب الثلاثة لنفقات التجهيز.

1- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

2- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة،

3- النفقات الأخرى برأسمال؛

ثانياً: تبويب نفقات التجهيز حسب قوانين المالية السنوية

تسجل نفقات التجهيز العمومية ونفقات الاستثمار والنفقات برأسمال في الميزانية العامة على شكل رخص وتنفذ باعتمادات الدفع، نجدها في الجدول "ج" ضمن قانون المالية السنوي لكل سنة مدنية. حيث يقصد برخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يمكن للآمرين بالصرف استغلالها في تنفيذ الاستثمارات المخطط لها، وتبقى مستمرة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها. أما اعتمادات الدفع فيقصد بها المبالغ السنوية التي يمكن للآمرين بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المتفق عليها في إطار رخص البرامج.

تصنف نفقات التجهيز إلى قسمين وهما:

- البرامج القطاعية (الاستثمارات)

- العمليات برأس مال

¹ المرسوم التنفيذي رقم 98-40 المؤرخ في الأول من فيفري 1998 يتعلق بتحويل ونقل الاختصاصات والمهام وتسيير الهياكل والوسائل والمستخدمين التابعة لتسيير ميزانية الدولة للتجهيز، الجريدة الرسمية العدد: 05، 1998، ص9.

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

- 1- البرامج القطاعية (الاستثمارات):** وتضم تسعة قطاعات، الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، دعم الحصول على سكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية.
- 2- العمليات برأس مال:** يختلف عدد العمليات برأس مال من سنة إلى أخرى، ففي بعض السنوات قد يصل إلى 6 عمليات أو أكثر وفي بعض السنوات الأخرى أقل، لكن عموما هناك عمليات أساسية تتكرر كل سنة وهي: دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)، احتياطي لنفقات غير متوقعة، إعادة رسملة البنوك العمومية، تسوية الديون المستحقة على عاتق الدولة. ومن أجل التوضيح أكثر نقدم الجدول الموالي الذي يظهر نفقات التجهيز لسنة 2019.

جدول رقم (3-4): الجدول "ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات

| القطاعات | رخص البرامج (ألف دج) | اعتمادات الدفع (ألف دج) |
|---|----------------------|-------------------------|
| الصناعة | 1.331.320 | 61.242.919 |
| الفلاحة والري | 160.787.844 | 235.599.403 |
| دعم الخدمات المنتجة | 55.793.219 | 72.755.609 |
| المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية | 485.491.071 | 635.781.484 |
| التربية والتكوين | 127.805.000 | 162.893.838 |
| المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية | 70.673.722 | 146.552.448 |
| دعم الحصول على سكن | 99.685.110 | 423.428.891 |
| مواضيع مختلفة | 800.000.000 | 600.000.000 |
| المخططات البلدية للتنمية | 100.000.000 | 100.000.000 |
| المجموع الفرعي للاستثمار | 1.901.567.286 | 2.438.254.592 |
| دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد) | - | 671.953.450 |
| احتياطي لنفقات غير متوقعة | 700.095.000 | 362.473.900 |
| تسوية الديون المستحقة على الدولة | - | 100.000.000 |
| إعادة رسملة البنوك | - | 30.000.000 |
| المجموع الفرعي لعمليات برأس المال | 700.095.000 | 1.164.427.350 |
| مجموع ميزانية التجهيز | 2.601.662.286 | 3.602.681.942 |

المصدر: قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية العدد 79، 2018.

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على بعض المؤشرات الاقتصادية

سنقوم في هذا المبحث بتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر، وهي: الميزان التجاري، التضخم، حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وكذلك على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات الرأسمالية.

المطلب الأول: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على وضع الميزان التجاري

كما رأينا سابقا في الفصل الثالث؛ فإنه نظريا يؤدي تخفيض أو انخفاض قيمة العملة المحلية؛ إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ويجعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة، مما يؤدي إلى تراجع حجم الواردات، وزيادة حجم الصادرات، ومنه تحسن وضع الميزان التجاري للدولة.

من أجل معرفة أثر تقلبات سعر صرف الدينار على وضع الميزان التجاري في الجزائر، سوف نحاول تحليل وضع الميزان التجاري الجزائري للفترة 2004-2019.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

جدول رقم (4-4): تطور وضع الميزان التجاري الجزائري للفترة 2004-2019

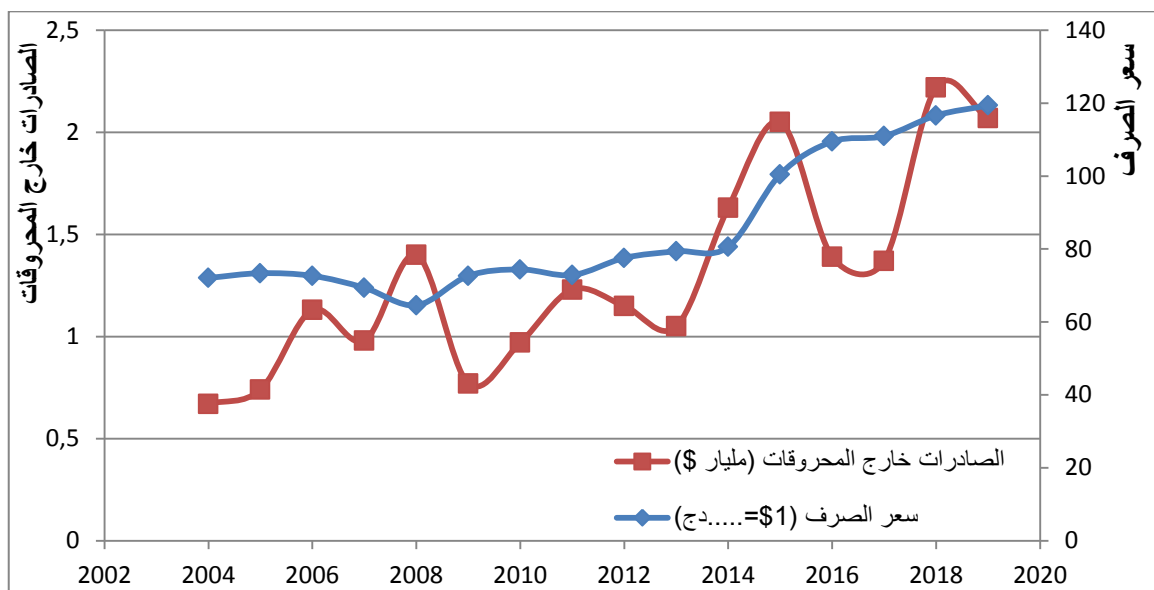
| السنوات | الواردات | صادرات المحروقات | صادرات خارج المحروقات | اجمالي الصادرات | رصيد الميزان التجاري | متوسط سعر صرف | | متوسط سعر برميل البترول (\$) |
|---------|----------|------------------|-----------------------|-----------------|----------------------|---------------|----------|------------------------------|
| | | | | | | دولار/ دج | أورو/ دج | |
| 2004 | 17,95 | 31,55 | 0,67 | 32,22 | +14,27 | 72,06 | 89,64 | 38,66 |
| 2005 | 19,86 | 45,59 | 0,74 | 46,33 | +26,47 | 73,36 | 91,30 | 54,64 |
| 2006 | 20,58 | 53,61 | 1,13 | 54,74 | +34,06 | 72,64 | 91,24 | 65,55 |
| 2007 | 26,35 | 59,61 | 0,98 | 60,59 | +34,24 | 69,36 | 94,99 | 74,95 |
| 2008 | 37,99 | 77,19 | 1,40 | 78,59 | +40,60 | 64,56 | 94,66 | 99,97 |
| 2009 | 37,40 | 44,41 | 0,77 | 45,18 | +07,78 | 72,64 | 101,29 | 62,25 |
| 2010 | 38,88 | 56,12 | 0,97 | 57,09 | +18,20 | 74,40 | 99,19 | 80,15 |
| 2011 | 46,92 | 71,66 | 1,23 | 72,88 | +25,96 | 72,85 | 102,21 | 112,94 |
| 2012 | 51,57 | 70,58 | 1,15 | 71,74 | + 20,17 | 77,55 | 102,16 | 111,04 |
| 2013 | 54,99 | 63,66 | 1,05 | 64,71 | + 09,73 | 79,38 | 105,43 | 108,97 |
| 2014 | 59,67 | 58,36 | 1,63 | 59,99 | + 0,32 | 80,56 | 106,90 | 100,23 |
| 2015 | 52,65 | 33,08 | 2,05 | 34,57 | - 18,08 | 100,46 | 111,44 | 53,06 |
| 2016 | 49,44 | 27,92 | 1,39 | 29,31 | - 20,13 | 109,46 | 121,17 | 45,00 |
| 2017 | 48,98 | 33,20 | 1,37 | 34,57 | - 14,41 | 110,96 | 125,32 | 54,05 |
| 2018 | 48,57 | 38,90 | 2,22 | 41,11 | - 07,46 | 116,61 | 137,68 | 71,30 |
| 2019 | 44,63 | 33,17 | 2,07 | 35,31 | - 09,32 | 119,36 | 133,70 | 64,40 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008-2020)

الديوان الوطني للإحصائيات: نشرة 2018، رقم 48، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

الشكل رقم (4-1) منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-4)

من خلال الجدول والمنحنى نلاحظ أن سعر صرف (\$/دج) و (€/دج) شهد استقرارا نسبيا خلال الفترة (2004-2011) حيث تم تسجيل 72 و 73 دج مقابل 1 دولار، و 89 و 91 دج مقابل 1 أورو؛ كان حاصل الحقوق والرسوم الجمركية 446.2، 494.9 و 492.1 مليار دج للسنوات 2004، 2005 و 2006 على التوالي. باستثناء سنة 2008 التي تم تسجيل 1 دولار مقابل 64 دج، وهذا الارتفاع بسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات العالمية خاصة الأورو كنتيجة لتداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الفترة الثانية (2012-2019)، عرفت اتجاهها تنازليا لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، أي انخفاض قيمة الدينار، حيث تم تسجيل 77.55 دج = \$1 سنة 2012 و 100.46 دج = \$1 سنة 2015، وصل إلى 119.36 دج = \$1 سنة 2019.

أما بالنسبة لتغيرات قيمة الدينار مقابل الأورو فنجدتها عموما في اتجاه تنازلي طيلة الفترة (2004-2019)، حيث وصل إلى 133.70 دج = €1 سنة 2019، بينما كان 102.16 دج = €1 سنة 2012، و 89.64 دج = €1 سنة 2004.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفترة (2004-2013) تميزت بتسجيل فائض في الميزان التجاري وصل إلى 40.60 مليار دولار، سنة 2008، وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة، بينما تم تسجيل فائض قدره 34.06 و 34.24 مليار دولار خلال سنتي 2006 و 2007 على التوالي، وعموما لم يقل الفائض عن 7 مليار دولار طول هذه الفترة، وبالعودة إلى متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو خلال هذه

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

الفترة، نجد أنه تميز بنوع من الاستقرار النسبي حيث تراوح سعر صرف الدينار بين 64 و 79 دج مقابل واحد دولار وبين 89 و 105 دج مقابل واحد أورو.

لكن بداية من سنة 2014 بدأ الفائض يتناقص؛ حيث تم تسجيل 0.32 مليار دولار كفائض، ورغم أن هذه السنة كان فيها متوسط سعر برميل النفط 100.23 دولار، إلا أن زيادة الواردات أثر على رصيد الميزان التجاري، حيث بلغت الواردات 59.67 مليار دولار، بعدما كانت 54.99 سنة 2013 و 51.57 سنة 2012، و 46.92 سنة 2011.

شهدت الفترة (2015-2019) رصيда سالبا للميزان التجاري قدر بـ (18.08 مليار دولار) سنة 2015 (20.13 مليار دولار)، وهي مرتفعة جدا، ومن خلال المعطيات أعلاه يبدو جليا أن سبب هذا العجز في الميزان التجاري هو تراجع حجم الصادرات التي انخفضت إلى 33.08 مليار دولار سنة 2015 و 27.92 مليار دولار سنة 2016. استمر العجز طول هذه الفترة بسبب تراجع حجم الصادرات الذي مرده انخفاض أسعار البترول باعتبار أن 99 بالمئة من الصادرات تتشكل من المحروقات ومشتقاتها، حيث نزل سعر البرميل من النفط إلى \$ 53.06 سنة 2015 و \$ 45.00 سنة 2016.

من خلال الجدول نلاحظ كذلك أن انخفاض قيمة الدينار من سنة إلى سنة خاصة مقابل عملة الأورو خلال الفترة (2004-2014) لم يؤدي لتراجع الواردات، بل بالعكس شهدت الواردات تزايدا من سنة لسنة خلال هذه الفترة.

رغم قيام السلطات النقدية الجزائرية بدءا من سنة 2014 بالسماح للدينار بالانخفاض كإجراء لإعادة التوازن للميزان التجاري حيث أصبح 1 دولار = 116.61 دج كمتوسط لسنة 2018، بعدما كان 1 دولار = 77.5 دج سنة 2012 وهو انخفاض بنسبة 39.11 % ، أما بالنسبة للأورو فقد بلغت نسبة الانخفاض 34.7 % مقارنة بين سنتي 2012 و 2018؛ إلا أن هذا التخفيض لم يؤثر كثيرا على حجم الواردات رغم أن حجمها انخفض من 59.67 مليار دولار سنة 2014 إلى 52.65 مليار دولار سنة 2015 وهي السنة التي عرفت تخفيضا بنسبة كبيرة للدينار حيث انتقل من 80.56 دج سنة 2014 إلى 100.46 دج مقابل الدولار، غير أن الانخفاض في حجم الواردات لا يمكن تفسيره بانخفاض قيمة الدينار فقط، حيث هناك أسباب أخرى، وهي قيام الحكومة بمنع استيراد العديد من المواد والسلع، ورفع الحقوق والرسوم الجمركية لبعض المواد المستوردة، وكذا العمل بنظام الحصص في عملية الاستيراد.

تتشكل صادرات الجزائر في غالبيتها من صادرات المحروقات حيث مثلت أكثر من 98 % من إجمالي الصادرات سنة 2013، وعليه فإن قيمة الصادرات تتأثر بتقلبات أسعار النفط، ويمكن ملاحظة ذلك من

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

خلال الجدول؛ ففي سنة 2012 عند سعر بترول 111.04 دولار للبرميل كان إجمالي الصادرات 71.74 مليار دولار منها 70.58 صادرات المحروقات، وعند انخفاض سعر النفط إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016 تم تسجيل إجمالي صادرات بـ 29.31 مليار دولار منها 27.28 صادرات المحروقات.

ومن أجل معرفة أثر انخفاض قيمة الدينار على الصادرات يجب تتبع تطور الصادرات خارج المحروقات، حيث من خلال الجدول رقم (4-4) والمنحنى (4-1) نلاحظ أن انخفاض قيمة الدينار لم يكن له أي أثر ظاهر في تطور حجم الصادرات خارج المحروقات، ففي أحسن الأحوال تم تسجيل ما قيمته 2.2 مليار دولار سنة 2018 عند معدل صرف 1 دولار = 116.61 دج، بعدما كانت القيمة 1.63 مليار دولار سنة 2014 عند معدل صرف 1 دولار = 80.56 دج.

من خلال التحليل السابق لوضع الميزان التجاري تبعا لتقلبات سعر صرف الدينار، يبدو أن الميزانية العامة للدولة في الجزائر استفادت من الزيادات في حجم الرسوم والحقوق الجمركية المرتبطة بالواردات في فترة الاتجاه التصاعدي للواردات (2004-2014)، وخسرت جزءا منها خلال فترة تراجع الواردات (2015-2019)؛ أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فلم تتأثر بانخفاض قيمة الدينار، أي لم تكن هناك زيادة في حجم الصادرات.

المطلب الثاني تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الأسعار في الجزائر

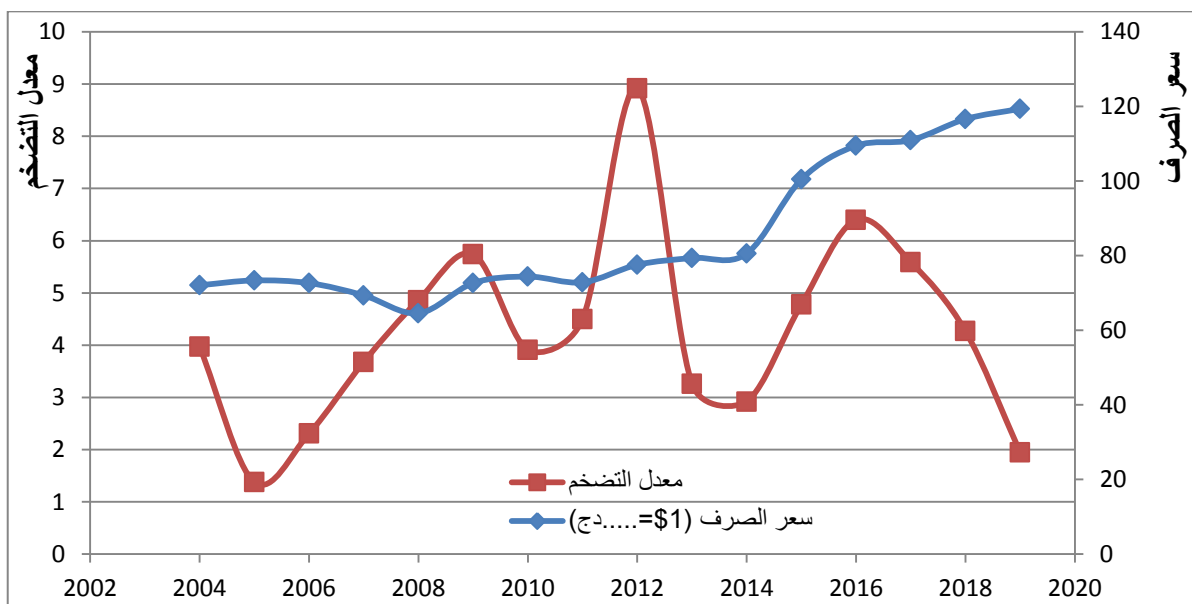
يعتبر معدل التضخم أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة والتي تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية ويتأثر بها لاسيما الميزانية العامة، وتقلبات أسعار الصرف، لذا سنتتبع تطور معدل التضخم خلال الفترة (2004-2019)، مقارنة بتقلبات قيمة الدينار الجزائري لنفس الفترة.

جدول رقم (4-5): يوضح تطور معدل التضخم للفترة (2004-2019)

| السنوات | معدل التضخم % | سعر صرف (دولار/دج) | سعر صرف (أورو/دج) | السنوات | معدل التضخم % | سعر صرف (دولار/دج) | سعر صرف (أورو/دج) |
|---------|---------------|--------------------|-------------------|---------|---------------|--------------------|-------------------|
| 2004 | 3,97 | 72,06 | 89,64 | 2012 | 8,92 | 77,55 | 102,16 |
| 2005 | 1,38 | 73,36 | 91,30 | 2013 | 3,26 | 79,38 | 105,43 |
| 2006 | 2,31 | 72,64 | 91,24 | 2014 | 2,92 | 80,56 | 106,90 |
| 2007 | 3,68 | 69,36 | 94,99 | 2015 | 4,78 | 100,46 | 111,44 |
| 2008 | 4,86 | 64,56 | 94,66 | 2016 | 6,40 | 109,46 | 121,17 |
| 2009 | 5,74 | 72,64 | 101,29 | 2017 | 5,59 | 110,96 | 125,32 |
| 2010 | 3,91 | 74,40 | 99,19 | 2018 | 4,27 | 116,61 | 137,68 |
| 2011 | 4,50 | 72,85 | 102,21 | 2019 | 1,95 | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والثلاثية لبنك الجزائر (2006-2018)

الشكل رقم (4-2) منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على معدل التضخم



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-5)

من خلال الجدول (4-5) والمنحنى (4-2) نلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر تراوح بين 1.38% كأقل معدل سنة 2005 و 5.74% كأعلى نسبة سنة 2009 خلال الفترة (2004-2011)؛ حيث تميزت هذه الفترة بنوع من الاستقرار لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، إذ تم تسجيل أعلى قيمة للدينار 1 دولار = 64.56 دج سنة 2008، وأدنى انخفاض 1 دولار = 74.85 دج سنة 2010. أما بقية السنوات فتراوح معدل الصرف بين 69.36 و 73.36 دج لكل عملة واحدة من الدولار. فحين شهدت قيمة الدينار اتجاهًا تنازليًا مقابل الأورو خلال نفس الفترة، فبينما كان 1 أورو = 89.64 دج سنة 2004، تم تسجيل 1 أورو = 102.21 دج سنة 2011. باستثناء سنة 2010. التي ارتفعت فيها قيمة الدينار مقابل الأورو مقارنة بالسنة التي قبلها، ومرد ذلك ارتفاع قيمة الدولار مقابل الأورو وليس ارتفاع قيمة الدينار.

أما بالنسبة للفترة (2012-2019)، فتم تسجيل أعلى معدل للتضخم 8.94% سنة 2012، وأقل معدل 1.95% سنة 2019، وبقية السنوات تراوح المعدل بين 2.92% و 6.40%.

نلاحظ أن العلاقة النظرية بين معدل التضخم وقيمة العملة المحلية التي تنص أن انخفاض قيمة العملة المحلية يرفع معدل التضخم، لم تكن محققة دائماً، باستثناء الفترة 2015-2018 التي بدأت فيها الجزائر اعتماد سياسة العملة المنخفضة، حيث سجل معدل التضخم مستويات مرتفعة (4.27-6.40%)؛ فحين تم تسجيل حالات عكسية، أي انخفاض العملة المحلية قابله انخفاض معدل التضخم كما هو الشأن لسنة 2019.

المطلب الثالث: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على حركة رؤوس الأموال والخدمات الدولية

تتمثل حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج في الجزائر في دخل العوامل الصافي، التحويلات الصافية، ومن أجل تحديد مدى تأثير حركة رؤوس الأموال والخدمات من وإلى الخارج، قمنا بقياس أثر تغيرات سعر الصرف على الخدمات المستورة والمصدرة، ثم على ريع رأس المال والتحويلات الصافية من وإلى الخارج، وبعدها على الاستثمار الاجنبي المباشر.

أولاً: تحليل الأثر على الخدمات المستوردة والمصدرة

الخدمات تؤثر على الميزانية من خلال ارتفاع تكاليف الخدمات التقنية والفنية المستوردة التي تحتاجها الحكومة في تنفيذ استثماراتها المبرمجة بموجب ميزانية الدولة، أما الخدمات المصدرة فمن شأنها تحقيق مكاسب لميزانية الدولة.

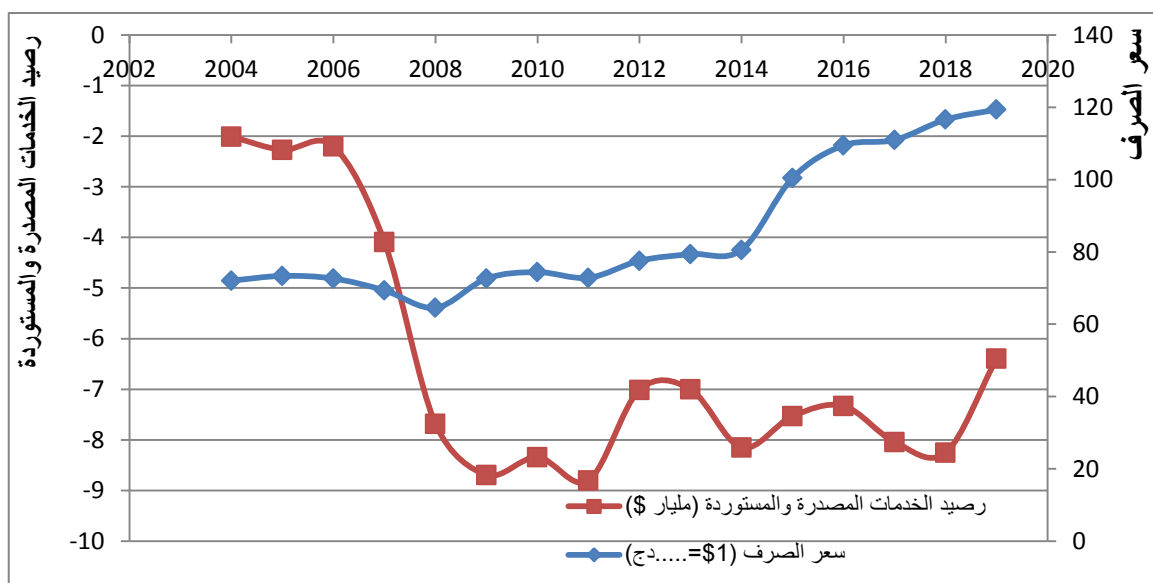
جدول رقم (4-6): تطور رصيد الخدمات المستوردة والمصدرة للفترة (2004-2019)

| السنوات | خدمات مستوردة | | خدمات مصدرة | | فائض أو عجز | | سعر صرف | سعر الصرف |
|---------|---------------|----------|-------------|----------|-------------|----------|------------|------------|
| | مليار \$ | مليار دج | مليار \$ | مليار دج | مليار \$ | مليار دج | (دولار/دج) | (أورو/ دج) |
| 2004 | 3,86 | 278,15 | 1,85 | 133,31 | -2,01 | -144,84 | 72,06 | 89,64 |
| 2005 | 4,78 | 350,66 | 2,51 | 184,13 | -2,27 | -166,53 | 73,36 | 91,30 |
| 2006 | 4,78 | 347,22 | 2,58 | 187,41 | -2,20 | -159,81 | 72,64 | 91,24 |
| 2007 | 6,93 | 480,44 | 2,84 | 196,74 | -4,09 | -283,68 | 69,36 | 94,99 |
| 2008 | 11,08 | 714,51 | 3,4 | 224,77 | -7,68 | -495,82 | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 11,68 | 848,01 | 2,99 | 216,91 | -8,69 | -631,24 | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 11,91 | 884,27 | 3,57 | 265,57 | -8,34 | -620,50 | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 12,55 | 911,27 | 3,75 | 272,60 | -8,80 | -641,08 | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 10,83 | 857,52 | 3,82 | 377,55 | -7,01 | -543,63 | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 10,78 | 851,08 | 3,78 | 299,43 | -7,00 | -555,66 | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 11,70 | 941,65 | 3,55 | 285,63 | -8,15 | -656,56 | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 11,00 | 1103,32 | 3,47 | 347,15 | -7,53 | -756,46 | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 10,76 | 1176,94 | 3,43 | 375,76 | -7,33 | -802,34 | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 11,15 | 1235,87 | 3,11 | 345,17 | -8,04 | -892,12 | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 11,52 | 1344,54 | 3,27 | 380,51 | -8,25 | -962,03 | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 9,63 | 1148,76 | 3,24 | 386,56 | -6,39 | -762,71 | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2008/2020).

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

الشكل رقم (4-3) منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على رصيد الخدمات المصدرة والمستوردة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-6)

كما هو معروف فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأجنبية إلى الدولة التي خفضت عملتها؛ وهذه الزيادة في حركة رؤوس الأموال سيكون أثرها إيجابيا على أداء الميزانية العامة لهذه الدولة.

من خلال الجدول والمنحنى نلاحظ أن الفترات التي شهدت انخفاض قيمة الدينار الجزائري لم يكن لها أي أثر على زيادة حجم الخدمات المصدر أو تراجع حجم الخدمات المستوردة، بل ظلت الخدمات المستوردة تتراوح بين 10 مليار \$ و 12.55 مليار \$ خلال الفترة (2009-2018)، أما الخدمات المصدرة فبقيت محصورة بين 2.99 و 3.82 مليار \$. خلال نفس الفترة، وبالتالي كان العجز مستمرا طول هذه الفترة وتراوحت قيمته بين 7 و 8.80 مليار \$. شهدت سنة 2019 بداية تطبيق بعض القيود على الخدمات المستوردة، فأدى ذلك لتراجع الخدمات المستوردة إلى 9.63 مليار \$ ومعها تراجع العجز لـ 6.39 مليار \$.

ثانيا: تحليل الأثر على ربع رأس المال والتحويلات الصافية من وإلى الخارج

تتمثل التحويلات الصافية أساسا من منح التقاعد المدفوعة من فرنسا إلى الجزائريين الذين عملوا سابقا في فرنسا، بينما ربع رأس المال في جانبه الدائن يتمثل في الفوائد المستلمة نظير توظيفات رأس المال (جزء من احتياطات الصرف) في الخارج التي يقوم بها بنك الجزائر، أما في الجانب المدين فيتمثل في تحويلات جزء من الأرباح والفوائد التي تقوم بها فروع الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر إلى الشركات الأم.

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

جدول رقم (4-7): تطور التحويلات الصافية وحركة ربع رأس المال من وإلى الخارج. الوحدة: مليار \$

| السنوات | تحويلات صافية (منح التقاعد من الخارج) | تحويلات الفوائد والأرباح إلى الخارج | فوائد مستلمة من الخارج | | سعر صرف (دولار/دج) | سعر الصرف (أورو/ دج) |
|---------|---|--|------------------------|----------|-----------------------|-------------------------|
| | | | مليار دولار | مليار دج | | |
| 2004 | 2,46 | 4,59 | 0,99 | 71,33 | 72,06 | 89,64 |
| 2005 | 2,06 | 6,51 | 1,43 | 104,90 | 73,36 | 91,30 |
| 2006 | 1,61 | 6,94 | 2,42 | 175,78 | 72,64 | 91,24 |
| 2007 | 2,22 | 5,64 | 3,81 | 264,26 | 69,36 | 94,99 |
| 2008 | 2,78 | 6,47 | 5,13 | 331,19 | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 2,63 | 6,06 | 4,76 | 345,76 | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 2,65 | 4,96 | 4,60 | 342,24 | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 2,65 | 6,49 | 4,45 | 324,18 | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 3,16 | 7,64 | 3,73 | 289,26 | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 2,79 | 8,07 | 3,55 | 281,79 | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 3,22 | 8,04 | 3,23 | 260,20 | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 2,77 | 6,65 | 2,19 | 220,10 | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 2,82 | 4,01 | 2,09 | 228,77 | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 2,95 | 4,86 | 2,03 | 225,24 | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 3,39 | 5,75 | 1,15 | 134,10 | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 3,01 | 5,29 | 1,04 | 124,13 | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008-2020)

من الجدول نلاحظ أن التحويلات الصافية من الخارج (منح التقاعد) كانت تتراوح بين 1.61 و 3.16 مليار \$ خلال الفترة (2004-2013)، ورغم أن الفترة (2014-2019) شهدت انخفاضا في قيمة الدينار من سنة إلى سنة؛ إلا أن قيمة التحويلات الصافية لم تشهد تطورا ملموسا، حيث بقيت تتراوح بين 2.77 و 3.39 مليار \$.

من الجدول نلاحظ كذلك أن تحويلات الفوائد والأرباح إلى الخارج كانت تتراوح بين 4.59 و 8.07 مليار \$ خلال الفترة (2004-2014)، أما الفترة (2015-2019) التي شهدت انخفاضا في قيمة الدينار من سنة إلى سنة؛ فإن قيمة تحويلات الفوائد والأرباح إلى الخارج، سجلت بعض التراجع حيث تراوحت بين 4.01 و 6.65 مليار \$. غير أن هذا التراجع لا يمكن تفسيره كليا بانخفاض قيمة الدينار، بل أن تراجع أسعار المحروقات الذي أثر سلبا على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات، كان سببا رئيسيا، باعتبار أن أغلب التحويلات تقوم بها هذه الشركات.

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

أيضا من الجدول نلاحظ أن الفوائد المستلمة من الخارج، شهدت نموا واضحا خلال الفترة (2004-2014)، حيث ارتفعت من 0.99 مليار دولار سنة 2004 إلى 5.13 مليار دولار سنة 2008، ولم تنزل تحت سقف 3 مليار دولار في سنوات 2009؛ 2010؛ 2011؛ 2012؛ 2014؛ 2015. وبما أن سعر صرف الدينار كان مستقرا نسبيا خلال هذه الفترة، فإن الفوائد المستلمة مقومة بالدينار تميزت بالاستقرار النسبي كذلك.

أما بداية من سنة 2015 إلى 2019، تم تسجيل تراجع ملحوظ في الفوائد المستلمة من الخارج بالدولار، إذ انخفضت إلى 1.04 مليار دولار فقط في 2019. ومع ذلك، فإن الارتفاع المستمر في سعر الصرف الذي بلغ في نفس السنة أكثر من 119 دج للدولار الواحد، ساهم في تعويض الانخفاض جزئيا، حيث تجاوزت القيمة المحولة 124 مليار دج.

ثالثا: تحليل الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر

يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بنود ميزان المدفوعات الجزائري ضمن عناصر حساب رأس المال والعمليات المالية؛ والذي يضم كذلك الاستثمارات الأجنبية الجزائرية في الخارج، وكذا الالتزامات الرسمية للدولة الجزائرية اتجاه الخارج، وعمليات مالية أخرى، إضافة إلى رصيد حساب السهو والخطأ. وفي مايلي جدول يظهر تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)

جدول رقم (4-8): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2004-2019)

| السنوات | قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر | رصيد ح.ر.و.ع.م | سعر صرف (دولار/دج) | السنوات | قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر | رصيد ح.ر.و.ع.م | سعر صرف (دولار/دج) |
|---------|--------------------------------|----------------|--------------------|---------|--------------------------------|----------------|--------------------|
| 2004 | 0,882 | -1,87 | 72,06 | 2012 | 1,499 | -0,36 | 77,55 |
| 2005 | 1,145 | -4,24 | 73,36 | 2013 | 1,697 | -1,02 | 79,38 |
| 2006 | 1,888 | -11,22 | 72,64 | 2014 | 1,507 | -3,40 | 80,56 |
| 2007 | 1,743 | -0,99 | 69,36 | 2015 | -0,585 | -0,24 | 100,46 |
| 2008 | 2,632 | -2,54 | 64,56 | 2016 | 1,636 | 0,52 | 109,46 |
| 2009 | 2,754 | -3,54 | 72,64 | 2017 | 1,232 | 0,57 | 110,96 |
| 2010 | 2,301 | -3,18 | 74,40 | 2018 | 1,466 | 1,09 | 116,61 |
| 2011 | 2,581 | -2,38 | 72,85 | 2019 | 1,382 | -0,03 | 119,36 |

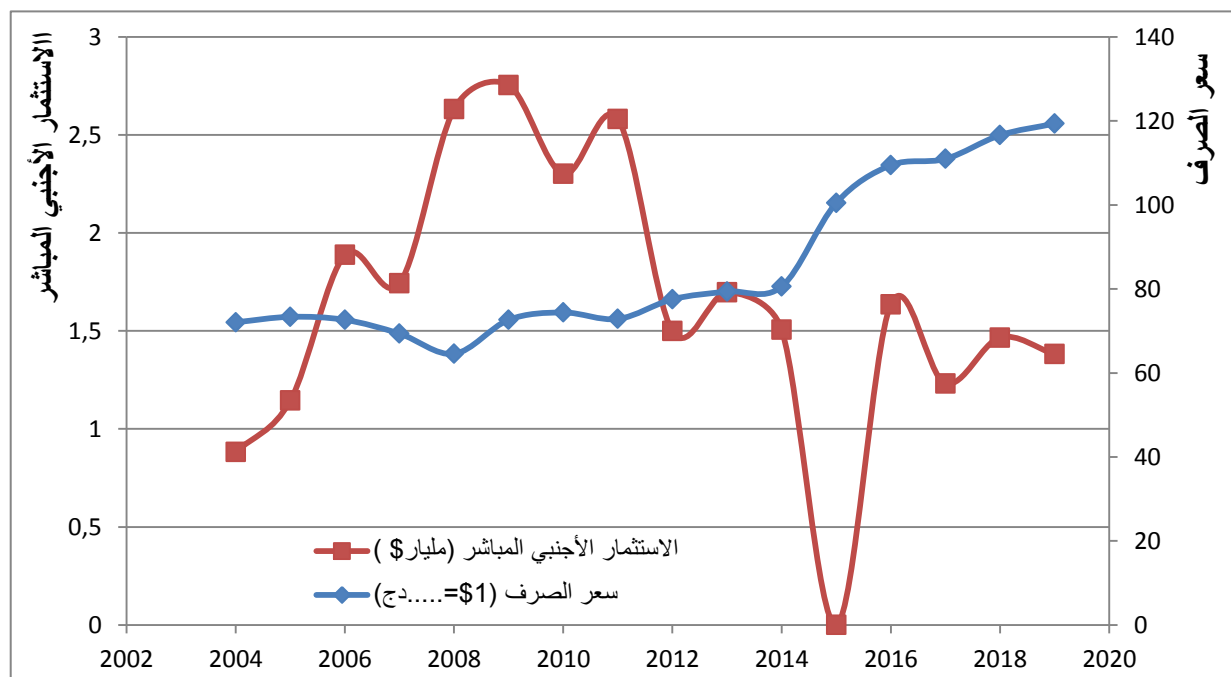
ح.ر.و.ع.م: حساب رأس المال والعمليات المالية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات متوفرة على الموقع <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

والتقارير السنوية لبنك الجزائر 2008/2020

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

الشكل رقم (4-4) منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-8)

من خلال تتبع قيم الاستثمار الأجنبي في الجدول والمنحنى أعلاه، نلاحظ أنه في السنوات التي شهدت استقرارا نسبيا في سعر الصرف خلال الفترة (2006-2011)، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرتفعا نسبيا مقارنة بالسنوات اللاحقة. إذ تراوح بين 1.88 و 2.75 مليار \$؛ لكن عندما بدأ الدينار الجزائري في الانخفاض بشكل ملحوظ في 2013 وما بعده، بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في التراجع أو الاستقرار حيث انخفض من 1,232 مليار دولار في 2017 و إلى 1.382 مليار دولار في 2018. وسجل قيمة سلبية سنة 2015 وهي (-0,585).

يمكن القول أن الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري لم يكن عاملا كافيا في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، وشهد الاستثمار الأجنبي تراجعا في فترات انخفاض العملة المحلية؛ إلا أن فرضية زيادة الاستثمارات الأجنبية ومنه زيادة مداخيل الميزانية العامة في حال انخفاض قيمة العملة المحلية تبقى صحيحة من حيث المبدأ، ولكن في حالة الجزائر قد تكون قد تداخلت مع عوامل أخرى تؤثر في التدفقات الأجنبية. مثل المخاوف من تقلبات العملة المحلية وتكبد خسائر أثناء تحويل جزء من الأرباح السنوية.

المبحث الثالث: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على إيرادات الميزانية العامة

سنركز في هذا المبحث على أهم بنود الإيرادات والتي لها علاقة تأثر بتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري، حيث سنقوم بمعرفة هذا الأثر من خلال تحليل بيانات الجداول المتضمنة تطور الإيراد المعني مقارنة بتقلبات سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل الأثر على إيرادات المحروقات

تشمل إيرادات المحروقات جميع الضرائب والرسوم والإتاوات المفروضة على الشركات العاملة في النشاط البترولي بالإضافة لأرباح شركة سوناطراك المدفوعة سنويا للخزينة العمومية، إضافة لإيرادات صندوق ضبط الموارد الناتجة عن الاختلاف بين السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في حساب إيرادات الجباية البترولية في قانون المالية السنوي، وبين السعر الحقيقي لبرميل النفط، حيث كانت الحكومة الجزائرية تعتمد سعر مرجعي أقل بكثير عن السعر الحقيقي.

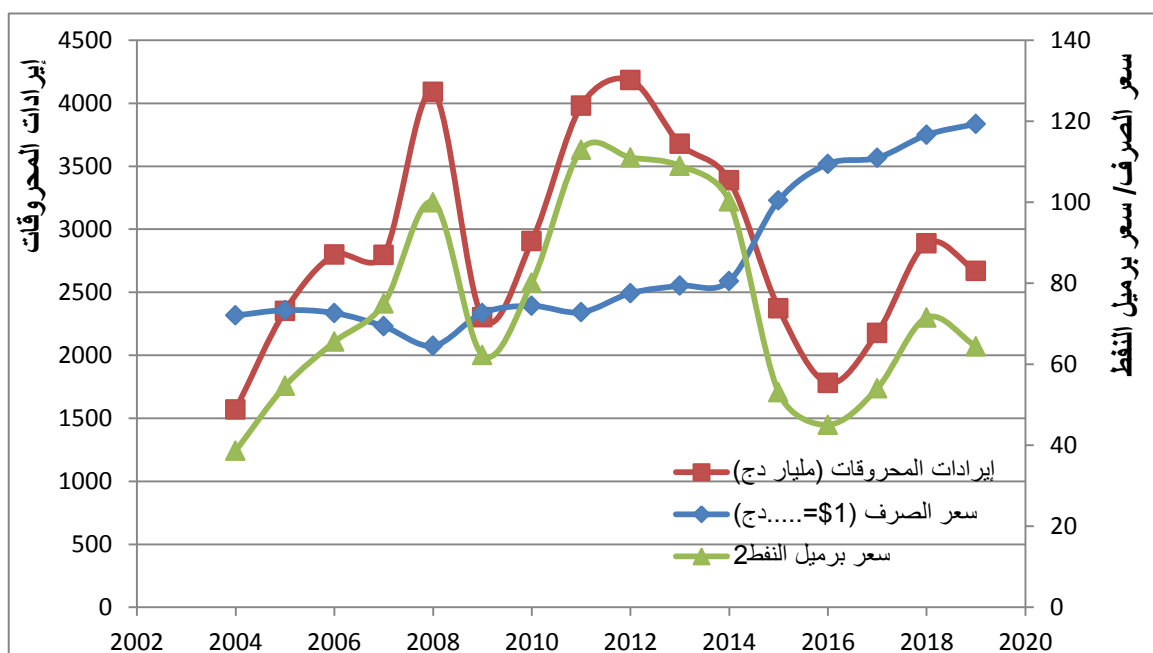
جدول رقم (4-9): تطور إيرادات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)

| السنوات | سعر برميل النفط (\$) | إيرادات المحروقات (مليار دينار) | السنوات | سعر صرف (دولار/دج) | سعر صرف (دولار/دج) | سعر برميل النفط (\$) | إيرادات المحروقات (مليار دينار) |
|---------|----------------------|---------------------------------|---------|--------------------|--------------------|----------------------|---------------------------------|
| 2004 | 38,66 | 1570,7 | 2012 | 72,06 | 4184,3 | 111,04 | 77,55 |
| 2005 | 54,64 | 2352,7 | 2013 | 73,36 | 3678,1 | 108,97 | 79,38 |
| 2006 | 65,55 | 2799,0 | 2014 | 72,64 | 3388,4 | 100,23 | 80,56 |
| 2007 | 74,95 | 2796,8 | 2015 | 69,36 | 2373,5 | 53,06 | 100,46 |
| 2008 | 99,97 | 4088,6 | 2016 | 64,56 | 1781,1 | 45,05 | 109,46 |
| 2009 | 62,25 | 2300,0 | 2017 | 72,64 | 2177,0 | 54,05 | 110,96 |
| 2010 | 80,15 | 2905,0 | 2018 | 74,40 | 2887,1 | 71,52 | 116,61 |
| 2011 | 112,94 | 3979,7 | 2019 | 72,85 | 2668,5 | 64,40 | 119,36 |

المصدر: : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (2008-2020)

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

الشكل رقم (4-5) منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على إيرادات المحروقات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-9)

من خلال ملاحظة الجدول والمنحنى أعلاه نجد أن هناك علاقة مباشرة وواضحة بين سعر النفط وإيرادات المحروقات، حيث في سنة 2004 كان متوسط سعر برميل النفط \$38.66 فتم تسجيل إيرادات محروقات بقيمة 1570,7 مليار دج، وعندما ارتفع متوسط سعر برميل النفط إلى \$ 74.95 سنة 2007 ارتفعت إيرادات المحروقات إلى 2796,8 مليار دج، وعند وصول سعر البرميل إلى \$ 99.97 وصلت الإيرادات إلى 4088,6 مليار دج سنة 2008.

ظلت إيرادات المحروقات مرتفعة ومستقرة في فترات ارتفاع سعر البرميل، لكن مع بداية تهاوي أسعار المحروقات انخفضت هذه الإيرادات؛ حيث تم تسجيل قيمة 2373,5 مليار دج عند سعر برميل \$ 53,06 سنة 2015 و 1781,1 مليار دج عند سعر \$45.05 للبرميل سنة 2016.

أما بالنسبة لأثر تقلبات سعر صرف الدينار وبالأحرى انخفاض قيمة الدينار مقابل عمليتي الدولار والأورو ليس لها تأثير واضح على زيادة أو تراجع قيمة إيرادات المحروقات، على اعتبار أن صادرات المحروقات تسعر بالدولار، أما الجباية البترولية (إيرادات المحروقات) تفرض بالدينار، والجزء الأكبر منها يفرض على الانتاج وليست لها علاقة كبيرة على أرباح الشركات العاملة في قطاع المحروقات. باستثناء الضرائب الإضافية المفروضة على الأرباح الاستثنائية.

المطلب الثاني: تحليل الأثر على إيرادات حاصل الحقوق الجمركية

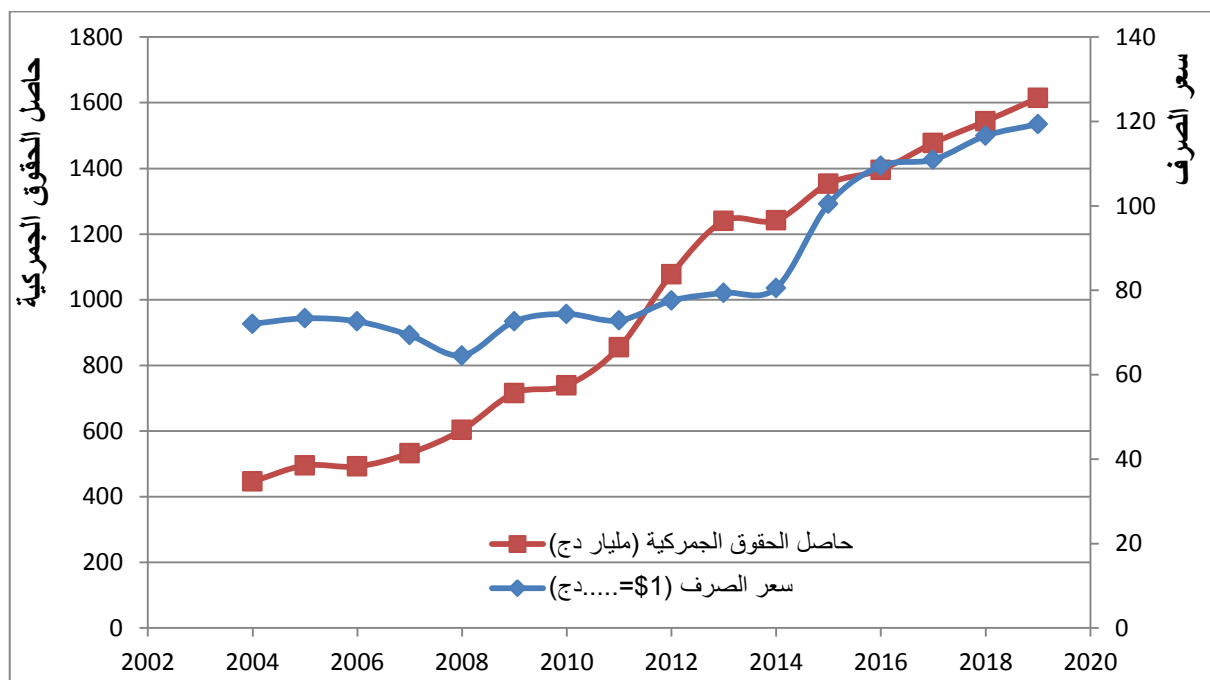
كما تم التطرق إليه سابقا فإن حاصل الحقوق الجمركية هو مجموع الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة أو المصدرة عبر الحدود. حيث تُفرض هذه الرسوم بهدف تحقيق أهداف متعددة، مثل حماية الصناعات المحلية، تحقيق التوازن التجاري، وتوفير إيرادات للحكومة. غير أن جميع دول العالم تخلت عن فرض الرسوم الجمركية على الصادرات وأبقتها في حدود ضيقة (المعاملة بالمثل، أو حماية منتج استراتيجي)، وعليه فإن الرسوم الجمركية تتعلق أساسا بالواردات، وتحسب عموما من تكلفة السلعة أو الخدمة المستوردة. تطبق الجزائر معدلات رسوم مختلفة حسب نوع السلع المستوردة، حيث هناك أربع مستويات 5% ، 15% ، 30% ، 60%.

جدول رقم (4-10): تطور حاصل الحقوق الجمركية ونسبة مساهمتها في إيرادات ميزانية الدولة (2004-2019)

| السنوات | ح ق ر ج (مليار دج) | الواردات (مليار \$) | الواردات (مليار دج) | نسبة حاصل ح ق ر ج من الواردات | نسبة حاصل ح ق ر ج من إيرادات الميزانية | سعر صرف (دولار/دج) | سعر الصرف (أورو/ دج) |
|--|-----------------------|------------------------|------------------------|-------------------------------------|--|-----------------------|-------------------------|
| 2004 | 446,2 | 17,95 | 1393,6 | 32% | 29% | 72,06 | 89,64 |
| 2005 | 494,9 | 19,86 | 1456,1 | 34% | 30% | 73,36 | 91,30 |
| 2006 | 492,1 | 20,58 | 1502,3 | 33% | 29% | 72,64 | 91,24 |
| 2007 | 532,4 | 26,35 | 1828,0 | 29% | 29% | 69,36 | 94,99 |
| 2008 | 603,3 | 37,99 | 2451,7 | 25% | 21% | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 715,8 | 37,40 | 2716,9 | 26% | 22% | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 739,1 | 38,88 | 2892,9 | 26% | 24% | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 854,6 | 46,92 | 3418,3 | 25% | 25% | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 1077,6 | 51,56 | 3998,3 | 27% | 28% | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 1239,7 | 54,98 | 4360,7 | 28% | 32% | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 1242,1 | 59,67 | 4799,3 | 26% | 32% | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 1353,7 | 52,64 | 5263,9 | 26% | 30% | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 1395,6 | 49,43 | 5409,1 | 26% | 28% | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 1477,4 | 48,98 | 5435,8 | 27% | 24% | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 1543,7 | 48,57 | 5662,6 | 27% | 24% | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 1614,4 | 44,63 | 5325,4 | 30% | 24% | 119,36 | 133,70 |
| ح ق ر ج : حاصل الحقوق والرسوم الجمركية | | | | | | | |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008-2020) و قوانين تسوية الميزانية للسنوات (2008/2019)

الشكل رقم (4-6) منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على حاصل الحقوق الجمركية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-10)

من خلال ملاحظة الجدول (4-10) أعلاه يتبين أن إيرادات حاصل الحقوق الجمركية تشكل نسبة 27% من مجموع إيرادات الميزانية العامة للدولة كمتوسط للفترة (2004-2019)، وتم تسجيل أعلى نسبة مساهمة في الإيرادات 32% سنة 2013 و 2014 بقيمة 1239.7 و 1242.1 مليار دج على التوالي، بينما أعلى قيمة كانت سنة 2019 بمبلغ 1614.4 مليار دج، ما شكل نسبة 24% من مجموع إيرادات الميزانية لنفس السنة.

نلاحظ من الجدول والمنحنى أن حاصل الحقوق والرسوم الجمركية في اتجاه تصاعدي طول الفترة (2004-2019)، فبينما كانت القيمة تتراوح بين 446.2 و 494.9 مليار دج خلال الفترة 2004-2006، ارتفعت قيمة حاصل الحقوق والرسوم الجمركية إلى 532.4 مليار دج سنة 2007، و 1077.6 مليار دج سنة 2012، و 1477.4 مليار دج سنة 2017، و 1614.4 مليار دج سنة 2019.

يمكن تفسير الاتجاه التصاعدي لحاصل الحقوق والرسوم الجمركية طول الفترة (2004-2014)، بالاتجاه التصاعدي للواردات لنفس الفترة، باعتبار حاصل الحقوق والرسوم الجمركية هي جزء يقتطع من قيمة الواردات، حيث كان الواردات لا تتجاوز 18 مليار \$ سنة 2004، ثم ارتفعت إلى 26,35 مليار \$ سنة 2007، و 38,88 مليار \$ سنة 2010، و 59,67 مليار \$ سنة 2014.

بالعودة لتأثير تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو على حاصل الحقوق والرسوم الجمركية، نجد أن التأثير يظهر جليا خلال الفترة (2015-2019)، حيث شهدت هذه الفترة اتجاها تنازليا للواردات فبعدها كانت 59,67 مليار \$ سنة 2014 انخفضت إلى 52,64 مليار \$ سنة 2015 و 49,43 مليار \$ سنة 2016، و 48,98 مليار \$ سنة 2017، و 48,57 مليار \$ سنة 2018، و 44,63 مليار \$ سنة 2019. غير أن حاصل الحقوق والرسوم الجمركية بقي في الاتجاه التصاعدي بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري الذي ساهم في بقاء الواردات مقومة بالدينار في الاتجاه التصاعدي، حيث تم تسجيل 5263,9 مليار دج سنة 2015، بعدما كانت 4799,3 مليار دج سنة 2014، وتم تسجيل 5662,6 مليار دج سنة 2018.

من خلال التحليل السابق، يمكن تأكيد أن انخفاض قيمة الدينار وبالأحرى تخفيض قيمة الدينار بداية من سنة 2014 مقابل عمليتي الدولار والأورو ساهم في استقرار وبعض الأحيان ارتفاع إيرادات حاصل الحقوق الجمركية، على الرغم من تراجع قيمة الواردات مقومة بالدولار بسبب الاجراءات الحكومية التي كبحت الاستيراد من خلال منع استيراد العديد من السلع وتطبيق نظام الحصص على بعض السلع الأخرى. وتفسير ذلك أن الرسوم الجمركية تحصل بالدينار الجزائري وهي مرتبطة بتكاليف الاستيراد، التي ارتفعت بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري، مع العلم أن جل واردات الجزائر تتم بالدولار ولأورو.

المطلب الثالث: تحليل الأثر على الإيرادات غير الجبائية

تضم الإيرادات غير الجبائية في ميزانية الدولة الجزائرية ثلاثة عناصر أساسية وهي حصص أرباح بنك الجزائر، مساهمة مؤسسات عمومية أخرى بجزء من أرباحها، حاصل أملاك الدولة وأخرى.

في مايلي جدول يوضح تطور الإيرادات غير الجبائية خلال الفترة (2004-2019).

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

جدول رقم (4-11): تطور الإيرادات غير الجبائية خلال الفترة (2004-2019) الوحدة: مليار دج

| السنوات | إجمالي غير الجبائية الإيرادات | منها حصص أرباح بنك الجزائر | مؤسسات عمومية أخرى | منها حاصل أملاك الدولة وأخرى | نسبة الإيرادات غ الجبائية من إيرادات الميزانية | سعر صرف | |
|---------|-------------------------------|----------------------------|--------------------|------------------------------|--|-----------|----------|
| | | | | | | دولار/ دج | أورو/ دج |
| 2004 | 72,10 | 30,00 | 42,10 | - | 5% | 72,06 | 89,64 |
| 2005 | 83,80 | 48,70 | 35,10 | - | 5% | 73,36 | 91,30 |
| 2006 | 119,70 | 75,30 | 44,40 | - | 7% | 72,64 | 91,24 |
| 2007 | 116,40 | 41,00 | 75,40 | - | 6% | 69,36 | 94,99 |
| 2008 | 136,60 | 22,50 | 0,30 | 113,80 | 5% | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 116,70 | 48,20 | 0,90 | 67,60 | 4% | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 189,80 | 121,10 | 4,40 | 64,80 | 6% | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 283,30 | 137,20 | 67,20 | 78,90 | 8% | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 246,40 | 115,30 | 53,20 | 77,90 | 6% | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 248,40 | 112,10 | 52,60 | 83,70 | 6% | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 258,50 | 122,70 | 59,80 | 76,0 | 7% | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 374,90 | 88,70 | 38,70 | 247,5 | 8% | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 846,80 | 610,50 | 59,10 | 177,2 | 17% | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 1240,90 | 919,80 | 50,20 | 270,8 | 20% | 110,96 | 125,32 |
| 2018 | 1228,00 | 1000,00 | 39,50 | 176,3 | 19% | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 1089,60 | 800,00 | 85,90 | 203,70 | 17% | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008-2020) + التقارير التقييمية لمجلس المحاسبة حول مشاريع تسوية الميزانية (2013-2018)

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

جدول رقم (4-12): علاقة حركة احتياطي الصرف مع ميزان المدفوعات وزيادة أرباح بنك الجزائر

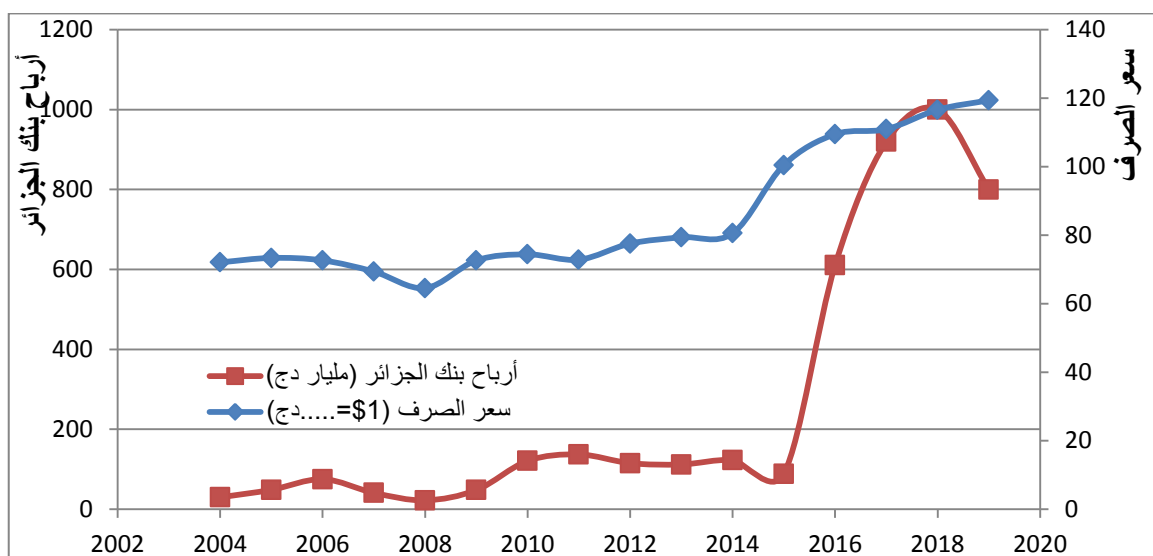
| السنوات | احتياطي الصرف | رصيد ميزان المدفوعات (مليار \$) | حصص أرباح بنك الجزائر (مليار دج) | سعر صرف | |
|---------|------------------|------------------------------------|-------------------------------------|-----------|----------|
| | | | | دولار/ دج | أورو/ دج |
| 2004 | 43,11 | 9,25 | 30,00 | 72,06 | 89,64 |
| 2005 | 56,18 | 16,94 | 48,70 | 73,36 | 91,30 |
| 2006 | 77,78 | 17,73 | 75,30 | 72,64 | 91,24 |
| 2007 | 110,18 | 29,55 | 41,00 | 69,36 | 94,99 |
| 2008 | 143,10 | 36,99 | 22,50 | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 148,91 | 3,86 | 48,20 | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 162,22 | 15,33 | 121,10 | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 182,22 | 20,14 | 137,20 | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 190,66 | 12,06 | 115,30 | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 194,01 | 0,133 | 112,10 | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 178,94 | 5,88- | 122,70 | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 144,13 | 27,54- | 88,70 | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 114,14 | 26,03- | 610,50 | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 97,33 | 21,76- | 919,80 | 110,96 | 125,32 |
| 2018 | 79,88 | 16,82- | 1000,00 | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 62,75 | 16,93- | 800,00 | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2005-2020) + قوانين المالية (2004-

2020) + قوانين تسوية الميزانية (2008-2019)

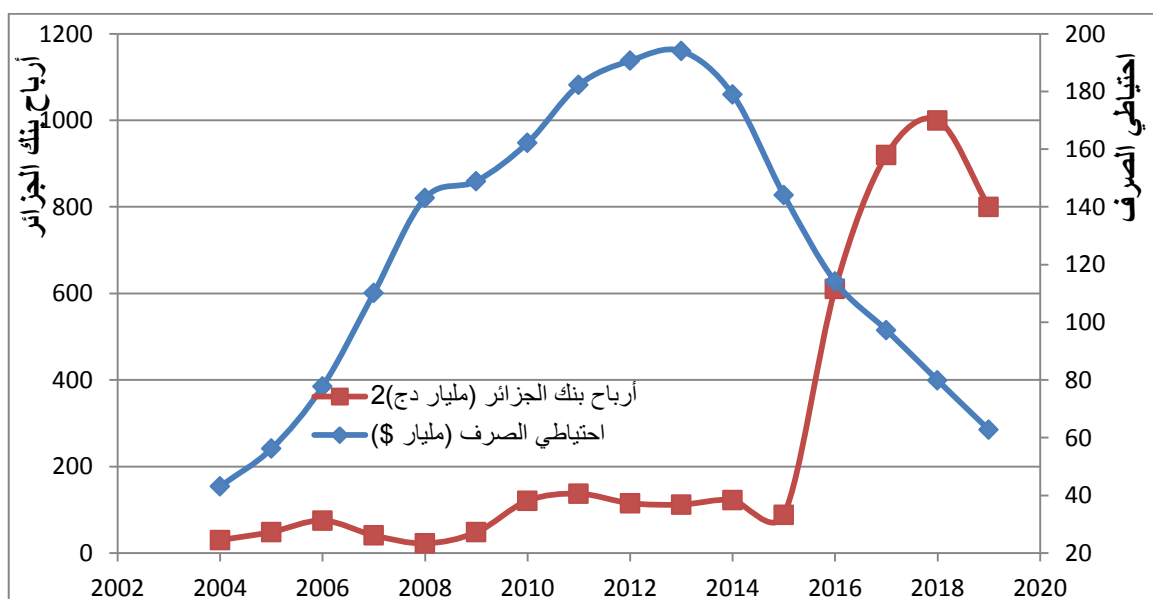
الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

الشكل رقم (4-7) منحني بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على أرباح بنك الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-11)

الشكل رقم (4-8) منحني بياني يظهر علاقة احتياطي الصرف بأرباح بنك الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-12)

من خلال الجدول رقم (4-11) أعلاه نلاحظ أن الإيرادات غير الجبائية شكلت نسبة معتبرة من مجموع إيرادات ميزانية الدولة خلال الفترة (2016-2019)، حيث وصلت 20% سنة 2017 و 19% سنة 2018 و 17% في كل من سنتي 2016 و 2019، بعدما لم تكن تتجاوز 8% كأعلى نسبة خلال الفترة (2004-2015).

وبالعودة لتتبع تطور قيمة الإيرادات غير الجبائية خلال الفترة (2004-2019)، نجدها أنها في مسار تصاعدي حيث تراوحت ما بين 116.70 و 189.80 مليار دج خلال الفترة (2006-2010)، بعدما كانت 72.10 و 83.80 مليار دج سنتي 2004 و 2005 على التوالي.

بينما تراوحت ما بين 246.40 و 374.90 مليار دج خلال الفترة (2011-2015)، وارتفعت الإيرادات غير الجبائية ارتفاعا قياسيا بداية من سنة 2016 حيث تم تسجيل 846.80 مليار دج، و 1240.90 مليار دج سنة 2017، و 1228.00 مليار دج سنة 2018، و 1089.60 سنة 2019.

إذا أردنا تفسير أسباب ارتفاع الإيرادات غير الجبائية القياسي خلال الفترة (2016-2019)، نجد أن السبب يعود لارتفاع حصص أرباح بنك الجزائر، حيث انتقلت مساهمة بنك الجزائر من 88.70 مليار دج سنة 2015 إلى 610.50 مليار دج سنة 2016 وإلى 1000 مليار دج سنة 2018 وهو ما يشكل 81% من إجمالي الإيرادات غير الجبائية و 15.61% من إجمالي إيرادات الميزانية.

يعود سبب الأرباح الاستثنائية التي حققها بنك الجزائر خلال الفترة (2016-2019) إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري بداية من سنة 2014 بشكل متواصل من سنة إلى سنة مقابل عمليتي الدولار والأورو. ومن أجل اثبات ذلك نقدم مايلي:

بنك الجزائر هو بمثابة البنك المركزي للدولة الجزائرية وهو كباقي البنوك المركزية لدول العالم في أصله لا يهدف لتحقيق الربح بل تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى. لكن يمكنه تحقيق بعض الأرباح السنوية نتيجة معاملات الصرف. وباعتباره مؤسسة عمومية مالية فإن جزء من أرباحه تذهب لحزينة الدولة.

يقوم بنك الجزائر بتمويل عمليات الاستيراد من خلال توفير العملات الصعبة للمستوردين مقابل الدينار الجزائري، وبالمقابل يتحصل على العملات الصعبة من عمليات التصدير حيث يحتكر بنك الجزائر الجزء الأكبر من مداخل التصدير بالعملة الصعبة ويقدم للمصدرين مقابل ذلك الدينار الجزائري.

من خلال عملية بيع العملة الصعبة لتمويل عمليات الاستيراد وشراء العملات الصعبة من المصدرين لتكوين احتياطي الصرف، يحقق بنك الجزائر أرباحا تتمثل في الفارق بين سعر بيع العملة الصعبة وسعر شرائها. ولما كان سعر الشراء متقاربا مع سعر البيع خلال الفترة (2004-2015) لم تكن أرباح بنك الجزائر كبيرة فهي لم تتجاوز 137 مليار دج في أحسن الأحوال وكان ذلك سنة 2011؛ أما بداية من الصدمة البترولية سنة 2014 التي عرفت انهيار أسعار المحروقات، حيث نزل متوسط سعر برميل النفط إلى 45\$

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

سنة 2016، ظهر عجز ميزان المدفوعات؛ حيث تم تسجيل عجز قدره 5.88 مليار \$، سنة 2014 و 27.54 مليار \$ سنة 2015 و 26.03 مليار \$ سنة 2016. هذا العجز تم تمويله من رصيد احتياطي الصرف خلال هذه الفترة، حيث انخفض رصيد احتياطي الصرف إلى 62.75 مليار \$ سنة 2019 بعدما كان 194.01 مليار \$ سنة 2013، وبما أن احتياطي الصرف المتراكم خلال الفترة (2004-2012)، كان بنك الجزائر يدفع مقابل كل دولار كمتوسط خلال هذه الفترة 63.54 دج، و 84.94 دج مقابل كل أورو. وقام ببيعه من أجل تمويل عمليات الاستيراد خلال الفترة (2015-2019) بـ 111.87 دج مقابل 1 دولار و 126.06 دج لكل 1 أورو. هذا الفارق الكبير بين سعر الشراء وسعر البيع ساهم في زيادة أرباح بنك الجزائر.

المطلب الرابع: تحليل الأثر على إيرادات الضرائب المباشرة (الضرائب على المداخل والأرباح)

تتمثل الضرائب المباشرة في الجزائر في الضرائب على المداخل والأرباح بشكل أساسي، وتشكل الضرائب على الأجور حصة الأسد، والباقي ضرائب على أرباح الشركات وأخرى.

جدول رقم (4-13): تطور إجمالي نفقات الأجور والناتج الداخلي الخام لفترة (2004-2019) الوحدة: مليار دج

| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|----------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| إجمالي نفقات الأجور | 391,4 | 418,5 | 447,8 | 526,2 | 692,1 | 910,9 | 1212,6 | 1774,7 |
| الناتج الداخلي الخام | 6150,4 | 7868,6 | 8185,9 | 9239,0 | 11043,7 | 9968,8 | 11991,6 | 14588,6 |
| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| إجمالي نفقات الأجور | 1988,4 | 1855,3 | 2007,2 | 2170,9 | 2313,1 | 2308,3 | 2254,1 | 2353,7 |
| الناتج الداخلي الخام | 16208,7 | 16647,9 | 17228,6 | 16702,1 | 17514,6 | 18876,2 | 20452,3 | 20428,3 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2005-2020) و قوانين المالية (2004-2020) و قوانين تسوية الميزانية (2008-2019)

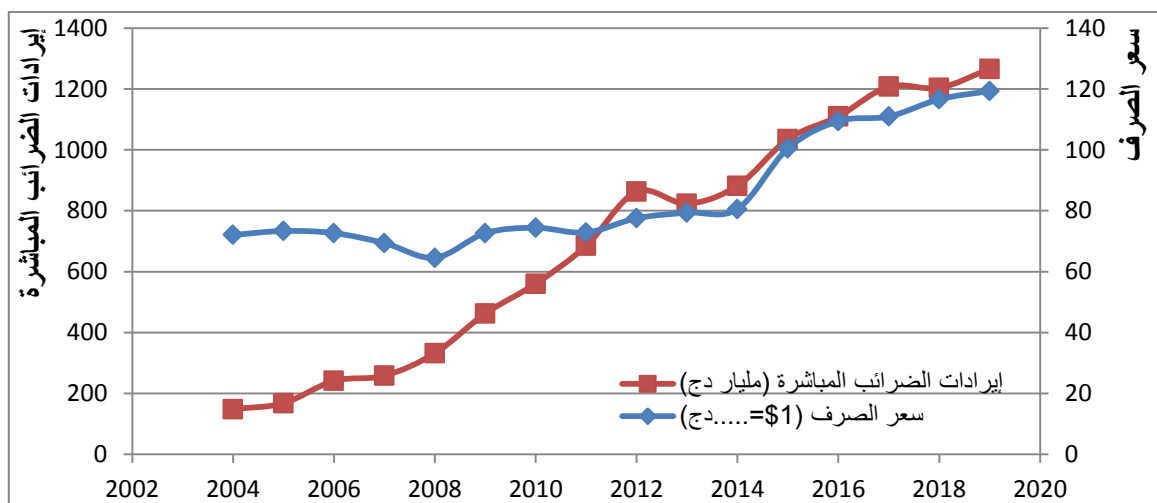
الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

جدول رقم (4-14): تطور الضرائب المباشرة ومكوناتها خلال الفترة (2004-2019)

| السنوات | إجمالي الضرائب المباشرة (مليار دج) | منها الضريبة على الأجور | ضرائب مباشرة أخرى | نسبة الضرائب المباشرة من إيرادات الميزانية | سعر صرف (دولار/دج) | سعر الصرف (أورو/ دج) |
|---------|------------------------------------|-------------------------|-------------------|--|--------------------|----------------------|
| 2004 | 148,00 | 77,40 | 70,60 | 10% | 72,06 | 89,64 |
| 2005 | 168,10 | 85,60 | 82,50 | 10% | 73,36 | 91,30 |
| 2006 | 241,20 | 96,10 | 145,10 | 14% | 72,64 | 91,24 |
| 2007 | 258,10 | 124,90 | 133,20 | 14% | 69,36 | 94,99 |
| 2008 | 331,97 | 155,50 | 176,00 | 11% | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 462,54 | 183,60 | 278,50 | 14% | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 560,42 | 244,80 | 316,90 | 18% | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 685,19 | 382,60 | 302,60 | 20% | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 862,90 | 552,50 | 309,80 | 23% | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 823,02 | 494,40 | 328,70 | 21% | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 882,17 | 531,90 | 349,30 | 22% | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 1035,12 | 596,50 | 438,00 | 23% | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 1110,22 | 635,10 | 474,10 | 22% | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 1207,67 | 685,70 | 521,90 | 20% | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 1203,65 | 707,30 | 496,40 | 19% | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 1265,92 | 774,50 | 490,20 | 19% | 119,36 | 133,70 |

المصدر: قوانين تسوية الميزانية (2008-2020) + التقارير السنوية لبنك الجزائر (2006-2018)

الشكل رقم (4-9) منحني بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على إيرادات الضرائب المباشرة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-14)

نلاحظ من الجدول (4-14) أن مساهمة حصيلة الضرائب المباشرة في إيرادات الميزانية العامة للدولة شكلت نسبة 10% خلال سنتي 2004 و 2005 وتراوح ما بين 11 و 18 % خلال الفترة (2006-2010)، وواصلت الارتفاع من سنة إلى أخرى حيث تم تسجيل نسبة 23% سنة 2015 وبالقيمة 1035.12 مليار دج، بعدما لم تكن تتجاوز 500 مليار دج خلال الفترة (2004-2009)، و 900 مليار دج خلال الفترة (2010-2014). وباستثناء الانخفاض الطفيف الذي تم تسجيله سنة 2018 مقارنة بالسنة التي قبلها الذي مرده انتهاء علاقة العمل لعدد معتبر من الموظفين بسبب التقاعد المسبق، كانت حصيلة الضرائب المباشرة في اتجاه تصاعدي.

بما أن وعاء الضرائب المباشرة هي المداخل والأرباح فإن أي تغير في هذين الأخيرين يترتب عليه زيادة في حصيلة الضرائب المباشرة.

تُشكل الضريبة على الأجور أكثر من 50% من إجمالي الضرائب المباشرة، ومن خلال تتبع حصيلة الضريبة على الأجور ومقارنتها مع وعائها (إجمالي نفقات الأجور) وفق الجدول رقم (4-14) نجد أن هناك علاقة طردية، وعليه أي زيادة في كتلة الأجور تتبعه زيادة في حصيلة ضرائب الأجور.

شهدت الفترة (2015-2019) زيادة في قيمة الضرائب المباشرة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تراوحت بين 1035 و 1265 مليار دج، بعدما لم تكن تتجاوز 882 مليار دج سنة 2014. يمكن تفسير جزء من هذه الزيادة بسبب سياسة العملة المنخفضة خلال هذه الفترة (2015-2019)، إذ أن انخفاض قيمة الدينار يساهم في الزيادة النقدية لأوعية الضرائب المباشرة.

المطلب الخامس: تحليل الأثر على الضرائب غير المباشرة (ضرائب السلع والخدمات)

الضرائب غير المباشرة هي ضرائب السلع والخدمات وتشمل في الجزائر مجموع حاصل الضرائب على كل من النشاط المحلي والنشاط الخارجي (الاستيراد). تجدر الإشارة أن ليس كل الحقوق الجمركية تتوجه لميزانية الدولة، بل هناك جزء يتوجه للصناديق الخاصة.

ومن أجل معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على حجم الضرائب غير المباشرة سوف نقوم بملاحظة الجدول التالي وتحليل البيانات.

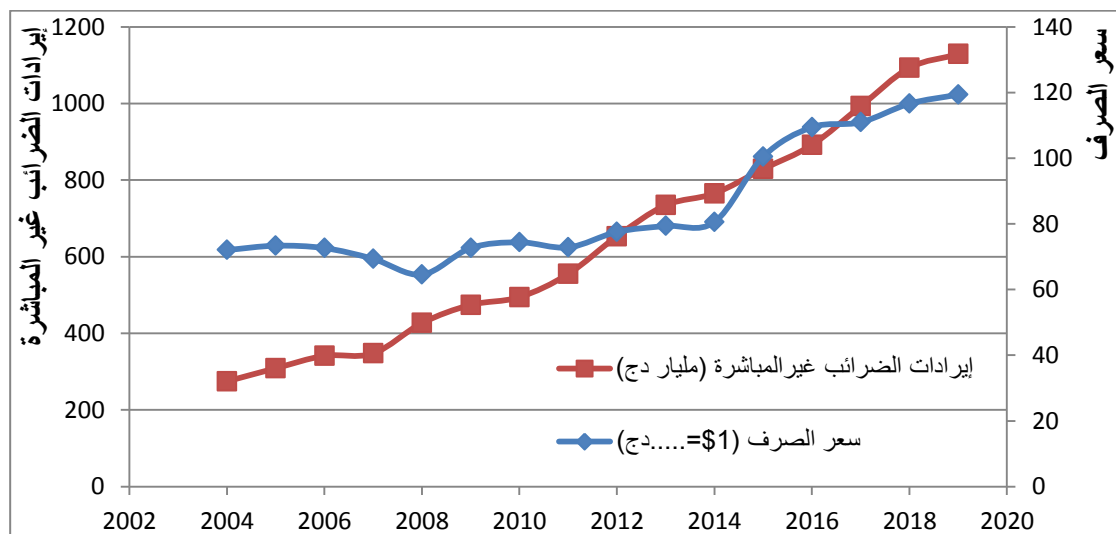
الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

جدول رقم (4-15): تطور إيرادات ضرائب السلع والخدمات (الضرائب غير المباشرة) (2004-2019)

| السنوات | الإجمالي (مليار دج) | حاصل الضرائب على النشاط المحلي (مليار دج) | حاصل الضرائب على نشاط الاستيراد (مليار دج) | الواردات | | سعر صرف (دولار/دج) | سعر الصرف (أورو/ دج) |
|---------|------------------------|---|--|----------|----------|-----------------------|-------------------------|
| | | | | مليار دج | مليار \$ | | |
| 2004 | 274,60 | 155,80 | 118,80 | 1393,6 | 17,95 | 72,06 | 89,64 |
| 2005 | 308,80 | 173,10 | 135,70 | 1456,1 | 19,86 | 73,36 | 91,30 |
| 2006 | 341,30 | 200,40 | 140,90 | 1502,3 | 20,58 | 72,64 | 91,24 |
| 2007 | 347,40 | 175,60 | 171,80 | 1828,0 | 26,35 | 69,36 | 94,99 |
| 2008 | 426,84 | 220,04 | 206,80 | 2451,7 | 37,99 | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 474,31 | 239,83 | 234,48 | 2716,9 | 37,40 | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 494,42 | 241,83 | 252,59 | 2892,9 | 38,88 | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 554,67 | 262,98 | 291,69 | 3418,3 | 46,92 | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 653,23 | 275,49 | 377,74 | 3998,3 | 51,56 | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 734,41 | 291,99 | 442,42 | 4360,7 | 54,98 | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 765,27 | 322,43 | 442,84 | 4799,3 | 59,67 | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 829,06 | 342,57 | 486,49 | 5263,9 | 52,64 | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 891,67 | 406,65 | 485,02 | 5409,1 | 49,43 | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 992,82 | 487,16 | 505,66 | 5435,8 | 48,98 | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 1092,94 | 583,82 | 509,12 | 5662,6 | 48,57 | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 1128,85 | 607,50 | 521,35 | 5325,4 | 44,63 | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية 2008-2018. تقارير بنك الجزائر 2008-2020

الشكل رقم (4-10) منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على إيرادات الضرائب غير المباشرة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-15)

من الجدول والمنحنى نلاحظ أن حصيللة الضرائب غير المباشرة في اتجاه تصاعدي، حيث لم تكن تتجاوز 500 مليار دج خلال الفترة (2004-2010)، بينما وصلت إلى 1092.94 مليار دج سنة 2018، و1128.85 مليار دج سنة 2019.

باعتبار أن وعاء الضرائب غير المباشرة هي الأنشطة الاقتصادية، ومن جهة أخرى هي جزء من أسعار الاستهلاك بمختلف أنواعه وفي مختلف مراحله، فإن أي زيادة في هذين العنصرين يؤدي إلى زيادة حصيلتها، وبالعودة للجدول أعلاه نجد أن فترة انخفاض قيمة العملة المحلية (2014-2019) عرفت ارتفاعا قياسيا في إيرادات الضرائب غير المباشرة، حيث قفزت إلى 1128.85 مليار دج سنة 2019 أي ارتفاع بنسبة 35% مقارنة بسنة 2013.

يلاحظ من الجدول كذلك أن الارتفاع المتواصل في حصيللة الضرائب غير المباشرة على النشاط المحلي ونشاط الاستيراد بسبب زيادة أسعار الواردات مقومة بالدينار، وباعتبار الجزائر تعتمد على تلبية متطلبات الإنتاج المحلي (مواد أولية، سلع وسيطية) من خلال الاستيراد فإن الأسعار المحلية ستتجه للارتفاع، الأمر الذي يساهم ارتفاع حصيللة الضرائب غير المباشرة.

من الجدول نلاحظ أن أعلى قيمة للواردات مقومة بالدولار خلال الفترة (2004-2019) كانت سنة 2014 بمبلغ 59,67 مليار دولار، قابلها إيرادات الضرائب غير المباشرة بمبلغ (765,27 مليار دج) موزعة بين (322,43 مليار دج) إيرادات النشاط المحلي و (442,84 مليار دج) إيرادات نشاط الاستيراد. لكن بمقارنة هذه السنة (2014) مع سنة 2019، نجد أن الواردات مقومة بالدولار نزلت إلى 44,63 مليار دولار سنة 2019، بالمقابل ارتفعت إيرادات الضرائب غير المباشرة في هذه السنة إلى 1128,85 مليار دج موزعة بين 607,50 مليار دج ناتجة عن النشاط المحلي و 521.35 مليار دج عن نشاط الاستيراد، حيث يعود سبب هذا الارتفاع في إيرادات الضرائب غير المباشرة إلى تخفيض قيمة الدينار ($\$1 = 119,33$ دج) و($\text{€}1 = 133,77$ دج) الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالدينار، إذ تم تسجيل حجم واردات 5325,4 مليار دج.

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

المبحث الرابع: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على نفقات الميزانية العامة

سيتم في هذا المبحث تحليل أثر انخفاض قيمة الدينار على أهم النفقات وهي: نفقات الأجور، نفقات المواد واللوازم ومصالح الإدارة، التحويلات الاجتماعية، خدمات الدين الخارجي، النفقات الاستثمارية والنفقات الرأسمالية.

المطلب الأول: تحليل الأثر على نفقات الأجور

تتشكل نفقات الأجور في الجزائر من إجمالي أجور الوظيف العمومي ومختلف التكاليف المرتبطة بها مثل اقتطاعات الضمان الاجتماعي، التقاعد، وهي تشكل نسبة 30 % من الانفاق العام في المتوسط.

جدول رقم (4-16): تطور إجمالي نفقات الأجور للفترة 2004-2019

| السنوات | إجمالي نفقات الأجور (مليار دج) | سعر صرف (دولار/دج) | سعر الصرف (أورو/ دج) | السنوات | إجمالي نفقات الأجور | سعر صرف (دولار/دج) | سعر الصرف (أورو/ دج) |
|---------|--------------------------------|--------------------|----------------------|---------|---------------------|--------------------|----------------------|
| 2004 | 391,4 | 72,06 | 89,64 | 2012 | 1988,4 | 77,55 | 102,16 |
| 2005 | 418,5 | 73,36 | 91,30 | 2013 | 1855,3 | 79,38 | 105,43 |
| 2006 | 447,8 | 72,64 | 91,24 | 2014 | 2007,2 | 80,56 | 106,90 |
| 2007 | 526,2 | 69,36 | 94,99 | 2015 | 2170,9 | 100,46 | 111,44 |
| 2008 | 692,1 | 64,56 | 94,66 | 2016 | 2313,1 | 109,46 | 121,17 |
| 2009 | 910,9 | 72,64 | 101,29 | 2017 | 2308,3 | 110,96 | 126,32 |
| 2010 | 1212,6 | 74,40 | 99,19 | 2018 | 2254,1 | 116,61 | 137,68 |
| 2011 | 1774,7 | 72,85 | 102,21 | 2019 | 2353,7 | 119,36 | 133,70 |

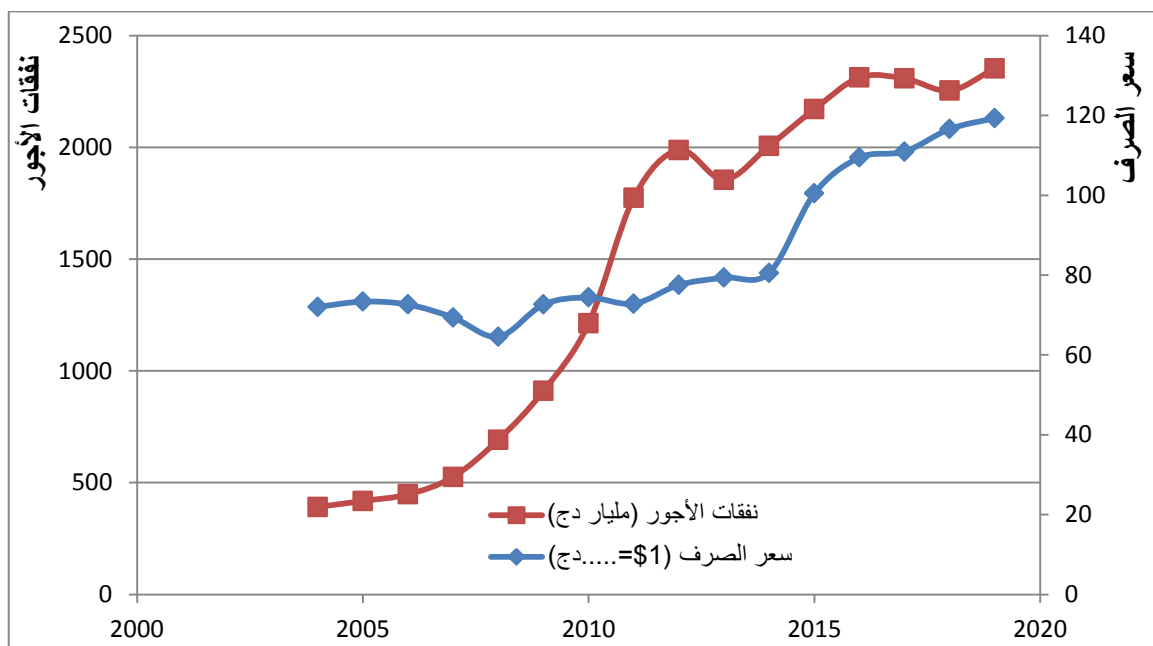
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2008_2018)

جدول رقم (4-17): تطور نسبة نفقات الأجور من إجمالي النفقات للفترة (2004-2019)

| السنوات | إجمالي نفقات الأجور (مليار دج) | نسبة نفقات الأجور من الانفاق العام | إجمالي نفقات | السنوات | إجمالي نفقات | نسبة نفقات الأجور من الانفاق العام | إجمالي نفقات |
|---------|--------------------------------|------------------------------------|--------------|---------|--------------|------------------------------------|--------------|
| 2004 | 391,4 | 20% | 1920 | 2012 | 1988,4 | 28% | 7081,41 |
| 2005 | 418,5 | 18% | 2302,99 | 2013 | 1855,3 | 28% | 6513,02 |
| 2006 | 447,8 | 13% | 3555,43 | 2014 | 2007,2 | 29% | 6975,78 |
| 2007 | 526,2 | 13% | 3946,75 | 2015 | 2170,9 | 30% | 7249,38 |
| 2008 | 692,1 | 16% | 4315,35 | 2016 | 2313,1 | 36% | 6358,15 |
| 2009 | 910,9 | 20% | 4538,77 | 2017 | 2308,3 | 34% | 6766,79 |
| 2010 | 1212,6 | 22% | 5485,38 | 2018 | 2254,1 | 27% | 8441,59 |
| 2011 | 1774,7 | 24% | 7348,96 | 2019 | 2353,7 | 29% | 8035,05 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر وقوانين المالية السنوية للفترة (2004_2020).

الشكل رقم (4-11) منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على نفقات الأجور



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-16)

من الجدول (4-16) والمنحنى (4-11) نلاحظ أن إجمالي نفقات الأجور في اتجاه تصاعدي طول الفترة (2004-2019)، وهو أمر طبيعي على اعتبار أن كتلة الأجور ترتفع من سنة إلى سنة بسبب التوظيف الجديد وبسبب التكاليف المرتبطة بالأجور (الزيادة في الأجور، الترقية بنوعيهما). حيث لم تكن نفقات الأجور تتجاوز 391.4 مليار دج سنة 2004، ثم بلغت 526.2 مليار دج سنة 2007، لتتجاوز عتبة 1000 مليار دج سنة 2010 بقيمة 1212.6 مليار دج، ثم تقفز إلى 1774.7 سنة 2011.

استمرت نفقات الأجور في الارتفاع لتتجاوز عتبة 2000 مليار دج سنة 2014 بقيمة 2007.2 مليار دج، ثم بلغت 2313,1 مليار دج سنة 2016، حيث شكّلت هذه القيمة نسبة 36% من نفقات الميزانية، لتصل 2353.7 مليار دج سنة 2019، وهو ما شكّل نسبة 29% من إجمالي نفقات الميزانية العامة.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة نفقات الأجور من إجمالي نفقات الميزانية كانت تتراوح بين 13% و 24% خلال الفترة (2004-2011)، وبين 28 و 36% خلال الفترة (2012-2019)، حيث يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير بزيادة الأجور والتوظيف الجديد في الفترة (2008-2012).

إن تقلبات سعر الصرف وبالأحرى انخفاض قيمة الدينار الجزائري كانت أحد الأسباب المباشرة في ارتفاع نفقات الأجور، حيث أنّ انخفاض قيمة الدينار أثر سلبا على القدرة الشرائية، الأمر الذي دفع النقابات العمالية للمطالبة بزيادة الأجور وهو ما تم فعلا، خلال الفترة (2008-2012).

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

بالنظر للقيمة المرتفعة التي تشكلها نفقات الأجور، فلو افترضنا أن الحكومة استجابت مرة ثانية للمطالب العمالية برفع الأجور بنسبة 50%، فإن كتلة الأجور سترتفع من 2353.7 مليار دج إلى 3530,55 مليار دج. الأمر الذي يشكل عبئا إضافيا على الميزانية العامة للدولة.

المطلب الثاني: تحليل الأثر على نفقات المواد واللوازم ومصالح الإدارة

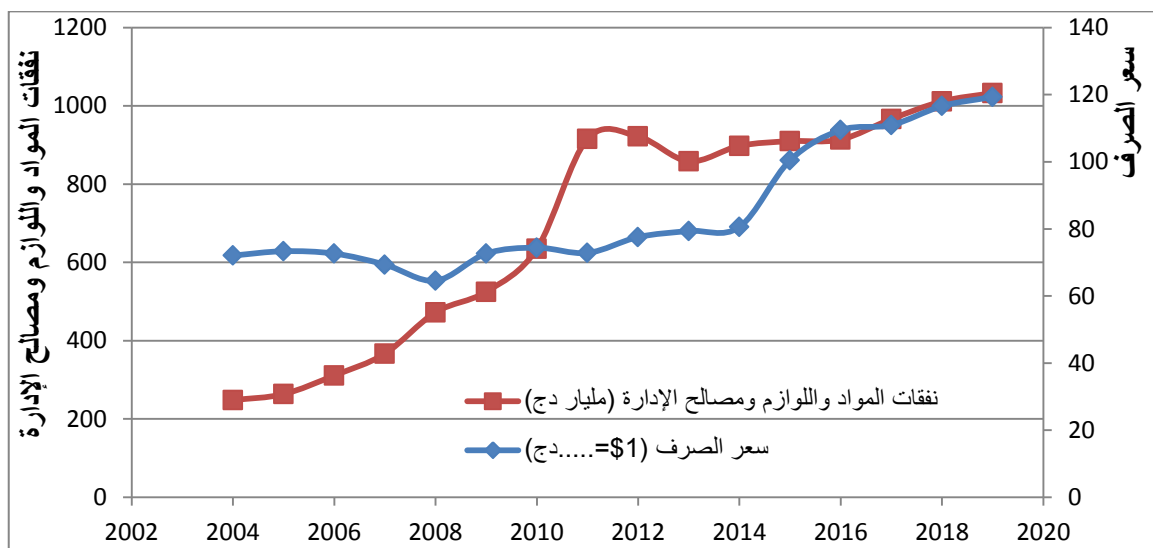
لا نجد نفقات المواد واللوازم ومصالح الإدارة في بند مستقل في ميزانية التسيير بموجب الميزانية العامة للدولة الجزائرية، بل هي نفقات تتدرج ضمن نفقات التسيير المخصصة لكل دائرة وزارية، تظهر في المراسيم التنفيذية لتوزيع النفقات بين الأبواب، وعموما تتمثل هذه النفقات في اللوازم المكتبية، لوازم الإعلام الآلي، لوازم ومواد الصيانة، مواد النظافة، مواد الطاقة، خدمات البريد، وغيرها.

جدول رقم (4-18): تطور نفقات المواد واللوازم ومصالح الإدارة للفترة (2004-2019)

| السنوات | نفقات المواد واللوازم (مليار دج) | مصالح الإدارة (مليار دج) | المجموع | سعر صرف (دولار/دج) | سعر الصرف (أورو/ دج) |
|---------|-------------------------------------|-----------------------------|---------|-----------------------|-------------------------|
| 2004 | 71,7 | 176,5 | 248,2 | 72,06 | 89,64 |
| 2005 | 76,0 | 187,6 | 263,6 | 73,36 | 91,30 |
| 2006 | 95,7 | 215,6 | 311,3 | 72,64 | 91,24 |
| 2007 | 93,8 | 273,1 | 366,9 | 69,36 | 94,99 |
| 2008 | 111,7 | 360,9 | 472,6 | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 112,5 | 412,5 | 525,0 | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 153,2 | 90,9 | 634,9 | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 129,7 | 786,1 | 915,8 | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 135,2 | 786,7 | 921,9 | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 149,1 | 709,4 | 858,5 | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 161,9 | 736,0 | 897,9 | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 179,7 | 730,2 | 909,9 | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 185,5 | 728,6 | 914,1 | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 188,6 | 777,8 | 966,4 | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 216,2 | 759,2 | 1011,5 | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 216,4 | 816,4 | 1032,8 | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008-2020) + المراسيم التنفيذية لتوزيع النفقات بين الابواب (2008-2020)

الشكل رقم (4-12) منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على نفقات المواد واللوازم ومصالح الإدارة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-18)

من الجدول والمنحنى نلاحظ أن مجموع نفقات المواد واللوازم ومصالح الإدارة في اتجاه تصاعدي خلال الفترة (2004-2012)، حيث لم تكن تتجاوز 250 مليار دج سنة 2004، ثم ارتفعت إلى 366.9 مليار دج سنة 2007، و إلى 921.9 مليار دج سنة 2012. ولكن سنة 2013 شهدت تراجعاً نسبياً؛ حيث بلغت 858.5 مليار دج. لكن هذا الانخفاض كان في هذه السنة فقط، إذ عادت هذه النفقات للارتفاع من سنة إلى سنة لتبلغ 1011.5 و 1032.36 مليار دج سنتي 2018 و 2019 على التوالي.

يمكن تفسير جزء من هذا التزايد السنوي في مجموع نفقات المواد واللوازم ومصالح الإدارة، بزيادة المرافق الإدارية وحاجتها لهذه المواد واللوازم، لكن ذلك لا يمنع من اعتبار انخفاض قيمة الدينار الجزائري أحد أسباب زيادة هذه النفقات على اعتبار انخفاض قيمة العملة المحلية يرفع أسعار هذه المواد واللوازم ومعها يرتفع مجموع هذه النفقات. خاصة إذا كانت نسبة من هذه المواد واللوازم مستوردة.

المطلب الثالث: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على التحويلات الاجتماعية

ليس هناك بند مستقل في ميزانية الدولة الجزائرية تحت عنوان "تحويلات اجتماعية"، وإنما هناك مجموعة من البنود والعناصر تظهر في الميزانية العامة وأخرى غير ظاهرة في قسم النفقات تشكل في مجموعها تحويلات اجتماعية، وتتكون هذه التحويلات أساساً من دعم السكن، دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، دعم أسعار الطاقة والماء، منح المتقاعدين، معاشات المجاهدين، منح المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة... إلخ.

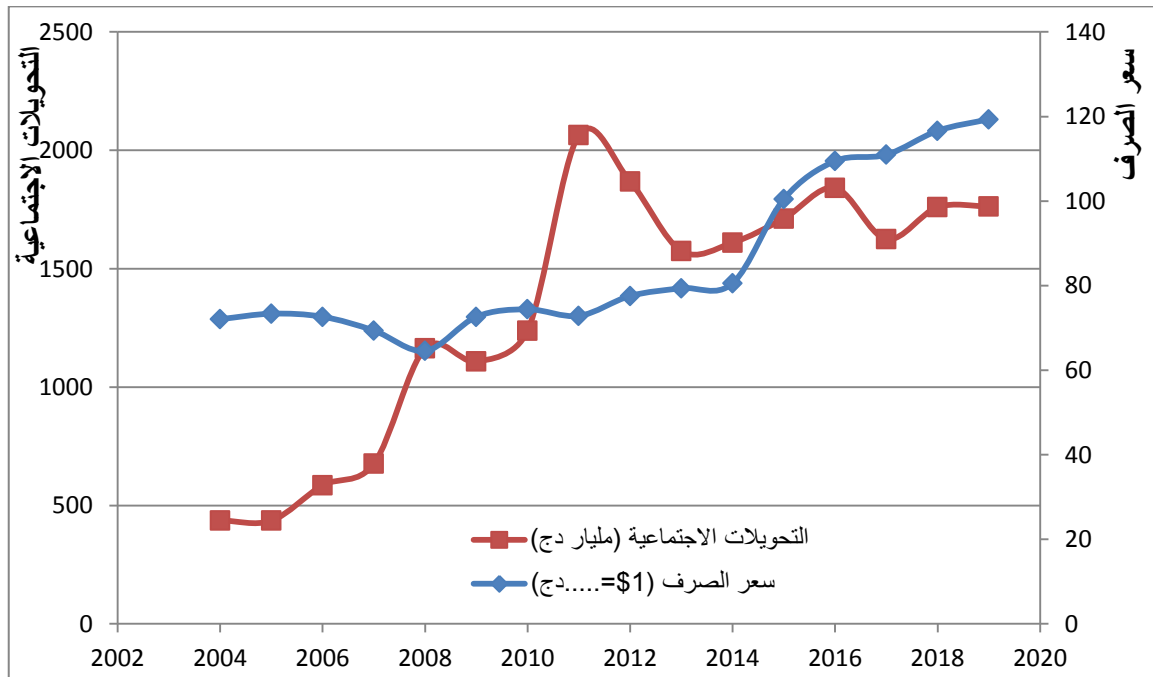
الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

جدول رقم (4-19): تطور مجموع التحويلات الاجتماعية للفترة (2004-2019)

| السنوات | ق.ت.ج (مليار دج) | ق.ت.ج./الانفاق ع | سعر صرف (دولار/دج) | سعر الصرف (أورو/ دج) | السنوات | ق.ت.ج (مليار دج) | ق.ت.ج./الانفاق ع | سعر صرف (دولار/دج) | سعر الصرف (أورو/ دج) |
|----------------------------------|------------------|------------------|--------------------|----------------------|---|------------------|------------------|--------------------|----------------------|
| 2004 | 437 | 23% | 72,06 | 89,64 | 2012 | 1868 | 26% | 77,55 | 102,16 |
| 2005 | 436 | 22% | 73,36 | 91,30 | 2013 | 1575 | 24% | 79,38 | 105,43 |
| 2006 | 585 | 24% | 72,64 | 91,24 | 2014 | 1610 | 23% | 80,56 | 106,90 |
| 2007 | 677 | 23% | 69,36 | 94,99 | 2015 | 1712 | 24% | 100,46 | 111,44 |
| 2008 | 1164 | 27% | 64,56 | 94,66 | 2016 | 1841 | 29% | 109,46 | 121,17 |
| 2009 | 1108 | 24% | 72,64 | 101,29 | 2017 | 1625 | 24% | 110,96 | 126,32 |
| 2010 | 1239 | 23% | 74,40 | 99,19 | 2018 | 1760 | 21% | 116,61 | 137,68 |
| 2011 | 2065 | 28% | 72,85 | 102,21 | 2019 | 1763 | 22% | 119,36 | 133,70 |
| ق.ت.ج: قيمة التحويلات الاجتماعية | | | | | ت.ج./الانفاق ع: نسبة التحويلات من الانفاق العام | | | | |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الجزائر بالأرقام (2015-2016)، الديوان الوطني للإحصاء، التقارير السنوية لبنك الجزائر، قوانين تسوية الميزانية (2008/2020)، المراسيم التنفيذية لتوزيع النفقات بين الابواب (2004-2019).

الشكل رقم (4-13) منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على التحويلات الاجتماعية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-19)

من خلال ملاحظة معطيات الجدول يتضح أن التحويلات الاجتماعية شكلت ولا تزال تشكل نسبة مرتفعة من مجموع النفقات العامة حيث وصلت إلى 29 % سنة 2016 وهي أعلى نسبة تم تسجيلها خلال الفترة (2004/2019)، بينما كانت أدنى نسبة سنة 2018 حيث تم تسجيل 21%؛ هاته النسبة المنخفضة

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

لا تعني تراجع قيمة التحويلات الاجتماعية في تلك السنة، وإنما الأمر يعود لارتفاع حجم النفقات الكلية سنة 2018 التي بلغت 8441,59 مليار دج، بينما كانت 6766,79 مليار دج سنة 2017؛ أما بالرجوع للتتبع تطور التحويلات الاجتماعية من حيث القيمة، فنجد أنها تراوحت ما بين 400 و 700 مليار دج خلال الفترة (2004-2007)، وما بين 1100 و 1300 مليار دج، خلال الفترة (2008-2010)، فحين تسجيل أعلى قيمة سنة 2011 حيث بلغت 2065 مليار دج، والسبب في ذلك هو الاضطرابات التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة (سنة 2011)، التي تمثلت في احتجاجات ضد ارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية؛ الأمر الذي دفع الحكومة إلى زيادة قيمة التحويلات الاجتماعية والمتمثلة أساسا في دعم أسعار السلع الواسعة الاستهلاك (سكر، دقيق، زيت)، من أجل تهدئة الجبهة الاجتماعية.

تراوحت قيمة التحويلات الاجتماعية ما بين 1500 و 1800 مليار دج خلال الفترة (2012-2019)، حيث تميزت هذه الفترة باستقرار قيمة التحويلات الاجتماعية نوعا ما مقارنة بالسنوات التي تسبق هاته الفترة. فمثلا سنة 2019 كانت التحويلات الاجتماعية موزعة كمايلي: حسب البيان الصادر عقب اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 26 سبتمبر 2018، أكثر من 445 مليار دج موجهة لدعم الأسر، و حوالي 290 مليار دج موجهة لمنح التقاعد اضافة اعتماد دعم بقيمة 500 مليار دج للصندوق الوطني للتقاعد. وكذا 336 مليار دج للسياسة العامة للصحة وأزيد من 350 مليار دج للسياسة العامة للسكن.¹

يتضح مما سبق أن قيمة التحويلات الاجتماعية تُشكّل ربع نفقات الميزانية، وفاقته هذا المعدل في بعض السنوات، وعليه أي تغير في قيمتها سيؤثر على حجم النفقات الكلية بصورة واضحة وبالتالي على أداء الميزانية العامة. وحتى وإن لم تظهر نتائج انخفاض قيمة الدينار على التحويلات الاجتماعية خلال هذه الفترة، هذا لا يعني أنها لن ترتفع في المستقبل، حيث بسبب زيادة تدخل الدول في الجانب الاجتماعي من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل الضعيف والحفاظ على هدوء الجبهة الاجتماعية التي تعرف تذبذبا بسبب ارتفاع العديد من أسعار السلع الراجع أساسا لانخفاض قيمة الدينار الذي أدى لارتفاع أسعار السلع المستوردة، سوف تجد الدولة نفسها مضطرة لرفع قيمة التحويلات الاجتماعية، أو زيادة أجور الموظفين. وكلها تشكل عبئا جديدا على الميزانية العامة للدولة.

¹ بيان مجلس الوزراء الجزائري بتاريخ 26 سبتمبر 2018 متوفر على موقع وزارة العمل والضمان الاجتماعي <https://www.mtess.gov.dz/ar/>

المطلب الرابع: تحليل الأثر على خدمات الدين الخارجي

خدمات الدين الخارجي يقصد بها كل المبالغ التي تدفعها الدولة سنوياً لصالح الدائنين الأجانب، الذين قد يكونون دولاً، أو بنوكاً، أو مؤسسات مالية دولية، مقابل القروض التي تحصلت عليها الدولة منهم، حيث تشتمل الأقساط المدفوعة سنوياً على جزء من أصل الدين إضافة لمبلغ الفوائد.

جدول رقم (4-20): تطور حجم الدين والخارجي وخدماته للفترة (2004-2019)

| السنوات | حجم الدين الخارجي (د ط م) مليار \$ | خدمة الدين مليار \$ | خدمة الدين مليار دج | سعر صرف (دولار/دج) | سعر الصرف (أورو/دج) |
|---------|--|------------------------|------------------------|-----------------------|------------------------|
| 2004 | 21,41 | 5,74 | 413,62 | 72,06 | 89,64 |
| 2005 | 16,48 | 5,99 | 439,43 | 73,36 | 91,30 |
| 2006 | 5,06 | 13,42 | 974,83 | 72,64 | 91,24 |
| 2007 | 4,89 | 1,37 | 95,02 | 69,36 | 94,99 |
| 2008 | 4,28 | 1,25 | 80,70 | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 3,92 | 1,06 | 77,00 | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 3,68 | 0,68 | 50,59 | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 3,27 | 0,64 | 46,62 | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 2,49 | 0,86 | 66,69 | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 2,07 | 0,54 | 42,87 | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 1,76 | 0,30 | 24,17 | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 1,20 | 0,69 | 69,32 | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 1,86 | 0,36 | 39,41 | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 1,89 | 0,24 | 26,63 | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 1,72 | 0,22 | 25,65 | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 1,57 | 0,19 | 22,68 | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر + بيانات البنك الدولي متوفرة على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.TDS.DECT.CD?locations=DZ&view=chart>

نلاحظ من الجدول أن حجم الدين الخارجي في سنة 2004 كان 21.41 مليار \$، ثم انخفض بشكل حاد بحلول 2006 إلى 5.06 مليار \$، واستمر في الانخفاض إلى 1.20 مليار دولار في 2015. ثم ارتفع طفيفاً ليصل إلى 1.89 مليار \$ في 2017، ثم انخفض مجدداً إلى 1.57 مليار \$ في 2019.

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

يمكن تفسير هذا الانخفاض الحاد بين 2004 و 2006 بالسياسة التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة في التسديد المبكر للديون مستغلة المداخيل الاستثنائية المحققة من ارتفاع أسعار النفط.

بالعودة للتتبع أثر تقلبات سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار) على خدمات الدين الخارجي ؛ نجد أن الفترة 2004-2006 شهدت ارتفاعا في خدمات الدين بالدينار رغم ثبات سعر الصرف نسبيا، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالدفع المبكر للديون الذي قامت به الدولة آنذاك.

كذلك الفترة 2007 إلى 2014 شهدت انخفاضا تدريجيا في كل من خدمة الدين بالدولار والدينار، بالمقابل كان سعر الصرف مستقرًا.

لكن بعد سنة 2014، يمكن ملاحظة تأثير انخفاض قيمة الدينار على خدمات الدين الخارجي مقومة بالدينار، ففي سنة 2015 قفز سعر الصرف من 80.56 إلى 100.46 دج/\$ (+25%)، فارتفعت خدمة الدين بالدينار من 24.17 إلى 69.32 مليار دج، رغم أن قيمة خدمة الدين بالدولار لم تتغير كثيرا 0.30 إلى 0.69 مليار \$.

رغم أن الفترة (2015-2019) تميزت بتراجع خدمات الدين مقومة بالدولار؛ إلا أن استمرار قيمة الدينار في الانخفاض ساهم في بقاء مستويات مرتفعة لخدمة الدين بالدينار. ومثال على ذلك نجد أن في سنة 2014 قيمة خدمات الدين بلغت 0.30 مليار دولار ما يقابل 24.17 مليار دج، وارتفعت بنسبة 130% أي (0.69 مليار \$) سنة 2015، لكن عند تقويمها بالدينار نجدها 69.32 مليار دج، أي ارتفاع بنسبة 186%.

المطلب الخامس: تحليل الأثر على النفقات الاستثمارية والنفقات الرأسمالية

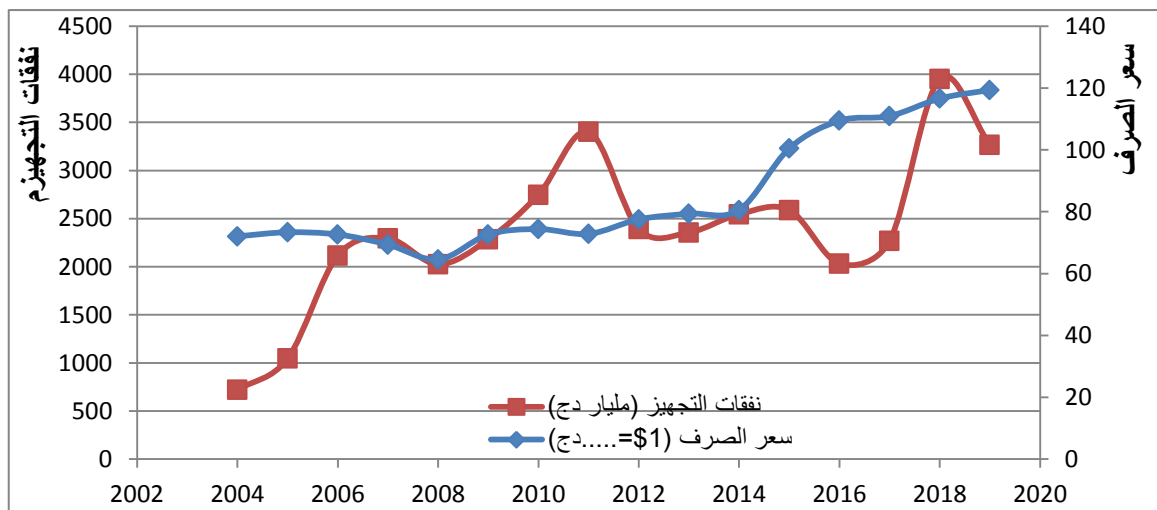
كما تطرقنا إليه سابقا، فإن نفقات التجهيز في الجزائر تصنف إلى قسمين وهما: البرامج القطاعية ووتضم تسعة قطاعات، والعمليات برأس مال التي يختلف عددها من سنة أخرى، فقد تفوق 6 ستة عمليات وقد تقل عن ذلك.

جدول رقم (4-21): تطور نفقات التجهيز للفترة (2014-2019)

| السنوات | الانفاق الاستثماري (مليار دج) | النفقات برأس مال (مليار دج) | مجموع نفقات التجهيز (مليار دج) | سعر صرف (دولار/دج) | سعر الصرف (أورو/ دج) |
|---------|----------------------------------|--------------------------------|-----------------------------------|-----------------------|-------------------------|
| 2004 | 508,10 | 211,90 | 720,00 | 72,06 | 89,64 |
| 2005 | 789,40 | 258,30 | 1047,71 | 73,36 | 91,30 |
| 2006 | 1729,94 | 385,93 | 2115,87 | 72,64 | 91,24 |
| 2007 | 1801,73 | 492,31 | 2294,05 | 69,36 | 94,99 |
| 2008 | 1569,14 | 423,86 | 2024,99 | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 1765,26 | 518,39 | 2283,65 | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 2236,82 | 412,38 | 2749,20 | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 2808,68 | 595,16 | 3403,84 | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 1789,25 | 600,81 | 2390,07 | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 1549,07 | 807,59 | 2356,67 | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 1912,31 | 633,23 | 2545,54 | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 2027,80 | 561,21 | 2589,02 | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 1576,34 | 454,91 | 2031,25 | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 1820,02 | 449,73 | 2269,75 | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 2809,49 | 1143,79 | 3953,28 | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 2541,83 | 724.83 | 3266,68 | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية (2004 _ 2007) + قوانين تسوية الميزانية (2008 _ 2019)

الشكل رقم (4-14) منحنى بياني يظهر تأثير تغير سعر الصرف على نفقات التجهيز



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-21)

من خلال الجدول والمنحنى نلاحظ أن مجموع نفقات التجهيز بلغت 720 مليار دج سنة 2004، ثم ارتفعت إلى 1047.71 مليار دج في السنة الموالية (2005)، ثم تضاعفت إلى 2015.87 مليار دج سنة 2006، واستمر هذا الارتفاع من سنة إلى سنة، إلى أن تم تسجيل أعلى قيمة سنة 2011 بقيمة 3403.84 مليار دج، ويمكن تفسير هذا الارتفاع لنفقات التجهيز بتوجه الدولة في ذلك الوقت لتنفيذ برامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي، ولا يبدو أن تقلبات قيمة الدينار كانت سببا في هذه الزيادة، لأن تلك الفترة تميزت بنوع من الاستقرار في سعر صرف الدينار خاصة مقابل الدولار الأمريكي، إذ تراوح بين 64 و 74 دينار مقابل عملة واحدة من الدولار، و 89 و 102 دج مقابل وحدة واحدة من الأورو.

عاد مجموع نفقات التجهيز إلى مستوى ما قبل 2011، على طول الفترة (20013-2017)، حيث تم تسجيل 2031.25 مليار دج كأدنى قيمة و 2589.02 مليار دج كأعلى قيمة خلال هذه الفترة. وفي مقابل ذلك شهدت هذه الفترة بداية تراجع قيمة الدينار مقابل عمليتي الدولار والأورو من سنة إلى سنة حيث وصل سعر واحد دولار إلى 110.96 دج سنة 2017، بعدما كان 79.38 دج سنة 2013.

عادت نفقات التجهيز للارتفاع مرة أخرى خلال سنتي 2018 و 2019، حيث تم تسجيل 3953.28 و 3266.68 مليار دج على التوالي. وهي مبالغ مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري كان أحد الأسباب التي ساهمت في هذا الارتفاع من خلال ارتفاع تكاليف تنفيذ الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع المواد وجميع المدخلات المستخدمة في الاستثمارات العمومية.

المبحث الخامس: تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزانية العامة باستخدام بعض مؤشرات قياس الأداء
سنقوم في هذا المبحث بتحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزانية العامة، بالاعتماد على مؤشرات قياس الأداء التي تسمح بتقييم مدى توافق النفقات والايادات الفعلية مع التقديرات الأولية، ومراقبة تأثير تقلبات العملة على تنفيذ الميزانية. وذلك باستخدام قانون ضبط الميزانية كمؤشر أداء، وكذا المؤشر الدولي: موثوقية الميزانية. ثم باستخدام مؤشر عجز الميزانية، ثم باستخدام بعض مؤشرات الاستدامة المالية.

المطلب الأول: تحليل الأثر باستخدام قانون ضبط الميزانية

سيتم ذلك من خلال جمع بيانات الايرادات المقدرة والايادات المنجزة فعليا خلال الفترة (2008-2019)، وكذا النفقات المرصودة في الميزانية والنفقات المستهلكة فعليا بقسميها نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال نفس الفترة.

أولاً- بالنسبة للإيرادات

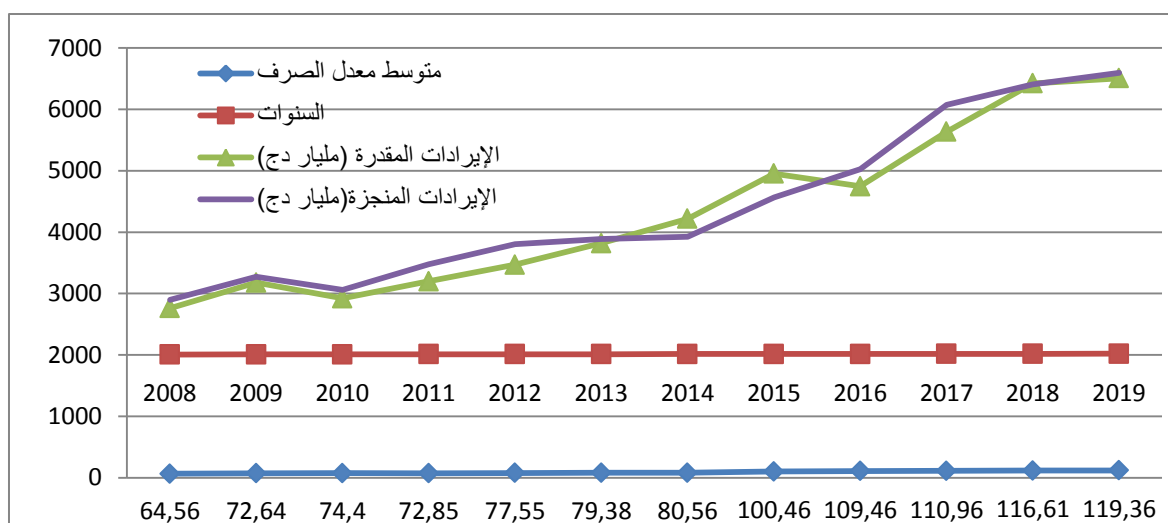
من أجل تتبع تغير الفارق بين الإيرادات المقدرة والإيرادات الفعلية ومقارنة ذلك التغير مع تقلبات سعر صرف الدينار خلال الفترة (2008-2019)، نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (4-22): تطور الإيرادات المقدرة والمنجزة خلال الفترة (2008-2019)

| السنوات | الإيرادات (مليار دج) | | | | معدل الصرف (دولار/دج) | معدل الصرف (أورو/دج) |
|---------|----------------------|---------|----------------|--------------|--------------------------|-------------------------|
| | المقدرة | المنجزة | الفارق بالقيمة | نسبة الانجاز | | |
| 2008 | 2763,00 | 2895,19 | 132,19 | 104,78% | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 3178,70 | 3275,37 | 96,67 | 103,04% | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 2923,40 | 3056,73 | 133,33 | 104,56% | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 3198,40 | 3474,11 | 275,71 | 108,62% | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 3469,08 | 3804,45 | 335,37 | 109,67% | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 3820,00 | 3890,81 | 70,81 | 101,85% | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 4218,18 | 3924,06 | -294,12 | 93,03% | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 4952,70 | 4563,80 | -388,9 | 92,15% | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 4747,43 | 5026,13 | 278,7 | 105,87% | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 5635,51 | 6072,32 | 436,81 | 107,75% | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 6424,49 | 6405,24 | -19,25 | 99,70% | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 6507,90 | 6594,64 | 86,74 | 101,33% | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية للفترة (2008-2019)

شكل رقم (4-15): منحني بياني يوضح مقارنة بين الإيرادات المقدرة والمنجزة خلال الفترة (2008-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4-22)

من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه؛ نلاحظ أن نسبة انجاز الإيرادات في الغالب فاقت نسبة 100% خلال الفترة (2008-2019)؛ أي أن الإيرادات المنجزة فعلياً أكبر من الإيرادات المقدرة في الميزانية، وهو مؤشر جيد لأداء الميزانية، باستثناء الفترة (2014-2015) حيث انخفض معدل انجاز الإيرادات إلى 93,03 % سنة 2014 فـ 92,15 % سنة 2015، وكذا سنة 2018 حيث تم تسجيل تباين طفيف بين الإيرادات المقدرة والمنجزة، حيث تم تسجيل نسبة انجاز 99,70 %.

بالعودة لمقارنة هذه النتائج مع تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار؛ نجد أن قيمة الدينار خلال الفترة (2008-2013) كانت تتراوح بين 64,56 دينار مقابل \$1 و 79,38 دينار مقابل \$1، حيث أن التراجع في قيمة الدينار من سنة إلى سنة أثر إيجابياً على نسبة تنفيذ الإيرادات.

أما بالنسبة لسنتي 2014 و 2015 التي تم فيها تسجيل نسبتي إنجاز الإيرادات فعلياً أقل من المئة، رغم أن معدل صرف الدولار ارتفع إلى 80,56 دينار مقابل واحد دولار سنة 2014، و 100,46 سنة 2015، فمرده أن هذه الفترة تميزت ببداية انهيار أسعار البترول حيث نزل سعر البرميل إلى \$ 53,06 بعدما كان 100 دولار للبرميل؛ الأمر الذي دفع الحكومة إلى القيام بإجراءات تقييد عمليات الاستيراد مما حرم الميزانية من جزء كبير من الضرائب والرسوم التي كانت مرتبطة بأنشطة الاستيراد، لكن سرعان ما عادت نسبة الانجاز بالارتفاع لتسجل 105,87% فـ 107,75% سنة 2016، 2017 على التوالي.

ثانياً - بالنسبة لنفقات التشغيل

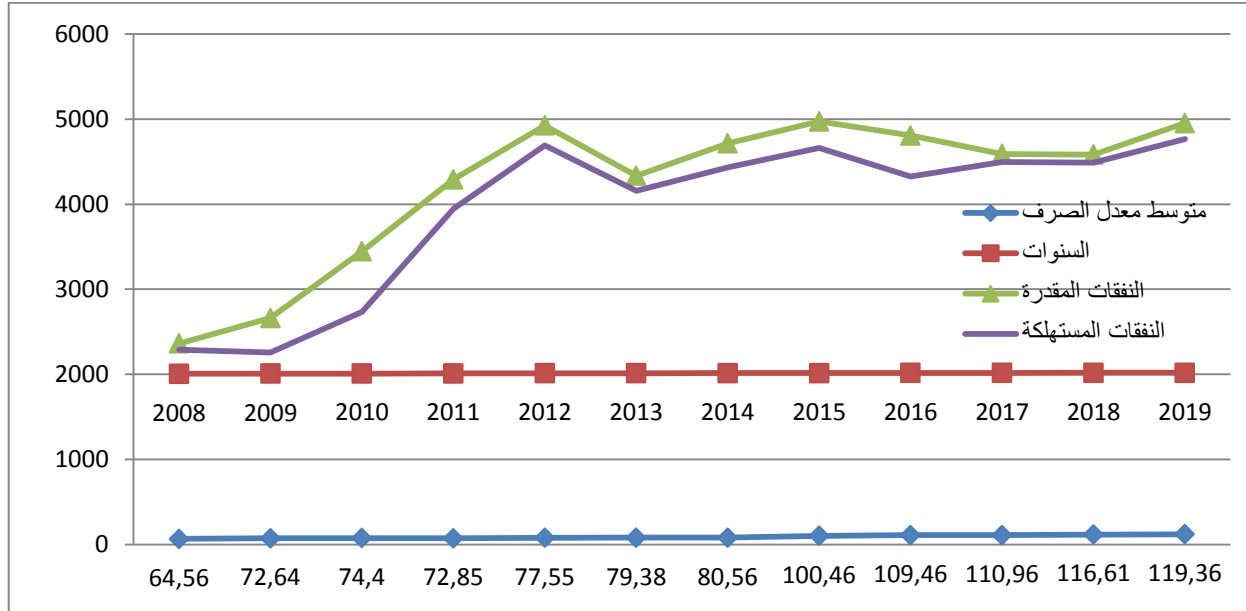
من أجل تتبع تغير الفارق بين النفقات المقدرة والنفقات المستهلكة فعلياً ومقارنة ذلك التغير مع تقلبات سعر صرف الدينار خلال الفترة (2008-2019)، نقدم الجدول التالي:

جدول رقم (4-23): تطور نفقات التسيير المقدرة والمستهلكة فعليا للفترة (2008-2019)

| السنوات | نفقات التسيير (مليار دج) | | | | معدل الصرف (أورو/دج) | معدل الصرف (دولار/دج) |
|---------|--------------------------|-----------|--------|-------------------|-------------------------|--------------------------|
| | المقدرة | المستهلكة | الفرق | نسبة الاستهلاك | | |
| 2008 | 2363,18 | 2290,36 | 72,82 | 96,92% | 94,66 | 64,56 |
| 2009 | 2661,25 | 2255,12 | 406,13 | 84,74% | 101,29 | 72,64 |
| 2010 | 3445,99 | 2736,18 | 709,81 | 79,40% | 99,19 | 74,40 |
| 2011 | 4291,18 | 3945,12 | 346,06 | 91,94% | 102,21 | 72,85 |
| 2012 | 4925,11 | 4691,34 | 233,77 | 95,25% | 102,16 | 77,55 |
| 2013 | 4335,61 | 4156,35 | 179,26 | 95,87% | 105,43 | 79,38 |
| 2014 | 4714,45 | 4430,24 | 284,21 | 93,97% | 106,90 | 80,56 |
| 2015 | 4972,28 | 4660,36 | 311,92 | 93,73% | 111,44 | 100,46 |
| 2016 | 4807,33 | 4326,90 | 480,43 | 90,01% | 121,17 | 109,46 |
| 2017 | 4591,84 | 4497,04 | 94,8 | 97,94% | 126,32 | 110,96 |
| 2018 | 4584,46 | 4488,31 | 96,15 | 97,90% | 137,68 | 116,61 |
| 2019 | 4954,47 | 4768,39 | 186,08 | 96,24% | 133,70 | 119,36 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية للفترة (2008-2019)

شكل (4-16): منحني بياني يوضح مقارنة بين نفقات التسيير المقدرة والمنجزة خلال الفترة (2008-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4-23)

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن نفقات التسيير المستهلكة فعليا كانت دائما أقل من نفقات التسيير المقدرة في الميزانية خلال فترة الدراسة (2008-2019)، وبالتالي نسبة الاستهلاك لم تتعدى 90,94 % كأعلى معدل سنة 2017 عند معدل صرف 110,96 دج مقابل واحد دولار، كما تم تسجيل أقل نسبة 79,40% سنة 2010، عند معدل صرف 74,40 دج مقابل واحد دولار، حيث أن قيمة نفقات التسيير غير المستهلكة بلغت 709,81 مليار دج، وهو مبلغ مرتفع جدا كان يمكن تخصيصه لقسم التجهيز وهو يعادل سبعة سنوات المبالغ المخصصة للمخططات البلدية للتنمية، على اعتبار أنه يتم تخصيص 100 مليار دج سنويا للمخططات البلدية للتنمية توزع على الولايات ليتم توزيعها على البلديات التابعة لكل ولاية؛ أما بقية السنوات فتراوحت نسبة الاستهلاك بين 84,70% و 97,90.

يبدو أن تقلبات سعر صرف الدينار مقابل عمليتي الدولار والأورو لم يكن لها تأثيرا ظاهر على قيمة نسب استهلاك نفقات التسيير.

ثالثا- بالنسبة لنفقات التجهيز

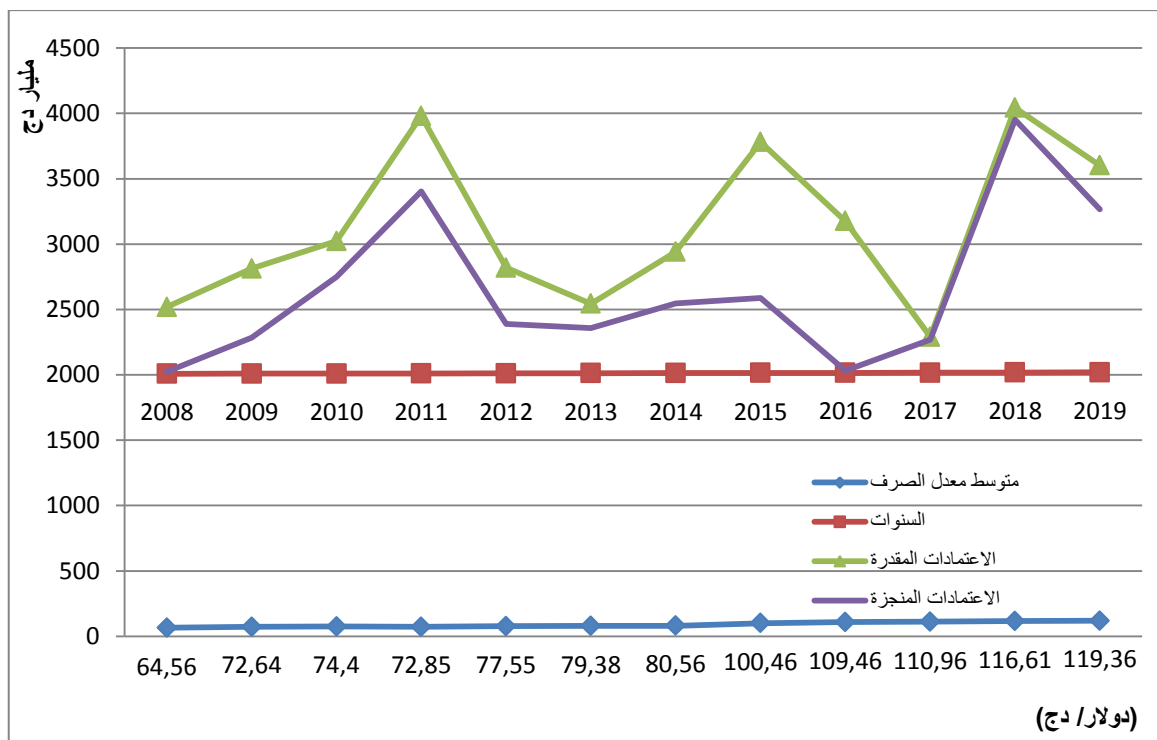
من أجل تحليل العلاقة بين تطور نسب تنفيذ نفقات التجهيز وتقلبات معدل الصرف، يلزمنا جمع مجموعة من المعطيات الرئيسية مثل الفروقات بين الاعتمادات المصادق عليها والاعتمادات المنجزة، معدل الانحراف، وكيفية تأثير معدلات الصرف على هذه النتائج عبر السنوات.

جدول رقم (4-24): تطور نسب مبالغ الاعتمادات المقدرة و المعبأة فعليا للفترة (2008-2019)

| السنوات | نفقات التجهيز (مليار دج) | | | | معدل الصرف (دولار/دج) | معدل الصرف (أورو/دج) |
|---------|------------------------------------|------------------------------------|---------|---------------|--------------------------|-------------------------|
| | الاعتمادات المصادق عليها (المقدرة) | الاعتمادات المعبأة (المنجزة فعليا) | الفرق | معدل الانحراف | | |
| 2008 | 2519,00 | 2024,99 | 494,01 | 19,6% | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 2813,31 | 2283,65 | 529,66 | 18,8% | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 3022,86 | 2749,20 | 273,66 | 9,1% | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 3981,38 | 3403,84 | 577,54 | 14,5% | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 2820,41 | 2390,07 | 430,34 | 15,3% | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 2544,20 | 2356,67 | 187,53 | 7,4% | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 2941,71 | 2545,54 | 396,17 | 13,5% | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 3781,44 | 2589,02 | 1192,42 | 31,5% | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 3176,48 | 2031,25 | 1145,23 | 36,1% | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 2291,37 | 2269,75 | 21,62 | 0,9% | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 4043,31 | 3953,28 | 90,03 | 2,2% | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 3602,68 | 3266,66 | 336,02 | 9,3% | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية للفترة (2008-2019)

شكل رقم (4-17): منحنى بياني يوضح مقارنة بين الاعتمادات المقدرة والمنجزة فعلياً خلال الفترة (2008-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4-24)

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن جميع السنوات تميزت بوجود انحراف بين الاعتمادات المقدرة والاعتمادات المنجزة فعلياً، وأقل معدلي انحراف تم تسجيلهما سنتي 2017 و 2018 بمعدلي انحراف 0,9% و 2,2% على التوالي.

نلاحظ أن الفروقات بين الاعتمادات المعبأة والاعتمادات المنجزة فعلياً، تمثل التباين بين الميزانية المعتمدة للتجهيز وبين ما تم انجازه فعلياً، حيث سنة 2008 كانت الفروقات كبيرة 494,01 مليون دج، إذ شكلت 19,6% من الاعتمادات المصادق عليها، أما سنة 2015، فتم تسجيل أكبر فرق 1192,42 مليار دج بمعدل انحراف (31,5%)، كما تم تسجيل أكبر معدل انحراف سنة 2016 بـ 36,1% ما يعادل 1145,23 مليار دج، مما يشير إلى تجاوزات أو تأخيرات في تنفيذ المشاريع، لكن بداية من سنة 2017 إلى 2019، تراجعت الفروقات بشكل عام، حيث تضاعف حجم الانحرافات، وبما أن معدل الانحراف يحدد مدى اختلاف التنفيذ الفعلي عن التنفيذ المتوقع، فهو يمثل مقياساً لأداء تنفيذ الميزانية، فكلما كان الانحراف مرتفعاً، اعتبر أداء الميزانية سيئاً.

من خلال تتبع تطور معدلات صرف الدينار مقابل عمليتي الدولار والأورو وتغيرات معدلات الانحراف نجد أن هناك تباينا في التنفيذ باختلاف السنوات، حيث كانت هناك انحرافات كبيرة سنتي 2015 و 2016 عند معدل صرف 100,46 دج مقابل واحد دولار سنة 2015 و 109,46 مقابل واحد دولار سنة 2016، لكن رغم ذلك لا يمكن تفسير الانحراف الكبير بسبب تراجع قيمة الدينار لأنه تم تسجيل في السنتين المواليتين اقل معدلي انحراف رغم استمرار تراجع قيمة الدينار، وعليه يمكن تفسير ذلك أنه بسبب الصدمة النفطية (تراجع أسعار البترول) أدى بالحكومة إلى تجميد مجموعة من المشاريع الاستثمارية العمومية.

المطلب الثاني: تحليل الأثر باستخدام مؤشر موثوقية الميزانية

سوف نستخدم ثلاثة مؤشرات تدرج تحت هذا المؤشر وهي الحصيلة الإجمالية للإنفاق (PI-1) وحصيلة الإيرادات (PI-3) ببعديه: الحصيلة الإجمالية للإيرادات وتركيبية حصيلة الإيرادات.

أولا: إجمالي النفقات والإيرادات المنجزة والمقدرة

جدول رقم (4-25): تطور إجمالي الإيرادات والنفقات للفترة (2008-2019) الوحدة: مليار دج

| السنوات | إجمالي الإيرادات | | إجمالي النفقات | | نفقات التسيير | | نفقات التجهيز | |
|---------|------------------|---------|----------------|---------|---------------|---------|---------------|---------|
| | المقدرة | المنجزة | المقدرة | المنجزة | المقدرة | المنجزة | المقدرة | المنجزة |
| 2008 | 2763,00 | 2895,19 | 4882,18 | 4315,35 | 2363,18 | 2290,36 | 2519,00 | 2024,99 |
| 2009 | 3178,70 | 3275,37 | 5474,56 | 4538,77 | 2661,25 | 2255,12 | 2813,31 | 2283,65 |
| 2010 | 2923,40 | 3056,73 | 6468,85 | 5485,38 | 3445,99 | 2736,18 | 3022,86 | 2749,20 |
| 2011 | 3198,40 | 3474,11 | 8272,56 | 7348,96 | 4291,18 | 3945,12 | 3981,38 | 3403,84 |
| 2012 | 3469,08 | 3804,45 | 7745,52 | 7081,41 | 4925,11 | 4691,34 | 2820,41 | 2390,07 |
| 2013 | 3820,00 | 3890,81 | 6879,81 | 6513,02 | 4335,61 | 4156,35 | 2544,20 | 2356,67 |
| 2014 | 4218,18 | 3924,06 | 7656,16 | 6975,78 | 4714,45 | 4430,24 | 2941,71 | 2545,54 |
| 2015 | 4952,70 | 4563,80 | 8753,72 | 7249,38 | 4972,28 | 4660,36 | 3781,44 | 2589,02 |
| 2016 | 4747,43 | 5026,13 | 7983,81 | 6358,15 | 4807,33 | 4326,90 | 3176,48 | 2031,25 |
| 2017 | 5635,51 | 6072,32 | 6883,21 | 6766,79 | 4591,84 | 4497,04 | 2291,37 | 2269,75 |
| 2018 | 6424,49 | 6405,24 | 8627,77 | 8441,59 | 4584,46 | 4488,31 | 4043,31 | 3953,28 |
| 2019 | 6507,90 | 6594,64 | 8557,15 | 8035,05 | 4954,47 | 4768,39 | 3602,68 | 3266,66 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين ضبط الميزانية للفترة (2008-2019)

ثانيا: استخدام مؤشر الأداء: الحصيلة الإجمالية للإنفاق (PI-1)

سوف نقوم أولاً بمقارنة بين النفقات المقدرة والنفقات المنجزة خلال الفترة 2008-2019، مع العلم أن المؤشر يقيس فترة ثلاثة سنوات، ومن ثم نستخرج درجات التصنيف ونقارنها مع تغير معدل الصرف خلال الفترة (2019-2008).

جدول رقم (4-26): تطور درجات مؤشر مجمل النفقات المنجزة للفترة (2019-2008).

| السنوات | النفقات المقدرة (مليار دج) | النفقات الفعلية (مليار دج) | الفرق | معدل التنفيذ | التصنيف | متوسط سعر الصرف | |
|---------|-------------------------------|-------------------------------|-----------|--------------|----------|-----------------|-----------|
| | | | | | | (دولار/دج) | (أورو/دج) |
| 2008 | 4882,18 | 4315,35 | (566,83) | 88,39% | الدرجة D | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 5474,56 | 4538,77 | (935,79) | 82,91% | | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 6468,85 | 5485,38 | (983,47) | 84,80% | | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 8272,56 | 7348,96 | (923,6) | 88,84% | الدرجة B | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 7745,52 | 7081,41 | (664,11) | 91,43% | | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 6879,81 | 6513,02 | (366,79) | 94,67% | | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 7656,16 | 6975,78 | (680,38) | 91,11% | الدرجة D | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 8753,72 | 7249,38 | (1504,34) | 82,81% | | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 7983,81 | 6358,15 | (1625,66) | 79,64% | | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 6883,21 | 6766,79 | (116,42) | 98,31% | الدرجة A | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 8627,77 | 8441,59 | (186,18) | 97,84% | | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 8557,15 | 8035,05 | (522,1) | 93,90% | | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-25) أعلاه.

من ناحية قياس المؤشر نلاحظ تحسن أداء مؤشر تركيبة النفقات المنجزة في السنوات الثلاثة الأخيرة، حيث سجل هذا المؤشر أعلى درجة (A)، لكن من ناحية أثر تقلبات أسعار الصرف نستنتج قراءة أخرى وهي أن مع انخفاض سعر صرف الدينار أصبحت الحكومة تقترب لاستهلاك جميع الاعتمادات المالية المرصودة في الميزانية العامة، نتيجة ارتفاع تكاليف الخدمات التي تقدمها الحكومة، ومن جهة أخرى تراجع الإيرادات، كما يمكن تفسير ذلك أن الحكومة أخذت الاحتياطات اللازمة للتعامل بفعالية مع الظروف الاقتصادية، بما أن تخفيض قيمة الدينار كان سياسة حكومية منتهجة للتصدي للصدمة البترولية.

من الجدول نلاحظ أن الفترة (2010-2008) والفترة (2016-2014) حصلتا على الدرجة D، وهي أدنى درجة تصنيف، على الرغم من أن الفترة (2010-2008) تميز فيها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل عمليتي الدولار والأورو بنوع من الاستقرار، ويمكن تفسير عدم القدرة على صرف النفقات في نهاية

السنة بشكل كامل، إلى أن الدولة الجزائرية كانت تعتمد آنذاك سياسة التوسع في الاستهلاك وبالتالي رصد مبالغ كبيرة للنفقات (سياسة العجز الموازي)، بهدف الدفع بآلة الانتاج المحلي إلى الأمام، فمن المتوقع أن يحدث بعض التأخر في تنفيذ النفقات، أما بالنسبة للفترة (2014-2016) فتعتبر فترة بداية الأزمة بسبب تراجع أسعار البترول واعتماد الحكومة سياسة العملة المحلية المنخفضة وعدم الاسراف في الانفاق من أجل تحقيق التوازنات المالية الكبرى.

ثالثا - استخدام مؤشر الأداء: حصة الإيرادات (PI-3)

كما أشرنا سابقا يقيس هذا المؤشر التغير في الإيرادات بين الميزانية الأصلية المعتمدة، والميزانية التي تم إنجازها فعليا خلال السنة المالية، حيث يحتوي هذا المؤشر على بعدين، وهما: الحصة الإجمالية للإيرادات وتركيبية حصة الإيرادات.

قمنا بتقسيم الإيرادات لأربع اقسام رئيسية كما هو مبين في الجدول أدناه حتى يتسنى لنا قياس أداء هذا المؤشر وأثر تقلبات أسعار الصرف عليه.

جدول رقم (4-27): تطور الفرق بين الإيرادات المقدرة والمنجزة حسب النوع للفترة 2008-2019

الوحدة: مليار دج

| السنوات | الإيرادات الجبائية | | الإيرادات العادية | | الإيرادات الأخرى | | الجبائية البترولية | |
|---------|--------------------|---------|-------------------|---------|------------------|---------|--------------------|---------|
| | المنجزة | المقدرة | المنجزة | المقدرة | المنجزة | المقدرة | المنجزة | المقدرة |
| 2008 | 848,60 | 958,27 | 68,50 | 113,64 | 130,50 | 107,86 | 1715,40 | 1715,40 |
| 2009 | 1014,60 | 1146,13 | 86,60 | 68,12 | 150,50 | 134,12 | 1927,00 | 1927,00 |
| 2010 | 1244,50 | 1280,49 | 44,70 | 64,01 | 132,50 | 210,53 | 1501,70 | 1501,70 |
| 2011 | 1473,50 | 1511,44 | 38,00 | 78,88 | 157,50 | 354,39 | 1529,40 | 1529,40 |
| 2012 | 1651,74 | 1911,21 | 73,30 | 75,73 | 225,00 | 298,48 | 1519,04 | 1519,04 |
| 2013 | 1831,40 | 2027,74 | 82,70 | 82,49 | 290,00 | 164,67 | 1615,90 | 1615,90 |
| 2014 | 2267,45 | 2089,77 | 85,00 | 74,10 | 288,00 | 182,45 | 1577,73 | 1577,73 |
| 2015 | 2616,37 | 2360,37 | 174,00 | 253,07 | 439,39 | 227,41 | 1722,94 | 1722,94 |
| 2016 | 2722,68 | 2491,99 | 95,00 | 182,02 | 247,20 | 669,57 | 1682,55 | 1682,55 |
| 2017 | 2845,37 | 2661,68 | 100,02 | 263,62 | 490,00 | 1020,03 | 2200,12 | 2126,98 |
| 2018 | 2869,78 | 2713,15 | 105,02 | 204,10 | 1100,00 | 1138,26 | 2349,69 | 2349,69 |
| 2019 | 3041,42 | 2849,22 | 152,02 | 199,91 | 600,00 | 1027,03 | 2714,47 | 2518,48 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين ضبط الميزانية للفترة (2008-2019)

جدول رقم (4-28): تطور نتائج قياس المؤشر بالنسبة لموازنة الجزائر للفترة (2008-2019)

| السنوات | معدل انحراف إجمالي الإيرادات | درجة التصنيف | معدل تباين تركيبة الإيرادات | درجة التصنيف | درجة التصنيف الكلية لمؤشر حصيلة الإيرادات M2(AV) | متوسط سعر الصرف | |
|---------|------------------------------|--------------|-----------------------------|--------------|--|-----------------|-----------|
| | | | | | | (دولار/دج) | (أورو/دج) |
| 2008 | 104,8% | A | 7,7% | B | B+ | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 103,0% | | 6,1% | | | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 104,6% | | 5,8% | | | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 108,6% | B | 12,7% | B | B | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 109,7% | | 8,0% | | | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 101,9% | | 8,3% | | | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 93,0% | C | 5,6% | C | C | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 92,1% | | 10,0% | | | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 105,9% | | 19,5% | | | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 107,8% | B | 21,3% | C | C+ | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 99,7% | | 4,6% | | | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 101,3% | | 14,1% | | | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات جدول الحساب في الملحق رقم 04

من خلال الجدول نلاحظ أن درجات تصنيف مؤشر الأداء: حصيلة الإيرادات (PI-3) ببعديها: معدل انحراف إجمالي الإيرادات و معدل تباين تركيبة الإيرادات كانت كمايلي:

الفترة (2008-2010) تم تصنيف معدل انحراف إجمالي الإيرادات في الدرجة (A)، بينما معدل تباين تركيبة الإيرادات حصل على الدرجة (B)، وعليه كانت درجة التصنيف الكلية لمؤشر حصيلة الإيرادات باستخدام طريقة التصنيف الترتيبي M2(AV) هي (B+) وهو ما يشير إلى أن التوقعات كانت دقيقة إلى حد كبير، وبالتالي الأداء العام للإيرادات كان جيدا خلال هذه الفترة.

الفترة (2011-2013) تم تصنيف معدل انحراف إجمالي الإيرادات في الدرجة (B)، بينما معدل تباين تركيبة الإيرادات حصل على الدرجة (B)، وعليه كانت درجة التصنيف الكلية لمؤشر حصيلة الإيرادات باستخدام طريقة التصنيف الترتيبي M2(AV) هي (B) وهو يشير إلى أن هناك انحرافا طفيفا في الإيرادات، لكنها تبقى نتائج مقبولة.

الفترة (2014-2016) تم تصنيف معدل انحراف إجمالي الإيرادات في الدرجة (C)، بينما معدل تباين تركيبة الإيرادات حصل على الدرجة (C)، وعليه كانت درجة التصنيف الكلية لمؤشر حصيلة الإيرادات باستخدام طريقة التصنيف الترتيبي $M2(AV)$ هي (C) مما يعكس صعوبة في تحقيق التوقعات بسبب تراجع الإيرادات، مما يعكس الأداء الضعيف للإيرادات.

الفترة (2017-2019) تم تصنيف معدل انحراف إجمالي الإيرادات في الدرجة (B)، بينما معدل تباين تركيبة الإيرادات حصل على الدرجة (C)، وعليه كانت درجة التصنيف الكلية لمؤشر حصيلة الإيرادات باستخدام طريقة التصنيف الترتيبي $M2(AV)$ هي (C+)، مما يعكس أن الحكومة لا تزال تواجه تحديات في تحسين الإيرادات رغم بعض التحسن النسبي في تصنيف معدل تباين الإيرادات.

بالعودة لمقارنة تطور نتائج مؤشر حصيلة الإيرادات مع تغير معدل سعر صرف الدينار مقابل الدولار نجد أن الفترة (2008-2010) والفترة (2011-2013) تميزت بتراجع تدريجي من سنة إلى سنة في سعر صرف الدينار مقابل الدولار حيث كان 64,56 دج مقابل واحد دولار سنة 2008 وانتقل إلى 79,38 سنة 2013، بينما الفترة (2014-2016) عرفت تدهور قيمة الدينار، حيث تم تسجيل $\$1 = 109,46$ دج سنة 2016، حيث سجل المؤشر أداء سيئا في هذه الفترة وهي الدرجة C، وأصل الدينار تراجع له ليسجل $\$1 = 119,36$ سنة 2019 وبالمقابل سجل أداء مؤشر حصيلة الإيرادات تحسنا طفيفا مسجلا الدرجة C+.

المطلب الثالث: تحليل الأثر باستخدام مؤشر رصيد الميزانية

كما رأينا سابقا فإن رصيد الميزانية العامة يعد من أهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم أداء الميزانية العامة للدولة، لأنه يظهر الفرق بين الإيرادات والنفقات، فالرصيد الإيجابي يدل أن الدولة لها القدرة على تغطية نفقاتها، والرصيد السلبي يدل إلى عجز الدولة ماليا، وبالتالي توجهها للاقتراض لتغطية هذا العجز، والجدول الموالي يوضح وضعية الميزانية العامة من حيث العجز أو الفائض خلال الفترة (2008-2019)، مقارنة بتقلبات سعر صرف الدينار.

جدول رقم (4-29): تطور عجز الميزانية في الجزائر للفترة (2008-2019) الوحدة: مليار دج

| السنوات | إجمالي الإيرادات | إجمالي النفقات | العجز/الفائض | نسبة العجز | سعر صرف (دولار/دج) | سعر الصرف (أورو/ دج) |
|---------|------------------|----------------|--------------|------------|--------------------|----------------------|
| 2008 | 2895,19 | 4315,35 | -1420,16 | 49% | 64,56 | 94,66 |
| 2009 | 3275,37 | 4538,77 | -1263,4 | 39% | 72,64 | 101,29 |
| 2010 | 3056,73 | 5485,38 | -2428,65 | 79% | 74,40 | 99,19 |
| 2011 | 3474,11 | 7348,96 | -3874,85 | 112% | 72,85 | 102,21 |
| 2012 | 3804,45 | 7081,41 | -3276,96 | 86% | 77,55 | 102,16 |
| 2013 | 3890,81 | 6513,02 | -2622,21 | 67% | 79,38 | 105,43 |
| 2014 | 3924,06 | 6975,78 | -3051,72 | 78% | 80,56 | 106,90 |
| 2015 | 4563,80 | 7249,38 | -2685,58 | 59% | 100,46 | 111,44 |
| 2016 | 5026,13 | 6358,15 | -1332,02 | 27% | 109,46 | 121,17 |
| 2017 | 6072,32 | 6766,79 | -694,47 | 11% | 110,96 | 126,32 |
| 2018 | 6405,24 | 8441,59 | -2036,35 | 32% | 116,61 | 137,68 |
| 2019 | 6594,64 | 8035,05 | -1440,41 | 22% | 119,36 | 133,70 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر وقوانين تسوية الميزانية للفترة (2008-2019)

من الجدول نلاحظ أن العجز هو سيمة الميزانية العامة في الجزائر، خلال طول فترة الدراسة (2008-2019)، حيث تم تسجيل أكبر عجز سنة 2011، بمبلغ 3874,85 مليار دج، وهو ما يشكل نسبة 112% من الإيرادات، بينما أصغر عجز كان في سنة 2017، حيث بلغ العجز 694,47 مليار دج، حيث مثلت نسبة العجز 11% من إجمالي الإيرادات.

عموما تم تسجيل عجزا موازيًا مرتفعًا خلال الفترة (2008-2015)، حيث تراوحت نسبة العجز بين 49% و 112%، إذ يمكن تفسير هذا العجز بالسياسة الاقتصادية المنتهجة آنذاك التي كانت تعتمد على النظرية الكنزية أي تطبيق سياسة الانفاق بالعجز (زيادة الطلب) بهدف دفع عجلة الانتاج الداخلي للاستجابة للطلب المتزايد.

يمكن ملاحظة أن الفترة (2016-2019) عرفت تراجعًا في نسبة العجز، حيث تراوحت ما بين 11% و 32%. يرجع سبب هذا التراجع في العجز إلى بداية ظهور السياسة التقشفية التي اعتمدتها الجزائر في مواجهة الصدمة البترولية (تهاوي أسعار النفط)، من خلال التحكم في النفقات عند مستويات معينة وإيجاد موارد جديدة، من خلال استعمال أرباح بنك الجزائر الاستثنائية في تمويل الميزانية.

من خلال تتبع حجم إجمالي الإيرادات نجدها أنها كانت تتراوح بين 3275,37 مليار دج و 3924,06 مليار دج خلال الفترة (2009-2014) ، ثم قفزت إلى 4563,80 مليار دج سنة 2015 حيث عرفت هذه السنة تخفيضا كبيرا في قيمة الدينار، إذ وصل سعر وحدة واحدة من الدولار الأمريكي 100,46 دج مما انعكس على أسعار السلع والخدمات التي اتجهت إلى الارتفاع بسبب الآثار السلبية لسياسة تخفيض العملة المحلية، ومن المؤكد أن الإيرادات الضريبية المرتبطة بالأسعار اتجهت هي بدورها للزيادة.

واصلت الإيرادات اتجاهها التصاعدي حيث بلغت 6594,64 مليار دج سنة 2019. هذا التحسن راجع أساسا إلى رفع السعر المرجعي للبرميل النفط المعتمد في إعداد مشروع قانون المالية (حيث تم اعتماد 50 \$ للبرميل) كما واصل بنك الجزائر مساهمته السنوية في تمويل الميزانية.

أما بالنسبة للنفقات نجدها كانت 4315,35 مليار دج سنة 2008 و 5485,38 مليار دج سنة 2010؛ لكن بداية من سنة 2011 ارتفعت النفقات بشكل كبير حيث تم تسجيل في هذه السنة مبلغ 7348,96 مليار دج وهو أعلى رقم مسجل خلال الفترة (2011-2017).

واصلت النفقات اتجاهها التصاعدي سنتي 2018 و 2019 حيث بلغت 8441,59 مليار دج و 8035,05 مليار دج ، حيث من المؤكد أن تخفيض قيمة العملة المحلية ساهم في هذه الزيادة من خلال ارتفاع التكاليف المتعلقة بتوفير الخدمات العامة (الصحة، التعليم، الكهرباء، المياه...إلخ). وكذلك دعم السلع الغذائية واسعة الاستهلاك خاصة تلك المستورة مثل بودرة الحليب، والقمح بنوعيه.

المطلب الرابع: تحليل الأثر باستخدام مؤشرات الاستدامة المالية

سوف نعتمد في على طريقتين في حساب مؤشر الاستدامة المالية وهما، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة العجز الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم نقارن تطور هذه النسب مع تقلبات قيمة الدينار خلال فترة الدراسة.

أولا: باستخدام نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات

كما سبق وأن تم التطرق في الفصل الثاني؛ فإن مؤشر الاستدامة المالية باستخدام نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات هو أداة لقياس قدرة الدولة على تحمل دينها العام وتحديد ما إذا كانت الحكومة قادرة على إدارة هذا الدين بطريقة لا تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والمالي على المدى الطويل.

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

جدول رقم (4-30): تطور مؤشر الاستدامة المالية خلال الفترة (2008-2019) الوحد: مليار دج

| السنوات | الدين الداخلي | الدين العام (الداخلي+الخارجي) | الناتج المحلي الاجمالي | الإيرادات | الدين العام/GDP | الدين العام/الإيرادات | سعر صرف (دولار/دج) |
|---------|---------------|-------------------------------|------------------------|-----------|-----------------|-----------------------|--------------------|
| 2008 | 734,0 | 1094,89 | 11043,7 | 2895,19 | 10% | 38% | 64,56 |
| 2009 | 816,3 | 1209,28 | 9968,8 | 3275,37 | 12% | 37% | 72,64 |
| 2010 | 1107,4 | 1513,62 | 11991,6 | 3056,73 | 13% | 50% | 74,40 |
| 2011 | 1214,8 | 1536,07 | 14588,6 | 3474,11 | 11% | 44% | 72,85 |
| 2012 | 1312,1 | 1598,26 | 16208,7 | 3804,45 | 10% | 42% | 77,55 |
| 2013 | 1172,8 | 1442,69 | 16647,9 | 3890,81 | 9% | 37% | 79,38 |
| 2014 | 1239,0 | 1539,49 | 17228,6 | 3924,06 | 9% | 39% | 80,56 |
| 2015 | 2493,2 | 2796,59 | 16702,1 | 4563,80 | 17% | 61% | 100,46 |
| 2016 | 3990,7 | 4412,12 | 17514,6 | 5026,13 | 25% | 88% | 109,46 |
| 2017 | 5358,6 | 5801,33 | 18876,2 | 6072,32 | 31% | 96% | 110,96 |
| 2018 | 7415,2 | 7886,30 | 20452,3 | 6405,24 | 39% | 123% | 116,61 |
| 2019 | 8730,1 | 9187,25 | 20428,3 | 6594,64 | 45% | 139% | 119,36 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر وقوانين تسوية الميزانية للفترة (2019-2008)

من الجدول نلاحظ أن نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كانت تتراوح بين 9% و 13% خلال الفترة (2008-2014) وهو مؤشر جيد جدا، يدل أن الحكومة كانت في أريحية مالية وقادرة على الوفاء بالديون المترتبة عليها؛ ورغم أن بداية من سنة 2015 بدأت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع الطفيف؛ إلا أنها ظلت في الحدود المقبولة والجيدة، حيث بلغت 17% سنة 2015، و 25% سنة 2016، ووصلت لـ 45% سنة 2019.

من خلال تتبع أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على أداء الميزانية العامة باستخدام هذا المؤشر، نجد أن الفترة (2015-2019) تميزت بانخفاض قيمة الدينار الجزائري من سنة إلى سنة، حيث قابل هذا الانخفاض ارتفاعا في نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى سنة.

كذلك من الجدول نلاحظ أن ما قيل عن نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي ينطبق على نسبة الدين العام من الإيرادات في الجزائر؛ حيث كانت النسب تتراوح بين 37% و 50% خلال الفترة (2008-2014) وهو مؤشر جيد، أي أن الحكومة تستطيع إدارة ديونها بشكل جيد باستخدام الإيرادات السنوية؛ ورغم أن بداية من سنة 2015 بدأت نسبة الدين العام من الإيرادات في الارتفاع الطفيف؛ إلا أنها ظلت في الحدود المقبولة والجيدة، حيث بلغت 61% سنة 2015، و 88% سنة 2016، وأعلى نسبة كانت سنة 2019، وصلت لـ 139%. وهي لم تتجاوز الحدود الامنة المقدرة بـ 200%.

الفصل الرابع:..... تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر

من خلال تتبع أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على أداء الميزانية العامة باستخدام هذا المؤشر (نسبة الدين العام من الإيرادات)، نجد أن الفترة (2008-2014) تميزت بنوع من الاستقرار في معدل صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث كان أقل معدل هو 1 \$ = 64 دج سنة 2008، وأعلى معدل هو 1 \$ = 80 دج سنة 2014، قابلها تحرك نسبة الدين العام من الناتج المحلي بين 37 % و 50 %، أما الفترة (2015- 2019) فشهدت بداية تخفيض قيمة الدينار الجزائري كإجراء أولي لمجابهة الصدمة البترولية (انخفاض أسعار البترول)، وبالمقابل نجد أن نسبة الدين العام من الإيرادات أخذت اتجاها تصاعديا؛ فبعدما كانت 61% سنة 2015، بلغت 139% سنة 2019 عند معدل صرف الدينار 1 \$ = 119 دج. كاستنتاج يمكن القول أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري أثر سلبا على مؤشر الاستدامة المالية باستخدام نسبتي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات، لكن المؤشر بقي في الحدود الآمنة.

ثانيا: باستخدام نسبة الإيرادات والنفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي

عموما فإن حدود النسبة المقبولة تكون بين 15% و 30%. أما بالنسبة للنفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فالنسبة المقبولة تكون بين 20% و 35% في العديد من الدول.

جدول رقم (4-31): تطور مؤشرات الاستدامة المالية للفترة (2008-2019) الوحدة: مليار دج

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي | الإيرادات | النفقات | الإيرادات/GDP | النفقات/GDP | سعر صرف (دولار/دج) |
|---------|------------------------|-----------|---------|---------------|-------------|--------------------|
| 2008 | 11043,7 | 2895,19 | 4315,35 | 26% | 39% | 64,56 |
| 2009 | 9968,8 | 3275,37 | 4538,77 | 33% | 46% | 72,64 |
| 2010 | 11991,6 | 3056,73 | 5485,38 | 25% | 46% | 74,40 |
| 2011 | 14588,6 | 3474,11 | 7348,96 | 24% | 50% | 72,85 |
| 2012 | 16208,7 | 3804,45 | 7081,41 | 23% | 44% | 77,55 |
| 2013 | 16647,9 | 3890,81 | 6513,02 | 23% | 39% | 79,38 |
| 2014 | 17228,6 | 3924,06 | 6975,78 | 23% | 40% | 80,56 |
| 2015 | 16702,1 | 4563,80 | 7249,38 | 27% | 43% | 100,46 |
| 2016 | 17514,6 | 5026,13 | 6358,15 | 29% | 36% | 109,46 |
| 2017 | 18876,2 | 6072,32 | 6766,79 | 32% | 36% | 110,96 |
| 2018 | 20452,3 | 6405,24 | 8441,59 | 31% | 41% | 116,61 |
| 2019 | 20428,3 | 6594,64 | 8035,05 | 32% | 39% | 119,36 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر وقوانين تسوية الميزانية للفترة (2008-2019)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2008-2016) كانت في الحدود المقبولة، إذ تراوحت بين 23 % و 29 %، باستثناء سنة 2009 التي تم فيها تسجيل نسبة 33 %، أما خلال الفترة (2017-2019) فتجاوزت النسبة الحدود القصوى، حيث تراوحت بين 31% و 32%. تشير هذه الأرقام أن مؤشر الاستدامة المالية باستخدام هذا المقياس أن الإيرادات كانت تنمو تبعا لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما يمكن ملاحظة أن نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت خارج الحدود المقبولة طول الفترة (2008-2019)، حيث كانت أقل نسبة هي 36 % تم تسجيلها سنتي 2016 و 2017، وأعلى نسبة 50 % تم تسجيلها سنة 2011، أما بقية السنوات فتراوحت النسبة بين 39 % و 46 %.

تشير نسب النفقات المرتفعة أن هناك عجز مستمرا في الميزانية العامة للدولة، وعدم تحكم في النفقات، وقد يعود ذلك إلى زيادة النفقات الاجتماعية (دعم السلع الاستهلاكية، المساعدات الاجتماعية) وكذا زيادة الاستثمارات العمومية التي تحتاج لمبالغ كبيرة.

إذا حاولنا أن نجد تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على هذه النسب فنجد أن هناك أثر طفيف لانخفاض قيمة الدينار على نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تميزت هذه النسبة بنوع من الاستقرار خلال الفترة (2010-2014)، فكانت محصورة بين 23 % و 25 %، عند معدل صرف بين 64 و 80 دج مقابل وحدة من الدولار الأمريكي، لكن بداية من سنة 2015 وهي بداية تخفيض قيمة الدينار الجزائري، اتجهت نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع، حيث ارتفعت إلى 27 % سنة 2015 ثم 29 % سنة 2016، لتصل 32 % سنتي 2017 و 2019.

لكن ليس هناك أثر واضح لانخفاض قيمة الدينار على زيادة أو انخفاض نسبة النفقات من الناتج المحلي الإجمالي، فمثلا كانت نسبة النفقات 39 % سنة 2008 عند معدل صرف $1\$ = 64,56$ دج، وتم تسجيل نفس النسبة أي 39 % سنة 2019 رغم انخفاض قيمة الدينار $1\$ = 119,36$ دج، ويمكن تفسير ذلك أن ارتفاع النفقات رافقه زيادة الناتج المحلي الإجمالي مقوما بالدينار الجزائري، ففي سنة 2008 كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 11043,7 مليار دج مقابل نفقات بقيمة 4315,35 مليار دج، أما في سنة 2019 بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 20428,3 مليار دج مقابل نفقات بمبلغ 8035,05 مليار دج.

ثالثا: باستخدام نسب العجز الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات

يعتمد الاتحاد الأوروبي نسبة 3% بالنسبة للعجز الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي كحد أقصى بموجب معاهدة ماستريخت 1992، لكن عموما تعتبر النسبة المحصور بين 3% و 5% مقبولة وجيدة وقابلة للتحمل على المدى المتوسط. أما بالنسبة للعجز الموازي كنسبة من الإيرادات فإن المعدل المقبول عالميًا يكون أقل من 50%.

جدول رقم (4-32): تطور نسبة العجز الموازي إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات (2008-2019)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج) | الإيرادات (مليار دج) | العجز الموازي (مليار دج) | العجز الموازي / GDP | العجز الموازي / الإيرادات | سعر صرف (دولار/دج) |
|---------|-----------------------------------|----------------------|--------------------------|---------------------|---------------------------|--------------------|
| 2008 | 11043,7 | 2895,19 | 1420,16 | 13% | 49% | 64,56 |
| 2009 | 9968,8 | 3275,37 | 1263,4 | 13% | 39% | 72,64 |
| 2010 | 11991,6 | 3056,73 | 2428,65 | 20% | 79% | 74,40 |
| 2011 | 14588,6 | 3474,11 | 3874,85 | 27% | 112% | 72,85 |
| 2012 | 16208,7 | 3804,45 | 3276,96 | 20% | 86% | 77,55 |
| 2013 | 16647,9 | 3890,81 | 2622,21 | 16% | 67% | 79,38 |
| 2014 | 17228,6 | 3924,06 | 3051,72 | 18% | 78% | 80,56 |
| 2015 | 16702,1 | 4563,80 | 2685,58 | 16% | 59% | 100,46 |
| 2016 | 17514,6 | 5026,13 | 1332,02 | 8% | 27% | 109,46 |
| 2017 | 18876,2 | 6072,32 | 694,47 | 4% | 11% | 110,96 |
| 2018 | 20452,3 | 6405,24 | 2036,35 | 10% | 32% | 116,61 |
| 2019 | 20428,3 | 6594,64 | 1440,41 | 7% | 22% | 119,36 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008-2019) وقوانين تسوية الميزانية (2008-2019)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العجز الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت 13% خلال سنتي 2008 و 2009 وتراوح بين 20 و 27 % خلال الفترة (2010-2012)، حيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا مقارنة مع الحدود الدولية المتفق، التي يجب أن لا تتجاوز 10%.

لكن بداية من سنة 2013 بدأت النسبة في الانخفاض مسجلة 4 % سنة 2017 و 7% سنة 2019 بعدما كانت 16 % سنة 2013.

يمكن القول أن الوضع المالي في الجزائر باستخدام هذا المؤشر غير مستدام خلال الفترة (2008-2019 باستثناء سنتي 2017 و2019).

ومن خلال تتبع تطور نسبة العجز الموازي إلى الإيرادات نجد سنة 2011 كانت فيها أكبر نسبة حيث تم تسجيل 112%، وهذا يمثل وضعًا غير مستدام، حيث أن العجز كان أكبر من الإيرادات، لكن خلال الفترة (2008-2010)؛ فإن النسبة تراوحت بين 39 و79% وخلال الفترة (2012-2015) فتراوحت النسبة بين 59 و86%.

عرفت الفترة (2016-2019) انخفاضا في نسبة العجز إلى الإيرادات، حيث انحصرت بين 11% سنة 2017 و32% سنة 2018، ما يعكس تحسناً ملحوظاً في قدرة الحكومة على تمويل العجز من الإيرادات.

إذا قارنا تطور نسبة العجز مع تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، نجد أنه مع بداية تخفيض قيمة الدينار شهد مؤشر نسبة العجز تحسناً، ويمكن تفسير ذلك بأن الحكومة انتهجت سياسة تقشفية من خلال تثبيت النفقات لفترة ثلاث سنوات، ومن جهة أخرى تحقيق بعض المكاسب المالية نتيجة تخفيض العملة وعلى سبيل المثال ساهمت أرباح بنك الجزائر بمبلغ 1000 مليار دج سنة 2018.

خلاصة:

قمنا في هذا الفصل بتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على أداء الميزانية العامة في الجزائر، من خلال دراسة الأثر غير المباشر والذي يتمثل في الأثر على بعض المتغيرات الاقتصادية، ثم الأثر المباشر لهذه التقلبات على بنود الميزانية العامة بقسميها، أي الإيرادات والنفقات، وبعدها تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية بشكل عام باستخدام مجموعة من مؤشرات الأداء المعتمدة في قياس فعالية الميزانية العامة، وقد توصلنا للنتائج التالية:

إن انخفاض قيمة الدينار خلال الفترة (2004-2014) لم يؤدي لتراجع الواردات حسب النظرية الاقتصادية، بل بالعكس شهدت الواردات تزايدا من سنة لسنة خلال هذه الفترة.

إن قيام السلطات النقدية الجزائرية بدءا من سنة 2014 بالسماح للدينار بالانخفاض كإجراء لإعادة التوازن للميزان التجاري ساهم إلى جانب عوامل أخرى (قيود على الاستيراد) في تراجع حجم الواردات خلال الفترة (2014-2019).

إن انخفاض قيمة الدينار لم يكن له الأثر البالغ في تطور حجم الصادرات خارج المحروقات، ففي أحسن الأحوال تم تسجيل 2,2 مليار دولار سنة 2018.

إن الفترات التي شهدت انخفاضا في قيمة الدينار الجزائري لم يقابلها زيادة في حجم الخدمات المصدرة وكذا التحويلات الصافية من الخارج، وبالمقابل لم يتراجع حجم الخدمات المستوردة.

رغم أن تحويلات الفوائد والأرباح للخارج شهدت بعض التراجع. غير أن هذا التراجع لا يمكن تفسيره كليا بانخفاض قيمة الدينار، بل أن تراجع أسعار المحروقات الذي أثر سلبا على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات، كان سببا رئيسيا، باعتبار أن أغلب التحويلات تقوم بها هذه الشركات.

إن انخفاض الدينار ساهم في ارتفاع قيمة الفوائد المستلمة من الخارج في الفترة (2015-2019) بالرغم أن هذه الفترة سجلت تراجعا ملحوظا في الفوائد المستلمة من الخارج مقومة بالدولار.

أن الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري لم يكن عاملا كافيا في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، وشهد الاستثمار الأجنبي تراجعا في فترات انخفاض العملة المحلية؛ إلا أن فرضية زيادة الاستثمارات الأجنبية ومنه زيادة مداخيل الميزانية العامة في حال انخفاض قيمة العملة المحلية تبقى صحيحة من حيث المبدأ، ولكن في حالة الجزائر قد تكون قد تداخلت مع عوامل أخرى تؤثر في التدفقات الأجنبية، مثل المخاوف من تقلبات العملة المحلية وتكبد خسائر أثناء تحويل جزء من الأرباح السنوية.

ظلت إيرادات المحروقات مرتفعة ومستقرة في فترات ارتفاع سعر البرميل، لكن مع بداية تهاوي أسعار المحروقات انخفضت هذه الإيرادات؛ حيث تم تسجيل قيمة 2373,5 مليار دج عند سعر برميل 53,06 \$ سنة 2015 و 1781,1 مليار دج عند سعر 45,05 \$ للبرميل سنة 2016.

إن انخفاض قيمة الدينار ليس لها أثرا واضحا على زيادة أو تراجع قيمة إيرادات المحروقات، على اعتبار أن صادرات المحروقات تسعر بالدولار، بينما الجباية البترولية (إيرادات المحروقات) تحصل بالدينار، والجزء الأكبر منها يفرض على الانتاج وليست لها علاقة كبيرة بأرباح الشركات العاملة في قطاع المحروقات باستثناء الضرائب الإضافية المفروضة على الأرباح الاستثنائية.

إن انخفاض قيمة الدينار ساهم في استقرار وبعض الأحيان ارتفاع بعض إيرادات مكونات الميزانية العامة في الجزائر، وأهمها حاصل الحقوق الجمركية، حصص أرباح بنك الجزائر؛ حيث انتقلت مساهمة بنك الجزائر من 88,70 مليار دج سنة 2015 إلى 1000 مليار دج سنة 2018.

إن تقلبات سعر الصرف وبالأحرى انخفاض قيمة الدينار الجزائري كانت أحد الأسباب المباشرة في ارتفاع بعض مكونات نفقات الميزانية العامة في الجزائر، وفي مقدمتها ندد نفقات الأجور، نفقات المواد واللوازم ومصالح الإدارة، التحويلات الاجتماعية.

إن تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزانية العامة في الجزائر، بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات قياس الأداء، أثبت أن انخفاض قيمة الدينار أثر إيجابيا على نسبة تنفيذ الإيرادات خلال الفترة (2008-2013)، أما بالنسبة لنسب استهلاك نفقات التسيير فلم تتأثر بتقلبات سعر صرف الدينار.

إن تحسن أداء مؤشر تركيبة النفقات المنجزة في السنوات الثلاثة الأخيرة (2017-2018)، سببه انخفاض قيمة الدينار، حيث أصبحت الحكومة تقترب لاستهلاك جميع الاعتمادات المالية المرصودة في الميزانية العامة، بينما سجل مؤشر الأداء: حصيللة الإيرادات (PI-3) أداء سيئا خلال الفترة (2014-2016).

إن انخفاض قيمة الدينار الجزائري أثر سلبا على مؤشر الاستدامة المالية باستخدام نسبي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات، لكن المؤشر بقي في الحدود الآمنة.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتعلق بالسياسة النقدية؛ حيث أن التقلبات التي تحدث فيه تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية و/أو الجزئية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. انطلاقاً من ذلك فقد كانت أهداف دراستنا تحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء الميزانية العامة للدولة؛ إذ تعتبر هذه الأخيرة من المتغيرات الاقتصادية التي تتعلق بالسياسة المالية وتعتبر أداة الدولة من أجل القيام بمهامها في مختلف المجالات، مالية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية... إلخ. من أجل حصر حدود الدراسة فتم التركيز على دراسة أثر تقلبات سعر صرف العملة المحلية (انخفاض، ارتفاع) على أداء الميزانية العامة للدولة.

فمن خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث تم التوصل إلى وجود علاقة بين التغيرات الحاصلة في قيمة العملة المحلية والميزانية العامة للدولة، حيث هناك تأثير غير مباشر من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية سريعة التغير تبعا لتقلبات سعر صرف العملة المحلية والتي بدورها تؤثر على بنود الميزانية العامة سواء في قسم الإيرادات أو قسم النفقات، ومن بين هذه المتغيرات نجد، المستوى العام للأسعار، الميزان التجاري، الاستثمار الأجنبي، وغيرها من المؤشرات.

إن الواردات والصادرات من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بتقلبات سعر صرف العملة المحلية، فنظرياً انخفاض قيمة العملة المحلية يترتب عليه زيادة الصادرات وتراجع الواردات، والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية، غير أنه من خلال الدراسة، فإن هذه العلاقة ليست دائمة الحدوث؛ نظراً لضرورة توفر مجموعة من الشروط لحدوثها، وهذه الشروط غائبة في العديد من دول العالم خاصة دول العالم الثالث.

إن التأثير المباشر لتقلبات سعر الصرف ينصبّ على العديد من عناصر الميزانية العامة للدولة بقسميها، إيرادات، نفقات، غير أن مدى التأثير يختلف من بند إلى بند حسب درجة علاقته وارتباطه بسعر الصرف. من بين أهم العناصر الأكثر تأثراً بتقلبات سعر صرف العملة المحلية نجد إيرادات الرسوم والحقوق الجمركية؛ إذ أن هذه الأخيرة تشكل نسبة من قيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية، فكلما انخفضت قيمة العملة المحلية ارتفعت أسعار الواردات وبالتالي ترتفع حصيلة الرسوم والحقوق الجمركية.

أما في قسم النفقات نجد المشتريات الحكومية من العالم الخارجي؛ فأي انخفاض أو تخفيض في قيمة العملة المحلية يترتب عليه ارتفاع في قيمة المشتريات الحكومية من الخارج مقومة بالعملة المحلية ومنه زيادة الانفاق الحكومي.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة نظرية بين تقلبات سعر صرف العملة المحلية والميزانية العامة للدولة.

من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزانية العامة، عن طريق دراسة آثار تقلبات سعر الصرف كمتغير مستقل على البنود المكونة للميزانية العامة كمتغير تابع. تبين أن هناك تأثيراً لتقلبات سعر صرف العملة المحلية على الميزانية العامة للدولة من خلال التأثير غير المباشر والتأثير المباشر على بنود الميزانية العامة؛ وعليه فإن: **الفرضية الأولى صحيحة.**

الفرضية الثانية: إن انخفاض أو تخفيض قيمة الدينار يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات في الجزائر.

من خلال تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الواردات والصادرات، تبين أن انخفاض قيمة الدينار لم يؤدي لتراجع الواردات وزيادة الصادرات حسب النظرية الاقتصادية، بل بالعكس شهدت الواردات تزايداً من سنة لسنة خلال بعض الفترات، وحتى في الفترة التي شهدت بداية التخفيض الكبير في قيمة الدينار، فإن تراجع حجم الواردات خلال هذه الفترة (2014-2019) يرجع أساساً لقيود الاستيراد، أما الصادرات فهي مرتبطة بأسعار المحروقات، و فقط الصادرات خارج المحروقات هي التي يمكن أن تتأثر بانخفاض العملة، غير أنها لم تتأثر، وعليه فإن **الفرضية الثانية لم تتحقق في الجزائر.**

الفرضية الثالثة: إن انخفاض أو تخفيض قيمة الدينار الجزائري يساهم في زيادة إيرادات الميزانية العامة.

من خلال تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على مكونات قسم الإيرادات في الميزانية العامة، تبين أن انخفاض قيمة الدينار ساهم في ارتفاع قيمة العديد من عناصر إيرادات الميزانية العامة في الجزائر، وأهمها حاصل الحقوق الجمركية، حصص أرباح بنك الجزائر؛ إيرادات الضرائب غير المباشرة، وعليه فإن: **الفرضية الثالثة صحيحة.**

الفرضية الرابعة: إن انخفاض أو تخفيض قيمة الدينار الجزائري يرفع حجم نفقات الميزانية العامة.

من خلال تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار على مكونات قسم النفقات في الميزانية العامة، تبين أن انخفاض قيمة الدينار ساهم في ارتفاع قيمة العديد من عناصر النفقات (نفقات الأجور، نفقات المواد واللوازم ومصالح الإدارة، التحويلات الاجتماعية...)، وعليه فإن **الفرضية الرابعة صحيحة.**

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- 1- تؤثر تقلبات سعر صرف العملة المحلية على أداء الميزانية العامة للدولة من خلال التأثير غير المباشر والتأثير المباشر على بنود الميزانية العامة.
- 2- أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بتقلبات سعر صرف العملة المحلية هي التضخم ووضع الميزان التجاري، حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.
- 3- أهم بنود الميزانية العامة التي تتأثر مباشرة بتقلبات سعر صرف العملة المحلية، نجد إيرادات الحقوق والرسوم الجمركية، الضرائب بمختلف أنواعها، أما في جانب النفقات، فنجد نفقات الأجور، نفقات السلع والخدمات، التحويلات الاجتماعية.
- 4- هناك علاقة طردية بين التغير في سعر صرف العملة المحلية من جهة والأسعار والأجور من جهة أخرى، تختلف حسب الوضع الاقتصادي للدولة، فالدول القوية اقتصاديا لا يظهر فيها هذا الأثر إلى بعد مرور فترة زمنية متوسطة أو طويلة، لأن جهاز الإنتاج في هذه الدولة قوي ويستجيب بسرعة للتغيرات في الطلب، أما بالنسبة للدول التي لا تمتلك اقتصادا قويا، فإن أثر تغير سعر الصرف العملة المحلية يبدو جليا في المدى القصير خاصة في حجم المبادلات التجارية الدولية والأسعار المحلية.
- 5- تخفيض الدينار الجزائري بداية من سنة 2014 لم يحقق زيادة في الصادرات ولا تراجعاً في الواردات، وتفسير ذلك، أن ليس هناك مرونة دولية على المنتجات الجزائرية، كما أن هناك ضعف في جهاز الانتاج المحلي ولم يستطع الاستجابة لسياسة إحلال الواردات.
- 6- أظهرت نتائج الدراسة التحليلية أن هناك أثرا لتخفيض قيمة الدينار الجزائري على مستويات الأسعار في الجزائر؛ حيث توجد علاقة طردية بين سعر صرف الدينار ومعدل التضخم. على الأقل في بعض الفترات.
- 7- أظهرت نتائج الدراسة أن ليس هناك أي أثر لتخفيض قيمة الدينار الجزائري على حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر.
- 8- أظهرت نتائج الدراسة أن ليس هناك أي أثر لتخفيض قيمة الدينار الجزائري على قيمة إيرادات الجباية البترولية، وأن هذه الأخيرة تتأثر أساسا بسعر برميل النفط وكمية الانتاج.

9- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثرا لتخفيض قيمة الدينار الجزائري (ارتفاع سعر الصرف) على إيرادات الميزانية العامة؛ حيث كانت هذه العلاقة طردية، وذلك من خلال ارتفاع قيمة العديد من عناصر الإيرادات؛ إذ ساهم تخفيض قيمة الدينار الجزائري بداية من سنة 2014 في تحقيق إيرادات إضافية لميزانية الدولة من خلال الأرباح الاستثنائية التي حققها بنك الجزائر، حيث وصلت مساهمته في إيرادات الميزانية إلى 1000 مليار دج سنة 2018 وهو ما يمثل نسبة 19% من الإيرادات الكلية؛ كما ارتفعت إيرادات الرسوم والحقوق الجمركية في الجزائر بسبب ارتفاع أسعار الواردات الناتج عن تخفيض الدينار سنة 2019 بمبلغ 1614.4 مليار دج، ما شكل نسبة 24% من مجموع إيرادات الميزانية لنفس السنة. بينما كانت 1242.1 مليار دج سنة 2014.

10- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثرا لتخفيض قيمة الدينار الجزائري (ارتفاع سعر الصرف) على نفقات الميزانية العامة؛ حيث كانت هذه العلاقة طردية، وذلك من خلال زيادة حجم العديد من عناصر النفقات مثل نفقات الأجور، نفقات المواد واللوازم ومصالح الإدارة، التحويلات الاجتماعية.

11- أظهرت نتائج الدراسة التحليلية إن تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الميزانية العامة في الجزائر، بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات قياس الأداء. أن انخفاض قيمة الدينار أثر إيجابيا على نسبة تنفيذ الإيرادات خلال الفترة (2008-2013)، أما بالنسبة لنسب استهلاك نفقات التشغيل فلم تتأثر بتقلبات سعر صرف الدينار.

13- أظهرت نتائج الدراسة أن انخفاض قيمة الدينار ساهم في تحسين أداء الميزانية العامة في الجزائر في بعض الفترات باستخدام المؤشر الدولي (موثوقية الميزانية العامة).

14- إن انخفاض قيمة الدينار الجزائري أثر سلبا على مؤشر الاستدامة المالية باستخدام نسبتي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات. كما ساهم الانخفاض في قيمة الدينار في زيادة عجز الميزانية.

15- عموما أدى تخفيض قيمة الدينار إلى استغلال احتياطي الصرف بطريقة غير مباشرة لمواجهة انهيار أسعار المحروقات.

التوصيات والإقتراحات

- تجنب اعتماد سياسة تخفيض العملة المحلية في الدول النامية كآلية لمواجهة الصدمات الاقتصادية؛ لأن تخفيض العملة المحلية حتى وإن حقق بعض المكاسب المالية الظرفية؛ فإنه سرعان ما يعود الوضع المالي إلى سابقه بسبب التضخم وعدم قدرة جهاز الانتاج المحلي الاستجابة لشروط تخفيض العملة المحلية.
- التقليل من المركزية في تنفيذ الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي يفتح المجال أمام المتدخلين في تنفيذ الميزانية للمبادرة والابداع، وبالتالي تحقيق الأهداف وتحسين الأداء.
- اعتماد سياسة إحلال الواردات كأسلوب لإعادة التوازن للميزان التجاري وتجنب العجز بدلا من اعتماد سياسة تخفيض العملة المحلية.
- إيجاد آليات لجلب الاستثمار الأجنبي، كتحسين الشروط القانونية، وحرية حركة رؤوس الأموال، من أجل زيادة الناتج الداخلي الخام و معدلات النمو.
- يجدر بالسلطات الجزائرية العمل على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري وتقليل الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي كعامل ثقة لجلب المستثمرين الأجانب وتجنب خروج رؤوس الأموال.
- الحفاظ على الاحتياطات من الصرف الأجنبي عند مستوى يطمئن الشركاء الأجانب ويضمن استمرارية تمويل التجارة الخارجية في حالة الصدمات الاقتصادية.
- قيام السلطات الجزائرية باستحداث مؤشرات قياس أداء الميزانية العامة للدولة ومن ثم قياس فعالية وكفاءة وتقييم النشاط الحكومي؛ حتى يتسنى معرفة الخلل وتصحيحه.
- ترشيد الانفاق الحكومي والتخلي التدريجي عن سياسة الدعم وفي المقابل رفع الأجور بشكل يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية.
- الرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات لأنه السبيل الوحيد لتحقيق التوازن الخارجي ومن ثم توازن الميزانية العامة للدولة الجزائرية، وذلك من خلال تشجيع المصدرين ومنحهم الامتيازات اللازمة وبالمقابل توفير بنية تحتية تسهل عملية التصدير.

أفاق البحث

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول موضوع أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء الميزانية العامة للدولة، تبين أن الميزانية العامة في الجزائر هي موازنة بنود، ولا تتوفر على مؤشرات قياس الأداء حديثة، تسمح بتقييم حقيقي لأداء الميزانية العامة؛ ومن ثم يمكن دراسة أثر تغير أي متغير مستقل له علاقة بالميزانية العامة، باستثناء وجود قانون ضبط الميزانية الذي يقتصر على إظهار الفرق بين الميزانية المتوقعة والميزانية الفعلية دون قياس حقيقي للأداء، إلى جانب التقارير السنوية لمجلس المحاسبة، والمفتشية العامة للمالية.

لكن بصدور قانون 15-18 المتعلق بقوانين المالية الذي أقر الانتقال لميزانية البرامج والأداء الذي بدأ تطبيقه سنة 2023، نقترح دراسات جديدة تتعلق بأداء الميزانية العامة في الجزائر.

اقتصرت دراستنا على أثر تغيرات سعر صرف العملة المحلية على أداء الميزانية العامة، وعليه نقترح إنجاز دراسة موضوعها أثر تغيرات سعر صرف الأورو دولار على أداء الميزانية العامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

قائمة الكتب:

- 1- السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
- 2- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.
- 3- الغالبي عبد الحسين، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية - نظرية وتطبيقات-، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 4- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
- 5- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
- 6- حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.
- 7- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. الأردن 2000.
- 8- خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دار الكتب المصرية، مصر، 2016.
- 9- رانيا محمود عمارة، المالية العامة - الإيرادات العامة-، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2015.
- 10- رضا خلاصي، شذرات المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2016.
- 11- رمضان صديق، المالية العامة (أصولها النظرية وتطبيقاتها المعاصرة)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.
- 12- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994.
- 13- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، البصرة، العراق، 2005.
- 14- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار 15- اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.
- 16- سوزي ناشد عدلي، المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.
- 17- شقيري نوري موسى، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
- 18- صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.
- 19- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- 20- عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998.
- 21- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 22- عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شبيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998.
- 23- عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 24- عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد، عمان، 2003.
- 25- الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- 26- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2006.
- 27- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
- 28- عبد المولى السيد، المالية العامة المصرية (دراسة الاقتصاد العام المصري)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1994.
- 29- عصام بشور، المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق، 1982.
- 30- علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 31- فريدة بخراز يعدل ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 32- فوزي عطوي، النظم الضريبية و موازنة الدولة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
- 33- قاسم ابراهيم الحسني، المحاسبة الحكومية والموازنة العامة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999.
- 34- كامل البكري، الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل-، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 35- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية - العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق-، ط1، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004.
- 36- مجدي محمود شيهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1988.
- 37- مجيد الكرخي ، موازنة الأداء واليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 38- محمد الفار ابراهيم ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
- 39- محمد زنبوعة، علي كنعان، المالية العامة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سورية، 2020.
- 40- محمد سعيد فزهود، علم المالية العامة، معهد الادارة العامة، الرياض، السعودية، 1982.
- 41- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، بن عكنون، الجزائر، بدون سنة نشر.
- 42- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 43- مسعود مجبنة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2017.
- 44- مصطفى أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009.
- 45- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 46- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2016.
- 47- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2001.
- 48- وليد خالد الشايعي، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الطبعة 1، درا النفائس، الأردن، 2005.
- 49- يلس شاوش بشير، المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2017.
- 50- يوسف شباط، المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2010.

قائمة الرسائل والأطروحات:

- 1- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
- 2- حسين العمر، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 9، العدد 2، قسم العلوم الادارية، الرياض، 1997.
- 3- حمدي عبد العظيم، أثر سعر الصرف على الموازنة العامة للدولة في مصر (1960-1980)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الأزهر، مصر، 1982.
- 4- راقي بديع حبيب، دور سعر صرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2014-2015.
- 5- زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.
- 6- زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017.
- 7- سلمى دوحى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- 8- سيهام شباب، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة - دراسة حالة الجزائر (1980-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2019.
- 9- عاطف حسن النقلي، تعويم أسعار الصرف- دراسة تحليلية على ضوء التجربة الحديثة للنظام النقدي الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 1983.
- 10- عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه على مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص قياس اقتصادي (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011.
- 11- فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.
- 12- محمد أحمد على الحاوري، مدى فاعلية السياسة المالية والنقدية في معالجة عجز الموازنة في اليمن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 1998.

- 13- محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.
- 14- مصطفى محمد عثمان، أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، قسم الدراسات العليا، جامعة عين شمس، مصر، 2006.
- 15- هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- 16- يوسف بن ختو، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية -حالة الجزائر-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2016.
- 17- يوسف حاجي، أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019.

قائمة المجلات والمنشورات:

- 1- أحمد أبو بكر علي بدوي، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، 2011.
- 2- اعتصام جابر الشكرجي، محمد علي ابراهيم العامري، إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي، مجلة دراسات محاسبية و مالية، جامعة بغداد، العدد 23، المجلد الثامن، 2013.
- 3- أمحمد بن البار، صلاح الدين شريط، تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة "الدراسات المالية والمحاسبية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 08، 2017.
- 4- امحمد موعش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية-حالة تطبيقية لبعض الدول العربية-، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ضبي، الامارات العربية المتحدة، 2020.
- 5- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.
- 6- بن زبيدي عبد اللطيف، قالون جيلالي، الحوكمة المالية مدخل استراتيجي لقياس ورفع أداء موازنة الدولة، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة أحمد دراية، المجلد 5 العدد 02، الجزائر، 2017.
- 7- حكيمة حليمي، باهي نوال، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04، جوان 2018.
- 8- حيدر نعمة بخيت، فريق جيايد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد للفترة 1970-2009، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العراق، السنة الثامنة، العدد 25.

- 9- رضوان الخولي، الميزانيات المفتوحة، سلسلة أوراق الحق في المعرفة، المشاع الابداعي، مركز دعم لتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، مارس 2015.
- 10- سردار عثمان خدر، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كردستان العراق للمدة 1997-2013، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد 07، العدد 13، 2015.
- 11- سلوم حسن عبد الكريم وآخرون، «الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة - دراسة ميدانية للموازنة العراقية»، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 32، العدد 64، 2007.
- 12- سهام حسين، سميرة فوزي، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة "كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة"، كلية بغداد، العدد 36، 2013.
- 13- شعبان صدام، هادي عبد الواحد، تقييم فاعلية الأداء المالي للموازنة العامة وكفاءته في العراق (2004-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، المجلد 13، العدد 50، 2018.
- 14- صبحي حسون الساعدي، أياد محمد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 04، العدد 07، 2011.
- 15- صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد 12، الكويت، 2011.
- 16- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، المطبعة الكمالية 1990.
- 17- عبد الوافي بولويز، بن الطاهر حسين، دراسة قياسية لتركيبية الميزان التجاري الجزائري وعلاقتها بتخفيض الدينار، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد الثاني، العدد 08، 2015.
- 18- عبد الوحيد صرامة، نوفل بعلول، أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر -دراسة تحليلية قياسية 2000/2014-، مجلة "ميلاف للبحوث والدراسات"، جامعة ميلة، الجزائر، العدد 05، جوان 2017.
- 19- علال بن ثابت، جمال سويح اختبار تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة (1986-2015)، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 29، مارس 2018.
- 20- علي بودلال ، العجز الموازي في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة "اقتصاديات الأعمال والتجارة"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 06، سبتمبر 2018.
- 21- علي عيشاوي ، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال (دراسة عينة من الدول المتقدمة خلال الفترة 2000 - 2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 15، 2016.
- 22- فاطمة مفتاح، لخلف عثمان، المبادرات الدولية لقياس أداء الميزانية العامة، مجلة "دراسات وأبحاث"، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 26، مارس 2017.

- 23- قرود علي، كزیز نسرین، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي (حالة الجزائر 2007-2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوشريسي، نيسمسيلت، الجزائر، السنة الثامنة، العدد 04، سبتمبر 2018.
- 24- محاسن علي خليل، «دور الموازنات التخطيطية في تقويم الأداء المالي في الوحدات الحكومية- دراسة تطبيقية على ديوان الضرائب في السودان (2003-2013)»، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد 02، 2015.
- 25- محاسن علي خليل، «دور الموازنات التخطيطية في تقويم الأداء المالي في الوحدات الحكومية- دراسة تطبيقية على ديوان الضرائب في السودان (2003-2013)»، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد 02، 2015.
- 26- مراد بقالم ، مكانة قوانين ضبط الميزانية في الجزائر -دراسة مقارنة-، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 04/العدد 01، 2018.
- 27- مراد محبوب، باري عبد اللطيف، دور المجتمع المدني في تحسين أداء الميزانية العامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 02، 2017.
- 28- مشتاق طال محمد، وآخرون، «أهمية التحول من موازنة من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لمعالجة عجز الموازنة العامة في العراق» ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 11، العدد 24، 2019.
- 29- مشتاق طال محمد، وآخرون، «أهمية التحول من موازنة من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لمعالجة عجز الموازنة العامة في العراق» ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، العراق، المجلد 11، العدد 24، 2019.
- 30- مليكة حفيظ شبايكي، مغني نادية، «موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، جامعة البليدة 2، الجزائر ، المجلد 5، العدد 01، 2016.
- 31- ميلود واعيل، محمد هاني، تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة أوراق اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، العدد 02، جوان 2018.
- 32- ناجي شايب الركابي، «الموازنة التعاقدية أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد 52، العراق، 2017.
- 33- نعمان سعيدي، فعالية تخفيض العملة المحلية في استعادة التوازنات الخارجية (الدينار الجزائري نموذجا)، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، العدد 08، ديسمبر 2013.

4- قائمة الملتقيات:

- 1- عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الموسوم بـ إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2009.
- 2- بن نذير نصر الدين، شملال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، مداخلة مقدمة للمؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع، مخبر البحث حول الابداع و تغير المنظمات و المؤسسات، جامعة البليدة 2، 2017/04/25.

5- القوانين والتقارير:

- 1- القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35، 1990.
- 2- القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 07 جويلية 1984، الجريدة الرسمية، العدد 28، 1984.
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 98-40 المتعلق بتحويل ونقل الاختصاصات والمهام وتسيير الهياكل والوسائل والمستخدمين التابعة لتسيير ميزانية الدولة للتجهيز، المؤرخ في 01 فيفري، 1998، الجريدة الرسمية، العدد 05، 1998.
- 4- المرسوم 80-53 المؤرخ في 01 مارس، 1980، المتضمن إحداث المفتشية العامة للمالية، الجريدة الرسمية، العدد 10، 1980.
- 5- قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 79، 2018.
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 98-40 المؤرخ في الأول من فيفري 1998 يتعلق بتحويل ونقل الاختصاصات والمهام وتسيير الهياكل والوسائل والمستخدمين التابعة لتسيير ميزانية الدولة للتجهيز، الجريدة الرسمية العدد: 05، 1998.
- 7- التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (2008-2020).
- 8- قوانين المالية السنوية (2005-2020).
- 9- قوانين تسوية الميزانية (2008-2020).

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الفرنسية

1-Les ouvrages

- 1- Courtois.A, et autres, **gestion de production** , éd, organisation, paris, 1995.
- 2- Fernandez A, les nouveaux tableaux de bord des décideurs, éd, organisation, paris, 2^oéd, 2000.
- 3- Gérard-Marie Henry, **Dollar : la monnaie internationale, Histoire, mécanismes et enjeux**, édition Studyrma, Paris, France, 2004.
- 4- Jean Pierre Jobard, **Finance, Finance D'Entreprise, Marché, Diagnostic Financier**, Edition Dallor, Paris, 1994.
- 5- Laurence Abadie et Catherine Mercier-Suissa : "**Finance Internationale, Marchés des Changes et Gestion des Risques Financiers**", édition Armand Colin, Paris, France, 2011
- 6- Lloyed B, thomas Jr, **Mony, Banking and Economic Activity**, Prentice Hall, Inc, Englewood CLiffs, New Jersey, 1979.
- 7- Marc Montoussé : "**Macroéconomie, cours méthodes, exercices corrigés**", 2ème édition, Bréal, France, 2006.
- 8- Martine Massabie-Francois, Elisabeth Poulain, **Lexique du commerce international**, édition Bréal, France, 2002.

- 9- Michel Jura, **Techniques Financières internationales**, 2ème Edition, Paris, France, 2003.
- 10- Paul Grand Jean : **"Change et Gestion du Risque de Change"**, édition Chihab, Alger, 1995.
- 11- Shapiro (Allan C.): **Zero-Base Budgeting, Organizational Impact and Effects**, AMACOM, New York, 1977.

2-Revues:

- 12- Elif Arbatli and Julio Escolano, Fiscal Transparency, Fiscal Performance and Credit Ratings, IMF Working Paper, 2012, access by <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2012/wp12156.pdf>
- 13- Gerard Belanger, **An Indication of Effective Exchange Rates for Primary Producing Countries**, IMF staff Papers, March 1976.
- 14- Goldberg (Linda), Tracy (Joseph): **Exchange Rates and Wages**, NBER Working / 6 Paper No. 8137, February 2000.
- 15- Jacques R. Artus, **Exchange Rate Stability and Managed Floating: The Expérience of the Fédéral Republic Germany**, IMF staff Papers, Vol- XXIII, No 2, July 1976, PP 312- 332
- 16- Manual on fiscal transparency/Fiscal Affairs Dept., International Monetary Fund—[Washington, D.C.] : International Monetary Fund, 2007—2007 rev. ed. P10-91.
- 17- Wysocki, Maciej et Cezary Wójcik. «**Durabilité de la politique budgétaire en Pologne au cours de la période 2004-2017**». *Journal international de gestion et d'économie* 54.3 (2018)

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- 1- <https://everfx.com/the-top-20-most-traded-currencies-in-the-world-2020>
- 2- <https://www.bis.org> موقع بنك التسويات الدولية
- 3- <https://www.ig.com/au/trading-strategies/the-top-ten-most-traded-currencies-in-the-world-180904>
- 4- <https://internationalbudget.org/open-budget-survey/methodology/>
- 5- <https://www.statista.com/statistics/233674/distribution-of-global-currency-reserves/>
- 6- www.opengovpartnership.org/about موقع شراكة الحكومات المفتوحة
- 7- https://stringfixer.com/fr/Fiscal_sustainability
- 8- <https://www.intosai.org/ar/>
- 9- <https://www.noonpost.com/content/28972> concilié la page le 20/04/2021 12 :00.
- 10- <https://ar.tradingeconomics.com/china/currency>
- 11- <https://ar.tradingeconomics.com/euro-area/currency>
- 12- <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>
- 13- <https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.TDS.DECT.CD?locations=DZ&view=chart>

الملاحق

الملحق رقم 01: الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2009

| إيرادات للميزانية | تقديرات قانون المالية التكميلي | الإنجازات | الإنجازات % | الفارق | |
|---|--------------------------------|-----------------------------|----------------|---------------------------|---------------|
| | | | | بالقيمة | % |
| 1. الموارد المعقبة | | | | | |
| 1.1 الإيرادات الجبائية | | | | | |
| 001-201 حاصل الضرائب المباشرة | 336 900 000 000,00 | 462 538 282 565,20 | %137,29 | 125 638 282 565,20 | 37,29 |
| 002-201 حاصل التسجيل و الطابع | 31 100 000 000,00 | 35 813 323 732,21 | %115,16 | 4 713 323 732,21 | 15,16 |
| 003-201 حاصل الرسوم على الأعمال (ضمنها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة) | 466 600 000 000,00 | 474 309 593 922,30 | %101,65 | 7 709 593 922,30 | 1,65 |
| 004-201 حاصل الضرائب غير المباشرة | 1 000 000 000,00 | 1 258 373 341,75 | %125,84 | 258 373 341,75 | 25,84 |
| 005-201 حاصل الجمارك | 179 000 000 000,00 | 172 208 524 610,66 | %96,21 | -6 791 475 389,34 | -3,79 |
| المجموع الفرعي (1) | 1 014 600 000 000,00 | 1 146 128 098 172,12 | %112,96 | 131 528 098 172,12 | 12,96 |
| 2-1 الإيرادات المعقبة | | | | | |
| 006-201 حاصل دخل الأملاك الوطنية | 15 000 000 000,00 | 19 044 489 031,70 | %126,96 | 4 044 489 031,70 | 26,96 |
| 007-201 المواسل المختلفة للميزانية | 71 600 000 000,00 | 49 023 392 874,37 | %68,47 | -22 576 607 125,63 | -31,53 |
| 008-201 الإيرادات النظامية | 0,00 | 56 194 008,00 | | 56 194 008,00 | |
| المجموع الفرعي (2) | 86 600 000 000,00 | 68 124 075 914,07 | %78,67 | -18 475 924 085,93 | -21,33 |
| 3-1 الإيرادات الأخرى | | | | | |
| 012-201 إيرادات استثنائية | 150 500 000 000,00 | 134 114 457 975,16 | %89,11 | -16 385 542 024,84 | -10,89 |
| المجموع الفرعي (3) | 150 500 000 000,00 | 134 114 457 975,16 | %89,11 | -16 385 542 024,84 | -10,89 |
| مجموع الموارد المعقبة | 1 251 700 000 000,00 | 1 348 366 632 061,35 | %107,72 | 96 666 632 061,35 | 7,72 |
| 2. الجبائية البترولية | | | | | |
| 011-201 الجبائية البترولية | 1 927 000 000 000,00 | 1 927 000 000 000,00 | %100,00 | 0,00 | 0,00 |
| المجموع العام للإيرادات خارج الأموال المخصصة للمساهمات | 3 178 700 000 000,00 | 3 275 366 632 061,35 | %103,04 | 96 666 632 061,35 | 3,04 |
| الأموال المخصصة للمساهمات | | 57 000,00 | | 57 000,00 | |
| المجموع العام للإيرادات | 3 178 700 000 000,00 | 3 275 366 689 061,35 | %103,04 | 96 666 689 061,35 | 3,04 |

الملحق رقم 02: توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التشغيل لسنة 2009

| نسبة الاستهلاك | الفوارق بالقيمة | اعتمادات سنة 2009 | | | الوزارات |
|-------------------|--------------------|----------------------|----------------------|--------------------------------|---|
| | | للمستهلكة | للمراجعة | قانون المالية التكميلي 2009 | |
| 65,84 | 2 326 579 813,07 | 4 484 730 186,93 | 6 811 310 000,00 | 6 582 456 000,00 | رئاسة الجمهورية |
| 90,24 | 249 884 421,73 | 2 309 184 578,27 | 2 559 069 000,00 | 2 559 069 000,00 | مصالح الوزير الأول |
| 99,02 | 3 900 602 050,33 | 394 921 924 949,67 | 398 822 527 000,00 | 398 822 527 000,00 | الدفاع الوطني |
| 85,20 | 55 470 682 695,36 | 319 423 896 304,64 | 374 894 579 000,00 | 374 858 579 000,00 | الداخلية والجماعات المحلية |
| 89,15 | 4 923 103 894,52 | 40 447 466 105,48 | 45 370 570 000,00 | 44 720 570 000,00 | الشؤون الخارجية |
| 84,58 | 6 531 101 363,71 | 35 820 365 636,29 | 42 351 467 000,00 | 42 291 467 000,00 | العدل |
| 82,57 | 8 086 866 107,17 | 38 304 178 892,83 | 46 391 045 000,00 | 46 319 589 000,00 | المالية |
| 47,76 | 9 791 304 221,66 | 8 952 949 778,34 | 18 744 254 000,00 | 18 744 254 000,00 | الطاقة والناجم |
| 88,91 | 875 837 365,03 | 7 022 518 634,97 | 7 898 356 000,00 | 7 748 356 000,00 | الوارد المائية |
| 84,86 | 237 627 195,87 | 1 331 434 804,13 | 1 569 062 000,00 | 1 569 062 000,00 | الصناعة وشرقية الاستثمارات |
| 84,17 | 1 355 255 729,04 | 7 207 018 270,96 | 8 562 274 000,00 | 8 562 274 000,00 | التجارة |
| 90,93 | 1 317 333 163,08 | 13 204 831 036,92 | 14 522 164 200,00 | 14 359 100 000,00 | الشؤون الدينية والأوقاف |
| 103,97 | -5 996 874 116,56 | 157 082 323 116,56 | 151 085 449 000,00 | 151 085 449 000,00 | المجاهدين |
| 50,05 | 2 846 501 321,48 | 2 852 445 678,52 | 5 698 947 000,00 | 5 697 994 000,00 | التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة |
| 92,31 | 631 900 060,98 | 7 584 054 939,02 | 8 215 955 000,00 | 8 215 955 000,00 | النقل |
| 98,23 | 6 709 801 076,00 | 371 843 134 924,00 | 378 552 936 000,00 | 378 552 936 000,00 | التربية الوطنية |
| 52,35 | 100 484 682 516,06 | 110 396 630 483,94 | 210 881 313 000,00 | 210 881 313 000,00 | الزراعة والتنمية الريفية |
| 87,96 | 620 940 305,97 | 4 534 510 694,03 | 5 155 451 000,00 | 5 155 451 000,00 | الأشغال العمومية |
| 99,53 | 860 588 408,10 | 180 972 003 591,90 | 181 832 592 000,00 | 181 805 829 000,00 | الصحة والسكان وإصلاح المنشآت |
| 80,04 | 3 967 935 485,79 | 15 911 367 514,21 | 19 879 303 000,00 | 18 875 680 000,00 | الثقافة |
| 98,67 | 123 016 738,73 | 9 122 133 261,27 | 9 245 150 000,00 | 8 515 150 000,00 | الاتصال |
| 64,62 | 561 084 305,29 | 1 024 588 694,71 | 1 585 673 000,00 | 1 585 673 000,00 | الهيئات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية |
| 99,73 | 423 211 061,59 | 154 737 586 938,41 | 155 160 798 000,00 | 155 160 798 000,00 | التعليم العالي والبحث العلمي |
| 84,71 | 298 886 057,98 | 1 655 368 942,02 | 1 954 255 000,00 | 1 953 240 000,00 | الميراث وتكنولوجيا الإعلام والاتصال |
| 59,76 | 75 682 657,12 | 112 386 342,88 | 188 069 000,00 | 188 069 000,00 | العلاقات مع البرلمان |
| 95,03 | 1 322 283 085,94 | 25 293 676 914,06 | 26 615 960 000,00 | 26 366 588 000,00 | التكوين والتعليم المهنيين |
| 83,64 | 1 633 532 283,09 | 8 350 060 716,91 | 9 983 593 000,00 | 9 983 593 000,00 | السكن والعمران |
| 99,20 | 566 453 547,45 | 70 468 481 452,55 | 71 034 935 000,00 | 71 010 011 000,00 | العمل والضمان الاجتماعي |
| 99,28 | 667 438 117,18 | 92 550 868 882,82 | 93 218 307 000,00 | 93 218 307 000,00 | التضامن الوطني |
| 77,81 | 294 650 456,32 | 1 033 435 543,68 | 1 328 086 000,00 | 1 327 486 000,00 | الصيد البحري والوارد الصيدية |
| 93,86 | 1 147 034 511,07 | 17 525 339 488,93 | 18 672 374 000,00 | 18 621 872 000,00 | الشباب والرياضة |
| 90,84 | 212 304 925 900,15 | 2 106 480 897 299,85 | 2 318 785 823 200,00 | 2 315 338 697 000,00 | السياحة الترفيهية |
| 43,40 | 193 827 164 567,57 | 148 644 662 232,43 | 342 471 826 800,00 | 345 918 953 000,00 | التكاليف المشتركة |
| 84,74 | 406 132 090 467,72 | 2 255 125 559 532,28 | 2 661 257 650 000,00 | 2 661 257 650 000,00 | المجموع |

الملحق رقم 03: توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2009

| القطاعات | الاعتمادات للصافي ماليا قانون المالية التكميلي | الاعتمادات للراجمة قانون المالية التكميلي | الاعتمادات للحياة لسنة 2009 | فوارق الاعتمادات | |
|---|--|---|--------------------------------|--------------------|--------|
| | | | | بالقيمة | بـ % |
| القطاع 1 : الصناعة | 1 251 000 000,00 | 1 251 000 000,00 | 974 785 000,00 | 276 215 000,00 | 22,08 |
| القطاع 3 : الفلاحة والري | 359 400 000 000,00 | 359 900 000 000,00 | 105 359 500 000,00 | 254 540 500 000,00 | 70,73 |
| القطاع 4 : دعم الخدمات المنتجة | 38 383 600 000,00 | 38 383 600 000,00 | 35 472 033 896,51 | 2 911 566 103,49 | 7,59 |
| القطاع 5 : المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية | 728 278 500 000,00 | 778 217 500 000,00 | 610 562 147 161,76 | 167 655 352 838,24 | 21,54 |
| القطاع 6 : التربية والتكوين | 242 143 000 000,00 | 245 168 000 000,00 | 245 465 802 172,98 | -297 802 172,98 | -0,12 |
| القطاع 7 : المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية | 191 306 000 000,00 | 194 233 000 000,00 | 188 820 594 854,29 | 5 412 405 145,71 | 2,79 |
| القطاع 8 : دعم الحصول على السكن | 230 477 000 000,00 | 287 553 000 000,00 | 269 794 041 608,64 | 17 758 958 391,36 | 6,18 |
| القطاع 9 : مواضيع مختلفة | 227 646 300 000,00 | 227 646 300 000,00 | 218 450 639 055,40 | 9 195 660 944,60 | 4,04 |
| القطاع : المخططات البلدية للتنمية | 95 000 000 000,00 | 95 000 000 000,00 | 90 362 353 000,00 | 4 637 647 000,00 | 4,88 |
| مجموع الاستثمار | 2 113 965 400 000,00 | 2 227 352 400 000,00 | 1 765 261 896 748,58 | 462 090 503 250,42 | 20,75 |
| دعم النشاط الاقتصادي | 393 405 000 000,00 | 393 405 000 000,00 | 345 390 300 000,00 | 48 014 700 000,00 | 12,20 |
| إعادة رصفة البتوك العمومية | 50 000 000 000,00 | 50 000 000 000,00 | 50 000 000 000,00 | 0,00 | 0,00 |
| التخصيص برأس المال للمندوب الوطني للاستثمار | 75 000 000 000,00 | 75 000 000 000,00 | 75 000 000 000,00 | 0,00 | 0,00 |
| التخصيص لمندوب الاستثمار لفائدة الولايات | 48 000 000 000,00 | 48 000 000 000,00 | 48 000 000 000,00 | 0,00 | 0,00 |
| المبرنامح التكميلي لفائدة الولايات | 105 800 000 000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| احتياطي لنفقات غير متوقعة | 27 146 700 000,00 | 19 559 700 000,00 | 0,00 | 19 559 700 000,00 | 100,00 |
| مجموع العمليات برأس المال | 699 351 700 000,00 | 585 964 700 000,00 | 518 390 300 000,00 | 67 574 400 000,00 | 11,53 |
| مجموع ميزانية التجهيز | 2 813 317 100 000,00 | 2 813 317 100 000,00 | 2 283 652 196 748,58 | 529 664 903 250,42 | 18,83 |

الملاحق رقم 4: جداول حساب مؤشر الأداء: حصيلة الإيرادات (PI-3)

الجدول رقم 02

| Table 3 | | | | | | |
|---|--------|---------|-----------------|-----------|----------|---------|
| Data for year = 2009 | | | | | | |
| Economic head | budget | actual | adjusted budget | deviation | absolute | percent |
| Tax revenues | | | | | | |
| الإيرادات الضريبية | 1044,6 | 1046,13 | 1045,5 | 100,7 | 100,7 | 9,6% |
| الإيرادات الضريبية العامة | 86,6 | 88,12 | 89,2 | -21,1 | 21,1 | 23,7% |
| الإيرادات الضريبية الأخرى | 150,5 | 134,12 | 155,1 | -21,0 | 21,0 | 13,5% |
| الهيئة الضريبية | 1827 | 1827 | 1805,6 | -58,6 | 58,6 | 3,0% |
| Taxes on international trade and transactions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other taxes | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Social contributions | | | | | | |
| Social security contributions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other social contributions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants | | | | | | |
| Grants from foreign governments | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants from international organizations | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants from other government units | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other revenue | | | | | | |
| Property income | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Sales of goods and services | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Fines, penalties and forfeits | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Transfers not elsewhere classified | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| nonlife insurance and standardized | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Sum of rest | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Total revenue | 3176,7 | 3275,37 | 3 275,4 | 0,0 | 2013 | |
| overall variance | | | | | | 103,0% |
| composition variance | | | | | | 6,0% |

الجدول رقم 01

| Table 1 - Fiscal years for assessment | | | | | | |
|---------------------------------------|------|--|--|--|--|--|
| Year 1 = | 2008 | | | | | |
| Year 2 = | 2009 | | | | | |
| Year 3 = | 2010 | | | | | |

| Table 2 | | | | | | |
|--|--------|---------|-----------------|-----------|----------|---------|
| Data for year = 2008 | | | | | | |
| Economic head | budget | actual | adjusted budget | deviation | absolute | percent |
| Tax revenues | | | | | | |
| الإيرادات الضريبية | 848,6 | 958,27 | 889,2 | 89,1 | 69,1 | 7,8% |
| الإيرادات الضريبية العامة | 68,5 | 112,4 | 71,8 | 41,9 | 41,9 | 58,3% |
| الإيرادات الضريبية الأخرى | 130,5 | 117,86 | 136,7 | -28,9 | 28,9 | 21,0% |
| الهيئة الضريبية | 178,4 | 178,4 | 178,5 | -82,1 | 82,1 | 4,6% |
| Taxes on international trade and transactions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other taxes | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Social contributions | | | | | | |
| Social security contributions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other social contributions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants | | | | | | |
| Grants from foreign governments | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants from international organizations | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants from other government units | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other revenue | | | | | | |
| Property income | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Sales of goods and services | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Fines, penalties and forfeits | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Transfers not elsewhere classified | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Premiums, fees, and claims related to nonlife insurance and standardized guarantee schemes | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Sum of rest | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Total revenue | 276,2 | 2895,07 | 2 896,2 | 0,0 | 2219 | |
| overall variance | | | | | | 104,8% |
| composition variance | | | | | | 1,7% |

الجدول رقم 04

| Table 1 - Fiscal years for assessment | | | | | | |
|---------------------------------------|------|--|--|--|--|--|
| Year 1 = | 2011 | | | | | |
| Year 2 = | 2012 | | | | | |
| Year 3 = | 2013 | | | | | |

| Table 2 | | | | | | |
|--|--------|---------|-----------------|-----------|----------|---------|
| Data for year = 2011 | | | | | | |
| Economic head | budget | actual | adjusted budget | deviation | absolute | percent |
| Tax revenues | | | | | | |
| الإيرادات الضريبية | 1473,5 | 1511,44 | 1 600,5 | -89,1 | 89,1 | 5,6% |
| الإيرادات الضريبية العامة | 38 | 78,88 | 41,3 | 37,8 | 37,8 | 91,0% |
| الإيرادات الضريبية الأخرى | 157,5 | 354,39 | 171,1 | 183,3 | 183,3 | 107,2% |
| الهيئة الضريبية | 1629,4 | 1529,4 | 1 661,2 | -131,8 | 131,8 | 7,9% |
| Taxes on international trade and transactions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other taxes | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Social contributions | | | | | | |
| Social security contributions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other social contributions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants | | | | | | |
| Grants from foreign governments | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants from international organizations | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants from other government units | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other revenue | | | | | | |
| Property income | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Sales of goods and services | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Fines, penalties and forfeits | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Transfers not elsewhere classified | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Premiums, fees, and claims related to nonlife insurance and standardized guarantee schemes | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Sum of rest | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Total revenue | 3199,4 | 3474,11 | 3 474,1 | 0,0 | 441,8 | |
| overall variance | | | | | | 108,6% |
| composition variance | | | | | | 12,7% |

الجدول رقم 03

| Table 4 | | | | | | |
|---|--------|---------|-----------------|-----------|----------|---------|
| Data for year = 2010 | | | | | | |
| Economic head | budget | actual | adjusted budget | deviation | absolute | percent |
| Tax revenues | | | | | | |
| الإيرادات الضريبية | 1244,5 | 1230,43 | 1 301,3 | -29,8 | 29,8 | 1,6% |
| الإيرادات الضريبية العامة | 44,7 | 64,01 | 46,7 | 17,3 | 17,3 | 37,0% |
| الإيرادات الضريبية الأخرى | 132,5 | 210,53 | 138,5 | 72,0 | 72,0 | 52,0% |
| الهيئة الضريبية | 1567,7 | 1501,7 | 1 570,2 | -68,5 | 68,5 | 4,4% |
| Taxes on international trade and transactions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other taxes | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Social contributions | | | | | | |
| Social security contributions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other social contributions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants | | | | | | |
| Grants from foreign governments | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants from international organizations | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants from other government units | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other revenue | | | | | | |
| Property income | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Sales of goods and services | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Fines, penalties and forfeits | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Transfers not elsewhere classified | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| nonlife insurance and standardized | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Sum of rest | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Total revenue | 2923,4 | 3056,73 | 3 056,7 | 0,0 | 178,5 | |
| overall variance | | | | | | 104,8% |
| composition variance | | | | | | 5,8% |

| Table 5 - Results Matrix | | | |
|--------------------------|---------------|-----------|----------------------|
| year | total revenue | deviation | composition variance |
| 2008 | 104,82 | | 7,7% |
| 2009 | 103,07 | | 4,3% |
| 2010 | 104,67 | | 5,8% |

الجدول رقم 06

| Table 4 | | | | | | |
|---|--------|---------|-----------------|-----------|----------|---------|
| Data for year = 2013 | | | | | | |
| Economic head | budget | actual | adjusted budget | deviation | absolute | percent |
| Tax revenues | | | | | | |
| الإيرادات الضريبية | 1831,4 | 2027,74 | 1 885,3 | 162,4 | 162,4 | 8,7% |
| الإيرادات الضريبية العامة | 82,7 | 82,49 | 84,2 | -1,7 | 1,7 | 2,1% |
| الإيرادات الضريبية الأخرى | 290 | 164,67 | 295,4 | -130,7 | 130,7 | 44,3% |
| الهيئة الضريبية | 1615,3 | 1615,9 | 1 645,8 | -29,9 | 29,9 | 1,8% |
| Taxes on international trade and transactions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other taxes | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Social contributions | | | | | | |
| Social security contributions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other social contributions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants | | | | | | |
| Grants from foreign governments | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants from international organizations | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants from other government units | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other revenue | | | | | | |
| Property income | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Sales of goods and services | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Fines, penalties and forfeits | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Transfers not elsewhere classified | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| nonlife insurance and standardized | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Sum of rest | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Total revenue | 3820 | 3890,8 | 3 890,8 | 0,0 | 324,8 | |
| overall variance | | | | | | 101,9% |
| composition variance | | | | | | 8,3% |

| Table 5 - Results Matrix | | | |
|--------------------------|---------------|-----------|----------------------|
| year | total revenue | deviation | composition variance |
| 2011 | 108,67 | | 12,7% |
| 2012 | 109,77 | | 8,0% |
| 2013 | 101,97 | | 8,3% |

الجدول رقم 05

| Table 3 | | | | | | |
|---|---------|---------|-----------------|-----------|----------|---------|
| Data for year = 2012 | | | | | | |
| Economic head | budget | actual | adjusted budget | deviation | absolute | percent |
| Tax revenues | | | | | | |
| الإيرادات الضريبية | 1651,74 | 1511,21 | 1 811,4 | 99,8 | 99,8 | 5,5% |
| الإيرادات الضريبية العامة | 73,3 | 75,73 | 80,4 | -4,7 | 4,7 | 5,8% |
| الإيرادات الضريبية الأخرى | 225 | 238,48 | 246,8 | 51,7 | 51,7 | 21,0% |
| الهيئة الضريبية | 1513,04 | 1513,04 | 1 665,9 | -146,9 | 146,9 | 8,8% |
| Taxes on international trade and transactions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other taxes | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Social contributions | | | | | | |
| Social security contributions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other social contributions | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants | | | | | | |
| Grants from foreign governments | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants from international organizations | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Grants from other government units | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Other revenue | | | | | | |
| Property income | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Sales of goods and services | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Fines, penalties and forfeits | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Transfers not elsewhere classified | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| nonlife insurance and standardized | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Sum of rest | | | 0,0 | 0,0 | 0,0 | #DIV/0! |
| Total revenue | 3463,08 | 3804,46 | 3 804,5 | 0,0 | 303,0 | |
| overall variance | | | | | | 109,7% |
| composition variance | | | | | | 8,0% |

الجدول رقم 08

| Table 3 | | | | | | |
|---|---------------|----------------|-----------------|------------|--------------|---------|
| Data for year = 2015 | | | | | | |
| Economic head | budget | actual | adjusted budget | deviation | absolute | percent |
| Tax revenues | | | | | | |
| الزكاة المالية | 2616.37 | 2360.37 | 2 410.9 | -50.5 | 50.5 | 2.17 |
| الزكاة العامة | 174 | 253.07 | 160.3 | 92.7 | 92.7 | 57.87 |
| الزكاة الأخرى | 439.29 | 227.41 | 404.9 | -177.5 | 177.5 | 43.87 |
| البيعة القروية | 1722.94 | 1722.94 | 1 587.6 | 135.3 | 135.3 | 8.57 |
| Taxes on international trade and transactions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other taxes | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Social contributions | | | | | | |
| Social security contributions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other social contributions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants | | | | | | |
| Grants from foreign governments | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants from international organizations | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants from other government units | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other revenue | | | | | | |
| Property income | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Sales of goods and services | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Fines, penalties and forfeits | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Transfers not elsewhere classified | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| nonlife insurance and standardized | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Sum of rest | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Total revenue | 4952.7 | 4563.79 | 4 563.8 | 0.0 | 456.1 | |
| overall variance | | | | | | 92.97 |
| composition variance | | | | | | 10.87 |

الجدول رقم 07

| Table 1 - Fiscal years for assessment | | | | | | |
|---------------------------------------|------|--|--|--|--|--|
| Year 1 = | 2004 | | | | | |
| Year 2 = | 2005 | | | | | |
| Year 3 = | 2006 | | | | | |

| Table 2 | | | | | | |
|--|----------------|----------------|-----------------|------------|--------------|---------|
| Data for year = 2014 | | | | | | |
| Economic head | budget | actual | adjusted budget | deviation | absolute | percent |
| Tax revenues | | | | | | |
| الزكاة المالية | 2267.45 | 2089.77 | 2 109.3 | -18.6 | 18.6 | 0.83 |
| الزكاة العامة | 85 | 74.1 | 79.1 | -5.0 | 5.0 | 6.37 |
| الزكاة الأخرى | 288 | 302.45 | 267.9 | -45.5 | 45.5 | 21.87 |
| البيعة القروية | 1577.29 | 1577.21 | 1 467.7 | 109.0 | 109.0 | 7.55 |
| Taxes on international trade and transactions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other taxes | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Social contributions | | | | | | |
| Social security contributions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other social contributions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants | | | | | | |
| Grants from foreign governments | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants from international organizations | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants from other government units | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other revenue | | | | | | |
| Property income | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Sales of goods and services | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Fines, penalties and forfeits | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Transfers not elsewhere classified | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Premiums, fees, and claims related to nonlife insurance and standardized guarantee schemes | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Sum of rest | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Total revenue | 4718.98 | 3924.05 | 3 924.1 | 0.0 | 220.0 | |
| overall variance | | | | | | 53.01 |
| composition variance | | | | | | 5.67 |

الجدول رقم 10

| Table 1 - Fiscal years for assessment | | | | | | |
|---------------------------------------|------|--|--|--|--|--|
| Year 1 = | 2007 | | | | | |
| Year 2 = | 2008 | | | | | |
| Year 3 = | 2009 | | | | | |

| Table 2 | | | | | | |
|--|----------------|----------------|-----------------|------------|----------------|---------|
| Data for year = 2017 | | | | | | |
| Economic head | budget | actual | adjusted budget | deviation | absolute | percent |
| Tax revenues | | | | | | |
| الزكاة المالية | 2945.37 | 2681.68 | 3 085.9 | -404.2 | 404.2 | 13.21 |
| الزكاة العامة | 100.02 | 363.62 | 197.9 | 155.9 | 155.9 | 144.67 |
| الزكاة الأخرى | 490 | 802.03 | 528.0 | 482.1 | 482.1 | 93.27 |
| البيعة القروية | 2099.32 | 2126.98 | 2 379.6 | -243.7 | 243.7 | 16.37 |
| Taxes on international trade and transactions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other taxes | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Social contributions | | | | | | |
| Social security contributions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other social contributions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants | | | | | | |
| Grants from foreign governments | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants from international organizations | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants from other government units | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other revenue | | | | | | |
| Property income | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Sales of goods and services | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Fines, penalties and forfeits | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Transfers not elsewhere classified | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Premiums, fees, and claims related to nonlife insurance and standardized guarantee schemes | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Sum of rest | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Total revenue | 5635.91 | 4972.31 | 5 072.3 | 0.0 | 1 396.9 | |
| overall variance | | | | | | 167.87 |
| composition variance | | | | | | 25.37 |

الجدول رقم 09

| Table 4 | | | | | | |
|---|----------------|----------------|-----------------|------------|--------------|---------|
| Data for year = 2016 | | | | | | |
| Economic head | budget | actual | adjusted budget | deviation | absolute | percent |
| Tax revenues | | | | | | |
| الزكاة المالية | 2722.88 | 2495.99 | 2 982.5 | -296.5 | 296.5 | 10.92 |
| الزكاة العامة | 95 | 182.02 | 100.8 | -14.4 | 14.4 | 81.02 |
| الزكاة الأخرى | 247.2 | 689.57 | 261.7 | 407.9 | 407.9 | 166.97 |
| البيعة القروية | 1832.35 | 1832.35 | 1 791.3 | -38.8 | 38.8 | 5.92 |
| Taxes on international trade and transactions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other taxes | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Social contributions | | | | | | |
| Social security contributions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other social contributions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants | | | | | | |
| Grants from foreign governments | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants from international organizations | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants from other government units | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other revenue | | | | | | |
| Property income | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Sales of goods and services | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Fines, penalties and forfeits | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Transfers not elsewhere classified | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| nonlife insurance and standardized | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Sum of rest | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Total revenue | 4747.43 | 3926.13 | 5 026.1 | 0.0 | 978.6 | |
| overall variance | | | | | | 105.97 |
| composition variance | | | | | | 25.37 |

| Table 5 - Results Matrix | | | |
|--------------------------|---------------|-----------|----------------------|
| year | total revenue | deviation | composition variance |
| 2014 | 93.07 | | 5.67 |
| 2015 | 92.37 | | 10.07 |
| 2016 | 906.97 | | 19.57 |

الجدول رقم 12

| Table 4 | | | | | | |
|---|----------------|----------------|-----------------|------------|--------------|---------|
| Data for year = 2019 | | | | | | |
| Economic head | budget | actual | adjusted budget | deviation | absolute | percent |
| Tax revenues | | | | | | |
| الزكاة المالية | 3941.42 | 2949.22 | 3 082.0 | -232.7 | 232.7 | 7.62 |
| الزكاة العامة | 152.02 | 199.91 | 154.0 | 45.9 | 45.9 | 29.82 |
| الزكاة الأخرى | 600 | 1027.03 | 608.0 | 419.0 | 419.0 | 68.92 |
| البيعة القروية | 2714.47 | 2519.48 | 2 790.6 | -232.2 | 232.2 | 8.47 |
| Taxes on international trade and transactions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other taxes | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Social contributions | | | | | | |
| Social security contributions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other social contributions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants | | | | | | |
| Grants from foreign governments | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants from international organizations | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants from other government units | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other revenue | | | | | | |
| Property income | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Sales of goods and services | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Fines, penalties and forfeits | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Transfers not elsewhere classified | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| nonlife insurance and standardized | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Sum of rest | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Total revenue | 6507.91 | 6594.64 | 6 594.6 | 0.0 | 329.8 | |
| overall variance | | | | | | 101.32 |
| composition variance | | | | | | 14.97 |

| Table 5 - Results Matrix | | | |
|--------------------------|---------------|-----------|----------------------|
| year | total revenue | deviation | composition variance |
| 2017 | 187.87 | | 21.37 |
| 2018 | 99.77 | | 4.67 |
| 2019 | 101.37 | | 14.97 |

الجدول رقم 11

| Table 3 | | | | | | |
|---|----------------|----------------|-----------------|------------|--------------|---------|
| Data for year = 2018 | | | | | | |
| Economic head | budget | actual | adjusted budget | deviation | absolute | percent |
| Tax revenues | | | | | | |
| الزكاة المالية | 2863.78 | 2710.15 | 2 861.1 | -143.0 | 143.0 | 5.27 |
| الزكاة العامة | 105.02 | 204.1 | 104.7 | 99.4 | 99.4 | 94.97 |
| الزكاة الأخرى | 1100 | 1138.26 | 1 096.7 | 41.6 | 41.6 | 3.87 |
| البيعة القروية | 2349.69 | 2349.6 | 2 342.6 | 7.0 | 7.0 | 0.37 |
| Taxes on international trade and transactions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other taxes | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Social contributions | | | | | | |
| Social security contributions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other social contributions | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants | | | | | | |
| Grants from foreign governments | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants from international organizations | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Grants from other government units | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Other revenue | | | | | | |
| Property income | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Sales of goods and services | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Fines, penalties and forfeits | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Transfers not elsewhere classified | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| nonlife insurance and standardized | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Sum of rest | | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | #DIV/0! |
| Total revenue | 6424.49 | 6405.11 | 6 405.1 | 0.0 | 295.9 | |
| overall variance | | | | | | 99.77 |
| composition variance | | | | | | 4.67 |

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة النظرية بين تقلبات أسعار صرف العملة المحلية والميزانية العامة للدولة، مع إبراز أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على أداء الميزانية العامة في الجزائر. وقد خلصت الدراسة إلى أن التغيرات في قيمة العملة المحلية، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، تؤثر بشكل ملموس على العديد من بنود الميزانية العامة.

وأظهرت الدراسة التحليلية أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري لم يؤدي إلى زيادة الصادرات ولا إلى تقليص الواردات، خلافاً لما تنصّ عليه النظريات الاقتصادية الكلاسيكية. في المقابل، ساهم هذا الانخفاض في ارتفاع كلّ من إيرادات ونفقات الميزانية العامة، دون أن يسهم في تقليص العجز الموازي.

الكلمات المفتاحية: تقلبات سعر الصرف؛ الدينار الجزائري؛ الميزانية العامة؛ الجزائر.

Résumé :

Cette étude vise à analyser la relation théorique entre les fluctuations du taux de change de la monnaie nationale et la performance du budget de l'État, en prenant l'Algérie comme champ d'application. Elle met en évidence l'impact des variations du taux de change du dinar algérien sur les composantes du budget public. Les résultats montrent que les changements de la valeur de la monnaie nationale, à la hausse comme à la baisse, influencent significativement plusieurs postes budgétaires.

L'analyse empirique révèle que la dépréciation du dinar algérien n'a pas entraîné une augmentation des exportations ni une réduction des importations, contrairement aux prévisions des théories économiques classiques. En revanche, cette dépréciation a contribué à une hausse des recettes et des dépenses publiques, sans pour autant réduire le déficit budgétaire.

Mots-clés : fluctuations du taux de change ; dinar algérien ; budget public ; Algérie.

Abstract:

This study aims to analyze the theoretical relationship between fluctuations in the national currency exchange rate and the performance of the state budget, using Algeria as a case study. It highlights the impact of changes in the Algerian dinar exchange rate on the components of the public budget. The findings indicate that variations in the value of the national currency, whether appreciation or depreciation, have a significant effect on several budgetary items.

The empirical analysis shows that the depreciation of the Algerian dinar did not lead to an increase in exports nor a reduction in imports, contrary to the predictions of classical economic theories. However, this depreciation contributed to an increase in both public revenues and expenditures, without reducing the budget deficit.

Keywords: exchange rate fluctuations ; Algerian dinar ; public budget ; Algeria.